جَامِعَـــــةُ الْـــــأَزْهَرِ – غَـــــزَّةُ
عَمَـــــادَةُ الدِّرَاسَـــــاتِ الْعُلْيَـــــا
كُلِّيَّـــــــــةُ الشَّـــــــــرِيْعَةِ
مَاجِسْـــتِيْرُ الْحَـــــدِيْثِ وَعُلُـــوْمِـــهِ

العِلَّةُ بِمَعْنَاهَاْ الخَاصِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ

دراْسَةٌ توثيقيِّةٌ لتاريخ العلَّة ـ وَنَمَاذِجُ تَطْبِيْقِيَّةٌ مِنْ كِتَابِ العِلَلِ لَابنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

The problem with it's Narow meaning for al mohadithein –Adocumentary study for the problem's history- and applied models from the Ilal book of Ibn Abi Hatem Al- Razi

إِعْدَادُ الْبَاحِثِ
مَحْمُوْدٌ نَاْصِرٌ شَرِيْفُ الزَيْن

إِشْـــــرَافُ
الأُسْتَاذ الدُكْتُوْر/ عَلِي رَشِيْد النَجَّار
أُسْتَاذ الْحَدِيْث الشَّرِيْف وَعُلُوْمِه ـ
جَامِعَةُ الْأَزْهَرِ ـ غَزَّةَ

قُدِّمَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ اسْتِكْمَالاً لِمُتَطَلَّبَاتِ الْحُصُوْلِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيْرِ فِي الْحَدِيْثِ وَعُلُوْمِهِ مِنْ كُلِّيَّةِ الشَّرِيْعَةِ فِي جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ–غَزَّةَ

1439هـ/2018م

جامعـــــة الأزهـــــر - غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــــــة الـــــــشريعة
ماجـــستير الحـــديث وعلومـــه

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: **محمود ناصر شريف الزين**، المقدمة لكلية الشريعة لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه وعنوانها:

العلة بمعناها الخاص عند المحدثين: دراسة توثيقية لتاريخ العلة: ونماذج تطبيقية من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس بتاريخ 2018/10/11م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: **محمود ناصر شريف الزين**، درجة الماجستير في الشريعة تخصص الحديث وعلومه.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

أ.د. علي رشيد النجار (مشرفاً ورئيساً) ..... التاريخ: 2018/10/21م

أ.د. محمد مصطفى نجم (مناقشاً داخلياً) ..... التاريخ: 2018/10/21م

أ.د. إسماعيل سعيد رضوان (مناقشاً خارجياً) ..... التاريخ: 2018/10/21م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العِلّةُ بِمَعْنَاهَا الخَاصِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ

دِرَاْسَةٌ تَوْثِيقِيَّةٌ لِتَارِيخِ العِلَّةِ- وَنَمَاذِجُ تَطْبِيْقِيَّةٌ

مِنْ كِتَابِ العِلَلِ لِابنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وأنـــي أتحمـــل المســـئولية القانونيـــة الأكاديميـــة كاملـــة حـــال ثبـــوت ما يخالف ذلك.

اســـم الطالـــب: مَحْمُوْدٌ نَاْصِرٌ شَرِيْفُ الزَّيْن

التوقيـــــــع: _____

التـــــــاريخ: _____

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾.

سبأ: (آية 6).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): ﴿ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ ﴾. صحيح البخاري (6/1) حديث رقم (1).

إِهْـــــدَاءٌ

إلى خيرِ معلمٍ للبشريةِ جمعاءَ حضرةِ النبيِّ مُحمدٍ صلى اللهُ عليهِ وسلمَ

إلى الشيخِ عيدٍ أَبو جُرير.. شيخيْ ومعلميْ، وسرِّ سعادَتِي ..

إلى فضيلة الشيخ إسليم أَبو جرير

إلى جديْ الحاجَّ شريفِ الزين .. الذي ربانِيَ صغيراً على حبِّ العلمِ .. وأَحاطني

برعايتِهِ حتَّى وَصلتُ لما أَنا عليهِ الآنَ..

إلى جديْ الحاجِّ عايشٍ أَبو مزيد .. رحمهُ اللهُ، وأَبنائهِ الكرامِ ..

إلى الحاجِّ قنديلٍ أَبو مزيد وأَحبابِهِ الكرامِ..

إلىَ جدَّتَيَّ العَزِيْزَتَيْنِ، الحاجةِ محضِيَّةَ الزين(أُمِّ ناصر)، والحاجةِ فاطمةَ أَبومزيد (أُمِّ فريح)

إلى أَميْ العزيزةِ الغاليةِ على قلبي، وأَبي .. سببِ تَفاؤلي وأَملي.

{رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا} [الإسراء: 24]

وإلى عَمِّيْ الحاج توفيقِ الزينِ وحرمه المصون

إلى زوجتي .. التي شَاطَرتنيَ حيَاتيَ حُلْوِهَا ومرهَا، وأَهلِها الكِرامِ

إلى أَبنائي فَلَذاتِ كبِدي ..

إلى إخوانِي وأَخواتِي

إلى محافظ محافظة شمال غزة اللواء/ صلاح أَبو وردة أَبو هاجم

إلى أَسرةِ مسجدِ الروضةِ الكرامِ .. مَنْ أَصلِّي بهمْ إماماً .. وأَقفُ فيهمْ خطيباً..

إلى شُهَدَائِنَاْ الأَوفياءِ وعُلَمَاْئِنَاْ الأَجلَّاءِ

إلى كلِّ مَنْ سلكَ طريقاً يلتمسُ بِهِ علماً

أُهديهم جَمِيعاً هذا العملَ المتواضعَ

مَحْمُوْدٌ نَاْصِرٌ شَرِيْفُ الزّيْن

شُكْرٌ وَتَقْدِيْرٌ

الحمدُ للهِ الذي بفضلهِ تتمُّ الصالحاتُ، الحمدُ لله الذي علمنا ما لم نكنْ نعلم، وهدانا إلى صراطٍ مستقيمٍ، الحمدُ للهِ على نِعمهِ التي لا تعدُّ ولا تُحصى، الحمدُ للهِ كما ينبغي لِجلالِ وجههِ وعظيمِ سلطانِهِ. "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" (النمل: 19).

وبعد:

انطلاقاً من قول النبي (ﷺ):

"لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ[1]"، وقوله(ﷺ): "مَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ بِهِ فَأَثْنُوا عَلَيْهِ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ [2]" يُسعدني في هذا المُقامِ أن أتقدمَ بأسمى معاني الشكرِ والعرفانِ والتقديرِ – بعدَ شكرِ اللهِ والثناءِ عليهِ– إلى كلِ من قدمَ ليَ المساعدةَ في إتمامِ بحثي، إلى جدّي الحاجِّ شريفِ الزين (الذي رباني صغيراً .. ووفرَ ليَ سُبلَ العلمِ كبيراً حتى وصلتُ برعايته إلى هذا اليومِ الذي أَحْصُدُ فيه ثمارَ ما زَرَعَهُ فيَّ من تشجيعٍ وَطُموحٍ).

والشكرُ موصولٌ إلى علمائِنا الثقاتِ الأوائلِ الذين مهدوا لنا هذا الطريقَ السويَّ كالإمام البخاريِّ ومسلمٍ وابنِ المدينيِّ وشعبةَ والقطانِ وأبي زرعةَ وأبي حاتمٍ وولدِهِ، وغيرهم رضي الله عنهم جميعاً –فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء–.

إلى مَنْ أسدى ليَ النصيحةَ في كلِّ خُطوةٍ خَطَوْتُها، وأمدّني مِنْ خبرتِهِ وإرشاداتِهِ الغاليةِ ما كانَ زاداً ونبراساً أضاءَ ليَ طريقَ البحثِ، أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور: "علي رشيد النجار"، الذي لم يبخلْ عليَّ بوقتهِ وجُهدِهِ وتوجيهاتِهِ ليخرجَ البحثُ إلى النورِ.

---

[1] أخرجه أبو داود (7/ 188)، كتاب الأدب، باب: في شُكرِ المعروف حديث رقم (4811)، وأخرجه الترمذي (3/ 403)، كتاب، أَبْوَابُ البِرِّ وَالصِّلَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ)، بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّكْرِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ، حديث رقم (1954)، كلاهما من طريق الربيع بن مسلم، به، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

[2] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (4/ 334)، كتاب جُمَّاعُ أَبْوَابِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، بَابُ: عَطِيَّةِ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ، حديث رقم(7890)، وأخرجه أبو داود (3/ 104)، كتاب الزكاة، بَابُ: عَطِيَّةِ مَنْ سَأَلَ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ، حديث رقم (1672)، وقال الحاكم في المستدرك (2/ 73): هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو جزء من حديث.

كما أتقدمُ بخالصِ الشكرِ والتقديرِ للأستاذين الجليلينِ عُضويّ لجنةِ المناقشةِ؛ الأستاذِ الدكتور/ إسماعيل سعيد رضوان أستاذ الحديث الشريف وعلومه في كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية– بغزة .

والأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى نجم أستاذ الحديث الشريف وعلومه في كلية التربية بجامعة الأزهر – غزة.

على ما بذلاه من جَهدٍ في قراءةِ هذا البحثِ، وما سَيُقَدِّمَانِهِ مِنْ نصائحَ.

وأخصُّ بشكريْ الأستاذَ الدكتورَ/ نبيل خالد رباح أبو علي، وولدَهُ الدكتور/ خالد نبيل أبو علي (على ما قدّماه ليَ مِنْ حُسنِ رعايةٍ وتوجيهٍ، وتدقيقٍ لُغَوِيٍّ وتنسيقٍ، وإثراءٍ لرسالتي مَعَ ما يليقُ بها لتخرجَ إلى النورِ).

كما وأشكرُ صديقيَّ العزيزينِ: الأستاذَ/ مصطفى محمد نجم، والأستاذ/ عبد الرحمن صالح علوش لمساندتِهما ليَ في بحثي.

وإلى عمتي الأستاذةِ/ مريمَ شريف الزين التي قامت بكتابةِ ملخص الرسالة باللغةِ الإنجليزيةِ .

ولا أنسى صديقي الصحفي المصور القدير/أشرف محمد أبو عمرة الذي قام بالتغطية الإعلامية ليوم المناقشة.

والشكرُ موصولٌ إلى جامعةِ الأزهرِ عامّة، وكليةِ الشريعةِ خاصّةً ممثلةً بعميدِها الأستاذِ الدكتور/ سامي أبو عرجه، والعاملينَ فيها خاصّةً، وأخصُّ بالذكرِ مُدرّسِي قسمِ الحديثِ الشريفِ وعلومِهِ، وعمادةِ الدراساتِ العليا، ممثلةً بعميدِها الأستاذِ الدكتور/ محمد صلاح أبو حميدة، وجميعِ العاملينَ فيها، كُلٍّ بلقبِهِ ومنزلتِهِ ...

كذلكَ أشكرُ الحاضِرينَ كُلَّهُمْ بأسمائِهِمْ وألقابِهِمْ وما يُحبونَ أن يُنْعتوا به، الذين حضروا ليشاركونا في هذا اليوم الأغر.

وَآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وأخيراً أسألُ اللهَ التوفيقَ والسدادَ

مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

تَنَاوَلَ هَذا الْبَحْثُ مَوْضُوعاً بِعُنوانِ" العِلَّةُ بِمَعْنَاهَاْ الخَاصِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ _ دراْسَةٌ توثيقيِّةٌ لتاريخِ العِلَّةِ– وَنَمَاذِجُ تَطْبِيْقِيَّةٌ مِنْ كِتابِ العِلَلِ لابنِ أبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ"، وهذا العنوانُ يُطلقُ عَلَى الْعِلَّةِ إِذَا كَانَتْ: خَفِيَّةً غامضةً قَادِحَةً، فيكونُ على المعنى الاصطلاحيِّ للعلةِ.

وَقَدِ احتوتِ الرسالةُ عَلَى: مُقَدَّمَةٍ، وتمهيدٍ، وأربعةِ فُصُوْلٍ، وَخَاتِمَةٍ:

أَمَّا الْمُقَدَّمَةُ فَقَدْ بَيَّنْتُ فِيْهَا: أهميةَ الْمَوْضُوْعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِهِ، وَالصُّعُوبَاتِ الَّتِي وَاجَهَتْنِي خِلَالَ الْبَحْثِ، وَمَنْهَجِيَ فِي الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ وَاخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ.

وأمَّا التمهيدُ فيشملُ ترجمةً مُوجزةً لأبي حاتمٍ وأبي زرعةَ وابنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ، وتعريفاً مختصراً بكتابِ عللِ الحديثِ لابنِ أبي حاتمٍ (رحمهُ اللهُ).

وَأَمَّا الْفَصْلُ الأولُ والثَّانِي فَقَدْ تضمنا الدراسةَ التاريخيةَ والنظريةَ لعلمِ العللِ، واستعمالاتِ الْعُلَمَاءِ للعلةِ عَبْرَ الْعُصُوْرِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَيتبينُ مِنْ خلالِ الدراسةِ أنَّ العلماءَ كانَ لهمْ اهتمامٌ كبيرٌ واسعٌ في بيانِ عللِ الحديثِ، التي كانَ عليها مدارُ قَبولِ الحديثِ أوردهِ، لكنهمْ لم يفرقوا بينَ نوعي العلةِ كما عندَ المتأخرينَ؛ وقد ركّزتُ في هذهِ الرسالةِ على اختيارِ نماذجَ للعلةِ بالمعنى الخاصِّ؛ لأنها موضوعُ دراستي.

وأمَّا الفصلانِ الثالثُ والرابعُ، فدرسا ثلاثينَ حَدِيْثاً تَمَّ اخْتِيَارُهَا مِنْ كتابِ العللِ لابْنِ أبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ؛ لِتَكُوْنَ نَمَاذِجَ تَطْبِيْقِيَّةً وبرهاناً على ما ذكرتُهُ في الدراسةِ التطبيقيةِ، مَعَ وضعِ عُنْوَانٍ لِكُلِّ أنموذجٍ أو أكثرَ، مستنبطةً من علتهِ الرئيسةِ، التي ذَكَرَها ابنُ أبي حاتمٍ في كتابِهِ، وَقَدْ تَمَّتِ الدِرَاسَةُ لكُلِّ حَدِيْثٍ عَلَى حِدَةٍ وَفْقَ المَنْهَجِ المذكورِ في مقدمةِ الدراسةِ: فَأَنقلُ الْحَدِيْثِ مِنْ كِتَابِ ابْنِ أبي حَاتِمٍ مُشيراً فِي الْحَاشِيَةِ إلى: الجزءِ والصفحةِ، وَرَقْمِ الحديثِ، والْبَابِ الْفِقْهِيِّ الَّذِيْ ذَكَرَهُ ابنُ أبي حاتمٍ، مع عدمِ الإطالةِ في تخريجِهِ، وَتَرْجَمَةٍ موجزةٍ لرجالِ إسْنَادِهِ بما يَخْدُمُ الدراسةَ، وبيانِ الْعِلَّةِ الَّتِي أشيرُ إليها مِنْ خِلالِ الْأَسْئِلَةِ الَّتِي كَانَ يُوَجِّهُهَا ابْنُ أبي حَاتِمٍ إلى مَنْ سألهمْ، وعدمِ الاكتفاءِ بالعلةِ المذكورةِ، باحثاً عَنْ عللٍ أُخرى للحديثِ سواءٌ كانتْ في السندِ أو المتنِ مِنْ أجْلِ إضَافَتِهَا إِلَى الْعِلَّةِ الرَّئِيْسَةِ الَّتِي نَقَلَهَا ابْنُ أبي حَاتِمٍ فِي كِتَابِهِ مِنْ خِلَالِ أَسْئِلَتِهِ، وذكرِ مَنْ ذَكَرَ العِلّةَ مِنَ العلماءِ غيرِ ابنِ أبي حاتمٍ، وأختمُ دراسةَ الحديثِ بِبَيَانِ دَرَجَةِ إِسْنَادِ الْحَدِيْثِ مِنْ حَيْثُ الْقَبُوْلُ وَالرَّدُّ، وَيَتِمُّ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ أَضْعَفِ حَلْقَةٍ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيْثِ.

وَأَمَّا الْخَاتِمَةُ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ: النتائجَ العلميةَ وبلغَ عددُها سبعاً وعشرينَ نتيجةً، بِالْإِضَافَةِ إِلَى التَوْصِيَاتِ العلميةِ الحديثيةِ؛ ليستفيدَ منها الدَّارِسِونَ وَالْبَاحِثُونَ، والتي بلغَ عددُها سبعَ توصياتٍ.

Abstract

This research studied a theme titled the problem with it's private meaning for al mohadthein - documetary study for the history of the problem and applied models from the troubles' book for Ibn Abi Hatem Al Razi. This title is called for the problem if it is hidden, mysterious, and striker. In this case, it is in the conventional meaning of the problem.

This master thesis contains a preface, an introduction, four chapters and a conclusion.

The preface included a brief translation for Abi Hatem, Abi zarah, and Ibn Abi Hatem Al Razi. It also included brief and general definition of the book of the problems of Hadiths for Ibn Abi Hatem (the mercy of Allah is for him).

The introduction presented the importance of this subject, the reasons for it's selection, the difficulties encountered during the research, and my methodology of search, study , choosing models and graduation Hadiths.

The first and second chapters included the historical and theoretical study of the science of problems, and the scientists' using of problems that the scientists had wide and large interest in showing the problems of hadiths ; and according to this, they accept or reject the hadith. On the other hand, they didn't differentiate between the types of the problems as the lates . In this study, I focused on choosing models of the problem in it's private meaning.

The third and fourth chapters studied thirty hadiths which had been chosen from the troubles book for Ibn Abi Hatem Al-Razi. They had been chosen to be applied models and a proof for what I had said in the applied study. I put a tittle for every model or more intensified from it's main trouble in his book. I studied every hadith a lone according to the mentioned curriculum in the introduction of this study. I transferred the

hadith from the book of Ibn Abi Hatem referring in the margin to the section, page, hadith's number and juristic section which Ibn Abi Hatem had mentioned without a prolongation in it’s graduation and a brief translation for it's Isnaad's men which serves the study. Also, I showed the trouble which I refered to during the the questions that Ibn Abi Hatem had directed to whom he asked. Also, I didn't statisfied with the mentioned trouble and searching for other troubles for the hadith whether they are in sanad or metn in order to add them the main trouble that Ibn Abi Hatem had mentioned in his book through his questions. More over, I mentioned the scientists who mentioned the trouble. I concluded the study of the hadith by clarification of the degree of hadith's Isnad from acceptance or rejection. This is shown from the weakest circle of hadith's Isnad.

The conclusion included twenty Seven scientific results , in addition to seven hadithih scientific recommendations; so that, researchers and students can benefit.

فِهْرِسْتُ مَوْضُوْعَاْتِ الرِّسَاْلَةِ

آية قرآنية ..... ب
حديث نبوي ..... ت
إِهْـــــــدَاءٌ ..... ث
شُكْرٌ وَتَقْدِيْرٌ ..... ج
مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ..... خ
Abstract ..... د
فِهْرِسْتُ مَوْضُوْعَاْتِ الرِّسَاْلَةِ ..... ر
مُقَدِّمَةٌ ..... ش
أهمية الْمَوْضُوْعِ ..... ص
أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوْعِ: ..... ص
الصُّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجَهَتْنِي خِلَالَ الْبَحْثِ: ..... ص
الْجُهُوْدُ السَّابِقَةُ فِي مَجَالِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الخاص: ..... ض
مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ واخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ: ..... ط
الفصل الأول: دراسَةٌ نظريّةٌ لتاريخِ علمِ العِلَلْ 1
تمهِيْدٌ 1
أولاً: تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ 1
ثانيًا: تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ 3
ثالثاً: تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لابْنِ أبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ 6
رابعاً: تعريفٌ عام ومختصر لِكِتَاب العلل: 9
نَشْأَةُ عِلْمِ العِلَلِ 11
الفصلُ الأول دراسَةٌ نظريّةٌ لتاريخِ علمِ العِلَلْ. 11
المبحَثُ الأول 12
العلّة من العصر النبوي إلى عصر التابعين 12
أولاً: العصُر النبوي 12
ثانياً: عصرُ الصحابَةِ رضوان الله عليهم 12
ثالثاً: عصرُ التابعينَ رحمهم الله تعالى 15
المبحَثُ الثاني 17
العِلّةُ من بعد عصر التابِعينَ وأتباعهم إلى عصر الرَّامَهُرْمُزي: 17
المبحَثُ الثالِثْ 21
العِلّةُ من الإمام الرَّامَهُرْمُزي إلى ما قبل ابن الصّلاح 21
المبحَثُ الرابع 26
العِلّةُ من ابنِ الصّلاحِ إلى الآن 26
الفَصْلُ الثّانِيْ 30
المبحَثُ الأول وفيه مطلبان 31

المطلَبُ الأول: تعريفُ العِلَّةِ لُغَةً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ: 31
المطلَبُ الثّانِيْ: تعريفُ العلّة عند المحدثين اصطلاحاً: 32
المبحَثُ الثّاني 36
شرطا العِلّةوما يخرُجُ بكلِّ شرط: 36
المبحَثُ الثّالِثْ 39
المطلَبُ الأول: ماذا تُسمّى العلّةُ إذا اختلَّ أحدُ شرطيها أو كلاهما أو لم يوجدا أصلاً ؟ 40
المطلَبُ الثاني: الأصلُ في التعليل وأوّلُ من قسّمَ العلة إلى قسمين: 41
أوّلُ من صنَّفَ في العلّةِ الخفيّة: 41
المطلَبُ الثالث: أقسام العلة عند المحدثين: 42
الفَصْلُ الثّالِثْ 43
المبحَثُ الأول 44
وفيه خمسَةُ نماذِجٍ لِلإعْلَالِ بِالتَّدْلِيْسِ 44
الأنموذَجُ الأول: 44
الأنموذَجْ الثاني: 51
الأنموذَجْ الثالث: 57
الأنموذَجْ الرابع: 62
الأُنموذَجْ الخامس: 68
المبحَثُ الثّانِيْ 73
وفيه ثلاثَةُ نماذج للإعلالِ بالانقطاع 73
الأُنموذَجْ الأول: 73
الأُنموذَجُ الثاني: 77
الأُنموذَجْ الثالث: 82
المبحَثُ الثّالِثْ 90
وفيه ثلاثَةُ نماذجٍ للإعلالِ بالوهم 90
الأُنموذَج الأول: الإعلالُ بالوهمِ. 90
الأنموذجُ الثاني: 94
الأنموذج الثالث: 98
المبحَثُ الرابِعْ 102
المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجَ للإعلالِ بالتصحيف. 103
الأنموذج الأول: وفيه الإعلال بتصحيف إسناد الحديث وتدليسه معاً. 103
الأنموذج الثاني: وفيه الإعلال لتصحيفٍ في سند الحديث. 110
الأنموذج الثالث: الإعلال بتصحيفٍ في سند الحديث. 114
الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال تصحيفٍ في متن الحديث. 118
المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلال بالإبدال. 122
الأنموذج الأول: وفيه الإعلالُ لإبدالِ راوٍ في سند الحديث. 122

الفصلُ الرابع 128
المبحَثُ الأول وفيه مطلبان: 129
المطلَبُ الأول: ثلاثَةُ نماذجٍ للإعلالِ بزيادَةِ رجالٍ في السّند، وحذف رجالٍ منه. 130
الأنموذج الأول: وفيه الإعلال بزيادَةِ رجلين في سند الحديثِ وحذف رجلين منه. 130
الأنموذج الثاني: وفيه الإعلالُ بزيادَةِ رجلين في سندِ الحديثِ وحذفِ رجلين منه. 134
الأنموذج الثالث: وفيه الإعلالُ بحذفِ رجلين من سند الحديث. 141
الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال بالاضطراب. 147
المبحَثُ الثّانِيْ 154
المطلَبُ الأول: وفيه أربعَةُ نماذجَ للإعلالِ بالوقفِ أو الرفع. 155
الأنموذج الأول: وفيه الإعلال بالاختلاف على الوقف. 155
الأنموذج الثاني: وفيه الإعلال بالاختلاف في الوقف والرفع 161
الأنموذَج الثالث: وفيه الإعلالُ بالاختلافِ في الوقفِ والرفعِ وترجيح الرفع. 166
الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال بترجيحِ الوقفِ على الرفع. 170
المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلالِ بمخالفةِ الثقة لمن هو أوثقُ منه. 175
الأنموذَجُ الأول: وفيه الإعلالُ لمخالفةِ الثقةِ لمن هو أوثقُ منه، أو الشاذ() 175
المبحَثُ الثّالِثُ 179
المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجٍ للإعلالِ بالإرسال. 180
الأنموذَجُ الأول: وفيه الإعلالُ بالإرسال. 180
الأنموذج الثاني وفيه الإعلال بالإرسال: 182
الأنموذج الثالث وفيه الإعلالُ بالإرسال: 188
الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال بالإرسال. 194
المطلَبُ الثاني: أنموذج للإعلالِ بإبدالِ راوٍ في سند الحديث. 199
الأنموذج الأول وفيه الإعلالُ بإبدالِ راوٍ في سند الحديث. 199
الْخَاتِمَةُ 204
أولاً النتائج: 204
ثانياً: التوصيات: 206
الْفَهَارِسُ الْفَنِّيَّةُ 207
فِهْرِسْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمِيّاً 208
فِهْرِسْتُ أَطْرَافِ الأحاديث مُرَتَّبَةً حسب ترتيب الباحث 224
فِهْرِسْتُ الرُّوَاةِ الْمُتَرْجَمِيْنَ مُرَتَّبِيْنَ مُعْجَمِيّاً مَعَ الإشَارَةِ إِلَى رُتْبَةِ كُلَّ واحدٍ منهمْ مِنْ حيثُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ، ورقم الصفحة. 226

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ للهِ ذي الكمالِ المطلقِ في الذاتِ والصفاتِ والأفعالِ الخاليةِ من الزَّلَل، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمدٍ صاحبِ القلبِ الخالي من العِلل، وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ والتابعينَ الذين اجتهدوا في تحمّلِ الأحاديث وأدائِها دونَ خَلَلٍ، أما بعد:

فإن الحديثَ النبويَّ ليُعدُّ المصدرَ الثانيَ من مصادرِ التشريعِ المتفقِ عليها بعدَ القرآنِ الكريم، ولمَّا كانَ بهذهِ المنزلةِ المَنيفَةِ، كان الاهتمامُ به من حيثُ السَّندُ والمتنُ واجباً على الأمةِ؛ كي نعملَ على الحفاظِ على أحاديثِ نَبيِّنا(ﷺ) دونَ زيادةٍ أو نقصان.

ولما كانَ مَدارُ قَبُولِ الأحاديثِ أو رَدِّها قائماً على علم العِلَل؛ لأنَّ العِلةَ داخلةٌ في أنواعِ علومِ الحديثِ الأخرى كلِّها، وهذا يَدلُّ على أهميةِ علمِ العللِ؛ لِدَوْرِهِ البارزِ المُهِمِّ في عِلْمَي الحديثِ: دِرَايةً، ورِوايةً؛ لأنَّ أيَّ وَهْمٍ أو خَطَأٍ أو غلطٍ في سَنَدِ الحديثِ أو مَتْنِهِ يُعَدُّ عِلَّةً فيه، وقد تكونُ هذه العلةُ خَفِيةً قادحةً تجعلُ الحديثَ مَرْدوداً غيرَ مُحْتَجٍ به.

ومن الجديرِ ذكرهُ أن الحاكم(ت405هـ) أولُ مَنْ وَضَعَ تعريفاً اصْطِلَاحياً خاصاً للعِلّةِ، ولعلَّهُ الأولُ في هذا المجالِ، ولكن لم يُحَدَّدْ شَرْطَي العِلّة بوضُوح؛ لأنّهُ كانَ تعريفاً مَبْدئياً لِلْعِلَّةِ؛ أمّا مَنْ اشتغلُوا بِمُقَدّمة ابن الصلاح الشهيرة (معرفةِ أنواعِ علومِ الحديثِ)، كالإمام: "النَّووي، أوالطّيبي، أوالعِراقي، أوالسُّيوطِي، أوغَيرِهم، فَقَدْ أبانُوا عَنْ شَرْطِي العِلّةِ (الخفاءُ والغموضُ، والقدحُ). وابنُ الصَّلاح وهؤلاءِ وإن حَصَرُوا العِلّةَ في المعنى الخاصِّ الذي لَمْ يتكلَّمْ ويبحثْ فيه إلا الجَهابذةُ من المُحدّثينَ وفُحُولِهم، كالبخاريِّ، ومسلمٍ، وأبي زُرْعَةَ وأبي حاتمٍ، والدارقطني، وابن المديني، وأمثالِهِم، إلا أنهم بينّوا أنَّ العلةَ قد تُطلقُ على ما خالفَ هذين الشِّرطين؛ لأنّ المتقدمينَ على عصرِ ابن الصّلاح أطلقوها على ما اختلَّ فيه أحدُ شَرْطَيْها أوكِلاَهما، كذلكَ أطلقوها على ما هو أوسعُ مِنْ ذلك.

ولمَّا كانَ كتابُ " العِلَلِ لابنِ أبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ " من أشهرِ كتبِ المتقدمينَ في فنَّ علمِ العِلَلِ، وأنَّ مَنْ دَرَسُوا أحاديثَه اكْتفوْا غالباً بالعِلَّةِ التي أشارَ إليها أبو حاتمٍ أو أبو زرعةَ أو غيرُهما وهُو قليل، ولكنْ دونَ تَمييزٍ للعِلَّةِ بالمعنى الخاصِّ عن العِلّةِ بالمعنى العام، أو العِلّةِ التي خَرَجَتْ عَنْهُما.

ومِنْ هُنَا جاءَ اختياري لهذا الموضوعِ؛ مِنْ أجلِ أنْ أَرْسُمَ لِمَنْ بَعْدِي طريقاً واضحاً يُمَيّزُ العِلّةِ بالمعنى الخاص، التي اشْتُهِرَ إطلاقُها وغَلُبَ من عصرِ ابنِ الصّلاح فَمَنْ بَعْدَهُ، وذلك من خلالِ نماذجَ تطبيقيةٍ على ذلك من كتابِ " العِلَلِ لابنِ أبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ " أُبرزُ من خلالِها العِلةَ بالمعنى الخاص، وذلك بعد الدراسة النظرية.

وقد سمّيتُ هذا البحثَ: "العِلَّةُ بِمَعْنَاهَاْ الخَاصِّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِيْنَ _ دراْسَةٌ توثيقيّةٌ لتاريخِ العِلَّةِ– وَنَمَاذِجُ تَطْبِيْقِيَّةٌ مِنْ كِتابِ العِلَلِ لابنِ أبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ".

وأسألُ اللهَ بأسمائه الحسنى وصفاتِه العليا التي لا يعلمُ عددَها إلا هو، أن يكونَ مَعِيَ هادياً ومُرْشداً وفاتِحاً من أولَّ سَنَدِهِ إلى آخِرِ مَتْنِه؛ لأنّه –سبحانَه وتعالى– عليهِ أعتمدُ، وإليه أستندُ، وهو حسبُنا، ونِعْمَ المولى ونِعْمَ النَّصير.

أهمية الْمَوْضُوْعِ

تكمنُ أهميّةُ الكتابةِ فِي موضوعِ العلّةِ بِالْمَعْنَى الخاصِّ فِي الآتِي:

1- إن العلةَ الاصطلاحية بصفةٍ خاصّة، وعلمَ العللِ بصفةٍ عامّة، لها منزلةٌ عظيمةٌ ومكانةٌ كبيرةٌ بين علومِ الحديث؛ لأنها من أوعرها مسلكاً، وأكثرها دقةً وغموضاً.

2- وجود العلة الاصطلاحية في مصنفات المتقدمين من المحدثين جنباً إلى جنب مع العلة بالمعنى العام.

3- الاطلاع والتعرف إلى مناهج العلماء وطرقهم في علم علل الحديث وشروطهم في بيان العلل.

4- العمل على ضرب أمثلةٍ على العلّةِ بالمعنى الخاص، وذلك بعد تخريج نماذج تطبيقية لها من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي.

أسْبَابُ اخْتِيَارِ الْمَوْضُوْعِ:

تَرْجِعُ أسبابُ اخْتِيارِي لِمْوضوعِ العلةِ بِالْمَعْنَى الخاصّ إِلَى مَا يَلِي:

1- نُدرةُ مَنْ كتبوا في هذا الموضوع وعلى هذا النحو، والذي يوجد في مصنفات كبار المحدثين.

2- جمع بعض تفاصيل علم علل الحديث وفروعه المتعلقة بتاريخ علم العلل وإطلاقات العلة بمعناها العام والخاص، مع الإتيان بنماذجَ عملية للعلة بمعناها الخاص الاصطلاحي.

3- إثراء المكتبة الحديثية بشيءٍ يسيرٍ عن العلّةِ بالمعنى الخاص الذي استقر بعد ابن الصّلاح، وما يتعلق بها من أمورٍ مهمةٍ عن تاريخ العلة.

الصُّعُوبَاتُ الَّتِي وَاجَهَتْنِي خِلَالَ الْبَحْثِ:

1- نُدرة الدراسات السابقة التي يمكن الاستعانة بها خلال كتابتي لهذه الرسالة، بل ما وقفتُ عليهِ ما هوَ إلا مجردُ إشاراتٍ وتلميحاتٍ وعباراتٍ في موضوعِ العلةِ بالمعنى الخاصِ.

2- وجودُ بعض الأحاديث المعلولةِ فقط عند ابن أبي حاتم، وليست معلولةً عند غيره من العلماء، ووجود أحاديث لم يشر إلى علتها أو لم يعلها إلا أبو حاتم أو أبو زرعة وغيرهما عند ابن أبي حاتم، ولم يعلها غيرهم من العلماء.

3- وجودُ نقصٍ أو زيادةٍ في رجالِ بعض الأسانيد في الطبعة التي اعتمدتها من كتاب "العلل لابن أبي حاتم"، مع عدم وجود ذلك عند من أخرج الحديث نفسه من أصحاب كتب الحديث روايةً، ولا يُعلم مصدر ذلك النقص أو الزيادة ومن أين أتى. وقد تعرفتُ إلى ذلك من خلال قراءتي لكتاب العلل. هذا بالإضافَةِ إلى التصحيفِ والتحريفِ في أسانيد بعض الأحاديث أو متونها، وقد اتضح ذلك لي عند تخريج الحديث من كتب الحديث روايةً كذلك.

الْجُهُوْدُ السَّابِقَةُ فِي مَجَالِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الخاص:

لم يسبق لأحد من الْمُحَدِّثِيْنَ السَّابقينَ أو الْمُشْتَغِلِيْنَ بهذا الفن، أن صَنَّفَ أوْ كَتَبَ في الْعِلَّةِ بالمَعْنَى الاصطلاحي بِصِفَةٍ خاصَّةٍ؛ لأنهُ لمْ يكنْ هناكَ فَصْلٌ بينَ العلةِ بالمعنى الخاصِّ والعلةِ بالمعنى العامِّ، وكانتْ كلُّ واحدةٍ منهما قِسْماً للْأُخْرَى.

أمّا في العصرِ الحديثِ فبعدَ التفتيشِ والبحثِ في الشبكةِ العنكبوتيةِ والمواقعِ الموجودةِ فيها، وسؤالِ المُتَخصصينَ في الحديثِ وعلومِهِ، تبينَ لي أنه لم يكتبْ أحدٌ مِنَ الباحثينَ أوِ الدَّارسينَ في مجالِ العلةِ بالمعنى الخاص كتابةً خاصةً كَمَا صَنَعْتُ هُنَا، وكانَ مَدارُ حَدِيْثِهِمْ مِنْ خلالِ لمحاتٍ وخطراتٍ وإشاراتٍ خفيفةٍ إلى العلةِ بالمعنى الخاص وبشكلٍ مختصر، وأهمُّ الذينَ وقفتُ على دراساتِهِمْ في هذا المجالِ:

الدكتورُ/ ماهر الفحلْ في رسالتِهِ للماجستيرِ في علل الحديثِ "أثرُ عللِ الحديثِ في اخْتلافِ الفقهاءِ"، وقد تكلمَ عن العلةِ بالمعنى الخاصِّ عندَ المحدثينَ بشرطيها -الغُموضِ والخفاءِ، والقدحِ- في مقدمةِ رسالته في الصفحات من (14-17).

الدكتور/ ماهر الفحل في كتابه "الجامع في العلل والفوائد" في الصفحات من (28-30)، موضحاً أن العلة بالمعنى الخاص علم المتأخرين منهم.

فريق من الباحثين -وعددهم تسعة- تحتَ إشرافِ الدكتورينِ/ سعدٍ الحُمَيِّدِ، وخالدٍ الجُرَيْسِيِّ، الذين عملوا على تحقيق مخطوطات علل ابن أبي حاتم الرازي كله، قد أشاروا إلى العلة بمعنييها في الصفحات (47-52).

والأستاذ/ أبو سُفْيَانَ مُصْطَفَىْ بَاحُوْ في كتابه "العلة وأجناسها عند المحدثين"، وقد تحدث عن العلة بمعناها الخاص في الصفحتين (19-20).

وهؤلاء وغيرهم ممن وقفت على دراساتهم أو رسائلهم، إنما تحدثوا عن العلة بمعناها الخاص (الاصطلاحي) باختصارٍ مفيد، وذكروا شرطيها، وأنها قد تطلق على العلة بالمعنى

العام، أما من درس منهم نماذج من كتاب العلل لابن أبي حاتمٍ الرازي، أو درس أحاديثه كلها في مشروع حديثي علمي كالمشروع الذي تبنته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إنما اقتصروا غالباً على العلة التي ذكرها أبو حاتم أو أبو زرعة –وهي الغالبة على الكتاب –أو ذكرها غيرهما –وهي قليلة – دون بيان للعلة، وهل هي بالمعنى الخاص أو العام أو غيرهما، ولم يتوسعوا في استنباط غيرها من العلل في أغلب الأحيان مكتفين بما ذكره السابقون.

أما بحثي هذا فلم يقتصر على العلة التي أشار إليها أو ذكرها أبو حاتم أو أبو زرعة الرازيان، بل تعدّاها إلى استنباط عللٍ أخرى من الأحاديث –نماذج الدراسة– كما هو ملحوظ خلال البحث عند الحديث عن علل كل حديث على حدة، مع بيان أنها علة بالمعنى الخاص أو العام.

مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ واخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ:

أمَّا مَنْهَجِي فِي ذلكَ كُلِّهِ فَقَدْ جَاءَ عَلَى النَّحْوِ الآتِي:

1– مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ:

اعتمدتُ خلال دراستي على طبعةٍ واحدة، لعلل ابن أبي حاتمٍ وهي طبعة دار السلام بحلب، وقد رقمت أحاديثها من قبل المحقق، وتتكون من جزأين في مجلدٍ واحد. وقد قمت بترقيم الأحاديث ترقيماً آخر غير ترقيم محقق كتاب العلل، من واحد إلى ثلاثين، وجعلته قبل ترقيم المحقق؛ كي تسهل الإحالة إليه، واضعاً المسألة في جدول.

أما من حيث المنهجُ فقد اعتمدت على المنهجِ: الاستقرائيِّ، والاستنباطيِّ: لقراءة الأحاديث، وتتبعها، وبيان العلل التي ذكرها أبو حاتم وأبو زرعة من أجل اختيار الأحاديث – نماذجَ للدراسة– ذات العلة بالمعنى الخاص، وجميعها تم انتقاؤها من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي.

وإذا نقلت نصاً أجعله بين علامتي تنصيص، ذاكراً المصدر أو المرجع في الحاشية، وكذلك الأقوال مقدماً على ذكر المصدر أو المرجع بكلمتي "انظر إلى".

2– مَنْهَجِي فِي اخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ التَّطْبِيْقِيَّةِ:

عملتُ على انتقاء النماذجِ التطبيقيةِ للعلة بالمعنى الاصطلاحيِّ الخاصِّ المشهورِ عندَ المُحَدِّثِيْنَ، وذلكَ وَفْقَ ما ذكرته في تعريفِ العلةِ بالمعنى الخاصِّ؛ وقد وضعت لكلِّ أُنْمُوْذَجٍ أو أكثرَ عُنْواناً مُنْتَزَعاً مِمَّا اندرجَ تحتَهُ مِنْ أنموذجٍ أو نماذجَ، مَعَ التعريفِ بالنوعِ الموجودِ ضِمْنَ ذلكَ العنوانِ فِي الحَاشِيَةِ غالباً، وأوردتُ كُلَّ حديثٍ بِرَقْمِهِ الموجودِ في الطبعةِ التي اعتمدتُها مِنْ كتابِ

العللِ، مُشِيراً في الحاشيةِ إلى البابِ الفقهيِّ الذي ينتمي إليه، ورقم المسألة، ووضعت قبل الرقم كلمة "مسألة"؛ كي تسهل الإحالة إليها فيما بعد.

3- مَنْهَجِي فِي غَرِيْبِ الألفاظ وَالأنْسَابِ:

عملتُ على ضبطِ الألفاظ والأسْماءِ والْكُنَى والألْقابِ الغريبةِ بالشكلِ، وبينتُ المرادَ مِنْ غريبِ الألفاظ، وَعَرَّفْتُ بالأنْسَابِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، مُعتمداً على بعضِ: كتبِ اللغةِ، وغريبِ الحديثِ، والأنْسابِ، المشهورةِ في كُلِّ مَجَالٍ.

4- مَنْهَجِي فِي التَّخْرِيْجِ:

خَرَّجْتُ الحديثَ مِنْ كتبِ الحديثِ رِوايةً ونحوِها مِمّا يُرْوَيْ بالسندِ المتصلِ، وذلكَ على حَسَبِ ما هو مناسب لدراسة المسألة، وَبِقَدَرِ ما احتجتُ إليه في البحثِ وفي دراسةِ عِلَّةِ الحديثِ أوْ عِلَلِهِ بالمعنى الخاصِّ، وما وُجِدَ مِنِ العِلَّةِ بالمعنى العام أثناءَ تخريجِ العللِ خَلَا مَا يُذْكَرُ بَيِّنَتُهُ، وذلكَ التخريجُ يزيدُ وينقصُ حَسَبَ تلكَ الحاجةِ؛ لأنَّ صُلْبَ البحثِ ومتنَهُ وجوهرَهُ يَخْتَصُّ في العلةِ بالمعنى الخاصِّ؛ ولستُ هُنا بِصَدَدِ تخريجِ الحديثِ تَخْرِيْجاً شامِلاً مِنْ كتبِ الحديثِ روايةً ونحوِها؛ ولم يكن هذا مجالي هنا.

5- مَنْهَجِي فِي تَرَاجِمِ الرُّوَاةِ:

ترجمتُ لرجالِ الإسنادِ المذكورين والساقطين منه، ببيانِ اسمِ كلَّ واحدٍ منهم، ونسبه، ونسبته، وكنيته، وضبطها بالشكلِ، بالإضافةِ إلى وفاته، وما فيه من إرسالٍ أو تدليس، أو ما وُجِدَ منها، مع ذكرِ أقوالِ علماءِ الجرحِ والتعديل، حسبَ حالةِ الراوي، مرتباً أقوالهم حسب ما يخدم ترجمة الراوي، مقدماً التوثيقَ على التجريح، في حالة النقل من كتابٍ واحد، أو وجود أكثر من قولٍ للمعدل أو المجرح في الراوي الواحد، أما الصحابة فاختصرت تراجمهم؛ لأنهم جميعاً عدول، مع اختلاف درجاتهم في الحفظ والضبط، وفي نهاية كل ترجمة أذكر خلاصة القول في الراوي منتزعةً من مجموع تلك الأقوال حسب أصول علم الجرح والتعديل.

وإذا لم أقف على كتاب المجرح أو المعدل أو غيرهما، ووجدت قوله في كتابٍ آخر، فإنني أقول: نقل فلانٌ عن فلانٍ قوله، ونحوها، ذاكراً في الحاشية الكتاب الذي نقل صاحبه ذلك القول.

أما ما يتعلق بالرواة الساقطين فأتتبع طرق الحديث وأبين السقط من السند وبعد ذلك أقوم بترجمة الراوي المسقط من سند الحديث مبيناً مكانه في السند وسبب السقط كالإرسال أو التدليس أو الانقطاع أو التصحيف وغير ذلك من الأمور المعروفة عند المحدثين.

وأما بالنسبة إلى الرواة المكررين فأشير إلى رقم المسألة التي تُرجِمَ له فيها مع ذكر رتبته من جرحٍ أو تعديل.

وأما بالنسبة إلى القول الراجح في الحكم على رجال الإسناد فوافقت الإمام ابن حجر غالباً، وما خالفته إلا في القليل منها، متتبعاً في ذلك أقوال النقاد من جرحٍ أو تعديل، وهذا في حالة الاختلاف في الحكم على أحد الرواة[1].

6- مَنْهَجِي فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ بِالمَعْنَى الخاصِّ:

حَرَصْتُ على الاجتهادِ في بيانِ العلةِ بالمعنى الخاصِّ، وهي تلك التي اجتمع فيها شرطا العلة، وهما: الخفاء والغموض، والقدح، وبعد إخراج العلل التي ذكرها أبو حاتم أو أبو زرعة – وهي الأغلب–، أو كلاهما، أو غيرهما –وهذا نادر–، أبحث عن علل أخرى في السند – وهو الأغلب–، أو في المتن –وهو قليل–، وقد أجد بينها علة بالمعنى العام، فأذكرها ضمن العلل.

وحيثما ورد الفعل الماضي "**قُلْتُ**"، فهو من الباحث، سواء أكان ذلك عند بيان العلل، أم في غيرها. وقد عددت خفة الضبط قليلاً في الصدوق ونحوه علة قادحة، على منهج أبي حاتم ومن نحا نحوه.

---

[1] **قُلْتُ:** وقسم ابن حجر مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبة، فقال في مقدمة التقريب "وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة ، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة . فأما المراتب: **فأولها:** الصحابة : فأصرح بذلك لشرفهم. **الثانية:** من أكد مدحه : إما : بأفعل : كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا : كثقة ثقة ، أو معنى : كثقة حافظ . **الثالثة** : من أفرد بصفة ، كثقة ، أو متقن ، أو ثبت ، أو عدل . **الرابعة** : من قصر عن درجة الثالثة قليلا ، وإليه الإشارة : بصدوق ، أو لا بأس به ، أو ليس به بأس . **الخامسة** : من قصر عن الرابعة قليلاً ، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بأخرة . ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة ، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتهجم، مع بيان الداعية من غيره . **السادسة** : من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع ، وإلا فلين الحديث. **السابعة:** من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال . **الثامنة:** من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف . **التاسعة:** من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول . **العاشرة:** من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة : بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط . **الحادية عشرة** : من اتهم بالكذب . **الثانية عشرة** : من أطلق عليه اسم الكذب ، والوضع". انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 74– 75).

7- مَنْهَجِي فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيْثِ:

بعدَ الخُطُواتِ آنفات الذكر، أحكمُ على سندِ الحديثِ الذي أوردَهُ ابنُ أبي حاتمٍ غالباً، من حيثُ القَبُولُ والردُّ، وذلكَ مِنْ خلالِ أضعفِ حلقةٍ أو حلقاتٍ في الإسناد، التي تُوجدُ فيها العلةُ أو العللُ القادحةُ.

8- مَنْهَجِي فِي تَرْتِيْبِ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ فِي الْحَوَاشِيْ:

إذا كان الرجوع إلى مصدرٍ أو مرجعٍ واحد، فأذكره في الحاشية باختصارٍ مفيد، تاركاً التفصيل في قائمةِ المصادر والمراجع.

هَذَا، وَقَدِ اقْتَضَتْ طَبِيْعَةُ الْبَحْثِ أنْ يَتَكَوَّنَ هَيْكَلُهُ مِنْ: الْمُقَدِّمَةِ، وتمهيدٍ، وَأربعة فُصُوْلٍ، وَخَاْتِمَةٍ، وَفَهَارِسَ فَنِّيَّةٍ.

أمَّا الْمُقَدِّمَةُ فقدْ بينتُ فيها: أهمية الموضوعِ، وأسبابَ اختيارِهِ، والصُّعُوْبَاتِ الَّتِي وَاجَهَتْنِي، والْجُهُوْدَ السَّابِقَةَ، ومَنْهَجِي فِي البَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ واخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيْجِ.

وأما التمهيد فقد ترجمتُ فيه لأبي حاتمٍ، وأبي زرعة، وابن أبي حاتم، مبيناً بشكلٍ مختصر أهمية كتاب العلل.

أولاً – ترجمة الإمام أبي حاتم الرازيِّ.

ثانياً– تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ.

ثالثاً– تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لابْنِ أبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ.

رابعاً– تعريف مختصر لكِتَاب العلل.

نشأة علم العلل، وفيها

الفصل الأول دراسة نظرية لتاريخ علم العلل.

وفيه أربعة مباحث:

المبحَثُ الأول: العلّة من العصر النبوي إلى عصر التابعين.

المبحَثُ الثاني: العلة من بعد عصر التابعين وأتباعهم إلى الرامهرمزي

المبحَثُ الثالث: العلة من الإمام الرامهرمزي إلى ما قبل ابن الصلاح.

المبحَثُ الرابع: العلة من ابن الصلاح إلى الآن.

الفصل الثاني: وفيه أربعة مباحث.

المبحَثُ الأول: وفيه مطلبان

المطلَبُ الأول: تعريف العلة لغةً

المطلَبُ الثاني: تعريف العلة عند المحدثين (اصطلاحاً).

المبحَثُ الثاني: شرطا العلة وما يخرج بكل شرط.

المبحَثُ الثالث: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلَبُ الأول: ماذا تسمى العلة إذا اختل أحدُ شرطيها أو كلاهما أو لم يوجد أصلاً؟.

المطلَبُ الثاني: الأصل في التعليل وأول من قسّم العلة إلى قسمين:

المطلَبُ الثالث: اقسام العلة عند المحدثين.

الفصل الثالث وفيه: أربعة مباحث:

المبحَثُ الأول وفيه:

خمسة نماذج للإعلال بالتدليس.

المبحَثُ الثاني وفيه:

ثلاثة نماذج للإعلال بالانقطاع.

المبحَثُ الثالث وفيه:

أربعة نماذج للإعلال بالوهم.

المبحَثُ الرابع وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعة نماذج للإعلال بالتصحيف.

المطلَبُ الثاني: أنموذج للإعلال بالإبدال.

الفصل الرابع وفيه: ثلاثة مباحث:

المبحَثُ الأول وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: ثلاثة نماذج للإعلال بزيادة رجال في السند وحذف رجال من السند.

المطلَبُ الثاني: أنموذج للإعلال بالاضطراب.

المبحَثُ الثاني: وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعة نماذج للإعلال بالوقف أو الرفع.

المطلَبُ الثاني: أنموذج للإعلال بمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

المبحَثُ الثالث وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعة نماذج للإعلال بالإرسال .

المطلَبُ الثاني: أنموذج للإعلال بإبدال راوٍ في سند الحديث.

الفهارس الفنية: وضمنتها الاتي:

1- فهرست المصادر والمراجع مرتبةً حسب حروف المعجم.

2- فهرست أطراف الأحاديث مرتبة حسب الترقيم الوارد في الرسالة، مع الإشارة إلى رقم المسألة من كتاب ابن أبي حاتم، والحكم النهائي لكل حديث؛ وقد ضمّنْتُهَا الأحكام النهائية التي توصّلتُ إليها من خلالِ البحثِ، والدراسة للمسائل الواردة في الرسالة.

3- فهرست الرواة الذين ترجمتهم مرتبينَ معجمياً، مع الإشارة إلى رتبة كلَّ واحدٍ منهم من حيث الجرحِ والتعديل.

هذا ما أردت توضيحه في هذه المقدمة، فإن أصبتُ فمن الله-عزوجل- الكامل في كلِّ شيءٍ الذي استوى على عرشه، وإن وقع خطأٌ أو وهمٌ فهذا من طبيعة الإنسان، ودائماً أستغفر الله-سبحانه وتعالى- وأطلب منه العون والمدد بلا عدد، وأن يفتح عليَّ بما هو أهله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل الأول: دراسَةٌ نظريّةٌ لتاريخِ علمِ العِلَلْ

تمهِيْدٌ

التمهيد: ويشملُ ترجمةً موجزةً مفيدة: لابْنِ أبي حَاتِمٍ الرازي، وأبيه، وأبي زُرْعَةَ الرازيين، وتعريفاً مختصراً مفيداً بكِتَاب "العلل لابْن أبي حَاتِمٍ الرازي".

أولاً: تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ:

هو الإمام العلم: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الْحَنْظَلِيُّ[1]، أبو حاتم الرَّازِيُّ[2][3].

مَوْلِدُهُ:

"وُلِدَ سنةَ خمسٍ وتسعينَ ومائةٍ"[4].

بعضٌ من شُيُوْخِهِ وَتَلَامِيْذِه:

روى عن: عَبْد الله بْن مُوسَى، وأبي نُعَيْم، وطبقتهما[5]" بالكوفة؛ ومحمد بْن عَبْد الله الْأَنْصَارِيّ، والأصمعيّ وطبقتهما بالبصرة؛ وعفّان، وهوذة بْن خليفة، وطبقتِهما ببغداد؛ وأبي مسهر، وأبي الجماهر محمد بْن عُثْمَان، وطبقتهما بدمشق؛ وأبي اليمان، ويحيى الوُحَاظيّ، وطبقتهما بحمص؛ وسعيد بْن أبي مريم، وطبقته بمصر؛ وخلْقٍ بالنواحي الثّغور[6].

---

[1] الْحَنْظَلِيُّ: فتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الظاء المعجمة هذه النسبة إلى بنى حنظلة، وهم جماعة من غطفان، وقال السمعاني: أبو حاتم الرازيّ الحنظليّ منسوب إلى درب حنظلة بالري وداره ومسجده في هذا الدرب رأيته ودخلته، ثم قال سمعت أبا على الشافعيّ يقول أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد البزاز في المسجد الحرام ثنا أبو الحسين على بن إبراهيم الرازيّ سمعت أبا محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازيّ يقول قال أبي: نحن من موالي تميم بن حنظلة من غطفان قال المقدسي: والاعتماد على هذا أولى والله أعلم. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (4/ 284-287).

[2] الرَّازِيُّ: بفتح الراء والزاى المكسورة بعد الألف، هذه النسبة إلى الري، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبال وألحقوا الزاى في النسبة تخفيفاً، لأن النسبة على الياء مما يشكل ويثقل على اللسان والألف لفتحة الراء على أنّ الأنساب ممالا مجال للقياس فيها والمعتبر فيها النقل المجرد، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين في كل فن قديماً وحديثاً. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (6/ 33).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (349/1)، وتاريخ بغداد: (414/2)، وتذكرة الحفاظ: (112/2).

[4] انظر إلى: تذكرة الحفاظ: (112/2)، والوافي بالوفيات: (128/2).

[5] **وَالطَّبَقَةُ فِي اللُّغَةِ:** يُقال: تَطابَقَ الشيئَان: أي: تساوَيا، والمُطابَقةُ: المُوافَقة، والتَّطابُق: الاتِّفَاقُ، وطابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إذا جَعَلْتَهُمَا عَلَى حَذْوِ وَاحِدٍ وأَلزقتهما، أي هم :الْقَوْمُ الْمُتَشَابِهُونَ، **وَفِي الِاصْطِلَاحِ:** قَوْمٌ تَقَارَبُوا فِي السِّنِّ وَالْإِسْنَادِ أَوْ فِي الْإِسْنَادِ فَقَطْ بِأَنْ يَكُونَ شُيُوخُ هَذَا هُمْ شُيُوخُ الْآخَرِ، أَوْ يُقَارِبُوا شُيُوخَهُ. انظر إلى: لسان العرب، (/مادة: طبق)، وتدريب الراوي (909/2).

[6] انظر إلى: تاريخ بغداد: (414/2)، تاريخ الإسلام (20/ 304) وتذكرة الحفاظ: (112/2).

روى عنه: يونس بْن عَبْد الأعلى، وعَبْدة بْن سُلَيْمَان المَرْوَزِيُّ، ومحمد بْن عوف الحمصيّ، والربيع بْن سُلَيْمَان المراديّ. وأَبُو دَاوُد، والنَّسَائِي، وأبو عوانة الْإِسْفَرَائِينِي، وآخرون كثر[1].ومن أقرانه: أَبُو زُرْعَةَ الرَّازيّ، وأَبُو زُرْعَةَ الدمشقيّ[2].

مَكَانَتُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

قال عنه الإمام الذهبي: "الإمام، الحَافِظُ، النَّاقِدُ، شَيْخُ المُحَدِّثِيْنَ....كان مِنْ بُحُوْرِ العِلْمِ، طَوَّفَ البِلاَدَ، وَبَرَعَ فِي المَتْنِ وَالإسناد، وَجَمَعَ وَصَنَّفَ، وَجَرَحَ وَعَدَّلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ. وقال عنه أيضاً: وَأَوَّلُ كِتَابتِهِ لِلْحَدِيث كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَمائَتَيْنِ، وَهُوَ مِنْ نُظَرَاءِ الْبُخَارِي، وَمِنْ طَبَقَتِهِ، وَلَكِنَّهُ عُمِّرَ بَعْدَهُ أَزْيَدَ مِن عِشْرِيْنَ عَاماً[3]".

قَالَ الخَطِيْبُ: "كَانَ أَبُو حَاتِمٍ أَحَدَ الأَئِمَّةِ الحُفَّاظِ الأَثْبَاتِ[4]"...وقَالَ الخَلِيْلِيُّ: "كَانَ أَبُو حَاتِمٍ عَالِماً بِاخْتِلاَفِ الصَّحَابَةِ، وَفِقْهِ التَّابِعِيْنَ، وَمَنْ بَعْدَهُم... وقال أيضاً: "قَالَ لِي أَبُو حَاتِمٍ اللَّبَّانُ الحَافِظُ: قَدْ جَمَعْتُ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، فَبَلَغُوا قَرِيْباً مِنْ ثَلاَثَةِ آلاَفٍ. وقال أيضاً: "الإمام المتفق عليه، بالحجاز، والشام، ومصر، والعراق، والجبل، وخراسان بلا مدافعة،...سمعت جدي، وأبي ومحمد بن إسحاق الكيساني، وغيرهم قالوا: سمعنا علي بن إبراهيم بن سلمة القطان أبا الحسن يقول: ما رأيت مثل أبي حَاتِمٍ الرازي لا بالعراق، ولا باليمن، ولا بالحجاز، فقلنا له: قد رأيت إسماعيل القاضي، وإبراهيم الحربي، وغيرهما من علماء العراق، فقال: ما رأيت أجمع من أبي حَاتِمٍ ولا أفضل منه...، وقال حجاج بن شاعر يقول: ما بالمشرق مثل أبي زُرْعَةَ، وأبي حَاتِمٍ...، ونقل الخطيب البغدادي عن أحمد بنِ سَلَمَةَ الحافظ قوله: ما رأيت بعد محمد بن يحيى أحفظ للحَدِيث ولا أعلم بمعانيه من أبي حَاتِمٍ"، وعن موسى بن إسحاق الْأَنْصَارِيُّ القاضي قوله: "ما رأيت أحفظ من أبي حَاتِمٍ "، وعن النَّسَائِي قوله:" ثقة"[5]، وعن أبي نُعَيم الحافظ قوله: "إمامٌ في الحِفظ"، وعن هبة الله بن الحسن الطَّبَرِي:" كان إماماً عالماً بالحَدِيث حافِظَاً له، متقناً متثبِّتاً[6]".

قَالَ عَبْد الرَّحْمَن بْن أبي حَاتِمٍ:" سمعتُ أبي يقول: كتبتُ الحَدِيث سنة تسعٍ ومائتين وأنا ابن أربع عشرة سنة[7]". وقال أيضاً:" سمعتُ أبي يقول: أول سنة خرجت فِي طلب الحَدِيث أقمت سبْعَ سنينٍ أحصيتُ ما مشيت على قدميّ زيادةً على ألفِ فرسخ[8]، ثُمَّ تركتُ العددَ بعد ذلك. وخرجت من البحرين إِلَى مصر ماشيًا،

---

(1) انظر إلى: تاريخ بغداد: (414/2)، وتذكرة الحفاظ: (112/2).

(2) انظر إلى: تاريخ بغداد: (414/2)، تاريخ الإسلام (20/ 304) وتذكرة الحفاظ: (112/2).

(3) انظر إلى: سير أعلام النبلاء (13/ 247).

(4) انظر إلى: سير أعلام النبلاء (13/ 250)، وتاريخ بغداد: (2 / 73).

(5) انظر إلى: مشيخة النسائي(7/49).

(6) انظر إلى: تاريخ أصبهان(171/2).

(7) انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 366).

(8) الفَرْسَخُ: السُّكُونُ؛ وَقَالَتِ الْكِلَابِيَّةُ: فَرَاسِخُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سَاعَاتُهُمَا وأَوقاتهما؛ وَفَرَاسِخَ الأَيام، وَالْفَرْسَخُ مِنَ الْمَسَافَةِ الْمَعْلُومَةِ فِي الأَرض مأْخوذ مِنْهُ. وَالْفَرْسَخُ: ثَلَاثَةُ أَميال أَو سِتَّةٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لأَن صَاحِبَهُ إِذا مَشَى قَعَدَ وَاسْتَرَاحَ مِنْ ذَلِكَ كأَنه سَكَنَ، وَهُوَ وَاحِدُ الْفَرَاسِخِ؛ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. وقالوا الفرسخ: الفرجة والطويل من الزَّمَان لَيْلًا أَو نَهَارا ومقياس قديم من مقاييس الطول يقدر بِثَلَاثَة أَمْيَال. انظر إلى: المعجم الوسيط (2/ 681)، ولسان العرب (3/ 44).**قُلْتُ**: أي قطع قُرابة (4828 كيلومتر).

ثُمَّ إِلَى الرَّملة ماشيًا، ثُمَّ إِلَى دمشق، ثُمَّ إِلَى أنطاكية، ثُمَّ إِلَى طَرَسُوس. ثُمَّ رجعت إِلَى حمص، ثُمَّ منها إِلَى الرَّقَّةِ، ثُمَّ ركبتُ إِلَى العراق. كلّ هَذَا وأنا ابنُ عشرين سنة[1]". وقال أيضاً:" سمعت يُونُس بْن عَبْد الأعلى يقول: أَبُو زُرْعَةَ وأبو حاتم إماما خُراسان بقاؤهما صلاحٌ للمُسْلِمين[2]".

مؤلفاته: منها أعلام النبوة، والجامع في الفقه، وتفسير القرآن، والزهد، وطبقات التابعين، والاعتقاد، وغير هذه الكتب كثير.

وَفَاتُهُ:

توفي في مدينة الرَّيِّ، في شهر شعبان، سنة مائتين وسبع وسبعين وله اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمةً واسعة[3].

ثانيًا: تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لأبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ:

هو الإمام: عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ الكَرِيْمِ بنِ يَزِيْدَ بنِ فَرُّوْخٍ الْقُرَشِيُّ[4]، أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ[5].

مَوْلِدُهُ:

وُلِدَ بعدَ نَيَّفٍ ومائتينِ، وقيلَ: سنةَ مائتينِ[6].

بعضُ شُيُوْخِهِ وَتَلَامِيْذِه:

روى عن: مُحَمَّدِ بنِ سَابِقٍ، وَقُرَّةَ بنِ حَبِيْبٍ، وَأبي نُعَيْمٍ، وَالقَعْنَبِيِّ، وَخَلَّدِ بنِ يَحْيَى، وَعَمْرِو بنِ هَاشِمٍ، وَعِيْسَى بنِ مِينَاقَالُوْنَ، وَإِسْحَاقَ بنِ مُحَمَّدٍ الفَرْوِيِّ، وَعَبْدِ العَزِيْزِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأُوَيْسِيِّ، وَيَحْيَى بنِ بُكَيْرٍ، وَعَبْدِ الحَمِيْدِ بنِ بَكَّارٍ، وَصَفْوَانَ بنِ صَالِحٍ، وَسُلَيْمَانَ بنِ بِنْتِ شُرَحْبِيْلَ، وَأَحْمَدُ بنِ حَنْبَلٍ، وَطَبَقَتِهِم.

روى عنه: أَبُو حَفْصٍ الفَلَّاسُ، وَحَرْمَلَةُ بنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بنُ مُوْسَى الخَطْمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، وَيُوْنُسُ بنُ عَبْدِ الأَعْلَى، وَالرَّبِيْعُ المُرَادِيُّ – وَهُم مِنْ شُيُوْخِهِ – وَابْنُ وَارَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَمُسْلِمٌ بنُ الحَجَّاجِ، وَخَلْقٌ مِنْ أَقْرَانِهِ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ أَحْمَدُ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ أبي دَاوُدَ، وَأَبُو عَوَانَةَ الإِسْفَرَايِيْنِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ زِيَادٍ، وَأَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي حَمْزَةَ، وخلقٌ كثيرٌ مِنْ أَقْرانِهِ وغيرِهِمْ[7].

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 359).

[2] انظر إلى: المصدر السابق (359/1).

[3] انظر إلى: تاريخ بغداد: (414/2)، وتذكرة الحفاظ: (113/2).

[4] بضم القاف وفتح الراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى قريش. الأنساب للسمعاني (10/ 369).

[5] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(328/1)، وتاريخ بغداد (326/10)، وطبقات الحنابلة (199/1)، وتاريخ دمشق (11/38)، وتهذيب الكمال (89/19)، وسير أعلام النبلاء (65/13)، وتاريخ الإسلام (124/20)، وتهذيب التهذيب (30/7)، وغيرها.

[6] انظر إلى: تاريخ بغداد: (33/12)، وسير أعلام النبلاء: (65/13).

[7] انظر إلى: تاريخ بغداد: (33/12)، وسير أعلام النبلاء: (66/13).

مَكَانَتُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عليهِ:

قَال أَبُو حاتم:" إمامٌ [1]".وَقَال أبو بكر الخطيب:" كان إماماً ربانياً حافظاً متقناً مكثراً صادقاً، قَدِم بغداد غَيْر مرة وجلس أَحْمَدُ بْن حنبل وذاكره. وَقَال عَبدُ اللَّهِ بْن أَحْمَدُ بْن حنبل:" لما قدم أَبُو زُرْعَةَ نزل عِنْدَ أبي وكَانَ كثير المذاكرة لَهُ، فسمعت أبي يَقُول يوماً: مَا صليتُ غَيْر الفرض استأثرت بمذاكرة أبي زُرْعَةَ عَلَى النوافل. وَقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَدُ فِي موضع آخر:" قلتُ لأبي: "يا أَبَتِ، مَنْ الحُفّاظ؟ قال:" يا بُنيَّ شبَابٌ كانوا عندنا من أهل خراسان وقد تفرّقوا. قلتُ: من هُمْ؟ وذكر منهم أَبُو زُرْعَةَ الرازي[2]"،ومحمد بن يحيى النيسابوري يقول:" لا يزال المُسْلِمون بخيرٍ مَا أبقى اللَّه لَهُمْ مثل أبي زُرْعَةَ، وكَانَ لَهُمْ مثل أبي زُرْعَةَ، ومَا كَانَ اللَّه ليترك الأَرْض إلا وفيها مثل أبي زُرْعَةَ يعلم النَّاس مَا جهلوه.[3].

قَال أَبُو حاتم:" حَدَّثَنِي أَبُو زُرْعَةَ ومَا خلف بعده مثله علماً وفقهاً وفهماً وصيانَةً وصدقاً، وهَذَا مَا لا يرتاب فِيهِ، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كَانَ يفهم بهَذَا الشأن مثله، ولقد كَانَ من هَذَا الأمر بسبيل.[4]"، وَقَال فِي موضع آخر: رحِمَ اللَّهُ أبا زرعة كَانَ واللهِ مجتهداً فِي حفظ آثار رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)[5]، وقال ابْنُ حِبَّانَ: "كان أَحَدُ أَئِمّةِ الدنيا في الحَدِيث مع الدين والورع والمواظبة على الحفظ والمذاكرة...[6]"، وقال الخطيبُ البغدادي: "كان إماماً ربّانيّاً، مُتقِناً، حافِظاً، مُكثِراً صادِقاً [7]"، ونقل عن محمد بن إسحاق الصاغاني قوله في حَدِيثٍ ذكره من حَدِيث الكوفة: "هذا أفادنيه أَبُو زُرْعَةَ عبيد الله بن عبد الكريم. فقال له بعض من حضر:" يا أبا بكر أَبُو زُرْعَةَ من أولئك الحفاظ الذين رأيتهم، وذكر جماعة من الحفاظ، منهم الفلاّس، فقال أَبُو زُرْعَةَ أعلاهم؛ لأنه جمع الحفظ مع التقوى والورع"، وعن أبي حَاتِمٍ الرازي قوله: "حدثني أَبُو زُرْعَةَ عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي، وما خلف بعده مثله علماً وفهماً، وصيانةً وصدقاً، وهذا ما لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم مثل هذا الشأن مثله، ولقد كان من هذا الأمرِ بسبيلٍ[8]".

وَقَال مُحَمَّد بنُ جعفرَ بنِ حَكَمُوْيَهْ: "سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ الرازي عَنْ رجلٍ حلف بالطلاق أَن أبا زرعة يحفظ مئتي ألف حَدِيث، هل حنث؟ فَقَالَ: لا، ثُمَّ قال أَبُو زُرْعَةَ: أحفظ مئة ألف حَدِيث كَمَا يحفظ الإِنْسَان (قل هُوَ اللَّه أحد)، وفِي المذاكرة ثلاث مئة ألف حَدِيث[9]".

---

[1] انظر إلى: تاريخ الخطيب (334/10).

[2] انظر إلى: تاريخ بغداد(327/10)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/ 92)

[3] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (13/ 74)

[4] انظر إلى: تاريخ بغداد(333/10)، وتهذيب التهذيب (7/ 32).

[5] انظر إلى: تاريخ دمشق لابن عساكر (38/ 30).

[6] انظر إلى: الثقات لابن حبان (407/8).

[7] انظر إلى: تاريخ الخطيب (335/10).

[8] انظر إلى: تاريخ بغداد (33/12).

[9] انظر إلى: تاريخ الخطيب (335/10)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (97/19).

و قال ابن رَاهُوْيَهْ:" كُلُ حَدِيثٍ لا يعرفه أَبُو زُرْعَةَ فليس له أصل[1].. وقال عبد الله بن أَحْمَدُ:" لما قدم أَبُو زُرْعَةَ نزل عند أبي، فكان كثيرَ المذاكَرَةِ له، فسمعتُ أبي يوماً يقول: "ما صليت غير الفرض؛ استأثرت بمذاكرة أبي زُرْعَةَ على نوافلي[2]، و قال أبو يعلى الموصلي" ما سمعنا بذكر أحدٍ في الحفظ إلا كان اسمُهُ أكبر من رؤيته، إلا أبا زرعة الرازي؛ فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه، وكان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ والتفسير، كتبنا بانتخابه بواسط ستة آلاف حَدِيث[3]".

وقال يونُسُ بنُ عبدِ الأعلى:" إن أبا زرعة أشهرُ في الدنيا من الدنيا[4]". و قال أبو حاتم:" حدثني أَبُو زُرْعَةَ: عبيد الله، وما خلف بعده مثله، علماً وفهماً وصيانةً وحذقاً، وهذا ما لا يرتاب فيه، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله، ولقد كان من هذا الأمر بسبيل[5]، وقال الذهبي:" يُعْجِبُنِي كَثِيْراً كَلاَمَ أَبِي زُرْعَةَ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ، يَبِيْنُ عَلَيْهِ الوَرَعُ وَالمَخْبَرَةُ، بِخِلاَفِ رَفِيْقِهِ أَبِي حَاتِمٍ، فَإِنَّهُ جَرَّاحٌ [6]"، وقال أيضاً: الإِمَامُ، سَيِّدُ الحُفَّاظِ، مُحَدِّثُ الرَّيِّ[7].

مؤلفاته:

ترك أَبُو زُرْعَةَ عدّةَ مؤلفاتٍ تدلُّ على سَعَةِ علمهِ وتبحُّرِهِ في هذا الشأن، لكنّها لم تصل إلينا كلها، فمن هذه المؤلفات:

كِتَابُ العِلَلْ، وكِتَابُ الجرح والتعديل، وكِتَابُ بيان خطأ الْبُخَارِي في تاريخه، والتفسير، وأجوبته على أسئلة البرذعي في الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي في الثقات، وكِتَاب أسماء الضعفاء، وكِتَاب الصحابة، وكِتَابُ المسند.

و لم يُطبَعْ من هذه الكتب إلا كِتَابُ الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي في الضعفاء. وأما بقيّةُ كتبهِ فتعدُّ في عِدادِ المفقود؛ حيثُ لم يصلنا منها شيءٌ بعد.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ في مدينةِ الرَّيِّ، في شهرِ ذي الحجةِ، سنةَ مائتينِ وأربعٍ وستينَ، وله أربعٌ وستونَ سنةً، فرحمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً[8].

---

[1] انظر إلى: تاريخ الخطيب (332/10).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (11/ 228).

[3] انظر إلى: المصدر السابق (13/ 70).

[4] انظر إلى: تاريخ دمشق لابن عساكر (38/ 28)، وسير أعلام النبلاء (13 /74).

[5] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (95/19)، وتاريخ الخطيب (333/10).

[6] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (13/ 81).

[7] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (13/ 65).

[8] انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (580/2)، وتاريخ بغداد (33/12).

ثالثاً: تَرْجَمَةٌ مُوْجَزَةٌ لابْنِ أبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ:

هو الإمام ابنُ الإمام: عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي حَاتِمٍ محمدِ بنِ إدريسَ بنِ المُنْذِرِ، أبو محمدٍ التَّمِيمِيُّ[1] الْحَنْظَلِيُّ الرَّازِيُّ[2]".

مَوْلِدُهُ:

"وُلِدَ سنةَ أَرْبَعِيْنَ ومائتينِ"، وقيلَ: سنةَ إحْدَى وأَرْبَعِيْنَ[3]".

بعضُ شُيُوْخِهِ وتَلامِيْذِه:

رَوَى عَنْ: أبيهِ –أبي حَاتِمٍ –، وأبي زُرْعَةَ، وابنِ وَارَةَ، والحسن بن عَرَفَة، وأَحْمَدُ بن سنان القطّان، وأبي سعيد الأشجّ، وعليّ بن المنذر الطّريقيّ، ويونس بن عبد الأعلى، وخلقٍ كثيرٍ بالحجاز، والشّام، ومصر، والعراق، والجبال، والجزيرة.

رَوَى عَنْهُ: الحُسين بن عليّ حُسَيْنك التّميميّ، ويوسف المَيَانجيّ، وأبو الشّيخ، وعليّ بن عبد العزيز بن مَرْدَك، وأَحْمَدُ بن محمد بن الحُسين البصير، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن أسد الفقيه، وأبو علي حمد بن عبد الله الإصبهانيّ، وإبراهيم وأَحْمَدُ ابنا محمد بن عبد الله بن يزداد، وإبراهيم بن محمد النّصراباذيّ، وأبو سعيد عبد الله بن محمد الرازي، وعليّ بن محمد القصّار، وآخرون كثر[4]".

مَكَانَتُهُ وَثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عليهِ:

نقل الإمامُ الخطيبُ البغداديُّ عن أبي عبدالله الزَّعْفَرَانِيُّ، حيث قال: "روى ابن صاعدٍ ببغدادَ في أيامه حَدِيثاً أخطأ في إسناده، فأنكر عليه ابن عُقْدَةَ الحافظُ، فخرج عليه أصحاب ابن صاعد وارتفعوا إلى الوزير عليِّ بن عيسى، وحبس بنَ عقدةَ، فقال الوزير:" من نسأَلُ ونرجِعُ إليه؟ فقال ابْن أبي حَاتِمٍ، قال فكتب إليه الوزير يسأله عن ذلك، فنظر وتأمّل، فإذا الحَدِيث على ما قال ابنُ عقدَةَ فكتب إليه بذلك، فأطلق ابنَ عُقْدَةَ وارتفعَ شأنُهُ[5]"، وقد علق عبدالرحمن المعلمي على القصة مشيداً بمكانة ابْنُ أبي حَاتِمٍ، فقال: "وقد كان في ذاك العصر جماعة من كبار الحُفّاظ ببغداد وما قرب منها، فلم يقع الاختيار إلا على ابن أبي حاتم مع بعد بلده الجرح والتعديل[6]"

---

[1] التَّيْمِيُّ: بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين والميم بعدها بتحريك الحرفين الأولين، وهذه النسبة إلى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (120/3).

[2] انظر إلى: تاريخ الخطيب (335/10)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/ 97)..

[3] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (263/13).

[4] انظر إلى تاريخ الإسلام (533/7).

[5] انظر إلى: تاريخ بغداد (147/6).

[6] انظر إلى: مقدمة الجرح والتعديل (7/1).

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" لم يدعني أبي اشتغل في الحَدِيث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازي، ثم كتبت الحَدِيث [1]". وقال ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" رحل بي أبي سنة خمس وخمسين ومائتين وما احتلمت بعد، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت، فَسُرَّ أبي؛ حيث أدركت حجة الإسلام[2]". وقال عليُ بن إبراهيم:" وفي هذه السنة سمع من ابن المقرئ حَدِيثه عن سفيان، و من مشايخ مكة الواردين عليها، وسمع في انصرافه من الحج سنة ست وخمسين من أبي سعيد الأشج، ومشايخ الكوفيين مع أبيه...[3]، وقال عليُ بن أَحْمَد الخوارزمي:" سمعتُ عبد الرحمن بن أبي حَاتِمٍ يقول: كُنّا بمصرَ سبعةَ أشهر، لم نأكل فيها مرقةً، كُلُّ نهارِنَا مقسّمٌ لمجالسِ الشيوخ، وبالليل النسخ والمقابلة فأتينا يوماً أنا ورفيقٌ لي شيخاً، فقالوا: هو عليلٌ، فرأينا في طريقنا سمكةً أعجبتنا، فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس، فلم يمكننا إصلاحه ومضينا إلى المجلس، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام، وكاد أن يتغير، فأكلناه نيئاً؛ لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه. ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد...[4]"، وذكر الذهبي: "أنه رحل مع أبيه وحج مع محمد بن حماد الطهراني سنة ستين ومائتين ثم رحل بنفسه إلى الشام ومصر سنة اثنتين وستين، ثم رحل إلى أصبهان سنة أربع وستين، قال لي أبو عبد الله القزويني: إذا صليت مع ابن حاتم فسلم نفسك إليه يعمل بها ما شاء. قال أبو الوليد الباجي: ابن أبي حاتم ثقة حافظ"[5]".

وقال أَحْمَدُ بن علي الرقام:" سمعت الحسن بن الحسين الدرستيني: سمعت أبا حاتمٍ يقول: قال لي أَبُو زُرْعَةَ: ما رأيت أحرَصَ على طلبِ الحَدِيثِ منك يا أبا حاتم. فقلتُ له: إن عبدَ الرحمنِ ابني لحريص، فقال: من أشبه أباه فما ظلم[6]". وقال الرقام:" فسألت عبدَ الرحمنِ عن اتفاق كثرة السماع له وسؤالاته مَنْ أبيه! فقال: ربما كان يأكل وأقرأ عليه، ويمشي وأقرأ عليه، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه، ويدخل البيت في طلب شيءٍ وأقرأُ عليه[7]"، وقال أبو حاتم:" ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن، لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً[8]"، وقال أبو الفضل التِّرْمِذِيّ: "كنتُ مع أبي حَاتِمٍ إذ خرج من السكة، وعبد الرحمن في الصلاة يصلي بالناس على رأس مسكنه، فوقف فقال: خفِّف يا عبدَ الرحمن، ثم قال: لا يتهيّأ لي أن أعمل ما يعمل عبد الرحمن [9]"، وقال الإمامُ السَّمْعانِيُّ: "من كبار الأئمة، صَنَّفَ التَّصَانِيْفَ الكثيرة، منها كِتَابُ الجرح والتعديل، وثوابُ الأعمال،

---

[1] انظر إلى: تاريخ الإسلام (7/ 534).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 5).

[3] انظر إلى: تاريخ دمشق لابن عساكر (35/ 361)، وسير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (/1233).

[4] انظر إلى: سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (/ 1236).

[5] انظر إلى: تذكرة الحفاظ: (3/ 35).

[6] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/ 387)

[7] انظر إلى: المصدر السابق (24/ 388).

[8] انظر إلى: تاريخ الإسلام (7/ 534).

[9] انظر إلى: تاريخ دمشق لابن عساكر (35/ 362)

وغيرهما، سمع جماعةً من شيوخ الْبُخَارِيِ ومُسْلِمٍ [1]"، وقال الإمام أبو يعلى الخليلي: "أخذ علمَ أبيه، وأبي زُرْعَةَ، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال والحَدِيث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يُعَدُّ من الأبْدالْ[2]".

وقد علّقَ الحافِظُ الذهبيُّ على قول الإمام الخليلي مُشِيداً بعلو مرتبة ابْنِ أبي حَاتِمٍ ومكانتهِ فقال: "كِتَابُهُ في الجرح والتعديل يَقْضِي له بالرتبة المُنيفة في الحفظ، وكِتَابُهُ في التفسير عدّةُ مُجلدات، وله مصنفٌ كبيرٌ في الردِّ على الجَهْمِيَّةِ يدلُّ على إمامَتِهِ[3]".

وقال الحافِظُ الذهبيُّ: "الحافِظُ الثبت ابنُ الحافِظِ الثبت...، وكان ممّن جَمَعَ عُلُوَّ الروايةِ ومعرفةِ الفَنِّ، وله الكتُبُ النافِعَةُ ككِتَاب الجَرْح والتعديل، والتفسير الكبير، وكِتَاب العلل[4]". وكِتَاب ابْنُ أبي حَاتِمٍ في العلل كِتَابٌ عظيمٌ قيمٌ في مجالِه، حيثُ قال عنه الإمامُ محمدٌ الكَتّانِيُ في معرض حَدِيثهِ عن كُتُبِ العلل: "ومنّا كتب في العلل، أي علل الأحاديث... ولابْنُ أبي حَاتِمٍ، وهو في مجلدٍ ضخمٍ مرتبٍ على الأبواب[5]"، وقال الأستاذ مصطفى باحو عند حَدِيثه عن كِتَابه، وإنه ذكر فيه العلل الخفية والظاهرة: "وهو مطبوعٌ متداولٌ، مرتبٌ على الأبواب الفقهية[6]"، الطهارة، ثم الصلاة، وهكذا، وهو كِتَابٌ جليلٌ عظيمُ النفعِ، إلا أنّ مصنّفَه ذكَرَ فيه العلل: "الخفيّة، والجليّة، فهو غير خاصٍ بالعلل الخفية كما يظن[7]".

مؤلفاته:

قد ترك ابْنُ أبي حَاتِمٍ عدّة مؤلفاتٍ تدلُّ على سعة علمهِ وتبحُّرِهِ في هذا الشأن، فقد صنّفَ في الفقه، وفي اختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار.

وله كِتَابٌ نفيسٌ في (الجرحِ والتعديل)، أربعة مجلداتٍ، وكِتَابُ (الرد على الجهمية) مجلدٌ ضخمٌ، وله (تفسيرٌ) كبيرٌ في عدة مجلدات، عامّته آثارٌ بأسانيده، من أحسن التفاسير.

فمن هذه المؤلفات:

الجرح والتعديل، والعلل، وهو كِتَابنا هذا، والمراسيل، و بيان خطأ محمد بن إسماعيل في تاريخه، وتفسير القرآن العظيم. وجميع هذه الكتب مطبوعة.

---

[1] انظر إلى: الأنساب للسمعاني (286/4).

[2] انظر إلى: الإرشاد (683/2).

[3] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (34/3).

[4] انظر إلى: ميزان الاعتدال (587/2-588).

[5] انظر إلى: الرسالة المستطرفة (/148).

[6] أي رتب كتابه على الأبواب الفقهية فبدأ كتابه بقوله " بيان علل أخبار رويت في الطهارة". انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 391).

[7] انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (/260).

وَفَاتُهُ:

"تُوفي في مدينةِ الرَّيِّ[1]، في شهرِ مُحَرَّمٍ، سنةَ سبعٍ وعشرينَ وثلاثمائةٍ، وله بضعٌ وثمانونَ سنةً[2]، فرحمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً[3].

رابعاً: تعريفٌ عام ومختصر لكِتَاب العلل:

أولاً: اسم الكِتَاب:

1- قد كَتَبَ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في أول ورقةٍ في الكِتَابِ قال - أول "كِتَاب العلل-[4] (وهذا الذي اشتهر بين المحدثين والعلماء).

2- وهناك اسمٌ آخر للكِتَاب وهو المعروف المشهور (علل ابْنُ أبي حَاتِمٍ).

قلتُ: لعلَّ العلماءَ ميّزوا كِتَابَ ابْنِ أبي حَاتِمٍ عن غيرهِ بقولهم: عِلَلُ ابْنِ أبي حَاتِمٍ.

ثانياً: التعريفُ بالكِتَاب:

إنَّ كِتَابَ العلل لابْنِ أبي حَاتِمٍ(ت327هـ)، من أوسَعِ الكُتُبِ في علمِ العِلَل، بعد كتاب العلل لابن المديني(ت 23هـ) فهو كِتَابٌ يَضُمُ قرابَةَ (2840) مسألةً وهو أوّلُ كِتَابٍ وصلَ إلينا كاملاً مختص في علل الحَدِيث، واتفق المحدثون على أهميته وفضله وسعة العلوم التي جمعها، سواء أكانت في العلل أم في الجرح والتعديل، أم في غير ذلك .

ويشمَلُ هذا الكِتَاب: أسئِلَةَ عبدِ الرحمنِ بن أبي حَاتِمٍ لأبيه وأبي زُرْعَةَ، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديث المُعلّة والأسانيد التي يعتريها الخلل والخطأ. وعبارته تأتي بأحدِ الأشكال نحو: سألتُ أبي، سألتُ أبا زرعة، سألت أبي وأبا زرعة، سمعتُ أبي، سمعتُ أبا زرعة وقولهما قد يُسبق بعبارة: "قالا" أو يذكر رأي أحدهما ثم رأي الآخر، والجدير بالذكر أن اتفاقهما هو السائد والغالب في هذه الأجوبة. وهذا يشهد لهذا العلم بوحدة منطقة ومنهجية[5]".

أما طريقة عرضه للكِتَاب فهذا الكِتَابُ أولُ كِتَابٍ في العلل لقيّ عنايةً كبيرةً من المُصنّفِ فبدأ بمقدمةٍ بدأها ببسم الله الرحمن الرحيم وتكلّمَ فيها عن علمِ الحَدِيث وأهميته وفضله بما فيها علم العلل، ورتبه على أبواب الفقه، بدءاً ببَابِ الطهارة، ثم الصلاة، وانتهاءً ببَابِ النذر، ولكن رغم هذا الترتيب إلا أن اتساع أبوابه

---

[1] الرَّيّ: بفتح أوّله، وتشديد ثانيه، فإن كان عربيّا فأصله من رويت على الراوية أروي ريّا فأنا راوٍ إذا شددت عليها الرّواء **والرَّيِّ**: هي مدينة مشهورة من أمّهات البلاد وأعلام المدن كثيرة الفواكه والخيرات، وهي محطّ الحاجّ على طريق السابلة وقصبة بلاد الجبال، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخا. انظر إلى: معجم البلدان (3/ 116).

[2] انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم:(658/2)، والإرشاد:(683/2)، وسير أعلام النبلاء:(269/13).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/ 388-392).

[4] ويقول في آخر الكتاب ("آخر كتاب العلل والحمد لله رب العالمين")، انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (445/2)، وانظر إلى: مقدمة المصنف في الكتاب المحقق (علل ابن ابي حاتم) (387/1) .

[5] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 85).

تجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى المطلوب منه وفي هذا الكِتَاب قرابة(2840)حَدِيث ذكر عللها، وهذه العلل متنوعة وكثيرة، فمنها العلل الخفية كاكتشاف الإرسال والانقطاع، وأخرى بالقوادح الظاهرة كالمنكر والموضوع، والضَعِيف. وأما مادَةُ الرجال فهي مبثوثةٌ خلال الكلامِ عن الأحاديث والأسانيد.، وترجع أهمية هذا الكِتَاب إلى مادته الغزيرة في العلل والرجال، وإلى إمامة الرجلين العظيمين، أبي زُرْعَةَ وأبي حَاتِمٍ، وإلى تبويبه الذي يجعل الحصول على المُبتغى منه أقرب من غيره من كتب العلل الأخرى...[1]".

ومن خلال استقرائي لكتاب العلل أبين ما يمّيز هذا الكِتَاب عن غيره وهو:

1- إن مؤلفه قام بترتيب الأحاديث على الأبواب الفقهية وهي طريقَةُ السُنَنْ[2].

2- جمع ابْنُ أبي حَاتِمٍ علم ثلاثة أئمة وهم أبوه، وأبو زُرْعَةَ، ورأيه الخاص فيه، سواء كان في رجال الأحاديث أو المتن.

3- تضمن الكتاب أحاديث أجاب عنها أبو حاتم، وأحاديث أجاب عنها أَبُو زُرْعَةَ، وهناك أحاديث أجاب عنها الاثنان معاً، و أحاديث أجاب عنها غيرهما[3]، وما أجابا عنه أو أحدهما هو الغالب على الكتاب.

4- أفاد المؤّلِفُ من علمِ غيرهِ مثل: الإمام أَحْمَد بن حنبل في كِتَاب العلل ومعرفة الرجال والإمام علي بن المديني، ويحيى بن معين في كِتَاب العلل[4].

5- جعل ابْنُ أبي حَاتِمٍ رأيه الخاص في الحَدِيث، مع عزو الحَدِيث إلى مصادِرِه الأصلية[5].

---

[1] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 85).

[2] فبدأ الكتاب بـ (باب بيان علل أخبار رويت في الطهارة) انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (11/1) مسألة رقم (1)، وختم كتابه في أخر باب بقوله (باب في النذر) انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (445/2) مسألة رقم (2840).

[3] انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (13/1-15) مسألة رقم (8-12،15)، كالإمام أحمد.

[4] انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (136/1) مسألة رقم (378)، (280/1) مسألة رقم (832)، (408/1) مسألة رقم (1224).

[5] انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (11/1) مسألة رقم (1274)، (425/1) مسألة رقم (1279)، ولم يقم بها إلا نادراً.

نَشْأَةُ عِلْمِ العِلَلِ

الفصلُ الأول دراسَةٌ نظريّةٌ لتاريخِ علمِ العِلَلْ.

وفيه أربَعَةُ مباحثَ:

المبحَثُ الأول: العلّة من العصر النبوي إلى عصر التابعين.

المبحَثُ الثاني: العلّة من بعد عصر التابعين وأتباعهم إلى الرامهرمزي.

المبحَثُ الثالث: العلّة من الإمام الرامهرمزي إلى ما قبل ابن الصّلاح.

المبحَثُ الرابع: العلّة من ابن الصَلاح إلى الآن.

المبحَثُ الأول

العلّة من العصر النبوي إلى عصر التابعين

أولاً: العصرُ النبوي

إنَّ عِلْمَ العلّةِ نَشَأَ منذُ اللّحظَةِ الأولى لنشأَةِ علمِ الحَدِيثِ وروايته؛ وذلك لأن علمَ العلل يُعدُّ أحد الأسس المهمة التي قام عليها بناءُ علمِ الحَدِيث، إذ يُشكّل الجانب النقدي فيه وذلك من خلال التثبت والتحري في سماع الأحاديث وروايتها، وقد بدأ التثّبتُ فيه بأمرٍ من الله تعالى، حيثُ قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (الحجرات: 6).

وقد كان فعلُ النبي (ﷺ) خيرُ مثالٍ على أنّ علمَ الحَدِيثِ وعلمَ العلل كالشيءِ وظلهِ لا ينفك أحدهما عن الآخر، حيثُ تثبّتَ النبيُ (ﷺ) أمام جمعٍ من الصحابَةِ (رضوان الله عليهم)، فَعنْ أبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ(ﷺ) انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليدَيْنِ: أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولَ اللَّهِ(ﷺ): "أَصَدَقَ ذُو اليدَيْنِ"، فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ [1].

قلت: لقد كان هذا احتياطاً منه (ﷺ) لحَدِيثه، خاصّةً أنّهُ كان متعلقاً بالأحكامِ العملّية.

ثانياً: عصرُ الصحابَةِ رضوان الله عليهم

إن تاريخَ علمِ العِلَلِ مرتبطٌ بتاريخِ علم الحَدِيث عموماً واهتمام المحدثين بعلم العلل يندرج ضمن اهتمامهم الكلي بعلم الحَدِيث؛ لأنه جزءٌ من أجزائِه وعنصرٌ من عناصِرِه، بل هو أشَرفُ هذه الأجزاءِ وأدقّهاَ وأجلّها باتفاق الحُفّاظ، ولذلك بَدَأ الاهتمامُ بنقلِ الأخبار والتثبّت فيها بدأ منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة النبي (ﷺ) وكان من أشدّهم في ذلك عمرُ بن الخطاب، وعليُ بن أبي طالب ،وابنُ عباسٍ (رضي الله عنهم أجمعين)[2].

ومن هذه الأمثلة:

تثبّت الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

فكان سيدنا أبو بكرٍ الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أوّلَ من تثبّتَ من الصحابة واحتاطَ لحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، فعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ قَبِيصَةَ بْنَ ذُؤَيْبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ الْجَدَّةَ جَاءَتْ إِلَى أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ حَقَّهَا، فَقَالَ: مَا أَعْلَمُ لَكِ شَيْئًا؟، وَسَأَل النَّاسَ، فَلَمَّا صَلَّى النَّاسُ الصُّبْحَ سَأَلَهُمْ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَة: أَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ: أَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَعْطَاهَا ذَلِكَ، فَأَعْطَاهَا ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ:" لَا أَدْرِي أَيُّ الْجَدَّتَيْنِ هِيَ؟ [3]".

---

[1] انظر إلى: صحيح البخاري كِتَاب الأَذَانِ ، حديث رقم (714).

[2] انظر إلى: العلة وأجناسها لمصطفى باحو(/ 26).

[3] انظر إلى: السنن الكبرى للنسائي (6/ 111).

تثبت سيدنا عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

فعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ:" سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، يَقُولُ: كُنْتُ جَالِسًا بِالْمَدِينَةِ فِي مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ، فَأَتَانَا أَبُو مُوسَى فَزِعًا أَوْ مَذْعُورًا قُلْنَا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ آتِيَهُ، فَأَتَيْتُ بَابه فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا؟ فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُكَ، فَسَلَّمْتُ عَلَى بَابُكَ ثَلَاثًا، فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيَّ، فَرَجَعْتُ، وَقَدْ قَالَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَرْجِعْ» فَقَالَ عُمَرُ: أَقِمْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ، وَإِلَّا أَوْجَعْتُكَ. فَقَالَ: أبي بْنُ كَعْبٍ: لَا يَقُومُ مَعَهُ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، قَالَ: أَبُو سَعِيدٍ: قُلْتُ أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، قَالَ: فَاذْهَبْ بِهِ[1]".

قال الإمام الذهبي:" هو الذي(أي عمر) سنَّ للمحُدثينَ التثبت في النقل[2]".

ولقد استحلف الإمام عليُ بنُ أبي طالبِ الناسَ من أجل الاحتياط لحَدِيث رَسُول اللَّهِ(ﷺ)، ومثاله، فعَنْ عَلِيِّ بْنِ أبي طَالِبٍ، قَالَ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) حَدِيثًا، يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنِي وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: "قَالَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ): "مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا، فَيَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ –وَقَالَ مِسْعَرٌ:" ثُمَّ يُصَلِّي– فيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ"[3].

وقال ابْنُ حِبَّانَ البستي في مقدمة المجروحين:" وتبع عمر عليه علي بن أبي طالب (رضوان الله عليهم) باستحلاف من يحدثه عن رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) وإن كانوا ثقاتاً مأمونين ليعلم بهم توقي الكذب عن رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فيرتدع من لا دين له عن الدخول في سخط الله جل وعلا فيه [4]"، وقال أيضاً:" وهذان (أي عمر وعلي) أول من فتّشَاْ عن الرجالِ في الرواية وبحثاً عن النقل في الأخبار ثم تبعهم الناس على ذلك...[5]".

أم المؤمنين عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْها).

وإنَّ أم المؤمنين عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) كانت من أشد الصحابة في قبول الأحاديث وروايتها وفي نقد المتون، حيث كَثُرَ استدراكُها على الصحابة وإنكارها، وكان ذلك إمّا معارضةً بإيراد الشواهد من القرآن الكريم، أو بيان الخطأ في الرواية ومن ثم ذكر الحادثة أو المناسبة التي قيل فيها الحَدِيث مع إيراد الرواية الصحيحة، أو ذكر الرواية الصحيحة وتعقيبها عليها بشاهدٍ أو شواهِدَ من القرآن الكريم عليهم، وقد أكثرت من توهيم الصحابة رضوان الله عليهم، كعمر بن الخطاب وغيره، ولقد تنّوعت عباراتُها في نقدِهَا واستدراكِهَا عليهم، فتارةً تقول وهم وتارةً أخرى تقول نسي أو أخطأ أو لم يحفظ أو تقول رحم الله فلان وغير ذلك [6].

---

[1] انظر إلى: صحيح مسلم، كتاب الْآدَابِ حديث رقم، (2153).

[2] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (6/1).

[3] انظر إلى: سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها حديث رقم: (1395).

[4] انظر إلى: المجروحون لابن حبان البستي (37/1).

[5] انظر إلى: المصدر السابق (38/1).

[6] لمزيد من هذه العبارات انظر حديث رقم (931/929) من صحيح الإمام مسلم، وحديث رقم(1288) من صحيح البخاري .

وإن الأمثلة على ذلك كثيرة ولقد صنّف بدرُ الدين الزركشي[1]. كِتَاباً أسماه (الإجابة لما استدركت عَائِشَة على الصحابة)، وهذا الكِتَاب يبيّن لنا أنّ السيدةَ عَائِشَة قد استدركت على أعلام الصحابة.

ومن الأمثلة على ذلك الآتي:

أَخْرَجَ الْبُخَارِي[2]وَمُسْلِمٌ[3]مِنْ حَدِيث عَبْد اللهِ بْن أبي مُلَيْكَةَ قَالَ تُوُفِّيَتْ ابْنَةٌ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ بِمَكَّةَ قَالَ فَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وابن عباس وإني لجالس بينهما قَالَ جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ثُمَّ جَاءَ الْآخَر فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عمر لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ مُوَاجِهُهُ أَلَا تَنْهَى عَنْ الْبُكَاءِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قال:" إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ فَقَالَ ابنُ عباسٍ قد كان عُمَرُ يقول بعض ذلك ثم حدث قال حضرتُ مع عمر من مكة حتى إذا كان بالبيداء وإذا هو بركبٍ تحت ظلِّ شجرة فَقَالَ اذْهَبْ فَانْظُرْ مَنْ هَؤُلَاءِ الرَّكْبُ قَالَ فنظرتُ فإذا هو صهيب، قال فأخبرته فقال ادعه لي قال فَرَجَعْتُ إِلَى صُهَيْبٍ فَقُلْتُ ارْتَحِلْ فَالْحَقْ أَمِيْرَ المؤمنين قال فلما أُصيبَ عُمَرُ جعل صهيب يبكي يقول وأخاه وصاحباه فقال عمر يا صهيب أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) إِنَّ الْمَيِّت يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بكاء أهله عليه قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعَائِشَة فَقَالَتْ رَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَقَالَ مُسْلِمٌ يَرْحَمُ اللهُ عُمَرَ لَا وَاللهِ مَا حدث رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أن الله يعذب المؤمن بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ قَالَ وَقَالَتْ عَائِشَة حَسْبُكُمْ القرآن {لا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} قَالَ ابْنُ أبي مليكة فو الله ما قال ابن عمر شَيْئًا وَوَقَعَ....[4].

2-وأَخْرَجَ الْبُخَارِي[5]ومُسْلِمٌ [6]، وَاللَّفْظُ لَهُ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَة وَذُكِرَ لَهَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ يَقُوْلُ إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ فَقَالَتْ عَائِشَة يَغْفِرُ اللهُ لِأبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ يَكْذِبُ ولَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ إِنَّمَا مَرَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) عَلَى يَهُوْدِيَّةٍ يُبْكَى عَلَيْهَا فَقَالَ إِنَّهُمْ يَبْكُوْنَ عَلَيْهَا وإنها لَتُعَذَّبُ فِيْ قَبْرِهَا وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَن هِشَامِ بْن عُرْوَة عَنْ أبيهِ نحوه بلفظ يرحم الله أبا عبد الرَّحْمَنِ سَمِعَ شَيْئًا ولَمْ يَحْفَظْ إِنَّمَا مَرَّتْ على رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) جَنَازَةُ يَهُوْدِيٍّ وَهُمْ يَبْكُوْنَ عَلَيْهِ فَقَالَ أَنْتُمْ تَبْكُوْنَ وإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ.....) [7].

قُلْتُ: إن السيدة عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) كانت تستدرك على كبار الصحابة كعمر وابنه وابن عباس وغيرهم من الصحابة، وإن لم يسلم لها كل ما استدركته عليهم فقد كان يرجح جانبها أحياناً كثيرة وأحياناً أخرى يرجح جانب الصحابة عليها، ويشهد لها ما نقله الحافظ ابن حجر عن النووي حيث قال:" هذا من

---

[1] أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت 794هـ). انظر إلى: شذرات الذهب (335/6).

[2] انظر إلى: صحيح البخاري ، كِتَاب الجَنَائِزِ، حديث رقم (1286) ورقم (1287).

[3] انظر إلى: صحيح مسلم، كِتَاب الْجَنَائِزِ، حديث رقم: (928).

[4] انظر إلى: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (/60).

[5] انظر إلى: صحيح البخاري ، كِتَاب الجَنَائِزِ، حديث رقم (1286) ورقم: (1287).

[6] انظر إلى: صحيح مسلم، كِتَاب الْجَنَائِزِ، حديث رقم: (932) .

[7] انظر إلى: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة (/ 90).

جملة الأحكام التي استدركتها عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) على الصحابة الكرام لكن كان جانبها فيها أرجح[1]"، وإن كان استدراكُهَاْ عليهم احتياطاً لحَدِيثه (ﷺ)، و خشية الوقوع في الكذب أو الخطأ في حَدِيث رَسُولَ اللَّهِ(ﷺ)، وهذا كان حالُ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وهذا ليس مقصدنا هنا وإنما هو لتحقيق مقصود عظيم أسمى، وهو التثبّت في سماع الأحاديث وروايتها خشيَةَ الوقوعِ في الخطأ.

ثالثاً: عصرُ التابعينَ رحمهم الله تعالى

تمّيزَ عصرُ التابعينَ بأمورٍ طارئةٍ جداً وحدثت حوادث جديدة لم تكن على عهد الصحابة أدّتْ إلى شيوعِ الأوهام في نقلِ الروايات، وكثرة الخطأ في نقل الأخبار، مما شجّع أئمّةَ التابعينَ وحداهم إلى نقدِ الأحاديث ورواتها وبيان درجتها من المقبول والمردود من المرويات؛ وذلك لتمييز الصحيح من الضَعِيف[2].

قال ابْنُ حِبَّانَ: "ثُمّ أخذ مسلكهم، واستنّ بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنّوا من التيقّظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادة التابعين منهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعروة،... وغيرهم كثير، فجدّوا في حفظ السُّنَنْ والرحلة فيها، والتفتيش عنها، والتفقه فيها، ولزموا الدين ودعوة المُسْلِمين [3]".

قال ابنُ رجبٍ:" لقد قيّضَ الله تعالى لميدان علمِ الحَدِيثِ والعللِ أعلاماً عَبَروا مساربه. فكان شُعْبَة بن الحجاج أبو بسطام (ت 160هـ) من رواده الأوائل وشُعْبَة هذا قال عنه الإمام الشَّافِعِيَّ – رحمه الله –: لولا شُعْبَة ما عُرِفَ الحَدِيثُ بالعراق، وقال أبو حاتمٍ الرازي:" إذا رأيت شُعْبَة يحدّثُ عن رجلٍ فاعلم بأنه ثقة ،وقال يحيى بن سعيد:" كان شُعْبَةُ أعلَمَ الناسِ بالحَدِيث [4]"، وقال ابنُ رجبٍ:" في معرض ترجمته لشُعْبَة بن الحجاج: "وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّبَ عن دقائقِ علمِ العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم [5]".

قُلْتُ: خلاصة القول في أنَّه هو ممن أسس هذا الفن وكانت صياغته على يديه.

وقال أيضاً: "ومن فرسان هذا الميدان وأفذاذه يحيى بن سعيد القطّان (ت 198هـ)[6]". خليفة شُعْبَة والقائم بعده مقامه، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأَحْمَد وعلي ويحيى بن معين، وقد كان شُعْبَة يحكمه على نفسه في هذا العلم [7]، وقال أيضاً:" وابن سيرين أول من انتقد الرجال ومّيزَ الثقات من غيرهم[8]"، وقال ابنُ رجب:" وابن سيرين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو أول من انتقد الرجال، وميّز الثقات من غيرهم، وقد روى عنه من

---

[1] انظر إلى: فتح الباري لابن حجر (152/7).

[2] انظر إلى : العلة وأجناسها (/28).

[3] انظر إلى: المجروحين لابن حبان البستي (38–39)

[4] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 30)

[5] انظر إلى: المصدر السابق (1/ 30)

[6] انظر إلى: تقدمة الجرح والتعديل (235).

[7] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 31)

[8] انظر إلى: المصدر السابق(/ 63).

غير وجه أنه قال:" إن هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم. وفي رواية عنه أنه قال:" إن هذا الحَدِيث دين، فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه، وقال يعقوب بن شيبة:" قلت ليحيى بن معين:" تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال، كما كان ابنُ سيرين ينتقيهم؟ فقال –برأسه–:" أي لا قال يعقوب:" وسمعتُ علي بن المديني يقول:" كان ممن ينظر في الحَدِيث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أول منه، محمد بن سيرين ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شُعْبَة، ثم كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن. قلت لعلي: فمالكُ بنُ أنس؟ قال: أخبرني سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قال:" ما كان أشد انتقاء مالك الرجال...[1]".

قال الدكتور أبو سفيان باحو:" وأول من اشتهر في الكلام في نقد الحَدِيث ابن سيرين ثم خلفه أيوب السختياني، وأخذ عنه شُعْبَة وأخذ عن شُعْبَة، يحيى القطّان وابنُ مهدي وأخذ عنهما أَحْمَدُ وعليُ بن المديني وابن معين، وأخذ عنهم مثل الْبُخَارِي وأبو داود وأبو زُرْعَةَ وأبو حَاتِمٍ...ومن رجال هذا الفن الحاذقين فيه عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ)[2]".

قال عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ:" لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيث هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إليّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثاً لَيْسَ عِنْدِي[3]".

وجاء بعد هؤلاء جماعَةٌ منهم النَّسَائِي والعقيلي وابن عدي والدَّارَقُطْنِيُّ، وقلَّ من جاء بعدهم ممن هو بارع في معرفة ذلك[4].

---

[1] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 355).

[2] انظر إلى: مقدمة الجرح والتعديل (235).

[3] انظر إلى: معرفة علوم الحديث للحاكم (/112).

[4] انظر إلى: العلة وأجناسها (/30)، ولقد ذكرهم ابن خير الأشبيلي في فهرسته (/172–181).

المبحَثُ الثاني

العِلّةُ من بعد عصر التابِعينَ وأتباعهم إلى عصر الرَّامَهُرْمُزي[1]"[2]":

يُعَدُّ هذا القرن عصر ازدهار العلوم الإسلامية عامّة وعلوم السُّنَّة النبوية خاصّة، بل يعد هذا القرن من أزهى عصور السُّنَّة النبوية، إذ نشطت فيه الرحلة لطلب العلم ونشط فيه التأليف في علم الرجال، وتُوسِّع في تدوين الحَدِيث، فظهرت كتبُ المسانيد والكُتبُ الستة– الصحاح والسنن التي اعتمدتها الأمَّة واعتبرتها دواوين الإسلام.

وقد برز في هذا العصر كثيرٌ من الحُفّاظ والنُّقاد والعلماء الجهابذة من أمثال: أَحْمَدُ بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن مُسْلِمٌ بن وارة، وأبو عبد الله الْبُخَارِي، ومُسْلِمٌ بن الحجاج، وأَبُو زُرْعَةَ، وأبو حاتم الرازيان، وعثمان بن سعيد، وعبد الله بن عبدالرحمن الدارميان، وغيرهم كثير ممن كان على أيديهم تأسيس كثيرٍ من علوم الحَدِيث عموماً وعلم الجرح والتعديل خصوصاً .

كما ظهر على أيدي هؤلاء الجهابذة الأعلام نوعٌ جديدٌ من التأليف، وهو ما عُرِفَ بكتبِ العلل ونقد الرجال، **ويمتَدُّ من القرنِ الثالث الهجري إلى منتصف القرن الرابع.**

ولقد كَثُرَتْ التصانيف في هذا العصر حتى أطلَقَ العُلمَاءُ عليه العصر الذهبي فمن أشهر المُصنّفين الذين لهم بابٌ واسِعٌ في علم علل الحَدِيث:

- الإمامُ محمد بن إدريس الشَّافِعِيَّ (ت204).ذكر ابن حجر كِتَابه اختلاف الحَدِيث ضمن كِتَاب العلل[3]" وله مذهبٌ فقهي.
- يحيى بن معين بن عون المري أبو زكريا (ت 233هـ)[4]. فإليه انتهى علمُ العلل حتى قال عنه الإمامُ أَحْمَدُ: "ههنا رجلٌ خلقه اللهُ لهذا الشأن يظهر الكذابين[5]"، وهو من أربَابِ علم العلل الأوائل الذين صنّفوا فيه، ومن آثاره التي وصلتنا "التاريخ والعلل"[6]. ومن تلاميذه عثمان الدارمي، وعباس الدوري، وابن الجنيد، ومضر بن محمد، وابن محرز، وخالد بن الهيثم.

---

[1] الرَّامَهُرْمُزي: بفتح الراء والميم بينهما الألف وضم الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفي آخرها الزاى، هذه النسبة إلى رامهرمز وهي إحدى كور الأهواز من بلاد خوزستان. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (47/6).

[2] هو: الإمَامُ، الحَافِظُ، البَارِعُ، مُحَدِّثُ العَجَمِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الحَسَنُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ خَلاَّدٍ الفَارِسِيُّ الرَّامَهُرْمُزِيُّ القَاضِي، قال الذهبي: "كَانَ أَحدَ الأَثْبَاتِ، أَخبارِيّاً شَاعِراً، وقال أيضاً: "حافظ مُتقِن، واسع الرحلة، عاش إلى قريب الستين وثلاثمائة برامَهُرْمُز. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (73/16–74) تاريخ الإسلام (164/8– 165).

[3] انظر إلى: تاريخ مدينة دمشق (335/51) ، ومناقب الشافعي للبيهقي (5/2).

[4] انظر إلى: تقدمة الجرح والتعديل (319)، وشرح علل الترمذي (486/1).

[5] انظر إلى: طبقات الحنابلة (1/ 170).

[6] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 32).

- أبو الحسن علي بن جعفر المديني (ت 234هـ)[1]. شيخ الْبُخَارِي، فهو من كبار النقاد ورجال العلل قال عنه أبو حاتم الرازي: "كان علي بن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحَدِيث والعلل[2]"، وهو من فحول هذا الفن، وقد ترجَمَ له ابنُ رجبٍ في شرح علل التِّرْمِذِيّ[3].وذكر له قائمةً من الكتبِ زادت على الثلاثين كِتَاباً. معظمها في العلل مثل: علل المسند، والعلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي، وعلل حَدِيث ابن عيينة، والوهم والخطأ في خمسة أجزاء، ومن حدث ثم رجع عنه، واختلاف الحَدِيث، والعلل المتفرقة.
- الإمام أَحْمَدُ بن حنبل (ت 241هـ)[4]. وباعه في الحَدِيث عامة، وفي العلل خاصة طويل. وهو صاحب المذهب.

قال ابنُ الصّلاح:" وأجود كتب علل الحَدِيث كِتَابُ العلّل لأَحْمَد، وكِتَاب "العلّل" للدارقطني[5]".

ولقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء في العلل وفي سائر فنون الحَدِيث. ومن هذه الأجزاء ما كتبه ابنه عبد الله عنه وقد بلغ كِتَابه" العلل ومعرفة الرجال" اثني عشر جزءاً مخطوطاً.

- الإمام محمد بن إسماعيل الْبُخَارِي (المتوفى سنة 256هـ)[6]. فقد وصفه تلميذه مُسْلِمٌ بن الحجاج بقوله: "أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحَدِيث في علله[7] " فهو أمير المؤمنين في الحَدِيث، وله كِتَابٌ في العلل ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس له.

الأول: "العلل الصغير"، وهو ملحق بكِتَابه الجامع، **والثاني:** العلل الكبير ومعظمه مُنتَزَعٌ من كِتَاب الجامع[8].

- الإمام مُسْلِمٌ بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)[9]"، له عددٌ من المصنّفات في العلل، منها كِتَابُ التمييز[10].
- يعقوبُ بنُ شيبة السّدُوسي أبو يوسف البصريّ،(ت262هـ)[11]"صاحِبُ كِتَاب "المسند المعلل".
- عبيدُ الله بنُ عبد الكريم أبو زُرْعة الرَّازيّ (ت264هـ)، له مصنّف في" العلل"[1].

---

[1] انظر إلى: مقدمة الجرح والتعديل (319)، وميزان الاعتدال: (469/5).

[2] انظر إلى: تهذيب التهذيب (7/ 350)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 319)

[3] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 33).

[4] انظر إلى: مقدمة الجرح والتعديل (/314)، وسير اعلام النبلاء(469/11).

[5] انظر إلى: مقدِّمة ابن الصلاح (/373).

[6] انظر إلى: شرح علل الترمذي(32/1).

[7] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (10/ 100)، ولقد ذكره ابن خير الأشبيلي في فهرسته (/173).

[8] انظر إلى: المعجم المفهرس = تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (/ 158).

[9] انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (158/4)، ولقد ذكره ابن خير الأشبيلي في فهرسته (/181).

[10] انظر إلى: طبقات الشافعية الكبرى (158/4)، ولقد ذكره ابن خير الأشبيلي في فهرسته (/181)، وذكره ابن حجر في المعجم (/160).

[11] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (577/2).

- مُحمَّد بن إدريس الحنظليُّ أبو حَاتم الرَّازيّ (ت277هـ) له مصنفٌ في "العلل"[2].

فقد تَرجمَ لهما ترجمةً مختصرةً في التمهيد، وعرفت بكِتَاب ابْن أبي حَاتِمٍ "العلل ".

- مُحمَّد بن عيسى أبو عيسى التِّرْمِذِيّ (ت279هـ)، له كتبٌ منها "العلل" وختم كِتَابه السنن بكِتَاب العلل[3].
- عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زُرْعَةَ الدمشقي الملقب بشيخ الشبَابِ (ت281هـ) صاحِبُ كِتَابِ: "الفوائد المعللة"[4].
- عبد الله بن أَحْمَدُ بن حنبل أبوعبد الرحمن البغداديّ (ت290هـ)، له كِتَابٌ في "العلل[5]".

قال ابن المنادي[6]:" ما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون لَهُ بمعرفة الرجال وعلل الحَدِيث والأسماء، والمواظبة عَلَى الطلب، حتى إنَّ بعضهم أفرط في تعظيمه إياه بالمعرفة، وزيادة السّماع عَلَى أبيهِ[7]".

- الحافظ أبو بكرٍ أَحْمَدُ عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار، (ت 292هـ) [8]، وله كِتَاب مهم هو "المسند الكبير المعلل"، فقد بيّنَ فيه كثير من العلل وحكم على الأحاديث.

قال الخطيب البغدادي:" كَانَ ثِقَةً حافظاً، صنّف "المسند"، وتكلّمَ على الأحاديث وبيّنَ عللها[9]"، وغير هؤلاء الأعلام كثير أختصر ذكرهم في هذا البحث على المشهورين ولهم كتبٌ في العلل:

- مُحمَّد بنُ إسحاق بن خُزَيْمة أبو بكر النَّيْسَابوريّ (ت 311هـ) صاحب الصحيح، قال الخطابي:" له مصنف في المزارعة ذكر فيه علل الأحاديث الواردة في ذلك[10]".
- أَحْمَدُ بن مُحمَّد الخلال أبو بكر البغداديّ (ت311هـ) له كِتَاب العلل في عدّة مجلدات[11].
- الحافظ أبو بكر بن أبي بكر أبي داود السجستاني (ت316هـ)، وله باعٌ في علم العلل[12].
- عبدُ الرحمن بنُ أبي حَاتِمٍ أبو مُحمَّد الرَّازيّ (ت327هـ) له كتاب (علل الحَدِيث)[13].

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (414/2)، وتذكرة الحفاظ(113/2).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (349/1) ، وتذكرة الحفاظ(112/2)، وذكره ابن حجر في المعجم (/158).

[3] انظر إلى: سير أعلام (270/13)،و شذرات الذهب 2/ 174– 175)، وذكره ابن حجر في المعجم (/158).

[4] انظر إلى: الفوائد المعللة لأبي زرعة الدمشقي (/1).

[5] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (665/2).

[6] الإمام المقرئ الحافظ، أبو الحسين، أحمد بن جعفر ابن المحدث أبي جعفر محمد بن عبيد الله بن أبي داود بن المنادي، البغدادي . انظر إلى: سير أعلام النبلاء (11/ 540).

[7] انظر إلى: تاريخ الإسلام (6/ 763).

[8] انظر إلى: المصدر السابق (22/ 32).

[9] انظر إلى: تاريخ بغداد (5/ 548).

[10] انظر إلى: الجرح والتعديل (7/ 196)،و تاريخ الإسلام (23/ 297).

[11] انظر إلى: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (1/ 239).

[12] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (169/12).

[13] انظر إلى: تاريخ الإسلام (7/ 534) ، ولقد ذكره ابن خير الاشبيلي في فهرسته (/176).

- الحافِظُ أحمَدُ بن سليمان بن يوسف بن صالح، أبو جعفر العُقَيليّ (ت 322هـ) [1]. صاحِبُ كِتَابِ "الضعفاء الكبير".
- أبو القاسم خالد بن سعيد القرطبي (ت 325هـ).كان عالمَاً بعلم الرجال والعلل[2].
- مُحمَّد بن حبّان أبوحاتم البُسْتي (ت 354هـ)له عددٌ من المصنفات في العلل منها: "تاريخ الثقات"، و"علل أوهام المؤرخين" مجلد، و"علل مناقب الزُّهْرِيِّ " عشرون جزءا، و"علل حَدِيث مالك" عشرة أجزاء، و"علل ما أسند أبو حنيفة" عشرة أجزاء، و"ما خالف فيه سفيان شُعْبَة " ثلاثة أجزاء، و"ما خالف فيه شُعْبَة سفيان" جزءان[3].

---

[1] انظر إلى: تاريخ الإسلام (23/ 33).

[2] انظر إلى: شذرات الذهب (11/2).

[3] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (16/ 95).

المبحَثُ الثالِثْ

العِلّةُ من الإمام الرَّامَهُرْمُزي إلى ما قبل ابن الصّلاح[1]

فقد بدأت في هذه الفترة المراحل الأولى من التصنيف في علوم الحَدِيث ككتب مستقلة، وكانوا يُدخِلُونَ العِلّةَ ضمن علوم الحَدِيث، لتصبحَ العِلّةَ علماً من أصول الحَدِيث المعتمد عليها والمتعارف عليها بين جمهور المحدثين، لتأخذَ طابَعَاً مُستقلاً وفرقاً عن سائِرِ العلومِ الأُخرى كالفقهِ والتفسيرِ وغيرها.

فمن أشهَرِ الذين كتبوا في العِلّةَ في هذه المرحلة...إلى ماقبل ابنِ الصّلاح:

- **الرامهرمزي الحافظ الإمام البارع أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد** الفارسي الرامهرمزي القاضي(ت 360هـ) تقريباً: صاحب كِتَاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي في علوم الحَدِيث. فهو من المؤلفات الأولى التي كُتِبَتْ في علوم الحَدِيث.

قال الذهبي:" كان من أئمة هذا الشأن ومن تأمل كِتَابه في علم الحَدِيث لاح له ذلك[2]".

- الحافظ أبو أَحْمَدُ الحاكم محمد بن محمد النيسابوري (ت378هـ)[3].
- عَلِيّ بْن عُمَر بْن أَحْمَدُ بْن مهدي بْن مَسْعُود بْن النُّعمان بْن دينار بْن عَبْد اللَّه، أَبُو الْحَسَن البغدادي الدَّارَقُطْنِيُّ (ت385). فقد أَلّفَ كِتَاباً سمّاه العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

قَالَ الحاكم:" صار الدَّارَقُطْنِيُّ أوحد عصره فِي الحفظ والفهم والورع، وإمامًا فِي القرّاء والنحويين. وفي سنة سبعٍ وستين أقمت ببغداد أربعة أشهر، وكَثُر اجتماعنا بالليل والنهار، فصادفته فوق ما وُصِف لي، وسألته عَنِ العلل والشيوخ...، وقَالَ الخطيب:" كَانَ الدَّارَقُطْنِيُّ فريدَ عَصْره، وقريع دهره، ونسيجَ وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الْأثر والمعرفة بعلل الحَدِيث وأسماء الرجال...[4]".

قال ابنُ الصّلاح: "وأجود كتب علل الحَدِيث كِتَاب العلّل لأَحْمَد، وكِتَاب "العلّل" للدارقطني[5]". وقال الذهبي:"... وإذا شئت أنّ تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع "العلّل" له فإنك تندهش، ويطول تعجبك. وقال وأمّا كلامه على علل الحَدِيث فباهر لا مزيد في الحسن عليه. وقال أيضًا:" به ختم معرفة العلل[6]".

وقال ابنُ كثير: "هو من أجلِّ الكتاب –بل أجل ما رأيناه– وضعاً في هذا الفن، لم يُسبَق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أنّ يأتي بشكله، فرحمه الله وأكرم مثواه [7]".

---

[1] هو: الإمَامُ، الحَافِظُ، العَلاَّمَةُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، تَقِيُّ الدِّيْنِ، أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ ابْنُ المُفْتِي صَلاَحِ الدِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بنِ عُثْمَانَ بنِ مُوْسَى الكُرْدِيُّ، الشَّهْرُزُوْرِيُّ، المَوْصِلِيُّ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ (عُلُوْمِ الحَدِيْثِ) .تُوُفِّيَ رَحِمَهُ اللهُ: فِي سَنَةَ ثَلاَثٍ وَأَرْبَعِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ .انظر إلي: سير أعلام النبلاء (23/ 140–143).

[2] انظر إلى: تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (3/ 81)

[3] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (977/3).

[4] انظر إلى: تاريخ الإسلام (8/ 576)، وسير أعلام النبلاء (16/ 449)، ولقد ذكره ابن خير الاشبيلي فهرسته (/172).

[5] انظر إلى: مقدّمة ابن الصلاح(359/1).

[6] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (3/ 993 – 994).

[7] انظر إلى: اختصار علوم الحديث (1/ 198)، وذكره ابن حجر في المعجم (/159).

- أَحْمَدُ بن عَبْدان أبو بكر الشِّيرازي (ت388هـ)، سأَلَهُ حَمْزَةُ بنُ يُوْسُفَ عَنِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ وَالعِلَلِ[1].
- عبدالله بن إبراهيم الأصلي الأندلسي (ت392هـ)، قال القاضي عياض:" كان من العالمين بالحَدِيث وعلله[2]".
- الحافظ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حمدويه بْن نُعَيْم بْن الحَكَم الضَّبِّيّ الطَّهْمانيّ النَّيْسابوريّ الحافظ، أبو عَبْد الله الحاكم (405هـ)[3].

قال الذهبي:" انتخب على خلقٍ كثير، وجرّح وعدَّل، وقُبل قولُهُ في ذَلِكَ لسعة علمه ومعرفته بالعِلل والصّحيح والسّقيم[4]"، وقال الإمام الحاكم في كِتَابه (معرفة علوم الحَدِيث).

ذِكْرُ النَّوْعِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيث هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيث، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ[5].

ويذكر قول عبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ:" لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيث هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إليّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثاً لَيْسَ عِنْدِي [6]".

قُلْتُ: جعل الحاكم هذا النوع في كِتَابه دليلاً على أهميته الكبرى عند المحدثين، ولقد بدأ الحاكم في خطوته المباركة هذه، إفراد العلة كمبحثٍ مستقل بطابعٍ آخر، لينقل معرفة العلة من مرحلة المشافهة، إلى مرحلة المعرفة عن طريق الكِتَابة والمطالعة، فقد جعل أصنافاً وأجناساً للعلة وبما يعل الحَدِيث وكيف تعرف علة الحَدِيث ،وجعل في المقابل بَاب غير المعلول.

قال الحاكم:" ذِكْرُ النَّوْعِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيث هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ الشَّاذِّ مِنَ الرِّوَايَاتِ، وَهُوَ غَيْرَ الْمَعْلُولِ، فَإِنَّ الْمَعْلُولَ مَا يُوقَفُ عَلَى عِلَّتِهِ، أَنَّهُ دَخَّلَ حَدِيثاً فِي حَدِيث، أَوْ وَهِمَ فِيهِ رَاوٍ أَوْ أَرْسَلَهُ وَاحِدٌ، فَوَصَلَهُ وَاهِمٌ، فَأَمَّا الشَّاذُّ فَإِنَّهُ حَدِيث يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيث أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثِّقَةِ[7].

قُلْتُ: وكأنَّ الحاكِمَ أراد أن يبيّنَ للحُفّاظ والنُّقّاد كيف يتم إعلال الحَدِيث.

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (16/ 489)، وتاريخ الإسلام (8/ 629).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (560/16) ، تذكرة الحفاظ (1024/3).

[3] أبو عبد الله الحاكم: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، يعرف بابن البَيِّع من أهل نيسابور، كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة، وهو صاحب المستدرك على الصحيحين، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة، ومات بنيسابور في سنة خمس وأربع مائة، انظر إلى: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (3/ 509).

[4] انظر إلى: تاريخ الإسلام (9/ 90).

[5] انظر إلى: معرفة علوم الحديث للحاكم (/112).

[6] انظر إلى: معرفة علوم الحديث للحاكم (/112).

[7] انظر إلى: المصدر السابق(/119).

ذكر الإمام الحاكمُ في كِتَابه "معرفة علوم الحَدِيث" عشرة أجناسٍ من العلل، وقال بعدها: "فقد ذكرنا عللَ الحَدِيث على عشرةِ أجناس، وبقيت أجناسٌ لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديثَ كثيرةٍ معلولةٍ؛ ليهتدي إليها المتبحرُ في هذا العلم، فإنّ معرفةَ عللِ الحَدِيث من أجلِّ هذه العلوم[1].

وعلى هذا فإنَّ الحاكم أول من حاول أن يُعرّف العِلّةَ بشكلٍ مختلفٍ عن سابقيه، حتى إنه احترز في تعريفه للعلة أنواعاً من الأحاديث كان السابقين يعدونها من ضمن تعريف العلة المعروفة عندهم، فيقول ابن حجر في النكت على ابن الصلاح "فعلى هذا لا يُسمّى الحَدِيث المنقطعُ مثلاً مَعْلولاً؛ ولا الحَدِيث الذي راويهِ مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ مَعْلولاً، وإنما يُسمّى معلولاً إذا آل أمْرُهُ إلى شيءٍ من ذلكَ، مَعَ كونِهِ ظاهرَ السلامةِ مِنْ ذلكَ[2]"

قد أفاد من جاء بعده من علمه مثل ابن الصلاح في المقدمة فقد اعتمد على أقواله.

- عبد الغنيّ بْن سَعِيد بْن عليّ بْن سَعِيد بْن بِشْر بْن مروان أبو محمد الأزْديّ المصريّ الحافظ(ت 409هـ)[3].
- حمزة بن يوسف، القُرشيّ السَّهْميّ، أبو القاسم بن أبي يعقوب الْجُرْجَانيّ الحافظ، المحدِّث ابن المحدَّث(ت 427 هـ).

قال الذهبي:" صنَّف التّصانيف، وتكلّم في الجرح والتّعديل[4]" والعلل.

- إسحاق بن إبراهيم القَرَّاب أبو يعقوب الهروي (ت429هـ)، كان مرجعاً في العلل[5].

قال الذهبي:" الشيخ الإمام، الحافظ الكبير، المصنف... كان ممن يُرجع إليه في العلل، والجرح والتعديل[6]".

- أَحْمَدُ بن عبد الله بن أَحْمَدُ أبو نعيم الأصبهاني (430هـ)، صاحب كِتَاب " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء " و "معرفة الصحابة"[7]، وكان يغلب عليهما الصنعة الحَدِيثة في العلل.
- الخليلُ بن عبد الله بن أَحْمَد الخليليّ أبو يعلى القزويني (ت 446هـ)، مُصنِّف " الْإرشاد في معرفة المحدثين"، له جزء "مجلس حَدِيث القهقهة وعلله"، وصناعة العلل بيّنة في كِتَابه النفيس "الإرشاد في معرفة علماء الحَدِيث. قال الذهبي:" كان ثقةً حافظًا عارفًا بالعِلل والرِّجال، عالي الإسناد[8]".
- أَحْمَدُ بْن الحُسَيْن بْن عليّ بْن موسى، أبو بكر الْبَيْهَقِيُّ الخُسْرَوْجِرْدى (ت 458هـ) [1].

---

[1] انظر إلى: المصدر السابق(/113- 118).

[2] انظر إلى: النكت لابن حجر (/295).

[3] انظر إلى: تاريخ الإسلام (28/ 118).

[4] انظر إلى: تاريخ الإسلام (9/ 424).

[5] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (222/13).

[6] انظر إلى: المصدر السابق (13/ 222).

[7] انظر إلى: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (1/ 35).

[8] انظر إلى: تاريخ الإسلام (9/ 681)، وتذكرة الحفاظ (3 / 1123 - 1125،).

فمن مصنفاته المشهورة: مُصَنِّف "السُّنن الكبير"، و"السنن الصغير"، و"السنن والآثار"، و" دلائل النبوة" و"شعب الإيمان"، و"الأسماء والصِّفات "، وغير ذلك، وصنعة العلل في كِتَابه السنن الكبرى واضحة. قال الذهبي:" كان واحد زمانه، وفرد أقرانه، وحافظ أوانه...[2].

- الحافظ أَبو بكر، أَحْمَدُ بن علي بن ثابت بن أَحْمَد بن مهدي بن ثابت البغدادي، المعروف بـ "الخطيب"، صاحب "تاريخ بغداد" وله كِتَابٌ في العلل" تميز المسانيد في متصل الأسانيد"، وكِتَابُ "الفصل للوصل المدرج في النقل"، وغلب عليه العلل أيضاً، وغيره من المصنفات. كان من الحُفّاظ المتقنين، والعلماء المتبحِّرين، ولو لم يكن له سوى التاريخ، لكفاه؛ فإنه يدل على اطِّلاعٍ عظيم، وصنف قريبًا من مائة مصنف، وفضله أشهر أن يوصف، وكان فقيهًا، فغلب عليه الحَدِيث والتاريخ[3].

قُلْتُ: وأيُّ باحثٍ لا يذكر كِتَابه.

- عبد الله بن يوسف أبو محمد الجُرْجانيّ (ت 489هـ) [4]" صاحب كِتَاب "علة الحَدِيث المسلسل في يوم العيد".
- مُحمَّد بن طاهر أبو الفضل القيسراني (ت 507هـ) صاحب كِتَاب "تصحيح العلل"، وله كِتَابٌ في العلل اسمه" الانتصار لإمامي الأمصار".

قال شيرويه بن شهردار: "ابن طاهر سكن همذان، وبنى بها داراً، دخل الشام، والحجاز، ومصر، والعراق، وخراسان، وكتب عن عامة مشايخ الوقت، وروى عنهم، وكان ثقةً صدوقاً، حافِظَاً، عالِماً بالصحيح والسقيم، حسن المعرفة بالرجال والمتون، كثيرَ التصانيف، جيد الخط، لازماً للأثر...[5]".

- عبدُ الحق بنُ عبد الرحمن الأزدي أبو محمَّد الإشبيلى، ويعرف بَابنِ الخراط (ت 581هـ)، صاحب كِتَاب "الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى"، وكِتَاب "المعتل من الحَدِيث"[6].
- عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزيُّ البغداديّ (ت 597هـ) صاحب كِتَاب "العلل المتناهية في الأحاديث الواهية".

قال الزركلي:" أبو الفرج علاّمة عصره في التاريخ والحَدِيث، كثير التصانيف [7]".

- عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو بن الصلاح الشَّهْرُزُوْري [1]،(643هـ) صاحب الكِتَاب المشهور "معرفة أنواع علوم الحَدِيث".

---

[1] الخُسْرَوْجِرْدى:–بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة وفتح الراء وسكون الواو وكسر الجيم وسكون الراء وفي آخرها الدال المهملة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (5/ 126).

[2] انظر إلى: تاريخ الإسلام (10/ 95).

[3] انظر إلى: التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (19/).

[4] انظر إلى: تاريخ الإسلام (33/ 206).

[5] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (19/ 365).

[6] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (1350/4).

[7] انظر إلى: تاريخ الإسلام (12/ 1103)، والأعلام للزركلي: (3/ 316)

قال الزركلي:" أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحَدِيث والفقه وأسماء الرجال [2]".

جعل في مقدمته –معرفة أنواع علوم الحَدِيث – بَابٌ في الْحَدِيث الْمُعَلَّلِ–.

فقال النَّوْعُ الثَّامِنَ عَشَرَ مَعْرِفَةُ الْحَدِيث الْمُعَلَّلِ ويُسَمِّيهِ أهلُ الحَدِيث: "المعلولَ" ، وذلكَ منهم ومِنَ الفقهاءِ في قولِهِم في بَابِ القياسِ: "العلَّةُ والمعلولُ"...[3].

قلتُ: وكأن ابنَ الصلاحِ أراد أن ينقل التصنيف في العلة من المرحلة التقليدية التي سلكها العلماء الأوائل جهابذة العلم إلى مفهوم أوسع ونظرة مختلفة عن السابقين.

---

[1] الشَّهْرُزُوْرِي: بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء وضم الراء والزاى، وفي آخرها راء أخرى، هذه النسبة إلى شهرزور، وهي بلدة بين الموصل وزنجان. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (8/ 178–179).

[2] انظر إلى: الأعلام للزركلي (4/ 207).

[3] انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (/ 186).

المبحَثُ الرابع

العِلّةُ من ابنِ الصّلاحِ إلى الآن

تناقل عُلماءُ هذه المرحلة علمَ السابقين في العلل، واعتمدوا عليه في التصنيف في كتبهم، وكان طابع الكِتَابة في هذه المرحلة هو الانتقال من التصنيف على طريقة الأبواب والمسانيد (أي طريقة جمع الأحاديث بالسند وترتيبها) وغيرها إلى تعقب الأئمة وتلخيص كتبهم وترتيبها، وحسن صنعتها الحَدِيثية خاصّةً في علم العلل.

فمن أشهر علماء هذه الصنعة الذين كان لهم الدور البارز في الكِتَابة.

- موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أَحْمَدِ بنُ محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي(ت 620هـ)، صاحب كِتَاب "المغني".، فمن أبرز كتبه في العلل، قام باختصار كِتَاب العلل للخلال[1].
- محمد بن عبد الواحد بن أَحْمَد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور، الشيخ، الإمام، الحافظ، القدوة، المحقق، المجّود، الحجة، بقية السلف، ضياء الدين، أبو عبد الله السعدي، المقدسي(ت 643هـ)، صاحب التصانيف والرحلة الواسعة.

قال الذهبي: "...حصّل الأصول الكثير، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل...[2]".

وقال الحافظ شرف الدين يوسف بن بدر:" رحم الله شيخنا ابن عبد الواحد، كان عظيمَ الشأنِ في الحفظِ ومعرفَةِ الرجال، هو كان المشار إليه في علم صحيح الحَدِيث وسقيمه، ما رأت عيني مثله[3]".

- ابن دقيق العيد ابو الفتح القشيري (ت 702هـ)[4].تحدّث في علل الحَدِيث، في كتابه (الإقتراح).
- ابنُ سيّد الناس الحافظ أبو الفتح اليعمري (ت734هـ)، وكان ناقداً خبيراً في العلل وعلم الرجال[5].
- يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المِزيّ الحافظ (ت 742هـ)، صاحب كِتَاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" وكِتَاب " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" محدّث الشام.

قال الذهبي:" ما رأيت أحدًا في هذا الشأن أحفَظَ منه، وقال السبكي:"...بَرَعَ فِي فُنُونِ الْحَدِيث؛ مَعَانِيهِ وَلُغَاتِهِ وَعِلَلِهِ وَصَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ وَرِجَالِهِ، فَلَمْ يُرَ مِثْلُهُ فِي مَعْنَاهُ[6]".

– شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أَحْمَد بن عثمان أبوعبدالله الذهبي (748هـ).

صاحب كِتَاب سير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ، وطبقات الحفاظ، والكاشف، والموقظة، وعلومه بحراً في الحَدِيث، والجرح والتعديل والعلل.

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (16/ 149).

[2] انظر إلى: المصدر السابق (16/ 353).

[3] انظر إلى: المصدر السابق (16/ 353).

[4] انظر إلى: طبقات الشافعية(221/10).

[5] انظر إلى: البداية والنهاية (169/14).

[6] انظر إلى: معجم الشيوخ للسبكي (/ 510)، والأعلام للزركلي (8/ 236).

قال ابن كثير:" الشَّيْخُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، مُؤَرِّخُ الْإِسْلَامِ، وَشَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ، شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ، خُتِمَ بِهِ شُيُوخُ الْحَدِيث وَحُفَّاظُهُ...[1]".

قال عنه الشوكاني: "... مهر فِي فن الحَدِيث، وَجمع فِيهِ المجاميع المفيدة الْكَثِيرَة.

حيث ذكر الحَدِيث المعلل في الموقظة فقال:" المضطرب والمُعَلَّل: "ويعرفه فيقول: ما رُوي على أوجهٍ مختلِفة، فَيعتلّ الحَدِيث[2]".

- مُحمَّد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين الشهير بابن قيم الجوزية (ت 752هـ)[3]. صاحب كِتَاب "تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته".
- صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي أبو سعيد العلائي(ت761هـ).

صاحب كِتَاب جامع التحصيل، قال السبكي:"كان حافظاً ثقةً ثبتاً عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون[4].

- عبدُ الرحمن بن أَحْمَد بن رَجَب أبو الفَرَج الدمشقيّ (ت 795هـ)[5]، صاحب كِتَابِ "شرح علل التِّرْمِذِي " وهو كِتَابٌ فيه علمٌ زاخرٌ بعللِ الحَدِيث.
- الحافظ أَحْمَدُ بن حجر العسقلاني[6] صاحب الفتح(ت 852هـ)، قال السيوطي:" انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحَدِيث في الدنيا بأسرها[7]"، وقال كمال الدين الشُّمُنِّي: "... فيلسوف علل الأخبار وطبيبها، إمام طائفة الحَدِيث وخطيبها، المقدَّم في معرفة الصحيح والسقيم مِنَ الخبر...[8]"، وقال التَّقيُّ الفاسي:" وبالجملة، فهو أحفظُ أهل العصر للأحاديث والآثار وأسماء الرجال، المتقدمين منهم والمتأخرين، والعالي مِنْ ذلك والنازل. وصنَّف عدَّةَ تصانيف في عِلَل الأحاديث، وبراعتُه حسنةٌ في الفقه وغيره..[9]".

له كثيرٌ من المصنّفات تدلُّ على براعَتِهِ في علم العلل، ومنها الزهر المطلول في بيان الحَدِيث المعلول، وشفاء الغلل في بيان العلل، والنكت على ابن الصلاح، ونخبة الفكر في علوم الحَدِيث.

---

[1] انظر إلى: البداية والنهاية (18/ 500)، والأعلام للزركلي (5/ 326)

[2] انظر إلى: الموقظة في علم مصطلح الحديث (/ 51).

[3] انظر إلى: البداية والنهاية (234/14) .

[4] انظر إلى: طبقات الشافعية (36/10).

[5] انظر إلى: شذرات الذهب (339/3).

[6] ابن حجر: هو شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية بل حافظ الدنيا مطلقاً، قاضي القضاة، شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد، العسقلاني، ثم المصري، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، صنف التصانيف التي عم النفع بها: كشرح البخاري الذي لم يصنف أحد في الأولين ولا في الآخرين مثله، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في تمييز الصحابة، وأشياء كثيرة جداً تزيد على المائة، توفي سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، انظر إلى: طبقات الحفاظ للسيوطي (/ 552).

[7] انظر إلى: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (1/ 363).

[8] انظر إلى: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (1/ 280).

[9] انظر إلى: المصدر السابق (1/ 289).

قُلْتُ: فإنَّ صنعَةَ الإمام ابن حجر في الحَدِيث خاصّةً في العلل هي المرجع لطلاب الحَدِيث والفقه فله الرأي الثاقب والحل الوسط، وصَدَقَ السيوطيُّ لمّا قال:" انتهت إليه الرحلة والرياسة في الحَدِيث في الدنيا بأسرها[1]".

قُلْتُ: وكلَّ من جاء بعد ابن حجر هو ناقلٌ عمّن قبله من العلماء.

وممن جاء بعد ابن حجر الإمام السخاوي (ت902) له كِتَاب بلوغ الأمل في تلخيص كِتَابِ الدَّارَقُطْنِيِّ في العلل.

– جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خليل بن نصر السيوطي، قال الإمام الشوكاني: "الإمام الْكَبِير صَاحب التصانيف[2]".

والسيوطي هو صاحب كِتَاب تدريب الراوي، وهو شرحٌ "لكِتَاب التقريب والتيسير" للإمام النووي الذي اختصره من "الإرشاد" له، وهو مختصر لمقدمة ابن الصّلاحِ، وجعل فيه النوع "النَّوْعُ الثَّامِنَ عَشَرَ: الْمُعَلَّلُ "[3]،وتكلم فيه عن العلة ومتى تُدرَك، وذكر كلام الحاكم في المعرفة [4]، فقال قَالَ الْحَاكِمُ:" وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا هَذِهِ مِثَالًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ... أي يتكلم الحاكم عن أجناس العلل التي ذكرها وأجناس لم يذكرها، وقال السيوطي: "متحدثاً عن الأجناس، وَمَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ مِنَ الْأَجْنَاسِ يَشْمَلُهُ الْقِسْمَانِ الْمَذْكُورَانِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ تَمْرِينًا لِلطَّالِبِ، وَإِيضَاحًا لِمَا تَقَدَّمَ [5]".

قُلْتُ: وفتح لنا بَاباً كبيراً في البحث، فمن المعاصرين الذين كتبوا على هذه الطريقة أبو سفيان مصطفى باحو الذي قال: "وكانت الفكرة في البداية جمع شتات أجناس العلل التي يعل بها المحدثون من خلال تطبيقاتهم العملية وتصرفاتهم في نقد المتون والأسانيد، لأني رأيت كتب الفن لمتأخري المحدثين عالة على ما ذكره الحاكم في كِتَابه معرفة علوم الحَدِيث، فحيث ذكر عشرة أجناس، وأكثرهم ينقل كلامه ولا يزيد عليه...[6]"، فجمع أجناساً وصلت إلى(25 جنساً)، وكتب كِتَابه من خلالها، وهو من أفضل الكتب المُعاصِرَة التي كُتِبَتْ في العلةِ، إن لم يكن أفضلها.

وقد اختلف التصنيف المعاصر عن السابق الذي غلب عليه التصنيف على طريقة الأبواب مثل كِتَاب علل ابْنُ أبي حَاتِمٍ أو السؤلات وهي الطريقة التي وصل إلينا عن طريقها علم العلل كما في كِتَاب ابن أبي حاتم وغيره، والتصنيف على طريقة المسانيد، بالرغم من قدم طريقته إلا أنّه كان حاضراً في التصنيف المعاصر فمن الكتب المعاصرة المصنفة على طريقة المسانيد:

---

[1] انظر إلى: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (1/ 363).

[2] انظر إلى: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (328/1) ، سلم الوصول إلى طبقات الفحول (248/2).

[3] انظر إلى: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 294).

[4] انظر إلى: معرفة علوم الحديث للحاكم (/119).

[5] انظر إلى: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 307).

[6] انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين"(المقدمة/4).

الكِتَاب: "المسند المصنف المعلل"، المؤلفون: بشار عواد معروف– السيد أَبو المعاطي النوري – محمد مهدي المُسْلِمين– أَحْمَدُ عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي– محمود محمد خليل، الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت، الطبعة الأولى 1434هـ– 2013م، عدد المجلدات: أربعون.

فهو كِتَابٌ مرتبٌ على طريقة المسانيد، حيث جمعوا الأحاديث وتكلّموا عنها من حيث الجرح والتعديل والعلل وغيرها.

قال المؤلفون في إجابتهم عن سبب التسمية: "وهو "معلل" لأننا أتبعنا كل حَدِيث بمجموعة من «الفوائد» الخاصة به، مما ورد في كتب العلل والتراجم.... وراعينا ما قيل في هذا الحَدِيث من علل ظاهرة أو خفية، أو شذوذ في المتن، وعنينا بصفةٍ خاصّة بآراء الجهابذة المتقدمين، ممن عايش الحَدِيث روايةً ودراية، من مثل علي ابن المديني، ويحيى بن مَعين، وأَحْمَدُ بن حنبل، والْبُخَارِي، ومُسْلِمٌ ، وأبي حَاتِمٍ الرازي، وأبي زُرْعَةَ الرازي، وأبي داود، والتِّرْمِذِيّ ، والنَّسَائِي ، والعُقيلي، وابْنُ حِبَّانَ، وابن عَدي، والدَّارَقُطْنِيُّ، ونحوهم [1]".

وقد اهتّمت الجامعاتُ عن طريق حث الطلبة على كِتَابة الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه وأبحاث ترقية في العلل وعلومها.

قُلْتُ: ومن خلال ما سابق يمكن القول: إن علم العلل تنقّلَ بين الصحابَةِ والتابعين، ومن جاء بعدهم، وكانت النواة الأولى لبناء صرح علم العلل، وتوالتِ اللَّبناتُ ترص بعضها بعضاً حتى غدا علماً لا يُستهان بجنابه، وقد مرّ علينا قبلُ أنَّ علم العلل بدأ بمحمد بن سيرين؛ لأنَّه أول من اشتُهِرَ بالكلام في نقد الحَدِيث، مروراً بالزُّهْرِيِّ الذي كان يملي على تلامذته أشياء في نقد الأحاديث وإعلالها، حتى استقر عند شُعْبَة بن الحجاج، وقد جعل أحدُ الباحثين شُعْبَة هو المؤسس الحقيقي لهذا العلم؛ لأنَّ أحداً قبله لم يتكلم بالدّقة والشمول اللّذينِ تكلم بهما شُعْبَة؛ ولأنَّ الحَدِيثَ أصبَحَ صناعةً، وفناً على يديهِ، وهو أول من فتّش عن أمر المحدّثين[2].

---

[1] انظر إلى: المسند المصنف المعلل (1/ 9).

[2] انظر إلى: مقدمة شرح علل الترمذي (30/1)، والعلة وأجناسها (/30).

الفَصْلُ الثّانِيْ

وفيه أربَعَةُ مباحثٍ:

- **المبحَثُ الأول وفيه مطلبان:**
  - **المطلَبُ الأول:** تعريفُ العلّةِ لغةً.
  - **المطلَبُ الثاني:** تعريفُ العلّةِ عند المحدثين (اصطلاحاً).
- **المبحَثُ الثاني: شرطا العلة وما يخرج بكل شرط.**
- **المبحَثُ الثالث: وفيه ثلاثَةُ مطالب:**
  - **المطلَبُ الأول:** ماذا تسمى العلّةِ إذا أختل أحدُ شرطيها أو كلاهما أو لم يوجدا أصلاً؟
  - **المطلَبُ الثاني:** الأصلُ في التعليل وأول من قسّمَ العلّة إلى قسمين.
  - **المطلَبُ الثالث:** أقسامُ العلّةِ عند المحدثين.

المبحَثُ الأول وفيه مطلبان

المطلَبُ الأول: تعريفُ العِلَّةِ لُغَةً وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ أُمُوْرٍ:

الْعِلَّةُ لُغَةً: الْعَلُّ والْعَلَلُ: الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ... وعلَّ القومُ إبِلَهُم يَعُلُّونها عَلاًّ وعَلَلاً، والإبلُ تَعُلُّ نفسها عَلَلاً، وسقى إبِله عللاً ونهلاً إذا سَقَاهَا سقية بعد سقية، والأمُّ تُعَلِّلُ الصَّبيَّ بالمرق والخُبْزِ ليجْتزئ به عن اللَّبن... والعُلالَةُ: بقيَّةُ اللَّبنِ، وبقِيَّة كُلِّ شَيءٍ، حتى بَقْيَّة جرْي الفرس... وأعْلَلْتُ الْإِبِلَ إذا أصْدَرْتَهَا قَبْلَ رَيِّها... أعْلَلْتُها وعَلَلْتُها أنْ تَسْقِيَهَا الشَّرْبَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ تُصْدِرُهَا رِوَاءً، وإذا عَلَّتْ فَقَدْ رَوِيَتْ. وعَلَّ الضَّارِبُ الْمَضْرُوبَ إذا تَابَعَ عَلَيْهِ الضَّرْبَ. والْعُلُلُ... وَهُوَ مَا يُعَلَّلُ بِهِ الْمَرِيْضُ مِنَ الطَّعَامِ الْخَفِيْفِ... وَالْعَلُّ: الْكَبِيْرُ الْمُسِنُّ. والعلُّ: القُرادُ الضَّخْمُ... والعَلُّ: الرَّجُلُ الذي يزورُ النِّساءَ. والعَلُّ: التَّيْسُ الضَّخْمُ العظيمُ، وَبَنُو العَلاَّت: بَنُو أُمَّهَاتٍ شَتَّى لِرَجُلٍ وَاحِدٍ، وَرُجُلٌ عَلٌّ: مُسِنٌّ نَحِيْفٌ ضَعِيف صَغِيْرُ الْجُثَّةِ... وَقَدِ اعْتَلَّ الْعَلِيْلُ عِلَّةً صَعْبَةً، والعِلَّة: المَرَضُ. وصاحِبُها مُعْتَلٌّ. والعَلِيل: المريضُ. والعِلَّةْ: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه، كَأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلاً ثَانِياً مَنَعَهُ عَنْ شُغْلِهِ الأول... وَهَذَا عِلَّةٌ لِهَذَا، أيْ سَبَبٌ[1].

قُلْتُ: مِمَّا تقدمَ مِنْ تعريف العلةِ في اللغةِ العربيةِ، يتضحُ لنا أنها تُطلقُ على عدةِ معانٍ أهمها: أنها تأتي بمعنى بَقِيَّة كُلِّ شَيءٍ كبقية الطعام. وتأتي بمعنى الْكَبِيْرِ الْمُسِن من أي نوع حسب تخصيصه. وتأتي بمعنى التتابع كمتابعة السير، وتأتي بمعنى التَّكْرارِ كالشُّرْبِ مرةً بعدَ مرةٍ، يقال: عالَ بعدَ عالٍ أي سُقِيَ بعدَ سَقْيٍ. وتأتي بمعنى الحَدَثِ الذي يُشْغِلُ صاحِبَهُ عن حاجتِهِ، أو عن غير مراده. وتأتي بمعنى السَّبَبِ، يقال: هذا الأمرُ عِلَّةٌ لهذا، أيْ سَبَبٌ. وتأتي بمعنى الضَّعْفِ والمرضِ، يقال: اعْتَلَّ فُلانٌ إذا مَرِضَ وضَعُفَ، وهو عَليلٌ أيْ مريضٌ ضَعِيف.

ومن التعريفِ اللغويِّ للعلةِ، يظهرُ لنا جلياً أنَّ أقربَ المعانِي إلى معنى العلةِ عندَ المُحَدِّثِيْنَ هُوَ المرضُ، والمرضُ عكسُ الصحةِ، والحَدِيث الذي توجد فيه علة خفية قادحة، وسواءٌ أمنعتْ من الحكمِ بصحةِ الحَدِيث أمْ لمْ تمنعْ، فإنها تُسمى علةً على أيِّ حالٍ مِنَ الأحوالِ؛ لأنها مرضٌ على اختلافِ مَرَاتِبِهِ وَدَرَجَاتِهِ.

وقد رَجَّحَ هذا الرأيَ الأستاذُ: مُصْطَفَى بَاحُو[2]، والدكتورُ: ماهرُ الفَحْلِ عند حَدِيثه عن المعنى اللغويِّ للعلةِ، حيثُ قالَ: "وبهذا يتضح أن أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدثين هو المرض؛ وذلك لأنَّ الحَدِيث الذي ظاهرُهُ الصحةُ إذا اكتشفَ الناقدُ فيهِ علةً قادحةً، فإنَّ ذلكَ يمنعُ مِنَ الحكمِ بصحتِهِ[3]".

بينما ذكر الدكتورُ: رِفْعَتْ فَوْزِي[4] والدكتور: حاتمٌ العُوْنِيُّ[1] العلةَ بمعنى المرضِ مُكْتفيانِ به، كما رجحهُ الدكتورُ/ محمد شحاته موضحاً أن العلةَ بمعنى المرضِ هي الأقربُ لاصطلاحِ المحدثينَ[2].

---

[1] انظر إلى: العين: (88/1) / مادة (عل)، وجمهرة اللغة للأزدي: (156/1) – مادة (عل)، ومعجم مقاييس اللغة: (14/4) / مادة (عَلَّ)، ومختار الصحاح: (/451) / مادة (علل)، ولسان العرب: (3078/1–3080) / مادة (علل).

[2] انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين: (/11– 12).

[3] انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (/12).

[4] انظر إلى: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: (/261). وهو رسالته للماجستير.

وهذا بدوره يدفعنا إلى الحَدِيث عن العلةِ بالمعنى الخاصِّ عندَ المحدثينَ، وسنبين ذلك في الآتي.

المطلَبُ الثّانِيْ: تعريفُ العلّة[3] عند المحدثين اصطلاحاً:

لعل الإمام الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) أول من صنف علل الحَدِيث في نوعٍ خاص، وأيضاً أول من جعله نوعاً مستقلاً وعرفه من حيث الاصطلاح، فقال: عِلَلُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ...وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيث مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيث الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيث يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيث لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيث مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ[4]، والحاكم في هذا التعريف يحاول أن يُعرّفَ العلّةَ بشكلٍ مُختَلِفٍ عن سابقيه، حتى إنه احترز في تعريفه للعلة عن أنواع من الأحاديث كان السابقون يعدونها من ضمن تعريف العلة المعروفة عندهم، فيقول ابن حجر في النكت على ابن الصلاح: "فعلى هذا لا يُسمّى الحَدِيثُ المنقطعُ مثلاً مَعْلولاً؛ ولا الحَدِيث الذي راويهِ مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ مَعْلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمْرُهُ إلى شيءٍ من ذلكَ، مَعَ كونِهِ ظاهرَ السلامةِ مِنْ ذلكَ[5]"، وهذا الكلام من الحاكم (رحمه الله تعالى) أول تقعيد نظري لتحديد علة الحَدِيث...[6]، "وهذا أيضاً من الحاكم محاولة أولى لتحديد مفهوم عام للعلة"[7]

وكأن الإمام الحاكمَ يشير إلى شرطِ العلةِ –الغموضِ والخَفاءِ– الذي عُدّ فيما بعد الشرط الأول بقوله: "...فيخفى عليهمْ علمُهُ..."، وإلى شرط –القَدْحِ–الذي عُدّ الثاني بقوله: "...فيصيرُ الحَدِيثُ مَعْلولاً..."، أي فيه علةٌ قادحةٌ تجعلُهُ غيرَ مقبولٍ ولا معمولٍ بمضمونه؛ لأنَّ العلةَ تكونُ حينئذٍ قادحةً تجعله مردوداً[8].

ولعلَّ ابنَ الصّلاحِ (ت643هـ) بنى التعريفَ الأولي للعلة على تعريف الحاكم آنف الذكر مشيراً إلى شَرْطَيْ العلة حينما عرّفها بقوله:" هي عبارةٌ عَنْ أسبَابٍ خفيَّةٍ غامِضَةٍ قادِحَةٍ فيهِ[9]".

قال الدكتور:" همام سعيد: "وجاءت عبارَةُ أبي عمرو بن الصّلاح أكثر تحديداً من عبارة الحاكم...[10]".

ولعل هذا الذي جعل الحافظ ابن حجر يعلق على تعريف ابن الصلاح للحَدِيث المعلل بقوله:" إنه تحرير لتعريف الحاكم[1]"، ومن الحقيق ذكره هنا أن كلَّ من جاءَ بعد ابنِ الصّلاح قد مالَ إلى تقليده في

---

[1] انظر إلى المدخل إلى فهم علم العلل (/6).

[2] انظر إلى الكشف الحثيث (/7).

[3] أقصد بها العلة بالمعنى الخاص بشرطيها والمتعارف عليها العلة الخفية عند المحدثين.

[4] انظر إلى: معرفة علوم الحديث للحاكم–النوع السابع والعشرون. (/ 112).

[5] انظر إلى: النكت لابن حجر (/295).

[6] انظر إلى: مفهوم العلة عند المحدثين لمحمد طوالبة (/3)، ومجلة المنارة (/492).

[7] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 21).

[8] انظر إلى: العلة بمعناها العام (8).

[9] انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (/ 187).

[10] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 22).

تعريفه للعلة، إلا أن من الإنصاف أن نقول: إنّ العلّةَ قد تأصّلت وقُعِّدَتْ عندهم أكثر مما عرفها ابن الصّلاح؛ لأنهم اشترطوا أن تكونَ غامضةً خفيةً، قادحةً، وهذا، جعل تعريفهم الاصطلاحي أكثَرَ دقة من تعريفه، وإن كانت تعريفاتهم غالباً متقاربة، كأنما يقلد لاحقهم سابقهم، يقول الدكتور: ماهر الفحل بعد نقله لتعريفِ ابنِ الصلاحِ: "وكل مَنْ جاء بعد الإمام ابنِ الصلاحِ وعرف المعلَّ، اشترطَ فيه خفاءَ العلةِ، وكونَها قادحةً، كالأئمةِ: الطِّيْبِيِّ، والعراقيِّ، والسيوطيِّ، وأبي الفيضِ محمد بن محمد ابن علي بن فارس، وغيرِهِم [2]"، وسيأتي ذكر تعريفاتهم .

وهناك تعريف آخر لابن الصلاح (ت643هـ) فيقول: " اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح"[3].

وقد عّرف الإمام النووي (ت676هـ) العلة بأنها: "عِبَارَةٌ عَنْ سببٍ غامضٍ خفيٍّ قادح مع أن الظاهر السلامة منه[4]".

وعّرفها الإمامُ الطيبي (ت743هـ) بقوله: "هي عِبَارَةٌ عَنْ أسبَابٍ خفيةٍ غامضةٍ قادحةٍ فيه[5]".

وعّرفها الحافِظُ ابن عمر بن الملقن (ت804هـ) بقوله: "عِبَارَةٌ عَنْ أسبَابٍ خفيةٍ غامضةٍ قادحةٍ فيه[6]".

وعّرفها الحافِظُ العراقي (ت806هـ) بقوله: "عِبَارَةٌ عَنْ أسبَابٍ خفيةٍ غامضةٍ طرأت على الحَدِيث فأثّرت فيه، أي قدحت في صحته[7]".

قُلْتُ: وهذا الذي نرجحه لتعريف العلة اصطلاحاً؛ لأنه تعريف يشمل شرطي العلة.

وعّرفها أبو الفيض محمد بن فارس (ت837هـ) الحَدِيث المعلل " العلة عندهم عِبَارَةٌ عَنْ سببٍ خفيٍ غامضٍ قادح [8]".

وعرَّفها الحافظ ابن حجر(ت852) بقوله: "العلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة."[9]

---

[1] انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 114).

[2] انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (/13- 14).

[3] انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (/ 93).

[4] انظر إلى :التقريب والتيسير للنووي (/ 44).

[5] انظر إلى : الخلاصة (/70).

[6] انظر إلى : المقنع في علوم الحديث (/212).

[7] انظر إلى : فتح المغيث للعراقي (/102).

[8] انظر إلى : جواهر الاصول (/84).

[9] انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (2/ 771).

وعّرفَ الحافِظُ السخاوي (ت902هـ) الحَدِيث المعلل بقوله: "فالمعلل أو المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[1]".

وعرف الإمام السيوطي(ت911هـ) العلة في تدريبه: "الْعِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ فِي الْحَدِيث، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ[2].

ويُلاحَظْ من التعريفات السابقة أن العلماءَ منهم من جعل علمَ العللِ نوعاً مستقلاً، ومنهم من جعل العلّةَ ضمنَ نوعِ الحَدِيثِ المعلول، أي منهم من فّرقَ بينهما، ومنهم من لم يُفرّق بينهما.

وتعريفُ الحَدِيثِ المُعلِلِ أو المعلول كما عّرفه ابنُ الصّلاح في مقدمته:

الحَدِيثُ المعلَّلُ:" هو الحَدِيثُ الذي اطُّلِعَ فيهِ على عِلَّةٍ تَقدَحُ في صحَّتِهِ مَعَ أنَّ ظاهِرَهُ السلامةُ منها، ويتطرَّقُ ذلكَ إلى الإسناد الذي رجالُهُ ثقاتٌ، الجامعِ شروطَ الصِّحَّةِ مِنْ حيثُ الظاهِرُ[3]".

في هذا التعريف دورٌ؛ لأنه أدخل "العلة" في تعريف المعلول إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد، ولم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد[4]".

قال الحافظ: "مراده بذلك أنّ ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسمَ العلة إذا أُطلِقَ على حَدِيثٍ لا يلزم منه أن يُسمّى الحَدِيث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته خفية قادحة"، ولهذا قال الحاكم: "إنما يعل الحَدِيث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل[5]".

ويقول الدكتور محمد الترك في خلاصة تعريف العلة:" وخلاصَةُ القولِ فيما تقدّم أن يُقال: إن التعريفَ المشهورِ للعلةِ، ينطبقُ على قسمٍ من أقسامِ العلة ، وهو العلة الخفية، وهناكَ قسمٌ آخر وهو العلة الظاهرة، وذلك جمعاً بين الأقوال المتقدمة في تعريف العلة، وبين ما هو موجودٌ فعلاً في كتب العلل، والله أعلم[6]".

وبناءً على ما سبق يمكن أن نقول: إن العلة بالمعنى الاصطلاحي الخاص عند المحدثين ما اجتمع فيها شرطا العلة: الخفاء والغموض، والقدح، ومن هنا يمكن أن نسمي العلة بالمعنى الخاص أو المعنى الاصطلاحي المشهور بين المحدثين أو ما يعرف بالعلة الخفية، وأنّ هناك نوعاً آخر للعلة عند المحدثين يعلّون به الأحاديث فيما لم يتوفر شرطا العلة: الخفاء والغموض، والقدح، وهي التي اختل أحد شرطيها، أو

---

[1] انظر إلى : فتح المغيث للسخاوي (276/1).

[2] انظر إلى: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/ 295).

[3] انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (/ 187).

[4] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 22).

[5] انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 116-117).

[6] انظر إلى: رسالة الدكتوراه لمحمد التركي (/42).

كلاهما، وتسمى العلة بالمعنى العام، أو غير الاصطلاحية، أو التي على غير بابها أو مقتضاها، وقد تطلق العلة على غير ذلك، كإطلاقها على النسخ، أو على الحديث الموضوع، ونحو ذلك، على ما سيأتي[1].

قُلْتُ: ومن الملاحظ أنه من العلماء من عرفها بالمعنى العام كالإمام الحاكم، وابن الصلاح، وابن حجر، ومنهم من عرفها بالمعنى الخاص .

والراجح من هذه التعريفات تعريف الإمام الحافِظُ العراقي (ت806هـ).

---

[1] **قُلْتُ:** وتعددت إطلاقات العلماء للعلة كُلٌّ حسب حاجته واستخدامه لها فنجد أن **الفقهاء والأصوليين** يستخدمونها في باب القياس وهو: إلحاق فرع بأصل لوجود علته، وجعلت ركن من أركانه، ويستخدمها **النحويين** في باب الممنوع من الصرف ويعبرون عنها بأنها عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وهي ما يترتب عليه الحكم، والحكم هنا هو الممنوع من الصرف، ونجد **القُراء** يستخدمونها في توجيه القراءات ، ونجد أن **المتكلمين والفلاسفة** يذكرونها في مبحث وجود الله ويقولون: الله هو العلة الأولى للوجود وغير ذلك. انظر إلى: إرشاد الفحول (/352)، والعلة وأجناسها عند المحدثين (18-19).

المبحَثُ الثّاني

شرطا العِلّة[1] وما يخرُجُ بكلِّ شرط:

وبناءً على التعريفات السابقات للحَدِيث المعلل أو العلة، يكون للعلة شرطان اثنان هما:

الشرط الأول: الخفاءُ[2] والغموض[3].

الشرط الثاني: القدح[4].

والعلة تقع في السند أكثر من وقوعها في المتن[5]".

فيخرج بالشرط الأول: كل علة ظاهرة جلية ويكون التعليل في هذه الحالة بالأمور الظاهرة كوجود ضعفٍ في الإسناد أو انقطاعٍ أو كون الخطأ ظاهر، مثل كذب الراوي وفسقه، وغفلتِهِ، وتُهَمَتِهِ، وسوءِ حفظِهِ، وجهالتِهِ[6]، وتصحيفِهِ في السندِ أو المتنِ، أو الطعنِ في عدالتِهِ أو في ضبطه، وغير هذه الأمور الظاهرة المعروفة، ويعل بها المحدثون الحَدِيث فيخرج من دائرة القبول إلى دائرة الدراسة والمتابعة بالطرق المعروفة عند أهل الحَدِيث.

وخرجَ بالشرطِ الثانِي: العللُ غيرُ القادحةِ، مثل: اعترافِ المُدْرِجِ بما أدرجَ، وما أُدْرِجَ في متنِ الحَدِيث على سبيلِ البيانِ، وتصريحِ المُدَلِّسِ بالسماعِ من طريقٍ أُخْرَى، والإرسال الظاهر وبالوقف للرفع، أو تفسير لفظه في الحَدِيث مع بيان ذلك، أو تعريف راوٍ مبهم زيادةً عمّا هو موجود في الحَدِيث، وغير ذلك كثير[7].

وعلى هذا فلا تُسمى العلةُ – بالمعنى الخاصِّ– علةً بهذا المعنى إذا اختلَّ أحدُ هذينِ الشرطينِ أو كلاهُما. ولصعوبةِ معرفةِ العلةِ من خلالِ هذينِ الشرطينِ، ومتى يتحققانِ في أيِّ حَدِيث لنقولَ: إنَّ فيهِ علةً، لم يتكلمْ في موضوعِها إلا فُحولُ المحدثينَ وجهابذتُهُمْ، الذينَ غاصوا بِحَصافةٍ ومهارةٍ في بحرِ الحَدِيث وعلومِهِ[8].

---

[1] أي العلة الخفية التي يتحقق في الحديث الشرطين أو الركنين، ويحترز من هذا العلة الظاهرة .

[2] أي هناك علة خفية تقدح في صحة الحديث ، عرفت بعد التفتيش ومتابعة طرق الحديث .

[3] هناك علة في الحديث لكن :لم نتوصل إليها بعد كما قال علي بن المديني، (ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة).

[4] أي يقدح في صحة الحديث.

[5] انظر إلى : تقريب النووي مع تدريب السيوطي (253/1)، والمقنع في علوم الحديث (/213).

[6] والمجهول نوعان: الأول– مجهول الحال: وهو مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، أو مجهول العدالة باطناً دون الظاهر؛ لأن ظاهره أنه عدل، وهو ما يعرف بالمستور. ومجهول الحال: هو من روى عنه اثنان ولم يتكلم فيه أحد العلماء المختصين بجرح أو تعديل. الثاني– مجهول العين: وهو من روى عنه راوٍ واحد فقط، ولم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل. انظر إلى: مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي: (28/1)، وتدريب الراوي: (316/1و318).

[7] لقد ذكرت في أكثر من كتاب في كتب منها العلل فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 286)، والكشف الحثيث (10) وذكر هذا التقسيم الدكتور مصطفى باحو في كتابه العلة وأجناسها عند المحدثين (20).وتحدث عنها الدكتور محمد تركي الترك في رسالة للدكتوراه بالتفصيل (39/1–42).

[8] انظر إلى: العلة بمعناها العام (/13).

وإذا فُقِدَ أَحَدُ الشرطين فلا يمكن أن نسمى العلة بالمعنى الاصطلاحي، كأن توصف علة الحَدِيث كالتالي:

1- فقدان الخفاء أو الغموض وكانت العلة ظاهرة قادحة.

2- فقدان الشرط الثاني وكانت العلة خفية أو غامضة غير قادحة.

3- فقدان الشرطين وكانت العلة ظاهرة غير قادحة [1].

وفي هذه الحالة تكون العلة بمعناها العام، وتُسمّى علةً بالمعنى العام أو علةَ إطلاقٍ أو على غير بَابِهَا أو على غيرِ اصطلاحِهَا.

وعلى هذا إذا اجتمع هذان الشرطان في الحَدِيث تكون العلة على اصطلاحها[2]، وفي هذه الحالة ينطبق عليها التعريف المشهور للعلة من كونها سبباً غامضاً خفياً يقدح في صحة الحَدِيث مع أن الظاهر السلامة منه [3]. وفي الغالب أن الروايات تكون قادحة[4].

وعلى هذا لا تُسمّى العلة علة اصطلاح إلا إذا وجد الشرطان كلاهما، أما إذا فقد أحدهما أو كلاهما، أو لم يوجدا أصلاً كما هو الحال في الحَدِيث الموضوع والمنسوخ ونحوهما، فإنها حينئذ تكون قد خرجت عن المعنى الاصطلاحي أو المعنى الخاص للعلة، إلى معنىً آخر ويمكننا أن نسميها علةً بالمعنى العام، أو علةً إطلاقية، أو علةً على غيرِ بَابها، أو مقتضاها، ولعدم سهولة تعريف العلة من خلال هذين الشرطين آنفي الذكر، ومتى يتحققان في أي حَدِيث من أجل أن نقول: إن في الحَدِيث علة، لم يتكلم في موضوع العلة إلا فطاحل المحدثين وفحولهم، الذين غاصوا في بحر علوم الحَدِيث بكل مهارةٍ وذكاءٍ واقتدار، قال الإمام السيوطي:" وهذا النوع من أجلها"، أي أجل أنواع علوم الحَدِيث وأشرفها وأدقها، وإنما (يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كإبن المديني، وأَحْمَدَ، والْبُخَارِي، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حَاتِمٍ، وأبي زُرْعَةَ، والدَّارَقُطْنِيِّ ".

وقد تحدّثَ ابنُ الصّلاح عن العلّةِ بالمعنى العام فقال: "ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ قدْ يُطلقُ اسمُ العِلَّةِ على غيرِ ما ذكرناهُ من باقي الأسبَابِ القادحةِ في الحَدِيث الْمُخرِجةِ لهُ مِنْ حالِ الصِّحَّةِ إلى حالِ الضَّعْفِ، المانعةِ مِنَ العملِ بهِ، على ما هو مُقتضى لفظِ العِلَّةِ في الأصلِ، ولذلكَ تجدُ في كتبِ عللِ الحَدِيث الكثيرَ مِنَ الجرحِ بالكذبِ، والغفلَةِ، وسوءِ الحفظِ، ونحو ذلكَ مِنْ أنواعِ الجرحِ. وسمَّى التِّرْمِذِيّ النَّسْخَ عِلَّةً مِنْ عِلَلِ الحَدِيث ثُمَّ إنَّ بعضَهُمْ أطلقَ اسمَ العِلَّةِ على ما ليسَ بقادِحٍ مِنْ وجوهِ الخلافِ، نحوُ إرسالِ مَنْ أرسلَ الحَدِيث الذي أسندهُ الثقةُ الضابطُ... [5]".

---

[1] **قُلْتُ**: وسوف أذكر لكل واحدة منها مثلاً خلال الدراسة التطبيقية.

[2] بالمعنى الخاص الاصطلاحي المشهور عند المحدثين

[3] انظر إلى رسالة الدكتوراه لمحمد التركي: (/42).

[4] انظر إلى: المصدر السابق (/43).

[5] انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (/ 190).

وشرح ابن حجر كلامه في النكت فقال مراده بذلك أن ما حققه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أطلق على حَدِيث لا يلزم منه أن يسمى الحَدِيث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته قادحة خفية والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: "وإنما يعل الحَدِيث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل[1]"، وقال العراقي عن السابقين في حَدِيثه عن العلة... :" ولكنّ الظاهر أن قصدهم جمع مطلق العلة خفية كانت أو ظاهرة..[2]".

وقد أجمل تعريفها الدكتور محمد الترك في رسالته للدكتوراه فقال: "ويمكن من خلال تعريفات المتقدمين يمكننا أن نُعرّفَ العلة بتعريفها العام وهو أنها تطلق على كل أمر يشكل في الحَدِيث سواء كان في السند أو المتن ظاهراً كان أم خفياً[3]".

إن العلةَ بمعناها العامِّ تبحثُ في أوهامِ الرواةِ كُلِّهِمْ عُموماً –الثقاتِ والضعفاءِ– في رواياتِهِمْ، ولا تقتصرُ فقطْ –كالعلةِ بالمعنى الخاصِّ– على أوهامِ بعضِ الرواةِ الثقاتِ[4].

قُلْتُ: وبعد ذكر شرطي العلة وما يخرج بكل شرط، سوف أقوم بالتمثيل لكل واحدةٍ منها خلال الدراسة التطبيقية.

---

[1] انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 771).

[2] انظر إلى: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 286).

[3] انظر إلى: رسالة الدكتوراه لمحمد التركي (/42).

[4] انظر إلى: الجامع في العلل والفوائد: (/29)، والكشف الحثيث: (/24).

المبحَثُ الثّالِثْ

وفيه ثلاثَةُ مطالب:

المطلَبُ الأول: ماذا تُسمّى العلة إذا اختلَّ أحدُ شرطيها أو كلاهما أو لم يوجد أصلاً؟

المطلَبُ الثاني: الأصلُ في التعليل وأول من قسَّم العلة إلى قسمين.

المطلَبُ الثالث: أقسامُ العلة عند المحدثين.

المطلَبُ الأول: ماذا تُسمّى العلّةُ إذا اختلَّ أحدُ شرطيها أو كلاهما أو لم يوجدا أصلاً ؟

لقد ذكرت فيما سبق شرطي العلة اللذين إذا اختل أحدهما خرجت العلة عن المعنى الاصطلاحي المشهور عند المحدثين.

الشرط الأول: الخفاء والغموض.

الشرط الثاني: القدح.

وإذا فُقِدَ أحدُ الشرطين فلا يمكن أن نسمّي العلّةَ بالمعنى الاصطلاحي، كأن توصف علة الحَدِيث كالتالي:

1-فقدان الخفاء أو الغموض وكانت العلة ظاهرة قادحة.

2-فقدان الشرط الثاني وكانت العلة خفية أو غامضة غير قادحة.

3- فقدان الشرطين وكانت العلة ظاهرة غير قادحة.

وفي هذه الحالة تكون العلة بمعناها العام، وتُسمّى علةً بالمعنى العام أو علةً إطلاقاً أو على غير بَابها أو على غير اصطلاحها.

وليس يعني أنها لم تكن علة يعل بها المحدثون الأحاديث أو أنهم لم يكونوا يعرفونها، بل كانوا يعرفونها ويعلون بها أحاديثهم وكتب العلل فيها كثير من الأحاديث التي أعلت بالظاهر أو بالعلة الجلية الظاهرة ككذب الراوي وفسقة وغير ذلك كثير.

ويقول الدكتور محمد تركي الترك كلاماً جميلاً عن استخدام العلماء السابقين للعلة بالمعنى الاصطلاحي الخاص أو المعنى المشهور للعلة، فيقول:" والذي يظهر أن اتفاق أكثر العلماء على قصر العلة على النوع الثاني [1]، ولعل السبب في ذلك هو تقليدهم لابن الصلاح وهو أول من ذكره وحرره، وتابعه من جاء بعده وإن كان بعضهم زاد عليه بعض القيود[2]".

---

[1] العلة الخفية بشرطيها ،وهو جعل القسم الثاني من أقسام العلة في رسالته العلة الخفية.

[2] انظر إلى: رسالة الدكتوراه لمحمد التركي (/42).

المطلَبُ الثاني: الأصلُ في التعليل وأوّلُ من قسّمَ العلة إلى قسمين:

إنّ الحافِظَ الخَطِيْبَ البَغْدادِيَّ(ت463هـ) يعد أولَ من قسمَ العلةَ إلى: خفيةٍ، وجليةٍ، حيث قال تحتَ عنوانِ " فِي أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِالْحَدِيث لَيْسَتْ تَلْقِينًا وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ يُحْدِثُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ أَشْبَهُ الْأَشْيَاءِ بِعِلْمِ الْحَدِيث مَعْرِفَةُ الصَّرْفِ وَنَقْدُ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ جَوْدَةَ الدِّينَارِ وَالدَّرَاهِمِ بِلَوْنٍ وَلَا مَسٍّ وَلَا طَرَاوَةٍ وَلَا دَنَسٍ وَلَا نَقْشٍ وَلَا صِفَةٍ تَعُودُ إِلَى صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ وَلَا إِلَى ضِيقٍ أَوْ سَعَةٍ وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاقِدُ عِنْدَ الْمُعَايَنَةِ فَيَعْرِفُ الْبَهْرَجَ وَالزَّائِفَ وَالْخَالِصَ وَالْمَغْشُوشَ وَكَذَلِكَ تَمْيِيزُ الْحَدِيث فَإِنَّهُ عِلْمٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُلُوبِ بَعْدَ طُولِ الْمُمَارَسَةِ لَهُ وَالِاعْتِنَاءِ بِهِ... فمنَ الأحاديث ما تَخْفَى عِلَّتُهُ، فلا يُوْقَفُ عليها إلا بعدَ النظرِ الشديدِ، ومُضَيِّ الزمنِ البعيدِ، ويذكر بعد عدة أقوال عن الأئمة الكرام قول الإمام عليِّ بنِ المدينيِّ: فيقول: "سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، يَقُولُ:" رُبَّمَا أَدْرَكْتُ عِلَّةَ حَدِيث بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً [1]".

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الخطيبَ هو أول من صنَّفَ العلة إلى خفيةٍ وجلية.

أوّلُ من صنَّفَ في العلّةِ الخفيّة:

يُعَدُّ الإمام الحاكمُ (ت405هـ) أولَ مَنْ صَنَّفَ عللَ الحَدِيث في نوعٍ خاصٍّ، ولَعَلَّهُ أولُ مَنْ عَرَّفَهَا اصْطِلاحاً...حيث قال:" عِلَلِ الْحَدِيث، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ...وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيث مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيث الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيث، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيث لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيث مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ [2]".

"وهذا الكلام من الحاكم (رحمه الله تعالى) أول تقعيد نظري لتحديد علة الحَدِيث...[3]".

يقولُ الدكتورُ: هَمَّام سَعِيْد "إنه تعريفٌ أوليٌّ غيرُ جامعٍ ولا مانعٍ للعلةِ"، وهذا من الحاكمِ محاولةٌ أولى لتحديدِ مفهومٍ عامٍّ للعلةِ، ولا يمكنُ أن نسميَهُ حَدّاً بما يحملُهُ الحدُّ من الضوابطِ....كما يُلاحظُ في كلامِ الإمام الحاكمِ قَصْرُ العلةِ على ما لا مدخلَ للجَرْحِ والتعديلِ فيهِ، وهو مُخالِفٌ لمنهجِ كتبِ العللِ التي احتوتْ على عللٍ سَبَبُهَا جَرْحُ الرَّاوِي[4]".

وكأن الإمام الحاكمَ يشير إلى شرطِ العلةِ الأول –الغموضِ والخَفاءِ– بقوله: "...فيخفى عليهمْ علمُهُ..."، وإلى الشرطِ الثاني –القَدْحِ– بقوله: "...فيصيرَ الحَدِيث مَعْلولاً..."، أي فيه علةٌ قادحةٌ تجعلُهُ مَرْدوداً؛ لأنَّ العلةَ تكونُ حينئذٍ قادحةً[5].

وعلى هذا يمكن أن نقول: إن الحاكم (رحمة الله تعالى) هو أول من صنّفَ في علل الحَدِيث في نوعٍ خاص وأول من حاول أن يُعرّف العلة بالشرطين أي المعنى الاصطلاحي المشهور الآن عند المحدثين.

---

[1] انظر إلى: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (2/ 255– 257)

[2] انظر إلى: معرفة علوم الحديث للحاكم (/ 112).

[3] انظر إلى: مفهوم العلة عند المحدثين لمحمد طوالبة (/3)، ومجلة المنارة (/492).

[4] انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 21).

[5] انظر إلى: العلة بمعناها العام (/8).

المطلَبُ الثالث: أقسام العلة[1]عند المحدثين:

ولعل أفضلَ تقسيمٍ للعلّةِ من حيث محل وقوعها هو تقسيم الحافظ ابن حجر العسقلاني في النكت:

حيث قسّمَ العلّةَ من حيثُ وقوعها إلى قسمين:

أولاً: من حيث الإسناد:

1- ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقاً[2].

2- ما وقعت العلة فيه في الإسناد وتقدح فيه دون المتن.

ثانياً: من حيث المتن:

1- ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما.

2- ما وقعت العلة في المتن واستلزمت القدح في الإسناد.

3- ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد[3].

أمّا أكثرها وقوعاً فتكون في السند، كما قال العراقي في ألفيته:" وَهْيَ[4] تَجِيءُ غَالِباً في السَّنَدِ... تَقْدَحُ في المتْنِ بِقَطْعِ مُسْنَدِ[5]".

قال السخاوي في شرحه لها:" وهي، أي العلة الخفية -تجيء غالباً في السند- أي: وقليلاً في المتن...[6]".

قد ذكر ابنُ حجر لكلِّ واحدةٍ مثالاً يبين فيه مكان وقوع العلة من حيث الجانب العملي، ولم أذكر الأمثلة لأني سوف أنتقل بعد هذا المطلَبِ إلى الفصل الثالث وفيه الدراسة التطبيقية العملية من كِتَاب العلل لابْنِ أبي حَاتِمٍ، والله ولي التوفيق[7].

---

(1) **قُلْتُ:** أقصد بها من حيث وقوعها في السند أو المتن أو كليهما معاً.

(2) في هذه الحالة لم تقدح في الإسناد ولا في المتن مطلقاً.

(3) انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 747-748).

(4) أي العلة القادحة الخفية.

(5) انظر إلى: ألفية العراقي = التبصرة والتذكرة (/ 111).

(6) انظر إلى: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (1/ 278).

(7) انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 747-748).

الفَصْلُ الثّالِثْ

وفيه أربَعَةُ مباحثٍ:

- **المبحَثُ الأول وفيه:**
  - خمسَةُ نماذجَ للإعلالِ بالتدليس.
- **المبحَثُ الثانِي وفيهِ:**
  - ثلاثَةُ نماذِجَ للإعلالِ بالانقطاع.
- **المبحَثُ الثّالِثُ** وفيه:
  - ثلاثَةُ نماذِجٍ للإعلالِ بالوَهم.
- **المبحَثُ الرابع وفيه مطلبان:**
  - **المطلَبُ الأول:** أربَعَةُ نماذِجَ للإعلالِ بالتصحيف.
  - **المطلَبُ الثّاني:** أنموذَجٌ للإعلالِ بالإبدال.

المبحَثُ الأول
وفيه خمسَةُ نماذِجٍ لِلإعْلَالِ بِالتَّدْلِيْسِ[1]

الأنموذَجُ الأول:

1- مسألة (1066) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ)[2]: "وسألت أبي[3] عن حَدِيثٍ رواه هشام بن عمار، عن الوليد بن مُسْلِم؛ قال: حدثنا الأوزاعي، عن عطاء؛ أنه حدثه، عن عَائِشَة: أن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) دخل عليها وعندها حميم[4] لها يخنقه الموت، فلما رأى النبي(ﷺ) ما بها قال: لا تبتئسي على حميمك؛ فإن ذاك من حسناته؟ قال أبي: هذا حَدِيث منكر[5].[6]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ كِتَاب الجنائز بَابُ ما جاء في المؤمن يؤجر النزع (441/2) حَدِيث رقم (1450) من طريق هشام بن عمار به حديثٌ بلفظه.
- ذكره الذهبي في تذكرة الحُفّاظ (688/2) [7] من طريق هشام بن عمار به حديث بلفظه.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- هِشَامُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ نُصَيْرٍ السُّلَمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الْخَطِيْبُ[8].

قال يحيى بن معين: "ثقة[9]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة صدوق[10]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[11]، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" صدوقٌ، ولما كبر تغير وكلما دفع إليه قرأه وكلما لقن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كِتَابه، وعن يحيى بن معين قوله:" كيس كيس[12]"، ونقل المزي عن عبدان بن أَحْمَد[1] قوله: "ما

---

[1] التدليس: هو ما لم يسمِّ فيه الراوي من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به. وهو مشتق من الدَلَسِ –وهو اختلاط الظلام–، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء. انظر إلى شرح المنظومة البيقونية مع حاشية الأجهوري (/59).

[2] سبقت ترجمته في التمهيد.

[3] سبقت ترجمته في التمهيد.

[4] الحميم والحامة: هو خاصة الإنسان ومن يقرب منه. انظر إلى: "النهاية" (446/1).

[5] تنوعت إطلاقات أبو حاتم على الحديث المنكر فتارة يطلقه على الحديث الذي فيه راوٍ ضعيف أو متروك أو فيه انقطاع في الإسناد أو فيه حديث موضوع أي نكارة في المتن أو يطلقه على الحديث الذي في إسناده راوٍ مدلس .انظر إلى: الحديث المنكر عند ابو حاتم (/8-27).

[6] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 359-360) علل أخبار في الجنائز ، مسألة رقم (1066).

[7] انظر إلى: ترجمة عبدان الإمام رقم 709(688/2).

[8] انظر إلى: تهذيب الكمال (242/30).

[9] انظر إلى: سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين (/397).

[10] انظر إلى: الثقات للعجلي (332/2).

[11] انظر إلى: الثقات لابن حبان (233/9).

[12] انظر إلى: الجرح والتعديل (66/9-67).

كان في الدنيا مثله"، وعن النَّسَائِي قوله: "لا بأس به[2]"، وعن الدَّارَقُطْنِي قوله: "صدوقٌ، كبيرُ المحل[3]"، وقال الذهبي: "الحافِظُ خطيبُ دمشق وعالمها[4]"، وقال سبط العجمي:" صدوقٌ كبيرُ المحل كما قال الدَّارَقُطْنِي، إلا أنه كبر فصار يتلقن فحَدِيثه القديم أصح كما نصّ عليه أبو حاتم ويقال إن ممن سمع منه قديماً أبو عبيد القاسم بن سلام، روى عنه قبل وفاته بنحو عن أربعين سنة، أما روايته في صحيح الْبُخَارِي فهي تحمل على أنها من مروياته قبل أن يكبر ويلقن....[5]". قال الحافظ ابن حجر:" صدوقٌ مقرئٌ كبر فصار يتلقن فحَدِيثه القديم أصح، مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح[6]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوق تلقن لما كبر.

2-**الْوَلِيد بن مُسْلِم القرشي، أَبُو العباس الدمشقي مولى بني أمية (7)**".

قَالَ ابْن سعْد:" كَانَ الوليد ثقة **كثير** الحَدِيث والعلم. [8]".وقَال أَبُو زُرْعَةَ الدمشقي:" سألت أَبَا مسهر عَنِ الوليد ابن مُسْلِمٍ فَقَالَ:" كَانَ من ثقات أصحابنا، وفي رواية:" من حفاظ أصحابنا[9]"، وقال ابْنُ أبي حَاتِمٍ قال سألت أبي عن الوليد بن مُسْلِم فقال:" صالح الحَدِيث [10]"، وقَالَ أَحْمَدُ:" لَيْسَ أحد أروى لحَدِيث الشاميّين مِن الوليد وإسماعيل بْن عيّاش[11]، وقال الذهبي في تاريخه:" وكان الوليد مَعَ حفظه وثقته قبيح التدليس، يحملُ عَنْ أُناسٍ كذّابين وتلقى عَنِ ابن جُرَيج وغيره، ثمّ يُسْقِط الَّذِي سمع منه ويقول:" عَنِ ابن جُرَيج[12]"،وقَالَ أبو مُسْهِر:" كَانَ الوليد يأخذ مِن ابن أبي السَّفَر حَدِيث الأوزاعيّ، وكان ابن أبي السفر كذّابًا، وهو يَقُولُ فيها:" قَالَ الأوزاعيّ [13]"، وقَالَ صالح جَزرة:" سَمِعْتُ الهيثم بْن خارجة يَقُولُ: قلت للوليد: قد أفسدتَ حَدِيث الأوزاعيّ. قَالَ: وكيف؟ قلت: تروي عَنِ الأوزاعي عَنْ نافع، وعن الأوزاعيّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَعَنْهُ: عَنْ يحيى، وغيرك يُدخل بين الأوزاعيّ ونافع عَبْد الله بْن عامر الأسلميّ، وبينه وبين الزُّهْرِيِّ قرة وغيره، فما يحملك عَلَى

---

[1] عبدان بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الْأَهْوَازِيُّ الْجُوَالِيقِيُّ، واسمه: عبد الله، فخفف، وكان أحد الحفاظ الأثبات، مات سنة ثلاثمائة وست. انظر إلى تاريخ الإسلام: (104/7).

[2] انظر إلى: تسمية شيوخ النسائي(113/63).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال (248/30).

[4] انظر إلى: الكاشف (337/2).

[5] انظر إلى: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (/364).

[6] انظر إلى: تقريب التهذيب (/573).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (86/31)، وتاريخ الإسلام (1241/4) وسير أعلام النبلاء:(211/9)، وتذكرة الحافظ: (302/1)، وتاريخ الدوري: (634/2)، وطبقات خليفة: (/317)، وثقات ابن حبان:(222/9).

[8] انظر إلى: الطبقات الكبرى لابن سعد (470/7).

[9] انظر إلى: تاريخ ابو زرعة الدمشقي (/ 384).

[10] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (17/9).

[11] انظر إلى: تاريخ بغداد(222/6).

[12] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 1241).

[13] انظر إلى: المرجع السابق(4/ 1242).

هذا؟ قَالَ:" أُنْبلُ الأوزاعيّ أن يروي عَنْ مثل هَؤلاءِ. قلت:" فإذا روى الأوزاعيّ عَنْ هَؤلاءِ الضُّعفاء مناكير، فأسقطتهم أنتَ وصيّرتها مِن رواية الأوزاعيّ عَنِ الثقات ضعف الأوزاعيّ. فلم يلتفت إلى قولي[1]" وَقَال الْعِجْلِيُّ:" الْوَلِيد بْن مُسْلِم ثقة[2]"،وقال أبو زرعة الدمشقي عن الوليد:" يعاني تدليس التسوية[3]"، وَقَال أَبُو الْحَسَن الدَّارَقُطْنِيُّ الوليد بن مُسْلِم يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث الأوزاعي عن شيوخٍ ضعفاء عن شيوخٍ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزُّهْرِيِّ فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن عطاء يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مُسْلِم [4]".وقال الذهبي:" إذا قال الوليد بن مُسْلِم عن ابن جريج أوعن الأوزاعي فليس بمعتمد لأنه يدلس عن كذابين فإذا قال حدثنا فهو حجة[5]" ذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[6]"،وقال الذهبي:" كان مدلّساً فيتقى من حَدِيثه ما قال فيه عن...[7]"، وقال ابن حجر:" ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية [8]"، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة في طبقات المدلسين ويشترط لقبول روايته أن يصرح الراوي فيها بالسماع في روايته للحَدِيث وقال عنه: "موصوفٌ بالتدليس الشديد مع الصدق[9]"مات الوليد في شهر المحرم سنة خمس وتسعين ومائة [10]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، "مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهم إلا إذا صرحوا بالسماعِ".

3- **عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بنِ أبي عَمْرِوٍ الْأَوْزَاعِيُّ[11]، أَبُو عَمْرِوٍ الفقيهُ[12]"**.

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن عبدالرحمن بن مهدي قوله: "ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي[13]"قال يحيى بن معين:" ثقة[14]"،وقال المزي: "إمام أهل الشام في زمانه في الحَدِيث والفقه[1]"

---

[1] انظر إلى: المرجع السابق(4/ 1243).

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي(/56).

[3] انظر إلى: المدلسين (/ 99).

[4] انظر إلى: الضعفاء والمتروكون للدارقطني (/ 139).

[5] انظر إلى: ميزان الاعتدال(348/4).

[6] انظر إلى: ثقات ابن حبان (9 / 222).

[7] انظر إلى: الكاشف (2/ 355).

[8] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 584).

[9] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 51).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 584).

[11] الْأَوْزَاعِيِّ: بفتح الألف وسكون الواو وفتح الزاي في آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى الأوزاع، وهي قرى متفرقة فيما أظن بالشام فجمعت، وقيل لها الأوزاع، وقيل إنها قرية تلي باب دمشق يقال لها الأوزاع، وهو الصحيح. الأنساب للسمعاني: (387/1).

[12] انظر إلى: تهذيب الكمال (307/17-308).

[13] انظر إلى: الجرح والتعديل (184/1).

[14] انظر إلى: تاريخ ابن معين رواية الدوري (/45).

وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[2]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[3]"،وقال مرة: "الأئمة في الحَدِيث أربعة:" الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد[4]"،وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة[5]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ جليل.

4- عَطَاءُ بْنُ أبي رَبَاحٍ، واسْمُهُ أَسْلَمُ اَلْقُرَشِيُّ، أبو مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ[6]".

نقل:" ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زُرْعَةَ قوله:" ثقة[7]"، وقالَ ابْنُ سَعْدٍ:" سمعتُ بعضَ أهلِ العلمِ قالوا:" كان ثقة فقيهاً عالماً كثيرَ الحَدِيث [8]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[9]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[10]"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام[11]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، قيل:" إنه تغير بِأَخَرَةٍ ولم يكثر ذلك منه، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور[12]".

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقة، فقيهٌ فاضلٌ، كثيرُ الإرسالِ.

5- **عَائِشَة بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وأُمُّها أُمُّ رُومَانَ بنتُ عَامِرٍ،** أمُّ المؤمنينَ، أفقهُ النساءِ مُطْلَقاً وأفضلُ أزواجِ النَّبِيِّ (ﷺ)، ماتتْ سنةَ سبعٍ وخمسينَ على الصحيحِ، وتوفيت عائشة ليلة سبع عشرة من رمضان هذه السنة، وأوصت إلى عَبْد اللَّهِ بن الزبير، وصلى عليها أبو هريرة بعد الوتر، ودفنت بالبقيع وهي بنت ست وستين سنة، ولم يكن بالبقيع قبر مطابق بالحجارة غير قبر الحسن بن علي وقبرها[13]".

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال (308/17).

[2] انظر إلى: الثقات لابن حبان (62/7).

[3] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (83/2).

[4] انظر إلى: المرجع السابق (276/5).

[5] انظر إلى: تقريب التهذيب (/347).

[6] انظر إلى: تهذيب الكمال (69/20).

[7] انظر إلى: الجرح والتعديل (331/6).

[8] انظر إلى: الطبقات الكبرى (20/6).

[9] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (135/2).

[10] انظر إلى: الثقات لابن حبان (198/5).

[11] انظر إلى: الكاشف (21/2).

[12] انظر إلى: تقريب التهذيب (/391).

[13] انظر إلى: الإصابة (231/8-235)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم: (5/ 303)، وتقريب التهذيب: (/750).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث:

الحَدِيث فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها كُلٌ من ابْنِ أبي حَاتِمٍ والذهبي[1]"، فقالا: إنه منكر لكن لم يبينا نكارة الحَدِيث.

قُلتُ: إن نكارة الحَدِيث في تدليس الوليد بنِ مُسْلِمٍ فتدليسه تدليس تسوية[2]، كما هو المشهور عنه، حيث عمل على إسقاط شيخ الأوزاعي، والراجح أن هذا الشيخ ضَعِيف، وسوىّ السند على عطاء وإن لم توجد روايات أخرى تثبت هذا، إلا أن قول الدَّارَقُطْنِيِّ:" الوليد بن مُسْلِمٍ يرسل في أحاديث الأوزاعي، فعند الأوزاعي شيوخٌ ضعفاء، عن شيوخٍ أدركهم الأوزاعي، فيسقط الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي، عن نافع والزُّهْرِيِّ وعطاء[3]".وهذا يعد خير دليلٍ على صحة ما رجّحناه ، ولعل هذا مُرادُ الإمامين أبي حَاتِمٍ والذهبي في قولهما بنكارته، ولعل النكارة تكون من تفرّدِ هشام بن عمار، وقد تغير حفظه وكان يتلقن، فمن أجل ذلك تكلم فيه بعض أهل العلم كما تقدم في ترجمته.

العِلّةُ الثانية:

وجود راوٍ مُدلّس[4]"، من المرتبة الرابعة في إسناد هذا الحَدِيث وهو: الْوَلِيد بن مُسْلِم، ومن المتعارف عليه عند المحدثين أنه لابد أن يصرح بالسماع، ولقد تقدّم في ترجمته أنه يدلس تدليس تسوية، ولقد صرح بالسماع عن شيخه الأوزاعي بصيغة حدثنا وبهذا التصريح تزول تهمة التدليس.

---

(1) انظر إلى تذكرة الحفاظ(688/2).

(2) تَدْلِيسَ التَّسْوِيَةِ: "سَمَّاهُ بِذَلِكَ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَهُوَ شَرُّ أَقْسَامِهِ ؛ لِأَنَّ الثِّقَةَ الْأَوَّلَ قَدْ لَا يَكُونُ مَعْرُوفًا بِالتَّدْلِيسِ، وَيَجِدُهُ الْوَاقِفُ عَلَى السَّنَدِ كَذَلِكَ بَعْدَ التَّسْوِيَةِ، قَدْ رَوَاهُ، عَنْ ثِقَةٍ آخَرَ فَيَحْكُمُ لَهُ بِالصِّحَّةِ، وَفِيهِ غُرُورٌ شَدِيدٌ، وَمِمَّنِ اشْتُهِرَ بِفِعْلِ ذَلِكَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ". انظر إلى : تدريب الراوي (1/ 257)، وقَالَ: ثُمَّ ابْنُ الْقَطَّانِ إنَّمَا سَمَّاهُ تَسْوِيَةً بِدُونِ لَفْظِ التَّدْلِيسِ، فَيَقُولُ: سَوَّاهُ فُلَانٌ، وَهَذِهِ تَسْوِيَةٌ، وَالْقُدَمَاءُ يُسَمُّونَهُ تَجْوِيدًا، فَيَقُولُونَ جَوَّدَهُ فُلَانٌ، أَيْ ذَكَرَ مَنْ فِيهِ مِنَ الْأَجْوَادِ، وَحَذَفَ غَيْرَهُمْ.، وَالتَّحْقِيقُ أَنْ يُقَالَ: مَتَى قِيلَ تَدْلِيسُ التَّسْوِيَةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنَ الثِّقَاتِ الَّذِينَ حُذِفَتْ بَيْنَهُمُ الْوَسَائِطُ فِي ذَلِكَ الْإِسْنَادِ، قَدِ اجْتَمَعَ الشَّخْصُ مِنْهُمْ بِشَيْخِ شَيْخِهِ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ، وَإِنْ قِيلَ: تَسْوِيَةٌ بِدُونِ لَفْظِ التَّدْلِيسِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى اجْتِمَاعِ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِمَنْ فَوْقَهُ، كَمَا فَعَلَ مَالِكٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي التَّدْلِيسِ أَصْلًا". وقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: وَيَدْخُلُ أَيْضًا فِي هَذَا الْقِسْمِ التَّسْوِيَةُ، بِأَنْ يَصِفَ شَيْخَ شَيْخِهِ بِذَلِكَ. انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 259).وحكمه عند العلماء ؛مَكْرُوهٌ جِدًّا، ذَمَّهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، ثُمَّ قَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ: مَنْ عُرِفَ بِهِ صَارَ مَجْرُوحًا مَرْدُودَ الرِّوَايَةِ وَإِنْ بَيَّنَ السَّمَاعَ .انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 262).

(3) انظر إلى سؤلات السلمي للدارقطني (/318-319).

(4) **قُلْتُ:** وقسم ابن حجر مراتب المدلسين ،على خمس مراتب : وهم **المرتبة الأولى** :من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري **المرتبة الثانية** : من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كإبن عيينة ،**المرتبة الثالثة** : من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي ، **المرتبة الرابعة** :من اتفق على أنه لا يحتج بشئ من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد **المرتبة**

العِلّةُ الثالثة:

وجود راوٍ صدوق في إسناد هذا الحَدِيث، وهو: هشام بن عمار السُّلَمِيُّ، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ ضَعِيفٌ[1]بهذا الإسناد؛ للنكارة الموجودة في سند الحَدِيث، وهي تفرد هشام بن عمار السُّلَمِيِّ، وتدليس التسوية الذي دلسه الوليد بنُ مُسْلِمٍ كما تقدم.

الخامسة : من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع الا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً كابن لهيعة. انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 13-14).

[1] الحديثُ الضَّعِيفُ: وَهُوَ مَا لَمْ يَجْمَعْ صِفَةَ الصَّحِيحِ أَوِ الْحَسَنِ. انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (/111)، وتدريب الراوي(195/1).

الأنموذَجْ الثاني:

2- مسألة (1957) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ(رَحِمَهُ اللهُ): "وسمعت أبي وذكر الحَدِيث الذي رواه إسحاق بن راهويه، عن بقية؛ قال: حدثني أبو وهب الأسدي؛ قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لا تحمدوا إسلام امرئٍ حتى تعرفوا عقدة رأيه. قال أبي: هذا الحَدِيث له علة قل من يفهمها؛ روى هذا الحَدِيث عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي(ﷺ)، وعبيد الله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي؛ فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛ لكيلا يفطن به، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا. وأما ما قال إسحاق في روايته عن بقية، عن أبي وهب: "حدثنا نافع"، فهو وهم، غير أن وجهه عندي: أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحَدِيث، ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظ بقية في قوله: "حدثنا نافع"، أو «عن نافع»[1]".

أولاً- تخريج الحَدِيث:

- ذكره الخطيب في كِتَابه "الكفاية" (/365) بَابُ ذِكْر شَيْءٍ مِنْ أَخْبَارِ بَعْضِ الْمُدَلِّسِينَ من طريق عبدالرحمن ابْن أبي حَاتِمٍ به، حَدِيث بلفظه.
- وكذلك ذكره في كِتَابه "تاريخ بغداد"، (89/15) من طريق موسى بن سليمان، عن بقية، عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، به، متقارب الألفاظ[2].

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظلي، أبو يعقوب المروزي المعروف بابن رَاهُوْيَهْ[3]".

سُئل الإمام أَحْمَدُ بن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال: "مثل إسحاق يُسأل عنه؟ إسحاق عندنا من أئمة المُسْلِمين[4]"،وقال أيضاً: "لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق [5]"، وقال عنه: "الشَّافِعِيَّ عندنا إمام

---

[1] انظر إلى علل الحديث لابن أبي حاتم (2/154-155) علل أخبار في الإيمان مسألة رقم (1957)، وممن ذكره ابن الجوزي في "الأذكياء" (/8) ، ونقله العلائي في "جامع التحصيل" (/103) ، والعراقي في "التقييد والإيضاح" (/96) ، والزركشي في "النكت على ابن الصلاح" (103/2) ، والأبناسي في "الشذا الفياح" (174/1) ، والسيوطي في "تدريب الراوي"(225/1).

[2] قال الخطيب: وقد روى حديث موسى، بقية بن الوليد، عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله، كما ذكر يحيى بن معين، إلا أنه خالفه في المتن. انظر إلى : تاريخ بغداد (15/ 89).

[3] انظر إلى تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 373).

[4] انظر إلى الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2 /210)

[5] انظر إلى الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (126/1)

والحميدي عندنا إمام وإسحاق بن راهويه عندنا إمام، وقال أيضاً:" إذا حدثك أبو يعقوب أمير المؤمنين فتمسَّك به[1]"،وذُكر إسحاق بن راهويه لقتيبة بن سعيد فقال:" إسحاق إمام[2]"،وقال أبو حاتم الرازي:" إسحاق بن راهويه إمام من أئمة المُسْلِمين[3]"، وقال عنه النَّسَائِي في تسمية شيوخه:" أحد الأئمة [4]"،وقال:" أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مُخلد بن إبراهيم ثقة مأمون[5]"،وقال ابْنُ خُزَيْمَةَ: "والله لو أن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي كان في التابعين لأقروا له بحفظه وعلمه وفقهه[6]"،وقال ابْنُ حِبَّانَ:" كان إسحاق من سادات زمانه فقهاً وعلماً وحفظاً ونظراً ممن صنف الكتب وفرع السنن وذب عنها وقمع من خالفها[7]"وقال الذهبي: "عالم خراسان[8]"، وقال ابن حجر:" ثقة حافظ مجتهد قرين أَحْمَدَ ابن حنبل... [9]"، مات في شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين للهجرة [10]".

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ مجتهد.

2- مُوسَى بن سُلَيْمان بْن إسماعيل بْن القاسم المنبجي[11]، [12]".

قال النَّسَائِي:" صالح الحَدِيث [13]".وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات"، وَقَال:" مستقيم الحَدِيث إِذَا روى عن بقية [14]"، وَقَال ابن حجر في " التهذيب":" بل عبارته(أي ابْنُ حِبَّانَ): إذا روى عن غير بقية[15]"، وقال الذهبي: "ثقة[16]" وقال ابن حجر: "صالح الحَدِيث إلا عن بقية[17]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صالح الحَدِيث إلا عن بقية.

---

[1] انظر إلى: تاريخ مدينة السلام (7 /368 و370).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل (2 /210).

[3] انظر إلى: المصدر السابق (2 /210).

[4] انظر إلى: تسمية مشايخ النسائي (/62).

[5] انظر إلى: تاريخ مدينة السلام (369/7).

[6] انظر إلى: المصدر السابق (366/7 و367 و369).

[7] انظر إلى: ثقات ابن حبان (8 /116).

[8] انظر إلى: الكاشف (1/ 233).

[9] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 99).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 99)، والكاشف (1/ 233).

[11] بفتح الميم وسكون النون، وكسر الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها الجيم، منبج إحدى بلاد الشام. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (12/ 440).

[12] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ 73).

[13] انظر إلى : مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (/ 101).

[14] انظر إلى : ثقات ابن حبان: (9 / 163).

[15] انظر إلى : تهذيب التهذيب: (10 / 346).

[16] انظر إلى : الكاشف (2/ 304).

[17] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 551).

3- بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بنِ صَائِدِ بنِ كَعْبٍ الْكَلَاعِيُّ[1]، أَبُو يُحْمِدَ الْمَيَتَّمِيُّ[2][3]".

قال ابْنُ سَعْدٍ: "كان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضَعِيف في الرواية عن غير الثقات[4]" ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" يكتب حَدِيث بقية ولا يحتج به وهو أحب إليّ من إسماعيل بن عياش، وعن أَحْمَدُ بن حنبل قوله:" حينما سئل أبي عن بقية وإسماعيل بن عياش فقال:" بقية أحب إليّ فإذا حدَّثَ عن قومٍ ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وعن يحيى بن معين قوله:" إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره فأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئاً، وقال مرة:" صالح الحَدِيث، وعن أبي زُرْعَةَ قوله:" بقية أحب إليّ من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة[5]"،ونقل المزي عن النَّسَائِي قوله:" إذا قال: "حَدَّثَنَا وأَخْبَرَنَا"، فهو ثقة، وإذا قال:" عَنْ فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى عمن أخذه، وعن ابن عدي قوله:" يخالف فِي بعض رواياته الثقات، وإذا روى عن أهل الشام، فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط، وإذا روى عن المجهولين، فالعهدة منهم لا منه[6]،[7]"،وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة ما روى عن المعروفين وما روى عن المجهولين فليس بشيء، وقال أبو زرعة الدمشقي:" بقية بن الوليد مشهور بالتدليس مكثر له عن الضعفاء يعاني تدليس التسوية وهو أفحش أنواع التدليس[8]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في المجروحين، وقال: "من أنفسهم[9]"، وقال الحافظ بن حجر:" صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة سبع وتسعين ومائة[10]"، وذكره في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وقال:" كان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين[11]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهم إلا إذا صرحوا بالسماعِ، وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وقد دلّس في هذه الرواية وسوف أذكر صورةَ تدليسِهِ عند بيانِ علل الحَدِيث.

.

---

(1) الْكَلَاعِيُّ: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها كلاع نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. الأنساب للسمعاني: (186/11).

(2) الْمَيَتَّمِيُّ: بفتح الميم وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وبعدها التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى ميتم، وهي بطون من قبائل شتى. الأنساب للسمعاني: (517/12).

(3) انظر إلى: تهذيب الكمال (192/4).

(4) انظر إلى: الطبقات الكبرى (326/7).

(5) انظر إلى: الجرح والتعديل (435/2).

(6) انظر إلى: تهذيب الكمال (198/4).

(7) انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (250/1).

(8) انظر إلى: المدلسين (/ 37).

(9) انظر إلى: كتاب المجروحين (200/1).

(10) انظر إلى: تقريب التهذيب (/126).

(11) انظر إلى: طبقات المدلسين (/49).

4- عُبَيد اللَّه بن عَمْرو بن أبي الْوَلِيد الأسدي، أَبُو وهب[1]".

قال: عبد الرحمن سمعت أبي يقول:" عبيد الله بن عمرو صالح الحَدِيث ثقة صدوق لا أعرف له حَدِيثاً منكراً... [2]"،وقَال مُحَمَّد بْن سَعْد:" كَانَ ثقةً، صدوقاً، كثيرَ الحَدِيث وربما أخطأ[3]"، وَقَال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[4]"، وذَكَره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات [5]"، وقال الذهبي كَانَ ثِقَةً، حُجَّةً، صَاحِبَ حَدِيث [6]"، وقال ابْنُ مَعِيْنٍ:" ثقة[7]"، وَقَال ابنُ حجر:" ثقةٌ فقيهٌ ربما وهم[8]"، ومَاتَ بالرقة سنة ثمانين ومائة فِي خلافة هَارُون [9]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فقيهٌ رُبمّا وهم.

5- إسحاق ابن عبد الله ابن أبي فروة الأموي مولاهم المدني... [10]".

قَال الْبُخَارِي:" تركوه[11]".وَقَال إِبْرَاهِيم بْن يعقوب الجوزجاني:" سمعت أَحْمَدُ بْن حنبل يَقُول:" لا تحل عندي الرواية عَن إسحاق بْن أبي فروة، ونهى أَحْمَدُ بْن حنبل عَنه، وَقَال:" ما هو بأهل أن يحمل عنه ولا يروى عنه[12]"،وَقَال معاوية بْن صَالِح، عَنْ يحيى بْن مَعِين:" حَدِيثه ليس بذاك[13]".وَقَال في موضع آخر:" لا يكتب حَدِيثه، ليس بشيءٍ، وَقَال عَمْرو بْن علي، وأَبُو زُرْعَةَ، وأَبُو حَاتِم، والنَّسَائِي:" متروك الحَدِيث، وَقَال النَّسَائِي في موضع آخر:" ليس بثقة، ولا يكتب حَدِيثه. وزاد أَبُو زُرْعَةَ :" ذاهب الحَدِيث. وَقَال أيضاً:" وكان في كِتَابنا حَديثٌ عَنْهُ فلم يقرأه عَلَيْنَا، وَقَال:" أضعف ولد أبي فروة إسحاق[14]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/ 136).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 329).

[3] انظر إلى: طبقات ابن سعد (7 / 484).

[4] انظر إلى: ثقات العجلي (/ 36).

[5] انظر إلى: ثقات ابن حبان (7/ 149) .

[6] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (8/ 311).

[7] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (1/ 116).

[8] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 373).

[9] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/ 139)، والكاشف (1/ 685)

[10] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال(2/ 446)، وتقريب التهذيب (/ 102)، قُلْتُ: إن هذا الراوي قد سقط من الإسناد، وقد ترجمت له ضمن رجال السند.

[11] انظر إلى: تاريخه الكبير (1/ 396).

[12] انظر إلى: أحوال الرجال (/ 25)، و الجرح والتعديل (1/ 227) .

[13] انظر إلى: الكامل لابن عدي (2 / 130).

[14] انظر إلى: الضعفاء للنسائي (/285) الكامل في الضعفاء: (1 / 13) الجرح والتعديل:(1 / 228).

المجروحين [1]"،وقال الذهبي:" ولم أر أحدًا مشاه"[2]"وقال الذهبي أيضاً:" وخلق تركوه[3]" وقال ابن حجر:" متروك[4]"، مات سنة أربع وأربعين ومائة[5]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: متروك الحَدِيث[6]".

قُلْتُ: قد أسقط من الإسناد وقد جعلته ضمن رجال الإسناد في الترجمة.

6- نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، أَبُو عَبدِاللَّهِ الْمَدَنِيُّ[7]، [8].

قال يحيى بن معين:" ثقة[9]"،وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[10]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[11]"،وقال ابْنُ سَعْدٍ: "كان ثقة كثير الحَدِيث [12]"،ونقل المزي عن ابن خراش قوله:" ثقة، نبيل، وعن النَّسَائِي قوله:" ثقة[13]"، ونقل أَحْمَدُ بن حنبل عن ابن عُيَيْنَة قوله:" أي حَدِيث أوثق من حَدِيث نافع[14]"،قال ابن حجر:" ثقة ثبت فقيه مشهور، مات سنة سبع عشره ومائة أو بعد ذلك[15]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فقيهٌ مشهور.

7- **عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ بنِ نُفَيْلٍ اَلْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ، أبو عبدِالرحمنِ،** وُلِدَ بعدَ المبعثِ بيسيرٍ واسْتُصْغِرَ يومَ أُحُدٍ وهو ابنُ أربعَ عشرةَ سنةً، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها[16]".

---

[1] انظر إلى: المجروحين لابن حبان (1 / 131).

[2] انظر إلى: الميزان (1 / 193).

[3] انظر إلى: الكاشف (1/ 237).

[4] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 102).

[5] انظر إلى: ميزان الاعتدال (1/ 193)طبقات ابن سعد: (9 /222) (تهذيب التهذيب: 2 / 444).

[6] الْحَدِيثُ الْمَتْرُوكَ: "الَّذِي لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ، وَرَاوِيهِ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، بِأَنْ لَا يُرْوَى إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ، أَوْ عُرِفَ بِهِ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، أَوْ كَثِيرُ الْغَلَطِ أَوِ الْفِسْقِ أَوِ الْغَفْلَةِ يُسَمَّى الْمَتْرُوكَ" انظر إلى: تدريب الراوي (280/1).

[7] الْمَدَنِيُّ: بفتح الميم والدال المهملة المكسورة بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها النون الأنساب للسمعاني (12/ 152).

[8] انظر إلى: تهذيب الكمال (298/29).

[9] انظر إلى: تاريخ ابن معين (/150).

[10] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (310/2).

[11] انظر إلى: الثقات لابن حبان (467/5).

[12] انظر إلى: الطبقات الكبرى (343/5).

[13] انظر إلى: تهذيب الكمال (304/29).

[14] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (147/2).

[15] انظر إلى: تقريب التهذيب (/559).

[16] انظر إلى: الاستيعاب: (3/950-958)، والإصابة: (4/155-161)، وتقريب التهذيب: (/315).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث:

الحَدِيث فيهِ أربَعُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

وجود تدليس الشيوخ[1]"، حيث إن بَقِيَّةَ قام بتكنية عبيد الله بن عمرو، ونسبه بما لا يعرف به، حتى يعمى أمره على الناس وهي علّةٌ خفيةٌ قادحة.

العِلّةُ الثانية:

الانقطاع الموجود في سند الحَدِيث، حيث أسقط بَقِيَّة شيخ شيخه إسحاق بن أبي فروة[2]" وهو متروك الحَدِيث بين عبيد الله بن عمرو ونافع وهما ثقتان، ولكن لم يلق أحدهما الآخر، وهي علّةٌ خفيّةٌ قادحة أيضاً.

العِلّةُ الثالثة:

في الإسناد راوٍ صدوقٌ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهم إلا إذا صرحوا بالسماعِ، وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن الضعفاءِ والمتروكينَ فتردُّ ولا تُقبلُ وهو بَقِيَّة بن الوليد، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

العِلّةُ الرابعة:

في الإسناد راوٍ متروك وهو: إسحاق ابن عبد الله ابن أبي فروة وحَدِيثة مردود لا يؤخذ به.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

الحَدِيثُ بهذا الإسناد ضَعِيفٌ جداً؛ لأن إسحاق ابن عبد الله ابن أبي فروة متروك الحَدِيث وحَدِيثه مردودٌ، ولوجود الانقطاع والتدليس.

---

[1] تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ بِأَنْ يُسَمِّيَ شَيْخَهُ أَوْ يُكَنِّيَهُ، أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ. وحكمه عند العلماء فَكَرَاهَتُهُ أَخَفُّ من غيره، تدريب الراوي (1/ 261-262).

[2] وقد ترجمت له خلال ترجمتي للإسناد، وبهذا يكون الحديث منقطعاً ،وحكمه ضعيف. والحديث المنقطع اصطلاحاً: سقوط راوٍ أو أكثر أثناء السند لكن ليس على التوالي. انظر إلى: تدريب الراوي (235/1).

الأنموذَجْ الثالث:

3– مسألة (1892) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي وأبا زرعة عن حَدِيثٍ رواه بقية، عن معاوية بن يحيى الأطرابلسي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي(ﷺ) قال: إن المعونة تنزل من الله على قدر المؤونة[1]، وإن الصبر ينزل من الله بقدر الشكر؟ قال أبي: كنت معجباً بهذا الحَدِيث حتى ظهرت لي عورته؛ فإذا هو: معاوية، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد. قال أَبُو زُرْعَةَ: الصحيح ما روى الدَّرَاوَرْدي[2]، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد، فبين معاوية بن يحيى وأبي الزناد: عباد ابن كثير، قال أبو محمد: وعباد ليس بالقوي[3]".

أولاً: تخريجُ الحديث:

- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه، علل الحَدِيث، (360/1) مسألة رقم(1067) بَابُ: علل أخبار في الجنائر، من طريق ابْنُ أبي حَاتِمٍ به، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه، علل الحَدِيث، (133/2)،مسألة رقم(1892)،بَابُ: علل أخبار في الزهد، من طريق ابْنُ أبي حَاتِمٍ به، حَدِيث بلفظه.
- وكذلك أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه، علل الحَدِيث، (126/2)، مسألة رقم(1870)، بَابُ: علل أخبار في الزهد، من طريق ابْنُ أبي حَاتِمٍ به، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ في شعب الإيمان(12/ 337) بَابُ: ماذكر في الأوجاع والمصيبات والأمراض من الكفارات حَدِيث رقم (9483) من طريق بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى ، به عن أبي هريرة رضي الله عنه" حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الْبُخَارِي في "التاريخ الكبير" (355/4) حَدِيث رقم (3124)من طريق طارق بن عمار، عن أبي الزناد، عن أبي هريرة، جزء من الحَدِيث متقارب الألفاظ[4].
- أَخْرَجَهُ البزار في مسنده (15/ 327) حَدِيث رقم (8878) من طريق عباد بن كثير، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث متقارب الألفاظ [5].
- رواه ابن أبي الدنيا في الصبر والثواب عليه (/ 83) حَدِيث رقم (111) من طريق بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أبي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، حَدِيث متقارب الألفاظ.

---

[1] من التمون وهو كثرة النفقة على العيال، يقال: مانه يمونه وهو نظير: "أنفق ينفق عليك". انظر إلى: التنوير شرح الجامع الصغير (3/ 426)

[2] بفتح الدال المهملة والراء والواو وسكون الراء الأخرى وكسر الدال الأخرى انظر إلى: الأنساب للسمعاني (330/5).

[3] انظر إلي علل الحديث لابن أبي حاتم ،(133/2)،علل أخبار في الزهد مسألة رقم (1892) .

[4] قال البخاري: "ولا يتابع عليه" ؛ أي: طارق بن عمار.

[5] قال البزار :وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد.

- أَخْرَجَهُ ابن شاهين الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك (/ 88) بَابُ مختصر من كِتَاب الصبر وما فيه من الفضل حَدِيث رقم (273) من طريق بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، به عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- ورواه ابن عدي الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 141)من طريق بقية، عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، حَدِيث متقارب الألفاظ.

قُلْتُ: لقد كرر ابن أبي حاتم ذكرها ثلاث مراتٍ (1067) [1]، و(1870) [2]، و(1892) [3]،ولقد ذكرت المسألة التي جمع فيها قول أبيه وأبي زُرْعَةَ، وهي مسألة رقم (1892).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بنِ صَائِدِ بنِ كَعْبٍ الْكَلَاعِيُّ[4]، سبق ترجمته في المسألة رقم(1957) ورتبته صدوقٌ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ.

2- مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ أَبُو مُطِيْعٍ الْأَطْرَابُلُسِيُّ[5] الدِّمَشْقِيُّ[6]".

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبي زُرْعَةَ قوله: "ثقة"، وعن أبيه قوله: "صدوق مستقيم الحَدِيث [7]"،وذكر المزي عن أبي علي النيسابوري قوله:" ثقة، وعن يحيى بن معين، وأَبُو دَاوُد والنَّسَائِي قولهم:" ليس به بأس، وأبو الحسن الدَّارَقُطْنِيُّ قوله:" ضَعِيف [8]"،وقال ابن عدي:" وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه[9]"، وقال الحافظ ابن حجر:" صدوقٌ له أوهامٌ وغَلِطَ من خلطه بالذي قبله، فقد قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما الطَّرَابُلُسِيُّ أقوى من الصدفي وعكس الدَّارَقُطْنِيُّ، مات بعد المائة[10]".

خُلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ له أوهام.

---

[1] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم ،(360/1) علل أخبار في الجنائز.

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم ،(126/2)،علل أخبار في الزهد.

[3] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم ،(133/2)،علل أخبار في الزهد .

[4] الْكَلَاعِيُّ: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها كلاع نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (186/11).

[5] الْأَطْرَابُلُسِيُّ: بفتح الألف وسكون الطاء وفتح الراء وضم الباء المنقوطة بواحدة واللام وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة إلى أطرابلس، وهذا الاسم لبلدتين كبيرتين: إحداهما على ساحل الشام مما يلي دمشق، والأخرى من بلاد المغرب، وقد يسقط الألف عن التي بالشام. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (298/1-299).

[6] انظر إلى: تهذيب الكمال (224/28).

[7] انظر إلى: الجرح والتعديل (384/8).

[8] انظر إلى: سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود (1659/248)، وتهذيب الكمال (225/28-226).

[9] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (143/8).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب (/539).

3- **عَبَّادُ بنُ كَثِيْرٍ الثَّقَفِيُّ[1] البَصْرِيُّ [2]".**

قال عبد الرحمن ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" قال سألت أبا زرعة عن عباد بن كثير قلت يكتب حَدِيثه؟ قال لا، ثم قال كان شيخاً صالِحَاً وكان لا يضبط الحَدِيث، وكان في كِتَاب أبى زرعة حَدِيث عن أَحْمَد بن يونس عن زهير عن عباد بن كثير فقال اضربوا عليه ولم يحدثنا به[3]"، وقال ابْن الْمُبَارَك:" انتهيت إِلَى سفيان الثوري، وهو يَقُولُ:" عبّاد بْن كثير فاحذروا حَدِيثه[4]"، وقَالَ أَحْمَدُ روى أَحَادِيث كذب لم يسْمعهَا [5]"،وَقَالَ يحيى لَيْسَ بِشَيْء فِي الحَدِيث وَقَالَ مرّة ضَعِيف لَا يكْتب حَدِيثه[6]"، وَقَالَ الْبُخَارِي تَرَكُوهُ[7]"، وَقَالَ النَّسَائِي مَتْرُوك الحَدِيث [8]"، وذكره الدَّارَقُطْنِيُّ في الضعفاء [9]"،وكان شُعْبَة لا يستغفر لعباد بن كثير[10]"، وقال ابن حجر:" متروك قال أَحْمَدُ روى أحاديث كذب من السابعة مات بعد الأربعين[11]".

خُلاصةُ القولِ فيهِ: متروك الحديث.

قُلْتُ: من خلال تتبعي لروايات الحَدِيث تبين لي أنه أُسقِطَ من السند وسوف أتحدث عنه عند بيان علل هذا الحَدِيث.

4- **عَبْدُاللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ الْقُرَشِيُّ، أَبُو عبدِالرحمنِ الْمَدَنِيُّ[12]"، المعروفُ بأبي الزِّنَادِ[13]".**

قال أَحْمَدُ بن حنبل: "ثقة[14]"، وقال يحيى بن معين: "ثقة[15]"،وقال ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن سفيان قوله:" أمير المؤمنين في الحَدِيث، وعن أبيه قوله:" ثقة صالح الحَدِيث، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عنه

---

[1] الثَّقَفِيُّ :بفتح الثاء المثلثة والقاف والفاء، هذه النسبة إلى ثقيف .انظر إلى: الأنساب للسمعاني (139/3).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (106/7)، وميزان الاعتدال (372/2). ولقد سقط من الإسناد ولقد ترجمت له خلال ترجمتي للإسناد.

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (85/6).

[4] انظر إلى: تاريخ الإسلام (93/4).

[5] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (85/6).

[6] انظر إلى: تاريخ الإسلام (93/4)، الضعفاء الكبير للعقيلي (140/3)،الكامل في ضعفاء الرجال (539/5).

[7] انظر إلى: التاريخ الكبير:(43/6).

[8] انظر إلى: الضعفاء والمتروكون للنسائي (/74).

[9] انظر إلى: الضعفاء والمتروكون للدارقطني (165/2).

[10] انظر إلى: الضعفاء الكبير للعقيلي (3/ 140)،الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 539).

[11] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 75).

[12] الْمَدَنِيُّ: بفتح الميم والدال المهملة المكسورة بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها النون. الأنساب للسمعاني (12/ 152).

[13] انظر إلى: تهذيب الكمال (476/14).

[14] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (482/2).

[15] انظر إلى: تاريخ ابن معين (118/1).

الثقات[1]"،وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[2]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[3]"، وقال الذهبي: "ثقة ثبت[4]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة فقيه، مات سنة مائة وثلاثين وقيل بعدها[5]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فقيه.

5- **عبدُالرحمنِ بنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجِ، أَبُو دَاوُد الْمَدَنِيُّ[6]" مَوْلَى رَبِيعةَ بنِ الحارثِ[7]".**

نقل المزي عن ابن المديني، قوله: "ثقة[8]"، وقال ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبي زُرْعَةَ قوله: "ثقة[9]"،وقال ابْنُ سَعْدٍ: "كان ثقة كثير الحَدِيث [10]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[11]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[12]"،، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة ثبت عالم مات سنة سبع عشرة ومائة[13]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ عالم.

6- **الصحابي الجليل، أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ[14]، صَاحِبُ رَسُولَ اللَّهِ(ﷺ)، مِنْ كبار الصحابةِ وَحُفَّاظِهِمْ المشهورين، ولقد اختلف في اسمه واسم أبيه على كثيرٍ من الأقوال، مات سنة سبع، وقيل:" سنة ثمان، وقيل: تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة[15]".**

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل (49/5).

[2] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (26/2).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/7).

[4] انظر إلى: الكاشف (549/1).

[5] انظر إلى: تقريب التهذيب (/302).

[6] الْمَدَنِيُّ: بفتح الميم والدال المهملة المكسورة بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها النون. الأنساب للسمعاني (12/ 152).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال (17/467-468).

[8] انظر إلى: تهذيب الكمال (17/470-471).

[9] انظر إلى: الجرح والتعديل (297/5).

[10] انظر إلى: الطبقات الكبرى (216/5).

[11] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (89/2).

[12] انظر إلى: الثقات لابن حبان (107/5).

[13] انظر إلى: تقريب التهذيب (/352).

[14] الدَّوْسِيُّ: بفتح الدال المهملة وسكون الواو وكسر السين المهملة، هذه النسبة إلى دوس. الأنساب للسمعاني: (402/5).

[15] انظر إلى: الاستيعاب (4/1768-1772) ، وتقريب التهذيب: (/680).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث:

الحَدِيثُ فيهِ خمسُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

لعل هناك تدليس تسوية في إسناد الحَدِيث، كما أشار إلى ذلك أبو حاتم وأَبُو زُرْعَةَ، حيث قال أبو حاتم في إحدى المسائل المتعلقة بهذه المسألة: "هذا حَدِيث منكر؛ يحتمل أن يكون بين معاوية وأبي الزناد: عباد بن كثير، وهو عندي الأطرابلسي[1]".

قُلْتُ: ويصف أبو حاتم الحَدِيث بالمنكر في حالاتٍ كثيرةٍ منها إن كان فيه تدليس تسوية، ويطلق أبو حاتم لفظ النكارة على كثيرٍ من عللِ الحَدِيث، كما ذكرت في المسألة رقم (1066).

وصحح الإسناد أَبُو زُرْعَةَ فقال:" الصحيح ما روى الدَّرَاوَرْدي[2]"، عن عباد بن كثير، عن أبي الزناد، فبين معاوية بن يحيى وأبي الزناد: عباد بن كثير[3]".

قُلْت: ولعله من تدليس بَقِيَّة بن الوليد كما هو المشهور عنه، حيث عمل على إسقاط شيخ شيُخه وهو عبادة بن كثير، وهو متروك الحَدِيث، ووقع بين ثقتين لقي أحدهما الآخر وهما معاوية بن يحيى، وأبي الزناد، وهذه تعد علة خفية قادحة.

العِلّةُ الثانية:

في الإسناد راوٍ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهم إلا إذا صرحوا بالسماعِ، وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن الضعفاءِ والمتروكينَ فتردُّ ولا تُقبلُ وهو (بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ)، ولم يصرح بالسماع في هذه الرواية لكنه صرح بالسماع في إحدى روايات ابْنِ أبي حَاتِمٍ [4]".وبناءً على ما سبق فإنّ الإسنادَ فيه انقطاعُ فقد سقط من الإسناد راوٍ.

العِلّةُ الثالثة:

في الإسناد راوٍ صدوق وهو وبَقِيَّةُ بن الوليد.

العِلّةُ الرابعة:

فيه راوٍ متروك وهو عبادة بن كثير البصري وهو متروك الحَدِيث، وقد ذكرته ضمن رجال الإسناد.

العِلّةُ الخامسة:

في الإسناد راوٍ صدوق له أوهام، وهو مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الْأَطْرَابُلُسِيُّ.

---

[1] انظر إلي: علل الحديث لابن أبي حاتم ،(126/2)،علل أخبار في الزهد.

[2] بفتح الدال المهملة والراء والواو وسكون الراء الأخرى وكسر الدال الأخرى انظر إلى: الأنساب للسمعاني (330/5).

[3] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم ،(133/2)،علل أخبار في الزهد.

[4] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم ،(126/2)،علل أخبار في الزهد.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

الحَدِيث بهذا الإسناد ضَعِيف جداً؛ لأن عَبَّادَ بنَ كَثِيْرٍ الثَّقَفِيَّ البَصْرِيَّ[1]متروكُ الحديث.

الأنموذَجْ الرابع:

4- مسألة (1847) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسمعت أبا زرعة وسئل عن حَدِيث اختلف في الرواية، عن الوليد بن سليمان بن أبي السائب: فروى بقية، عن أبي عبد الحميد، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس، عن نعيم بن همار الغطفاني، عن النبي(ﷺ) أنه قال: ما من امرئ إلا قلبه بين إصبعين من أصابع الرحمن؛ إن شاء أن يزيغه أزاغه، وإن شاء أن يقيمه أقامه، والميزان بيد الرحمن؛ يرفع قوم، ويضع آخرين، ورواه عمرو بن بشر بن السرح، عن الوليد بن سليمان بن أبي السائب، عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس، عن النواس بن سمعان، عن النبي(ﷺ) ؟فسمعت أبا زرعة يقول: الصحيح: عن النواس، عن النبي(ﷺ)؛ وذلك أن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر رواه عن بسر بن عبيدالله، عن أبي إدريس، عن النواس، عن النبي(ﷺ) [2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ ابْنَ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ (1/ 72)، كِتَاب: افتتاح الكِتَاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، بَابُ: فيما أنكرت الجهمية [3]، حَدِيث رقم (199)، من طريق ابن جابر عن بُسْر بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أبي إِدْرِيسَ عَنْ النَّوَّاس بْنَ سَمْعَانَ الْكِلَابيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في مسنده(182/4) من طريق الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عن ابن جابر عن بُسْر بْن عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أبي إِدْرِيسَ عَنْ النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكِلَابِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ في صَحِيحِهِ (3/ 222)،كِتَاب الْعِلْمِ، بَابُ: ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنَ التَّمَلُّقِ إِلَى الْبَارِي فِي ثَبَاتِ قَلْبِهِ لَهُ عَلَى مَا يُحِبُّ مِنْ طَاعَتِهِ، حَدِيث رقم (943) من طريق ابْنُ الْمُبَارَكِ عن ابن جابر[4]، عن بُسْر بْن عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أبي إِدْرِيسَ عَنْ النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكِلَابِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في مسند الشاميين (2/ 225) كِتَاب: مسند الشاميين، بَابُ: مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ مُسْنَدِ الْوَلِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أبي السَّائِبِ، حَدِيث رقم(1233)، من طريق أَبُو الْمُغِيرَةِ، عن، الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ،

---

[1] وقد سقط من هذا الإسناد.

[2] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (117/2) علل أخبار في الزهد مسألة رقم (1847).

[3] (الجهمية) هم الطائفة من المبتدعة يخالفون أهل السنة في كثيرٍ من الأصول كمسألة الرؤية وإثبات الصفات. ينسبون إلى جهم بن صفوان من أهل الكوفة، انظر إلى: سنن ابن ماجه (1/ 62)، شرح محمد فؤاد عبد الباقي.

[4] هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يَزِيْدَ بنِ جَابِرٍ أَبُو عُتْبَةَ الأَزْدِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ، قال الذهبي :الإِمَامُ، الحَافِظُ، فَقِيْهُ الشَّامِ مَعَ الأَوْزَاعِيِّ، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة بضع وخمسين. انظر إلي: سير أعلام النبلاء (176/7)، وتقريب التهذيب(/353).

عن بُسْر بْن عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أبي إِدْرِيسَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.

- أَخْرَجَهُ ابن أبي عاصمٍ في الآحاد والمثاني (2/ 475)، كِتَاب: الرجال، بَابُ: نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، حَدِيث رقم، (1278)، من طريق، الْوَلِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عن، بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أبي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ في كِتَابه السنة (2/ 362)، بَابُ: ذكر الميزان، حَدِيث رقم(779)، من طريق أَبُو الْمُغِيرَةِ، عن، الْوَلِيد بْن سُلَيْمَانَ، عن، بُسْر بْن عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أبي إِدْرِيسَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أبو نعيم، في معرفة الصحابة (5/ 2670)، كِتَاب الاسماء، بَابُ: النون، نُعَيْمُ بْنُ هَمَّارٍ...حَدِيث رقم (6397)، من طريق، أَبُو الْمُغِيرَةِ، عن الْوَلِيد بْن سُلَيْمَانَ، عن بُسْر بْن عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أبي إِدْرِيسَ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- **الْوَلِيدُ بن سُلَيْمان بن أبي السائب القرشي مولاهم، أَبُو العباس، ويُقال: أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ، الدمشقي**[1]".

نقل عُثْمَان الدارمي عَن أبي داود قوله: "ثقة[2]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" هو من ثقات مشيخة دمشق[3]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[4]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات[5]"،"وَقَال أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ:" بلغني أنه لين الحَدِيث والله أعلم[6]"، وَقَال الْقَاضِي أَبُو بَكْر الجعاني الْحَافِظ:" كَانَ ينزل فِي غوطة دمشق، وهُوَ عندهم من الثقات [7]"، وقال الذهبي صدوق[8]"، ونقل عن دحيم أنه ثقة[9]"، وقال ابن حجر:" ثقة [10]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

---

[1] انظر إلى : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 18).

[2] انظر إلى : سؤالاته (16/5).

[3] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 6).

[4] انظر إلى : الثقات للعجلي(/465).

[5] لكنه كرره فذكره أولا في الطبقة الثالثة وَقَال: يروي عن جماعة التابعين، روى عنه أهل الشام" انظر إلى الثقات لابن حبان(549/7) ثم عاد فذكره في الطبقة الرابعة، وَقَال: يروي عَن أَبِيه، روى عنه ابنه عبد العزيز بن الوليد" انظر إلى الثقات لابن حبان (9/ 223).

[6] انظر إلى : تاريخ دمشق (120/12)

[7] انظر إلى : المصدر السابق (120/12).

[8] انظر إلى : الكاشف (2/ 352).

[9] انظر إلى : تاريخ الإسلام (4/ 248).

[10] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 582).

2- بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بنِ صَائِدِ بنِ كَعْبٍ الْكَلَاعِيُّ[1]"، سبق ترجمته في المسألة رقم (1957)، ورتبته صدوقٌ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ.

3- أبو عبد الحميد "مجهولٌ"(2)".

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ لمْ يذكره أحدٌ بجرحٍ أو تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في حديثي عَنِ هذه العلةِ مِنْ عللِ هذا الحديثِ.

4- بُسْرُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ الحَضْرَمِيُّ(3)، الشَّامِيُّ(4)".

ذكره ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه دون جرحٍ أو تعديل[5]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[6]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" كان أحفظ أصحاب أبي إدريس[7]"، ونقل المزي عن مروان بْن مُحَمَّدٍ قوله:" هو من كبار أهل المسجد ثقة من أهل العلم.، وعن النَّسَائِي قوله:" ثقة[8]"، وقال ابن عساكر:" كانت له صحبة[9]"، ونقل الذهبي، عن أبي مِسْهَرٍ قوله:" هُوَ أَحْفَظُ أَصْحَابِ أبي إِدْرِيسَ، (رَحِمَهُ اللَّهُ)[10]"،وقال الذهبي: "الفَقِيْهُ، جَلِيْلٌ، ثِقَةٌ[11]" وقال أيضاً:" كَانَ ثِقَةً جَلِيلَ الْقَدْرِ[12]"،ولم يذكر له في الكاشف جرح أو تعديل [13]" وقال ابن حجر:" ثقة حافظ [14]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ.

---

[1] الْكَلَاعِيُّ: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها كلاع نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. انظر إلى: الأنساب للسمعاني: (186/11).

[2] المجهول نوعان: **الأول**- مجهول الحال: وهو مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، أو مجهول العدالة باطناً دون الظاهر؛ لأن ظاهره أنه عدل، وهو ما يعرف بالمستور. ومجهول الحال: هو من روى عنه اثنان ولم يتكلم فيه أحد العلماء المختصين بجرحٍ أو تعديل. **الثاني**- مجهول العين: وهو من روى عنه راوٍ واحد فقط، ولم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل. انظر إلى: مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي: (28/1)، وتقريب النووي ضمن تدريب الراوي: (316/1و318).

[3] الحَضْرَمِيُّ: بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المنقوطة وفتح الراء، هذه النسبة إلى حضرموت وهي من بلاد اليمن من أقصاها. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (4/ 179-180).

[4] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 592)، وتاريخ الإسلام(3/ 17)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 76).

[5] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 423).

[6] انظر إلى : الثقات للعجلي (/ 79).

[7] انظر إلى : الثقات لابن حبان (6/ 109).

[8] انظر إلى : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 76).

[9] انظر إلى : تاريخ دمشق لابن عساكر (10/ 157).

[10] انظر إلى : تاريخ الإسلام (3/ 17).

[11] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (4/ 592).

[12] انظر إلى : تاريخ الإسلام (3/ 17).

[13] انظر إلى : الكاشف (1/ 266).

[14] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 353).

5- عَائِذُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ، وَيُقَالُ فِيْهِ: عَيِّذُ اللهِ بنُ إِدْرِيْسَ بنِ عَائِذِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ، أَبُو إِدْرِيْسَ الخَوْلاَنِيُّ[1][2]".

قال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ ثِقَةً[3]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" ثقة [4]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" تابعي، ثقة[5]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[6]"، وقال: "لا صحبة له سكن الشام، وكان من عباد أهل الشام وقرائهم[7]"، وقال الذهبي:" أحد الأعلام[8]"،وقال أيضاً:" قَاضِي دِمَشْقَ، وَعَالِمُهَا، وَوَاعِظُهَا[9]"، وقال ابن حجر: "ولد في حياة النبي (ﷺ) يوم حنين وسمع من كبار الصحابة قال سعيد ابن عبد العزيز كان عالم الشام بعد أبي الدرداء، ومات بدمشق سنة ثمانين[10]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

6- الصحابي الجليل: نُعَيْمُ بْنُ هَمَّارٍ مُخْتَلَفٌ فِي اسْمِ أبيهِ أو هبار أو هدار أو خمار، فَقِيلَ: هَبَّارٌ، وَيُقَالُ:" ابْنُ حِمَارٍ، وَقِيلَ: هَدَّارٌ، وَقِيلَ:" حَمَّادٌ، الْغَطَفَانِيُّ[11]"سَكَنَ الشَّامَ، صحابي جليل رجح الأكثر أن اسم أبيه همار[12]".

---

[1] الخَوْلاَنِيُّ: بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى خولان، وعبس ، وخولان قبيلتان نزل أكثرهما الشام، انظر إلى: الأنساب للسمعاني (5/ 234).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 272).

[3] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 448).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 38).

[5] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 246).

[6] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 277).

[7] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 180).

[8] انظر إلى: الكاشف (1/ 528).

[9] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 272).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 289)، ومشاهير علماء الأمصار (/ 180).

[11] الْغَطَفَانِيُّ: بفتح الغين المعجمة، وفتح الطاء المهملة، وفتح الفاء ،وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى غطفان، وهي قبيلة من قيس عيلان. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (10/ 59).

[12] انظر إلى: الإصابة في تمييز الصحابة (364/6)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم (2669/5)، وتقريب التهذيب (/565)، وتاريخ الإسلام (445/2).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث:

الحَدِيث فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

وجود تدليس الشيوخ، حيث إن بَقِيَّةُ قام بتكنية الْوَلِيد بن سُلَيْمان بن أبي السائب، ونسبه بما لا يعرف به، حتى يعمى أمره على الناس وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

قُلْتُ: ومن خلال تتبعي لطرق الحَدِيث المختلفة، والتي ذكرتها في تخريج هذا الحَدِيث، لم أجد أبا عبدِ الحميد قد ذُكِرِ في أيٍّ من الأسانيد، وهو الذي ذكره بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ في إسنادِ هذا الحَدِيث ليعمى أمره على الناس، والذي تبيّنَ لي أن: الْوَلِيد بن سُلَيْمان بن أبي السائب، قد سمع من، بُسْرِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ[1]" هذا الحَدِيث، وانظر إلى تخريج الحَدِيث.

العِلّةُ الثانية:

في الإسناد راوٍ صدوقٌ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهم إلا إذا صرّحوا بالسماعِ، وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن الضعفاءِ والمتروكينَ فتردُّ ولا تُقبلُ وهو بَقِيَّةُ بن الوليد، مع بقاء علةِ تدليسه في هذا الحَدِيث، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

العِلّةُ الثالثة:

في الإسناد راوٍ مجهول لم أجد له ترجمة، وهو أبو عبد الحميد.

قُلْتُ: وهذا من صنيع بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، كما ذكرت في العلة الأولى، وهو من بَابِ تدليسه، والله أعلم، وقد روى هذا الحَدِيث من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَزِيْدَ بنِ جَابِرٍ،[2]" عن بُسْرِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ به عن النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْكِلَابِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وبهذه الطريق يتضح لنا إسناد هذا الحَدِيث الصحيح الذي أشار إليه أَبُو زُرْعَةَ في هذا الحَدِيث.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

أتوقف عن الحكم؛ لأنّ فيه أبا عبد الحميد مجهول.

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (592/4)، وتاريخ الإسلام(17/3)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (76/4).

[2] هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يَزِيْدَ بنِ جَابِرٍ أَبُو عُتْبَةَ الأَزْدِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ، قال الذهبي :الإِمَامُ، الحَافِظُ، فَقِيْهُ الشَّامِ مَعَ الأَوْزَاعِيِّ، وقال ابن حجر: ثقة، مات سنة بضع وخمسين. انظر إلى: سير أعلام النبلاء (176/7)، وتقريب التهذيب (/353).

الأُنموذَجْ الخامس:

5- مسألة (2087) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): وسألت أبي عن حديثٍ رواه بقية، عن الأوزاعي ، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي (ﷺ) قال: إن الله عز وجل يحب الملحين في الدعاء؟ قال أبي: هذا حديث منكر؛ نرى أن بقية دلسه عن ضعيف، عن الأوزاعي [1]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أخرجه البيهقي في كتابه شعب الإيمان (2/ 364)، باب: الرجاء من الله تعالى، حديث رقم (1073)، من طريق بقية بن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة (رضي الله عنها)، به مرفوعاً حديث بلفظه[2].
- أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (2/ 431) كتاب الشام باب: بقية بن الوليد من طريق، بقية عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة به مرفوعاً حديث بلفظه.
- أخرجه العقيلي في كتابه الضعفاء الكبير (4/ 452)، باب الياء: يوسف بن السفر عن الأوزاعي يحدث بمناكير، من طريق بقية، عن يوسف بن السفر، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به مرفوعاً حديث بلفظه.
- الطبراني في الدعاء (/28)، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ لُزُومِ الدُّعَاءِ وَالْإِلْحَاحِ فِيهِ، حديث رقم(20)، من طريق بقية، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، به مرفوعاً حديث بلفظه.

ثانياً: دِراسَةُ رجالِ الإسناد

1- **بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بنِ صَائِدِ بنِ كَعْبٍ الْكَلَاعِيُّ[3]"، سبق ترجمته في المسألة رقم(1957) ورتبته صدوقٌ مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ، من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.**

2- **يوسف بْن السَّفْر بْن الفَيْض، أبو الفيض الدِّمشقيُّ[4]".**

قال البخاري:" مُنكَرُ الحديثِ[5]، ونقل ابن أبي حاتم عن دحيم قوله:" ليس بشيءٍ، وعن أبيه قوله:" منكرا الحديث جداً، وعن أبيه قوله:" ذاهب الحديث[1]"، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال:" كان ممن

---

[1] علل الحَدِيث لابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (199/2) علل أخبار في الدعاء مسألة رقم (2087).

[2] قال البيهقي: هكذا قال: حدثنا الأوزاعي، وهو خطأ أخبرنا أبو الحسين بن الفضل، أخبرنا عبد الله بن جعفر، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا سليمان بن سلمة الحمصي، حدثنا بقية، أخبرني يوسف بن السفر، عن الأوزاعي، فذكره، قال يعقوب: يوسف بيروتي، لا يكتب حديثه إلا للمعرفة – يعني- للمعرفة بحاله وضعفه في الرواية. انظر إلى: شعب الإيمان (364/2).

[3] الْكَلَاعِيُّ: بفتح الكاف وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها كلاع نزلت الشام، وأكثرهم نزلت حمص. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (186/11).

[4] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 1257).

[5] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (8/ 387)، والضعفاء الصغير للبخاري (/ 122).

يروي عن الأوزاعي ما ليس من أحاديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها موضوعة لا يحل الاحتجاج به بحال [2]"، وذكره له ابن عدي جملة من الأحاديث يرويها عن الأوزاعي، ثم قال عنها:" وهذه الأحاديث التي رواها يوسف عن الأوزاعي بواطيل كلها[3]"، وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" [4]"، ونقل ابن الجوزي عن النَّسَائِيّ قوله:" مَتْرُوك الحَدِيث[5]"، وقال الدَّارَقُطْنِيّ:" منكر الحديث[6]"، وقال أيضاً:" متروك[7]"، ونقل الذهبي عن البيهقى قوله:" هو في عداد من يضع الحديث[8]"، وقال ابن حجر:" متروك[9]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: مَتْرُوك الحديث.

قُلْتُ: لقد أُسُقطَ يوسف بن السفر من الإسناد والذي أسقطه بقية كعادته في تدليسه عندما يروي عن الضعفاء إذا وقعوا بين الثقات أو أخذوا عنهم، ولقد ترجمتُ له ضمن رجال الإسناد، وسوف أتحدّثُ عن ذلك في حديثي عن علة هذا الحديث.

3- عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بنِ أبي عَمْرِوٍ الْأَوْزَاعِيُّ، لقد سبقت ترجمته، في مسألة رقم (1066)، ورتبته، ثقة جليل.

4- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبُو بَكْرٍ الْقُرَشِيُّ الزُّهْرِيِّ [10]، الْمَدَنِيُّ[11]".

نقل الْبُخَارِي عن أيوب قوله: "ما رأيت أحداً أعلم من الزُّهْرِيِّ [12]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" قَالُوا:" وَكَانَ الزُّهْرِيِّ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيث وَالْعِلْمِ وَالرِّوَايَةِ. فَقِيهًا جَامِعًا[13]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن سفيان قوله:" كان الزُّهْرِيِّ أعلم أهل المدينة، وعن أبيه قوله:" الزُّهْرِيِّ أحب إليَّ من الأعمش، يحتج بحَدِيثه، وأثبت أصحاب أنس الزُّهْرِيِّ، وأنّ أبا زرعة سُئِلَ عن الزُّهْرِيِّ وعمرو بن دينار فقال:" الزُّهْرِيِّ أحفظ (أثبت) الرجلين[14]"، وقال

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 223).

[2] انظر إلى: المجروحين لابن حبان (3/ 133).

[3] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 501).

[4] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين للدارقطني (3/ 137).

[5] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (3/ 220).

[6] انظر إلى: المؤتلف والمختلف للدارقطني (3/ 1181).

[7] انظر إلى: سؤالات السلمي للدارقطني (/ 334).

[8] انظر إلى: ميزان الاعتدال (4/ 466).

[9] انظر إلى: لسان الميزان (5/ 105).

[10] الزُّهْرِيُّ: بضم الزاى وسكون الهاء وكسر الراء. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (6/ 350).

[11] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 419)، وتاريخ الإسلام (8/ 146).

[12] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (1/ 220).

[13] انظر إلى: الطبقات الكبرى (5/ 356).

[14] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 74).

الْعِجْلِيُّ:" مدنِي تَابِعِيّ ثِقَة [1]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات وقال: "كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقاً لمتون الأخبار وكان فقيهاً فاضلاً[2]"، وقال الذهبي:" أَحَدُ الأَعْلامِ وَحَافِظُ زَمَانَهُ[3]"، وقال أيضاً:" أَحَدُ الأعلام[4]"، وذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وقال:" مشهور بالإمامة والجلالة من التابعين وصفه الشَّافِعِيُّ والدَّارَقُطْنِيُّ وغير واحد بالتدليس[5]"، وقال العلائي و سبط العجمي:" مشهور به وقد قَبِلَ الأئمةُ قوله عن(أي عنعنته في السند) [6]"، وقال السيوطي:" مشهور بالتدليس[7]"، وقال ابن حجر: "متفق على جلالته وإتقانه [وثبته] وهو من رؤوس الطبقة الرابعة[8]"، مات الزُّهْرِيُ محمد بن مُسْلِم بن عبيد الله بْن شهاب ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومائة في ناحية الشام [9]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: متفق على جلالته وإتقانه مدلس، من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

5- **عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدَ الأَسْدِيُّ، أَبُو عَبْدِاللَّهِ الْمَدَنِيُّ[10]"**.

قال ابْنُ سَعْدٍ: "كان ثقةً كثيرَ الحَدِيثِ فقيهاً عالماً مأموناً ثبتاً[11]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[12]"، وعن أَبي زُرْعَةَ قال:" لقيت أربعةً من قريش، كلهم بحور وذكره منهم[13]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ، عن سُفْيَان بْنِ عُيَيْنَةَ، قوله:" كان أعلم الناس بحَدِيث عَائِشَة ثلاثة وذكره منهم، وعن أبي الزناد قال كان فقهاء أهل المدينة أربعة وذكره منهم[14]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال: "كان من أفاضل أهل المدينة وعلمائهم[15]"، وقال الذهبي:" الإمام، عالم المدينة، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة[16]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة فقيه مشهور[1]"، مات سنة اثنتين وتسعين[2]".

---

[1] انظر إلى: الثقات للعجلي (2/ 253).

[2] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 349).

[3] انظر إلى: تاريخ الإسلام (8/ 146).

[4] انظر إلى: الكاشف (2/ 219).

[5] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 3)).

[6] انظر إلى: جامع التحصيل (/ 109)، والتبيين لأسماء المدلسين (/ 50).

[7] انظر إلى: أسماء المدلسين (/ 84).

[8] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 506).

[9] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (1/ 221)، والثقات لابن حبان (5/ 349).

[10] انظر إلى: تهذيب الكمال (20/11-12).

[11] انظر إلى: الطبقات الكبرى (5/137-138).

[12] معرفة الثقات للعجلي (2/133).

[13] انظر إلى: تاريخ أبي زرعة (/407).

[14] انظر إلى: الجرح والتعديل (6/396).

[15] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/195).

[16] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/421).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فقيهٌ مشهور.

6- أم المؤمنين عَائِشَة بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصَّدِيقِ صحابية جليلة سبقت ترجمتها في المسألة رقم(1066)، ورتبتها صحابية جليلة.

ثالثاً: بيانُ عللِ الحديثِ:

الحديثُ فيهِ أربَعُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

التدليس الموجود في سند الحديث، والتدليس هنا تدليس شيوخ باصطلاحه المعهود، بل قد يندرج ضمن ملحقاته –وهي علةٌ خفيةٌ قادحة –وقد قال أبو حاتم " هذا حديث منكر؛ نرى أن بقية دلسه عن ضعيف، عن الأوزاعي [3]"، وأيده في ذلك جمعٌ من العلماء، قال العقيلي: "حديث عيسى بن يونس أولى، ولعله بقية أخذه، عن يوسف بن السفر" [4]" أي دلّسَ فيه بقية، وإن لم يشر إلى ذلك تصريحاً، وقال ابن عدي: " وهذا كان بقية يرويه أحياناً عن الأوزاعي نفسه فسقط يوسف لضعفه، وربما، قال:" حدثنا يوسف بن السفر عن الأوزاعي، وربما كناه فيقول، عن أبي الفيض عن الأوزاعي وكل ذلك يضعفه؛ لأن هذا الحديث يرويه يوسف عن الأوزاعي" [5]".

قُلْتُ: وقد أشار ابن عدي إلى علةٍ ثانية، ولكن من طريق أخرى هي طريق الحديث وفيها تدليس بقية فيها تدليس شيوخ، فكنى شيخه بما لا يعرف به؛ حتى لا يفطن عليه، ثم أشار إلى تدليس آخر، وهو ما أشرنا إليه في هذه العلة، وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم، وقد زالت علة التدليس ببيان الراوي المسقط من سند الحديث.

قُلْتُ: ويصف أبو حاتم الحَدِيث بالمنكر في حالاتٍ كثيرةٍ منها أن كان فيه نوع من أنواع التدليس، ويطلق أبو حاتم لفظ النكارة على كثيرٍ من عللِ الحَدِيث، كما ذكرت في المسألة رقم (1066).

قلت: ولعله من تدليس بَقِيَّة بن الوليد كما هو المشهور عنه، حيث عمل على إسقاط شيخه الضعيف، وهو: يوسف بْن السَّفْر، وهو متروك الحَدِيث، ووقع بينه وبين الأوزاعي، وبقية والأوزاعي، لقي أحدهما الآخر، وهذه تعد علة خفية قادحة.

---

[1] انظر إلى: تقريب التهذيب (/389).

[2] انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (221/1).

[3] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (199/2) علل أخبار في الدعاء مسألة رقم (2087).

[4] انظر إلى: الضعفاء الكبير للعقيلي (4/ 452).

[5] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 500).

العِلّةُ الثانية:

عنعنة مُحَمَّد الزُّهْرِيِّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يُقبَل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علةُ تدليسه، وهي علّةٌ ظاهرةٌ قادحة.

العلةُ الثالثة:

وجود راوٍ متروك في إسناد الحديث، وهو: يوسف بْن السَّفْر، وهذه علة قادحة ظاهرة أيضاً.

العِلّةُ الرابعة:

في الإسناد راوٍ صدوق، مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهم إلا إذا صرحوا بالسماعِ، وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن الضعفاءِ والمتروكينَ فتردُّ ولا تُقبلُ وهو (بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ)، ولم يصرح بالسماع في هذه الرواية لكنه صرح بالسماع في إحدى رواياته للحديث عند البيهقي وغيره، وبناءً على ما سبق فإن الإسناد فيه انقطاعٌ فقد سقط من الإسناد راوٍ ضعيف يروي عن ثقة، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحديثِ

الحديثُ ضعيفٌ جِدّاً بهذا الإسناد؛ لأنَّ يوسف بْن السَّفْر متروك الحديث، وللانقطاعِ؛ والانقطاع الذي حصل من بقية بن الوليد.

المبحَثُ الثّانِيْ

وفيه ثلاثَةُ نماذج للإعلالِ بالانقطاع[1]

الأُنموذَجْ الأول:

6– مسألة (2120) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه ابن أبي العشرين؛ قال: حدثنا الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما على أحدكم إذا أراد أن يتصدق بصدقة لله تطوعاً أن يجعلها على والديه إذا كانا مُسْلِمين؟! فيكون أجرها لوالديه، وله مثل أجورهما، من غير أن ينتقص من أجورهما شيئاً ؟قال أبي: هذا حَدِيث منكر[2]".

أولاً: تخريج الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه العلل (210/2) بَابُ: عللِ أخبارٍ رويت في البر والصلة حَدِيث رقم (2120).
- وكذلك أَخْرَجَهُ (222/1) بَابُ علل أخبارٍ رُويت في الزكاة والصدقات حَدِيث رقم (645).
- أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في " المعجم الأوسط" (7/ 358) حَدِيث رقم (7726) من طريق موسى بن إسماعيل الجبلي، عن الوليد بن مُسْلِم، عن خارجة بن مصعب، عن عثمان بن سعد الكاتب، عن عمرو بن شعيب، به حَدِيث متقارب الألفاظ
- وكذلك أَخْرَجَهُ في المعجم الأوسط (7/ 92) حَدِيث رقم (6950) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن خارجة بن مصعب، عن عثمان بن سعد، عن عمرو بن شعيب، به حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وأَخْرَجَهُ ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (307/53) حَدِيث رقم (11262) من طريق محمد بن العباس بن الوليد الدمشقي، عن هشام ابن عمار، به حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وأَخْرَجَهُ أبو الشيخ في " طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها (3/ 610)"من طريق أَحْمَدُ بن عيسى، عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مُسْلِم، عن الأوزاعي به حَدِيثٌ متقارِبُ الألفاظ. أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت 369هـ)
- وأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ في شعب الإيمان (303/10) كِتَاب بر الوالدين بَابُ فضل في حفظ حق الوالدين بعد موتهما حَدِيث رقم (7533) من طريق عباد بن كثير، عن عمرو بن شعيب به حَدِيث متقارب الألفاظ.

---

[1] الْحَدِيثُ الْمُنْقَطِعَ: "مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ انْقِطَاعُهُ ،على التوالي أم على غير التوالي ، وسَوَاءٌ كَانَ السَّاقِطُ مِنْهُ الصَّحَابِيَّ أَوْ غَيْرَهُ، فَهُوَ وَالْمُرْسَلُ وَاحِدٌ.، ثُمَّ إِنَّ الِانْقِطَاعَ قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا وَقَدْ يَخْفَى فَلَا يُدْرِكُهُ إِلَّا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ يُعْرَفُ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ بِزِيَادَةِ رَجُلٍ، أَوْ أَكْثَرَ". انظر إلى: تدريب الراوي (235/1–236).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (210/2)، علل أخبار في البر والصلة، مسألة رقم(2120).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بنِ أبي عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ، ثقة سبقت ترجمته، في مسألة رقم (1066).

2- ابن أبي العشرين، هو: عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين أَبُو سَعِيد الدمشقي، ثُمَّ البيروتي. كاتب الأَوزاعِيّ[1]".

قَال أَبُو زُرْعَةَ الرازي، حَدِيثه مستقيم...، وَقَال أَبُو حَاتِم:" ثقة، كَانَ كاتب ديوان، ولم يكن صاحب حَدِيث، وَقَال في موضع آخر:" ليس بذاك القوي[2]"،وَقَال ابْن الجنيد، عَنْ يحيى بْن مَعِين:" ليس به بأس[3]"وَقَال الْعِجْلِيُّ:" لا بأس به[4]"، وقَال الْبُخَارِي:" ربما يُخالف في حَدِيثه[5]"، وَقَال النَّسَائِي:" ليس بالقوي[6]"، وَقَال أَبُو أَحْمَدُ بْن عدي:" وعَبْد الحميد، كما ذكره الْبُخَارِي، يعرف بغير حَدِيث يرويه غيره، وهُوَ ممن يكتب حَدِيثه[7]"،قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ:" ثقة[8]"، وقال أَحْمَدُ ثقه، وضعفه دحيم[9][10]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات"، وَقَال:" ربما أخطأ[11]"، وذكره العقيلي في "الضعفاء[12]"، وذَكَره ابن شاهين في "الثقات" [13]"، وذَكَره ابن الجوزي في "الضعفاء"[14]"، وَقَال أبو أَحْمَدُ الحاكم:" ليس بالمتين عندهم، وذكر الحسن بن رشيق عن الْبُخَارِي أنه قال:" ليس بالقوي [15]"، وَقَال ابن حجر صدوق ربما أخطأ[16]"، مات سنة مائة وتسعين[17]".

قُلْتُ: اختلف فيه بين موثق ومضعف وأغلب علماء الجرح والتعديل يقولون ثقة.

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 420).

[2] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 11).

[3] انظر إلى: سؤالات ابن الجنيد (/10).

[4] انظر إلى: ثقات العجلي (/32).

[5] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (6/ 45).

[6] انظر إلى: الضعفاء لابن الجوزي(/ 99).

[7] انظر إلى : الكامل (2 / 313).

[8] انظر إلى : تاريخ الإسلام (4/ 904).

[9] الدُّحَيْم: بضم الدال وفتح الحاء المهملتين بعدهما الياء الساكنة آخر الحروف، وفي آخرها الميم-، هذا لقب القاضي أبى سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم القرشي الدمشقيّ المعروف بدحيم، وكان يغضب من هذا اللقب، ودحيم هو تصغير دحمان، ودحمان بلسانهم الخبيث. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (5/ 319).

[10] انظر إلى: ميزان الاعتدال (2/ 539)، والكاشف (1/ 614).

[11] انظر إلى: ثقات ابن حبان(8 / 400).

[12] انظر إلى: الضعفاء الكبير(/ 126)

[13] انظر إلى: تقريب التهذيب (/559).

[14] انظر إلى: الضعفاء لابن الجوزي (/: 99).

[15] انظر إلى: تهذيب التهذيب (6 / 113).

[16] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 333).

[17] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 903).

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوق.

3- عَبَّادُ بنُ كَثِيْرٍ الثَّقَفِيُّ البَصْرِيُّ [1]، سبقت ترجمته في المسألة رقم (1892)، ورتبته متروك الحديث لأنه؛ روى أحاديث فيها كذب[2]".

قلت: من خلال تتبعي لروايات الحَدِيث تبين لي أنه أسقط من السند وسوف أتحدث عنه في بيان علة هذا الحَدِيث.

4- عَمْرُو بنُ شُعَيْبِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ الْقُرَشِيُّ[3]".

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه أبي حَاتِمٍ قوله: "ليس بقوي يكتب حَدِيثه، وما روى عن الثقات فيذاكر به"، وعن أبي زُرْعَةَ قوله: "ثقة في نفسه إنما تكلم فيه بسبب كِتَابٍ عنده، وعن أَحْمَد بن حنبل: "ربما احتججنا به"، وعن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قوله: "كان عمرو بن شعيب إنما يحدث عن أبيه عن جده وكان حَدِيثه عند الناس فيه شيء"، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله: "واهٍ"، وعن يحيى بن معين قوله: "ليس بذاك"، وقال مرة: "يكتب حَدِيثه[4]" ونقل المزي عن النَّسَائِي قوله: "ثقة"، وقال مرة: "ليس به بأس"، وعن أَحْمَدِ بن سعيد الدارمي: "ثقة"، وعن يحيى بن سعيد قوله: "إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به[5]"وقال يحيى بن معين:" إذا حدث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو كِتَاب ومن هنا جاء ضعفه، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة[6]"،ونقل ابن عساكر عن صالح جزرة قوله:" ثقة ولكن أحاديثه لا أعلم كيف هي[7]"،وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[8]"، وقال الحافظ ابن حجر:" صدوق، مات سنة ثماني عشرة ومائة[9]".

خُلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

5- شُعَيْبُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ الْقُرَشِيُّ[10]".

قال الذهبي: "صدوق[11]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[12]"، وقال الحافظ ابن حجر:" صدوق ثبت سماعه من جده، مات بعد المائة[13]".

---

[1] إن عبادة بن كثير سقط من السند ولقد ذكرته خلال ترجمتي للإسناد؛ لأنه أحد علل هذا الحديث الذي ذكره أبو حاتم .

[2] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 75).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال (64/22).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل (238/6-239).

[5] انظر إلى: تهذيب الكمال (68/22و72).

[6] انظر إلى: تاريخ ابن معين (462/4).

[7] انظر إلى: تاريخ دمشق (86/46).

[8] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (177/2).

[9] انظر إلى: تقريب التهذيب (/423).

[10] انظر إلى: تهذيب الكمال (534/12).

[11] انظر إلى: الكاشف (488/1).

[12] انظر إلى: الثقات لابن حبان (437/6).

[13] انظر إلى: تقريب التهذيب (/267).

خلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

6- عَبْدُاللَّهِ بنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلِ بْنِ هَاشِمٍ القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيْلَ:" أَبُو عبدِالرحمنِ، أحدُ السابقينَ المُكْثرينَ مِنَ الصحابةِ، وأحدُ العبادلةِ الفقهاءِ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح[1]".

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث:

الحَدِيث فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

الانقطاع[2]، بين الأوزاعي وعمرو بن شعيب؛ لأن الْبَيْهَقِيُّ أَخْرَجَهُ من طريق عباد بن كثير عن عمرو بن شعيب به، وهي علّةٌ خفيةٌ قادحة، وتكون هنا على اصطلاحها.

العِلّةُ الثانية:

وهي التي تفهم من الحوار بين ابْنِ أبي حَاتِمٍ وأبيه في المسألة رقم (645) التابعة لهذه المسالة، وهي الانقطاع بين الأوزاعي، وعمرو بن شعيب وهي علة خفيه قادحة تكون على اصطلاحها كتلك، ولعلّ سبب الانقطاع الأول والثاني في سند الحَدِيث هو من ابن أبي العشرين الذي كان كاتباً للحَدِيث، ولم يكن من أصحابه كما قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ [3]، والْبُخَارِي [4]،وابن حجر[5]".

العِلّةُ الثالثة:

وجود ثلاثة رواة صدوقين، وهم: أبو العشرين، وعمرو ابن شعيب، وأبوه شعيب.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

الحَدِيث بهذا الإسناد ضَعِيفٌ جداً، للانقطاع في سنده، وبالإضافة إلى أنَّ فيهرا راوياً مَتْرُوكَ الحَدِيث وهو: عَبَّادُ بنُ كَثِيْرٍ البَصْرِيُّ [6]"؛ لأنه روى أحاديث فيها كذب، وحَدِيثه مردودٌ لا يُؤخذ به.

---

[1] انظر إلى: الاستيعاب: (956/3)، والإصابة: (165/4-167)، وتقريب التهذيب: (/315).

[2] الْحَدِيثُ الْمُنْقَطِع: "مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ عَلَى أَيِّ وَجْهٍ كَانَ انْقِطَاعُهُ ، سَوَاءٌ كَانَ السَّاقِطُ مِنْهُ الصَّحَابِي أَوْ غَيْرَهُ، فَهُوَ وَالْمُرْسَلُ وَاحِدٌ، ثُمَّ إِنَّ الِانْقِطَاعَ قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا وَقَدْ يَخْفَى فَلَا يُدْرِكُهُ إِلَّا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ يُعْرَفُ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ بِزِيَادَةِ رَجُلٍ، أَوْ أَكْثَرَ". انظر إلى : تدريب الراوي (1/ 235-236).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 11).

[4] انظر إلى: الكامل (313/2).

[5] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 333).

[6] وقد أُسقط من هذا الإسناد.

الأُنموذَجُ الثاني:

7- مسألة (1339) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي وأبا زرعة عن حَدِيثٌ رواه هشام بن عمار، عن سعدان بن يحيى، عن هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي(ﷺ)؛ قال: إذا سرق فاقطعوه، ثم إذا سرق فاقطعوه، ثم إذا سرق فاقطعوه، ثم إذا سرق فاقطعوه؟ فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو: هشام بن عروة، عن رجل، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي(ﷺ). قلت: فالخطأ ممن هو؟ قالا ليس هذا خطأ إنما ترك من الإسناد رجلاً. قلت من التارك هشام أو سعدان قالا يحتمل أن يكون من أحدهما من هشام أو سعدان [1]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ (142/4) كِتَاب الحدود بَابٌ في السارق يسرق مراراً حَدِيث رقم (4410)، من طريق مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر به حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ النَّسَائِي[2]، فِي سُنَنِهِ (90/8) كِتَاب قطع السارق بَابُ: قطع اليدين والرجلين من السارق، حَدِيث رقم (4978)،من طريق مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر به حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ في السنن الكبرى (41/7) كِتَاب قطع السارق بَابُ قطع اليدين والرجلين من السارق حَدِيث رقم (7429)من طريق مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر به حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ (238/4) كِتَاب الحدود والديات، حَدِيث رقم (3389) من طريق هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر به حَدِيث مختلف الألفاظ.

ثانياً: دِراسَةُ رجالِ الإسناد

1- هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ سبقت ترجمته في المسألة، رقم(1066)، ورتبته: صدوق مقرئ، تغيرَ بِأَخَرَةٍ لكبرِ سِنِّهِ.

2- سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي[3]، أبو يحيى، المعروف بسعدان [4]".

قال ابنُ أبي حَاتِمٍ وسألته عنه فقال:" محله الصدق[5]".وقال الدَّارَقُطْنِيُّ:" ليس بذاك[6]".وقال أيضاً:" لا بأس به. وله في صحيح الْبُخَارِي حَدِيث واحد في غزوة[7]".وقال الذهبي في الكاشف: "صدوق[1]".وذكره ابْنُ

---

[1] علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (445/1) علل أخبار في الحدود، مسألة رقم (1339).

[2] وقال النسائي في السنن (90/8) وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَر.

[3] بفتح اللام المشددة وسكون الخاء المعجمة، هذه النسبة إلى لخم، ولخم وجذام قبيلتان من اليمن نزلتا الشام. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (210/11).

[4] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (106/11)، وميزان الاعتدال (163/2).

[5] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 290).

[6] انظر إلى: تاريخ دمشق (180/6) .

[7] انظر إلى: العلل الواردة (205/1).

حِبَّانَ في الثقات وقال:" ثقة، مأمون، مستقيم الأمر في الحَدِيث [2]"وقال ابن حجر في التهذيب: "له في "صحيح الْبُخَارِي" حَدِيث واحد في غزوة الفتح... [3]". وقال ابن حجر: "صدوق وسط وما له في الْبُخَارِي سوى حَدِيث واحد... مات قبل المائتين[4]".

خُلاصةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

3-**هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ الْقُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ، أَبُو المُنْذِرِ، الْمَدَنِيُّ[5]، [6]".**

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه: "ثقة إمام في الحَدِيث [7]"وقال ابْنُ سَعْدٍ: "كان ثقةً ثبتاً كثير الحَدِيث حجة[8]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال: "كان حافظاً متقناً ورعاً فاضلاً[9]"،وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[10]"،ونقل:" الخطيب البغدادي عن يعقوب بن أبي شيبة قوله:" ثبت ثقة، لم ينكر عليه شيء إلا بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أن هشاماً يتسهل لأهل العراق، أنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه منه، فكان تسهله أن أرسل عن أبيه مما كان يسمعه من غير أبيه، عن أبيه، وعن ابن خراش قوله:" هشام بن عروة كان مالك لا يرضاه، وكان هشام صدوقاً تدخل أخباره في الصحيح، وبلغه أن مالكاً نقم عليه لحَدِيثه لأهل العراق، وعن وهيب بن خالد قوله:" قدم علينا هشام بن عروة، فكان فينا مثل الحسن، وابن سيرين[11]"، وقال الذهبي: "أحد الأئمة الأعلام[12]"،وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة فقيه ربما دلس[13]"، وذكره في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين وهو ممن احتمل العلماء تدليسهم[14]"، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة[15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فقيه، ولا يَضُرُّ اخْتَلَاطُهُ وَلا تَدْلِيْسُهُ وإرساله؛ لأنه من المرتبة الأولى في التدليس.

---

[1] انظر إلى: الكاشف (1/ 446).

[2] انظر إلى: ثقات ابن حبان (163/1).

[3] انظر إلى: تهذيب التهذيب (4 / 99).

[4] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 242).

[5] الْمَدَنِيُّ: بفتح الميم والدال المهملة المكسورة بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها النون. الأنساب للسمعاني (12/ 152).

[6] انظر إلى: تهذيب الكمال (232/30-233).

[7] انظر إلى: الجرح والتعديل(64/9).

[8] انظر إلى: الطبقات الكبرى (375/5).

[9] انظر إلى: الثقات لابن حبان (502/5).

[10] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (332/2).

[11] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 84).

[12] انظر إلى: تاريخ الإسلام (1001/3).

[13] انظر إلى: تقريب التهذيب (/573).

[14] انظر إلى: طبقات المدلسين (/26).

[15] انظر إلى تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (340/1).

4- مُصْعَب بْنُ ثَابِتِ(1)، بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنَ الْعَوَّامِ الأسديُّ المدنيُّ(2)".

قال ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيث يُسْتَضْعَفُ[3]"،وقال ابْنُ أبي حَاتِمٍ أنا عبد الله بن أَحْمَدُ بن حنبل فيما كتب إليَّ قال، قال أبي:" مصعب بن ثابت أراه ضَعِيفَ الحَدِيث [4]"،وقال النَّسَائِي:" مصعب بن ثابت ليس بالقوي، ويحيى القطان لم يتركه [5]"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ:" ليس بالقوى[6]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال قد أدخلته في الضعفاء، وهو ممن استخرت الله فيه[7]"، وذكره مرةً أخرى في "المجروحين"، وقال: منكر الحَدِيث ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحق مجانبة حَدِيثه وقال أيضاً:" سمعتُ محمد بن محمودٍ يقول سمعت الدارمي يقول سألت يحيى بن معين عن مصعب بن ثابت فقال ضَعِيف [8]"، وقال ابن عدي: "لم أرَ الناس يحدثون عنه [9]"، وقال إبراهيم الجوزجاني: "لم أَرَ الناسَ يحمدون حَدِيثه[10]"،وقال الذهبي:" لين لغلطه[11]"، وقال ابن حجر: "لين الحَدِيث وكان عابداً[12]"، مات مصعب سنة سبع وخمسين ومائة. [13]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: لين الحَدِيث وكان عابدًا

5- مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ بنِ عبدِاللهِ التَّيْمِيُّ[14]"، الْمَدَنِيُّ[15]، [16]".

قال بْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه، ويحيى بن معين قوليهما: "ثقة، وعن عبدالله بن الزبير الحميدي قوله: "حافظ"، وعن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قوله: "من معادن الصدق يجتمع إليه الصالحون"[17]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة

---

(1) **قُلْتُ:** إن مصعباً ساقط من الإسناد، وقد تبين لي هذا الأمر خلال تخريجي لطرق الحديث، وكما ذكر أبو حاتم وأبو زرعة وقد ترجمت له ضمن رجال الإسناد .

(2) انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 217)

(3) انظر إلى: الطبقات الكبرى (/422).

(4) انظر الى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 304)، العلل ومعرفة الرجال(2 / 34).

(5) انظر إلى :سنن النسائي (8/ 90).

(6) انظر الى : سؤالات البرقاني للدارقطني (/ 69)، وتهذيب التهذيب (10 / 159).

(7) انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/ 478).

(8) انظر الى : المجروحين لابن حبان (3/ 29).

(9) انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 84).

(10) انظر إلى: أحوال الرجال (/ 245).

(11) انظر إلى: الكاشف (2/ 267).

(12) انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 533).

(13) انظر إلى : المصدر السابق (/ 533).

(14) التَّيْمِيُّ: بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين والميم بعدها بتحريك الحرفين الأولين، وهذه النسبة إلى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. انظر إلى: الأنساب للسمعاني: (120/3).

(15) الْمَدَنِيُّ :بفتح الميم والدال المهملة المكسورة بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها النون. الأنساب للسمعاني (12/ 152).

(16) انظر إلى: تهذيب الكمال: (503/26-504).

(17) انظر إلى: الجرح والتعديل: (98/8).

رجل صالح[1]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[2]"، وقال الذهبيُّ: "الحافظ[3]"، وقال ابن حجر:" ثقة فاضل، مات سنة مائة وثلاثين أو بعدها[4]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فاضل.

6-جَابِرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حرَامِ بنِ سَوَادَ الْأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ السَّلَمِيُّ، صَحَابي ابْنُ صَحَابي، غزا تسعَ عشرةَ غزوةً، وماتَ بالمدينةِ بعدَ السبعينَ، وهو ابنُ أربعٍ وتسعينَ[5]".

ثالثاً: بيانُ علَلِ الحَدِيث:

الحَدِيثُ فيهِ أربعُ علَلٍ:

العِلّةُ الأولى:

قد أشار أبو حاتم وأَبُو زُرْعَةَ إلى أنّ هناك علتين اثنتين محتملتين في هذا الحَدِيث، ولعدم معرفة مَنْ الذي قام بإسقاط راوٍ من سنده، فهل هو هشام بن عروة أو سعدان، وقد بان ذلك جلياً في تخريجه، حيث أَخْرَجَهُ النَّسَائِي وأَبُو دَاوُد من طريق مصعب بن ثابت عن محمد بن المنكدر، وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم وأَبُو زُرْعَةَ بأن هناك راوياً مسقطاً من سند الحَدِيث، وبأن الرواية الصحيحة له عند ابْنِ أبي حَاتِمٍ هي رواية هشام بن عمار، عن مصعب بن ثابت، عن محمد بن المنكدر، به.

قُلْتُ: أي إن الراوي المسقط هو مصعب بن ثابت وأن من يريد رواية الحَدِيث من هذه الطريقة، لابدّ أن يرويه عنه، لأنه قد تفرد بروايته عن محمد بن المنكدر، ولعلّ هذا ما ذهب النَّسَائِي إليه بقوله:" هذا حَدِيث منكر[6]"، وأما الاختلاف في العلتين المحتملتين فراجِعٌ إلى الاختلاف في تحديد الراوي الذي قام بإسقاط الراوي الضَعِيف، مصعب بن ثابت، هل هو هشام بن عروة أو سعدان، فإنْ قلنا أنّ الذي أسقطه هو سعدان فإنّ هذا يُعدُّ تدليس تسوية، وهي العلّة الأولى، لأنه أسقط راوٍ ضَعِيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر وهما هشام بن عروة، ومحمد بن المنكدر[7]، وهذه تكون علة خفية قادحة، وإن قُلنا إن الذي أسقطه هو هشام بن عروة، فإنّ هذا يُعدُّ انقطاعاً، وهي العلة الثانية وهي تُعّدُ علة خفية قادحة أيضاً.

قُلْتُ: وقد زالت كلتا العلتين ببيان الراوي المسقط من سند الحَدِيث، وقد وصلته من طرقٍ أخرى وترجمتُ للراوي الساقط وهو مصعب بن ثابت.

---

[1] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (254/2).

[2] انظر إلى: الثقات لابن حبان (350/5).

[3] انظر إلى: الكاشف (224/2).

[4] انظر إلى: تقريب التهذيب: (/508).

[5] انظر إلى: الاستيعاب (219/1-220)، والإصابة: (546/1-547)، و تقريب التهذيب: (/136).

[6] انظر إلى: سنن النسائي (90/8).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال (507/26)، والمرجع السابق (234/30).

العِلّةُ الثانية:

فيه راويان صدوقان وهما: هشام بن عمار وسعيد بن يحيى المعروف بسعدان.

العِلّةُ الثالثة:

فيه راوٍ مدلّس وهو هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ وهو ثقةٌ، ولا يَضُرُّ تَدْلِيْسُهُ؛ لأنه من المرتبة الأولى في التدليس.

العِلّةُ الرابعة:

في الإسناد راوٍ ليّن الحديث وهو: مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

الحَدِيث بهذا الإسناد ضَعِيف؛ لأن فيه مصعبَ بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، وهو ليّن الحَدِيث.

الأُنموذَجْ الثالث:

8- مسألة (1392) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "سألت أبا زرعة عن حَدِيثٍ رواه أبو يعلى محمد بن الصلت، عن مروان الفزاري، عن إسحاق بن محمد بن جرير، عن عمرة، عن عَائِشَة؛ قالت: لعن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) الراشي والمرتشي؟، فقال أَبُو زُرْعَةَ: هذا خطأ؛ أخطأ فيه أبو يعلى، قال: حدثنا دحيم[1]؛ قال: أخبرنا مروان بن معاوية، عن إسحاق بن يحيى، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عَائِشَة، عن النبي(ﷺ)، وهذا الصحيح[2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في العلل (436/1)، بَابُ: علل أخبار في الأقضية، حَدِيث رقم (1392)، من طريق أبو يعلى، عن عَائِشَة به حَدِيثٌ بلفظه.
- وكذلك أَخْرَجَهُ في كِتَاب العلل (464/1)، بَابُ علل أخبار في الأقضية، حَدِيث رقم (1395)، من طريق أبو بكر بن عياش، به عن ثوبان حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفه (445/4)، كِتَاب البيوع والأقضية فِي الْوَالِي وَالْقَاضِي يُهْدَى إِلَيْهِ ، حَدِيث رقم(21966)، من طريق أبو بكر عن وكيع به عن عبدِ الله بن عمرو، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أبو يعلى الموصلي في مسنده (74/8) حَدِيث رقم (4601) من طريق أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، عن مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أبي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، (حَدِيث بلفظه).

---

[1] الدُّحَيْم: بضم الدال وفتح الحاء المهملتين بعدهما الياء الساكنة آخر الحروف، وفي آخرها الميم- هذا لقب القاضي أبى سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم القرشي الدمشقيّ المعروف بدحيم، وكان يغضب من هذا اللقب، ودحيم هو تصغير دحمان، ودحمان بلسانهم الخبيث. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (5/ 319).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (436/1)، باب علل أخبار في الأقضية مسألة رقم(1392).

- أَخْرَجَهُ أبو يعلى الموصلي في مسنده (8/ 360)، حَدِيث رقم (4947) من طريق أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، عن مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أبي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَة، (حَدِيث بلفظه).
- أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في الدعاء (/ 580) بَابُ ذِكْرِ مَنْ لَعَنَهُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) حَدِيث رقم (2100)من طريق مَرْوَانُ الْفَزَارِيُّ، عَنْ إِسْحَاقِ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أبي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَة (حَدِيث بلفظه).
- أَخْرَجَهُ البزار في مسنده (18/ 251) حَدِيث رقم (287)، من طرق إسحاق بن يحيى بن طلحة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عمرة ، عن عَائِشَة، (حَدِيث بلفظه).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- **محمد بن الصلت، البَصْرِيّ أبو يعلى التوّزيّ[1] [2]".**

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ: "قال سُئِلَ أبو زُرْعَةَ، عنه فقال: صدوق، وقال أبو حاتم... وربّما وهم[3]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَاب "الثقات"[4]"، وَقَال ابنُ حجر:" قَال الدَّارَقُطْنِيُّ:" ثقة، وَقَال ابن حزم:" مجهول[5]"، وقال ابنُ حجر:" صدوق يهم[6]"، قال ابْنُ حِبَّانَ: "مات سنة ثمان وعشرين ومائتين[7]"، وقال الْبُخَارِي:" مات سنة سبع وعشرين [8]"، وقال غيره:" سنة ثمان[9]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ يهم.

2- **عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني[10]" مولاهم الدمشقي أبو سعيد لقبه دحيم[11]".**

---

[1] التوّزيّ: بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وتشديد الواو وفي آخرها الزاى، هذه النسبة إلى بعض بلاد فارس انظر إلى: الأنساب للسمعاني (3/ 107).

[2] انظر إلى : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 400)،وتاريخ الإسلام (5/ 677).

[3] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 289).

[4] انظر إلى : الثقات لابن حبان (9/ 82).

[5] انظر إلى : تهذيب التهذيب (9 / 234).

[6] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 484).

[7] انظر إلى : الثقات لابن حبان (9/ 82).

[8] انظر إلى : تاريخه الصغير: (2 / 357).

[9] انظر إلى : تاريخ الإسلام (5/ 677).

[10] العثماني: بضم العين المهملة وسكون الثاء المنقوطة بثلاث وفتح الميم وسكون الألف، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى عثمان ابن عفان رضى الله عنه إما نسباً، أو ولاءً، أو أتباعاً وهواءً كأهل الشام قديماً. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (9/ 234).

[11] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 498).

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ سئل أبي عن دحيم فقال:" ثقة، وقال أيضاً:" وسمعته يقول كان دحيم يميز ويضبط حَدِيث نفسه[1]". وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[2]"،و ذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" وكان من المتقنين [3]"، وقال الخطيب:" كان ثقة، ونقل الخطيب عن أبي سعيد بن يونس قوله:" قدم مصر فكتب بها، وكتب عنه، وهو ثقة ثبت، وعن أبي بكرٍ المروذي قوله:" وسمعته، يعني أَحْمَدُ بن حنبل – يثني على دحيم، ويقول:" هو عاقِلٌ ركين[4]"وقال الذهبي:" الإمام، الفقيه، الحافظ، محدث الشام[5]" ونقل الذهبي قول أَبُي دَاوُد فقال:" حجة لم يكن في زمنه مثله[6]"، وقال ابن حجر:" ثقة حافظ متقن، مات في شهر رمضان سنة خمس وأربعين ومائتين بطبرية وله خمس وسبعون[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافِظٌ متقن.

3– **مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَارِثِ الْفَزَارِيُّ[8]، أَبُو عَبْدِاللَّهِ الْكُوفِيُّ[9]".**

قال يحيى بن معين: "ثقة[10]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة ثبت وما حدث عن الرجال المجهولين فليس حَدِيثه بشيء[11]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أَحْمَدِ بن حنبل قوله: "ثبت حافظ"، وعن أبيه –أبي حَاتِمٍ – قوله: "صدوق لا يدفع عن صدق، وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين"، وعن ابن نمير قوله: "كان يلتقط الشيوخ من السكك[12]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[13]"، ونقل الخطيب البغدادي عن أَحْمَدِ بن حنبل قوله:" ثقة، ما كان أحفظه، كان يحفظ حَدِيثه، وعن يعقوب بن أبي شيبة والنَّسَائِي قوليهما:" ثقة، وعن ابن المديني قوله:" ثقة فيما روى عن المعروفين، وضَعِيف فيما روى عن المجهولين[14]"، وقال الذهبي: "ثقة عالم صاحب

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 211).

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 287).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (8/ 381).

[4] انظر إلى: تاريخ بغداد (11/ 549).

[5] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (11/ 515).

[6] انظر إلى: الكاشف (1/ 620).

[7] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 335).

[8] الْفَزَارِيُّ :بفتح الفاء والزاى والراء في آخرها بعد الألف، هذه النسبة إلى فزارة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (10/ 212).

[9] انظر إلى تهذيب الكمال: (403/27).

[10] انظر إلى: تاريخ ابن معين: (/202).

[11] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي: (270/2).

[12] انظر إلى: الجرح والتعديل (273/8).

[13] انظر إلى: الثقات لابن حبان (483/7).

[14] انظر إلى: تاريخ بغداد (191/15).

حَدِيث [1]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة[2]"، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[3]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ، حافظٌ، مدلسٌ في أسماءِ الشيوخِ من المرتبةِ الثالثةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهمْ إلا إذا صرحوا بالسماعِ.

4- **إسحاق بن محمد بن جرير "مجهولٌ"[4]".**

خلاصةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ يذكره أحدٌ بجرحٍ أو تعديلٍ. وسيأتي بيانُ ذلكَ في حديثي عَنِ هذه العلةِ مِنْ عللِ هذا الحديثِ.

5- **إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ[5] التَّيْمِيُّ[6]، الْمَدَنِيُّ[7].أَبُو مُحَمَّد[8]".**

قال الْبُخَارِي:" يَتكلمون فِي حفظه[9]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" يستضعف[10]"، وقال الدوري:" سَمِعت يحيى يَقُول إِسْحَاق بن يحيى بن طَلْحَة ضَعِيف [11]"، قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" سمعت أبي يقول:" إسحاق بن يحيى بن طلحة ضَعِيف الحَدِيث ليس بقوي ولا يمكننا أن نعتبر بحَدِيثه [12]"، ونقل أيضاً عن عمرو بن علي، قال سمعتُ وكيعاً وأبا داود الطيالسي يحدثانِ عن إسحاق بن يحيى بن طلحة وهو متروكُ الحَدِيثِ منكر الحَدِيث [13]"، ونقل أيضاً عن ابن الْمَدِينِيِّ – قَالَ سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سعيد عن إسحاق بن يحيى بن طلحة فقال ذاك شبه لا شيء، ونقل ابنُ عدي بسنده عن يحيى بن معين قوله ضَعِيف [14]"،قال أَحْمَدُ:" هذا شيخٌ متروك

---

[1] انظر إلى: ميزان الاعتدال: (93/4).

[2] انظر إلى تقريب التهذيب: (/526).

[3] انظر إلى طبقات المدلسين: (/45).

[4] المجهول نوعان: الأول– مجهول الحال: وهو مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، أو مجهول العدالة باطناً دون الظاهر؛ لأن ظاهره أنه عدل، وهو ما يعرف بالمستور. ومجهول الحال: هو من روى عنه اثنان ولم يتكلم فيه أحد العلماء المختصين بجرح أو تعديل. الثاني– مجهول العين: وهو من روى عنه راوٍ واحد فقط، ولم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل. انظر إلى: مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي: (28/1)، وتقريب النووي ضمن تدريب الراوي: (316/1و318).

[5] القُرَشي: بضم القاف وفتح الراء وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى قريش. الأنساب للسمعاني (10/ 369).

[6] التَّيْمِيُّ: بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين والميم بعدها بتحريك الحرفين الأولين، وهذه النسبة إلى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (120/3).

[7] الْمَدَنِيُّ: بفتح الميم والدال المهملة المكسورة بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها النون. الأنساب للسمعاني (152/12).

[8] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 306).

[9] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (1/ 406).

[10] انظر إلى: الطبقات الكبرى (5/ 448).

[11] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 171).

[12] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 237).

[13] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 237).

[14] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (1/ 541).

الحَدِيث [1]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ليس بالقوي[2]"، ذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" يخطِىء ويهم، وقد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه [3]"، وأعاد ذكره في المجروحين، وقال: "كان رديء الحفظ سيء الفهم يخطِىء ولا يعلم ويروي ولا يفهم[4]"،وقال النَّسَائِي:" مَتْرُوك الحَدِيث[5]"، وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء، ونقل قول الإمام أَحْمَد:" متروك [6]"، وقال أيضاً:" ضعفوه[7]"، وقال ابنُ حجر:" ضَعِيف، مات سنة أربع وستين ومائة، في خلافة المهدي [8]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ضَعِيف.

4- أَبُو بَكْرٍ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمِ بنِ زَيْدِ الأَنْصَارِيُّ[9]، [10]".

قال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيث [11]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ بسنده عن يحيى بن معين قوله:" ثقة[12]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في ثقاته[13]"، وقال ابْنُ حِبَّانَ أيضاً:" من سادات التابعين[14]"، وقال الذهبيُّ:" أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَثْبَاتِ[15]"، وقال أيضاً:" وَثَّقُوْهُ[16]"، وقال أيضاً:" وثقه النَّسَائِي [17]"، وقال ابن حجر:" ثقة عابد مات سنة عشرين ومائة [18]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ:" تُوُفِّيَ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فِي خِلَافَةِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً [19]".

---

[1] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 482).

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 62).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 45).

[4] انظر إلى: المجروحين لابن حبان (1/ 133)..

[5] انظر إلى الضعفاء والمتروكين للنسائي (/ 18).

[6] انظر إلى : ديوان الضعفاء (/ 29).

[7] انظر إلى : الكاشف (1/ 239).

[8] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 75).

[9] الأَنْصَارِيُّ: بفتح الألف وسكون النون وفتح الصاد المهملة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى الأنصار. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (1/ 368).

[10] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 313).

[11] انظر إلى: الطبقات الكبرى – متمم التابعين (/ 127).

[12] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 337).

[13] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 561).

[14] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 125).

[15] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 314).

[16] انظر إلى: المصدر السابق (5/ 314).

[17] انظر إلى: الكاشف (2/ 206).

[18] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 624).

[19] انظر إلى: الطبقات الكبرى – متمم التابعين (/ 127)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (66/ 42).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ عابد.

قلت: قد أسقط من إسناد هذا الحَدِيث، ومن خلال تتبعي لطرق الحَدِيث وجدته ضمن رجال السند بين مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، و أَبُي بَكْرٍ بنُ مُحَمَّدٍ، فترجمت له، وسوف أتحدث عن ذلك في بيان علة الحَدِيث لأنه جزء منها.

7-عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَعْدٍ الأَنْصَارِيَّةُ[1]".

قال الْعِجْلِيُّ:" تابعية، ثقة[2]"، وذكرها ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال: "تروي عن عَائِشَة وكانت من أعلم الناس بحَدِيثها[3]"، ونقل المزي أن علي بن المديني لما ذكرتُ له عمرة، ففخم من أمرها، وقال:" عمرة أحد الثقات العلماء بعائشة الأثبات فيها، وعن يحيى بن معين قوله: "ثقة حجة[4]"، وقال الذهبي:" كَانَتْ عَالِمَةً، فَقِيْهَةً، حُجَّةً، كَثِيْرَةَ العِلْمِ. الفَقِيْهَةُ، تَرْبِيَةُ عَائِشَة وَتِلْمِيْذَتُه[5]"، وقال أيضاً: "وَكَانَتْ ثِقَةً حُجَّةً خَيِّرَةً كَثِيرَةَ الْعِلْمِ[6]"، وقال أيضاً:" من فقهاء التابعين[7]"، قال ابن حجر:" ثقة ماتت قبل المائة، ويقال بعدها [8]"، وقال الذهبي:" اخْتَلَفُوا فِي وَفَاتِهَا، فَقِيْلَ:" تُوُفِّيَتْ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِيْنَ، وَقِيْلَ:" تُوُفِّيَتْ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَمائَةٍ[9]".

خُلاصة القول فيها: ثِقَةً

8- أم المؤمنين عَائِشَة بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصَّدِيقِ صحابية جليلة سبقت ترجمتها في المسألة، رقم (1066)، ورتبتها: صحابية جليلة.

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 507).

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 521).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 288).

[4] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (35/ 242).

[5] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 508).

[6] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 1151).

[7] انظر إلى: الكاشف (2/ 514).

[8] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 750).

[9] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 508).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث:

الحَدِيثُ فيهِ خمسُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها أَبُو زُرْعَةَ، فقال: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه أبو يعلى.

قُلْتُ: أخطأ فيه أبو يعلى أي في الإسناد، فقد ذكر ابْنُ أبي حَاتِمٍ لأبي زُرْعَةَ إسناد أبي يعلى الذي أخطأ فيه، فذكر أَبُو زُرْعَةَ لابْنِ أبي حَاتِمٍ الإسناد الذي يرويه دحيم وقال عنه: هذا صحيح.

قُلْتُ: هذا صحيحٌ وهو ثقةٌ، وقد تابعه عليه أحمد بن منيع وهو كذلك ثقة[1]،وهما في الحفظ والضبط والإتقان مقدمان على محمد بن أبي الصلت، ولعلّ الخطأ هنا يحتمل علتين اثنتين ليس منشؤهما الوهم غير المتعمد، كالسهو أو النسيان اليسيرين؛ لأن هذا مما يحيل العقل استيعابه، والعلتان هما: علة تدخل ضمن تدليس الشيوخ، والعلة الأخرى تعد علة الانقطاع، وكلتا العلتين مرتبطة بالأخرى، حيث عمل أبو يعلى على تغيير اسم والد شيخ شيخه واسم جده؛ لأنه راوٍ ضعيف، وهو إسحاق بن طلحة، وعليه مدار الحديث، وغيَّرَ اسمه إلى إسحاق بن محمد بن جرير، وهذا من الإخفاء والتدليس لاسم شيخ شيخه؛ لأنه سماه بما لا يعرف به ولا يفطن له، ثم قام بإسقاط شيخ شيخ شيخه، وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وهو ثقة ثبت حتى لا يهتدى إلى إسحاق بن يحيى الذي قام بتدليس اسمه –وكلتا العلتين خفية قادحة –وقد زالت العلتان كما تبين من خلال تخريج الحديث وهذا يؤيد ما ذهب إليه أبو زرعة.

العِلّةُ الثانية:

فيه راوٍ مدلسٍ وهو: مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ورتبته(ثقةٌ، حافظٌ)، مدلسٌ في أسماءِ الشيوخِ من المرتبةِ الثالثةِ الذينَ لا يُقبلُ حَدِيثهمْ إلا إذا صرحوا بالسماعِ وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن المجهولينَ فتردُّ ولا تُقبلُ[2]، وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

قُلْتُ: ومن خلال تتبعي للحَدِيث لم يصرح بالسماع عن إسحاق بن يحيى في جميع رواياته للحَدِيث.

العِلّةُ الثالثة:

فيه راو صدوق يهم وهو: محمد بن الصلت، الذي أخطأ في الإسناد، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

العِلّةُ الرابعة:

فيه راوٍ ضَعِيف، وهو إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى، وهي علة ظاهرة قادحة.

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (496/1).

[2] انظر إلى: طبقات المدلسين (/45).

العِلّةُ الخامسة:

وهي تفرد بِهِ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى برواية سند الحديث، وقد أشار إلى هذه العلة البزار حيث قال: "لا نعلمه عن عَائِشَة إلا من هذا الوجه(أي الذي يرويه دحيم)، تفرد به إسحاق وهو لين الحَدِيث، وقد حدث عنه ابن المبارك وغيره[1]".

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

الحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ لأن فيه إسحاق بن يحيى ومحمد بن الصلت، وكلاهما ضعيفا الحديث.

[1] انظر إلى: مسند البزار (18/ 251).

المبحَثُ الثّالِثْ

وفيه ثلاثَةُ نماذجٍ للإعلالِ بالوهم

الأُنموذَج الأول: الإعلالُ بالوهمِ.

9- مسألة (1011) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسمعت أبي يقول في حديثٍ حدثنا به يحيى بن عبدك القزويني، عن مكي بن إبراهيم، عن حبيب بن الشهيد، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ) قال: ما في الناس مثل رجل آخذ برأس فرسه؛ فيجاهد في سبيل الله، ويجتنب شرور الناس، أو مثل رجل بادي في نعمه[1]، يقري ضيفه، ويعطي حقه. فسمعتُ أبي يقول: ليس هذا الحبيب بن الشهيد؛ إنما هو: حبيب بن شهاب المدلجي، عن أبيه، عن ابن عباس [2]".

أولاً: تخريج الحديث

- أخرجه الإمام أحمد في مسنده (226/1) من طريق يحيى، عن حبيب بن شهاب، عن أبيه، عن ابن عباس مرفوعاً حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن أبي عاصم في كتابه الجهاد (2/ 433) باب: فضل حرس المسلمين ما ذكر عن النبي (ﷺ)أنه قال: ثلاثة أعين لا تمسهم النار: عين باتت تكلؤ المسلمين في سبيل الله حديث رقم (154)، من طريق يحيى، عن حبيب بن شهاب، عن أبيه، عن ابن عباس مرفوعاً حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (12/ 212) باب: شهاب عن ابن عباس، حديث رقم(12924) من طريق يحيى، عن حبيب بن شهاب، عن أبيه، عن ابن عباس مرفوعاً حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" بغية الباحث (2/ 645) كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابٌ: فِي فَضْلِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، حديث رقم(619) من طريق رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، عن حَبِيب بْنُ شِهَابٍ الْعَنْبَرِيّ عن أبيه، عن ابن عباس مرفوعاً حديث جزء من الحديث متقارب الألفاظ.

---

[1] النعم: المال الراعي، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر ما يقع على الإبل. وجمعه: نعمان، وأنعام. وقيل: النعم: الإبل خاصة، والأنعام: ذوات الخف والظلف؛ وهي الإبل والبقر والغنم. انظر "المصباح المنير"(/ 613-614) .

[2] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (341/1)، علل أخبار في الغزو والسير مسألة رقم (1011).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد:

1- يَحْيَى بنُ عَبْدَكَ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بنُ عَبْدِ الأَعْظَمِ القَزْوِيْنِيُّ[1] [2]".

قال ابن أبي حاتم:" ثقة صدوق[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:" يغرب [4]"، وقال الذهبي:" الإمام، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، مُحَدِّثُ قَزْوِيْنَ، عَالِمٌ، مُصَنِّفٌ، كَبِيْرُ القَدْرِ، مِنْ نُظَرَاءِ ابْنِ مَاجَهْ، لَكِنَّه أَسنَدُ وَأَسَنُّ[5]"، وقال أيضاً:" محدّث كبير القدْر، وكان صدوقًا. ونقل عن الخليلي قوله:" شيخ ثقة، متَّفق عليه[6]"، تُوُفِّيَ:" سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة.

2- مَكِّيُّ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ بَشِيْرِ بنِ فَرْقَدٍ أَبُو السَّكَنِ التَّمِيْمِيُّ[8]"، الحَنْظَلِيُّ، البَلْخِيُّ[9]".

قال ابنُ سعد:" كَانَ ثِقَةً، وَكَانَ ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ[10]"، ونقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله:" صالح وعن أبيه قوله:" محله الصدق[11]"، وقال الخطيبُ:" كان ثقةً ثبتاً في الحديث[12]"، ونقل الخطيب عن الكَوْسَج قوله:" سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ مَكِّيٍّ، فَقَالَ:" ثِقَةٌ. وعن النَّسَائِي قوله:" لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ[13]" وَقَالَ العِجْلِيُّ:" ثِقَةٌ[14]" وذكره ابن حبان في كتابه الثقات[15]"، و قال الذهبي:" الإمام، الحَافِظُ، الصَّادِقُ، مُسْنِدُ خُرَاسَانَ [16]"،

---

[1] القَزْوِيْنِيُّ: بفتح القاف وسكون الزاى وكسر الواو والياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى قزوين، وهي إحدى المدائن المعروفة بنواحي أصبهان، ويقال لها: باب الجنة .انظر إلى: الأنساب للسمعاني (10/ 411).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (12/ 509).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 173).

[4] انظر إلى: الثقات لابن حبان (9/ 271).

[5] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (12/ 509).

[6] انظر إلى: تاريخ الإسلام (6/ 639).

[7] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (12/ 509).

[8] التَّيْمِيُّ: بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين والميم بعدها بتحريك الحرفين الأولين، وهذه النسبة إلى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (120/3).

[9] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (9/ 549).

[10] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 373).

[11] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 441).

[12] انظر إلى: تاريخ بغداد (15/ 143).

[13] انظر إلى: المصدر السابق (15/ 143).

[14] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 439).

[15] انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/ 526).

[16] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (9/ 549).

وقال أيضاً:" أحد الثّقات الأعلام[1]"، وقال أيضاً:" الحافظ[2]"، وقال ابن حجر:" ثقة ثبت [3]"، وتُوُفِّيَ بِبَلْخَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ[4]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبت.

قُلْتُ: قوله: الحبيب بن الشهيد[5]؛ خطأٌ ؛إنما هو: حبيب بن شهاب المدلجي، ولقد تبين ذلك من خلال تخريج الحديث بطرقه المختلفة وبيان أبي حاتمٍ ذلك لما سُئِلَ عن الحديث، وسوف أترجِمُ لحبيب بن شهاب المدلجي، وسوف أبيّنُ ذلك خلال حديثي عن علة الحديث.

3- **حَبِيبُ بْنُ شِهَابٍ أو الشهَاب الْعَنْبَرِيُّ [6] بَصرِي [7]**".

نقل ابنُ أبي حاتمٍ عن يحيى بن معين قوله "ثقة[8]"، وذكره البخاريُّ في تاريخِهِ دون جرحٍ أو تعديل[9]"، وقال أحمَدُ بن حنبل:" لَيْسَ بِهِ بَأْس [10]"، وقال ابنُ شاهين:" لَيْسَ بِهِ بَأْس[11]"، وذكره ابن حبّان في الثقات [12]"، وقال ابنُ حجر:" وَنقل بن خلفون عَن التَّمْيِيز للنسائي أنه وَثَّقَهُ[13]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

4-**شهَاب بن مُدْلِج الْعَنْبَرِيُّ التَّمِيمِيُّ، والد حبيب بن شهاب[14]**".

نقل ابنُ أبي حاتمٍ عن أبي زرعة قوله:" ثقة [15]، وذكره ابن حبان في الثقات[16]".

---

[1] انظر إلى : تاريخ الإسلام (5/ 464).

[2] انظر إلى : الكاشف (2/ 293).

[3] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 545).

[4] انظر إلى : تاريخ بغداد (15/ 143).

[5] وهو: الحبيب بن الشهيد الأزدي أبو محمد البصري ثقة ثبت من الخامسة مات سنة خمس وأربعين وهو ابن ست وستين. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 151).

[6] الْعَنْبَرِيُّ : بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الباء المنقوطة بواحدة والراء، هذه النسبة إلى بنى العنبر، وتخفف فيقال لهم «بلعنبر» وهم جماعة من بنى تميم ينتسبون إلى العنبر بن عمرو بن تميم. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (9/ 382).

[7] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 103)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (/83)، وتعجيل المنفعة (1/ 424).

[8] انظر إلى: المصدر السابق (3/ 103).

[9] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (2/ 320)

[10] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 484).

[11] انظر إلى: تاريخ أسماء الثقات (/ 64).

[12] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 180).

[13] انظر إلى: تعجيل المنفعة (1/ 424).

[14] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (361/4)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (/198)، و تعجيل المنفعة (645/1).

[15] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 361).

[16] انظر إلى: الثقات لابن حبان (363/4) .

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

5- عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالمطلَبُ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، وُلد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) بالفهم في القرآن فكان يُسمّى البحر والحبر لسعة علمه وقال عمر: لو أدرك ابنُ عباس أسناننا ما عاشره منّا أحدٌ، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحدُ المكثرين من الصحابة وأحدُ العبادلة من فقهاء الصحابة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم) [1]".

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ علتان:

العِلّةُ الأولى:

الوهم[2]" أو التصحيف أو الإبدال الواقع في سند الحديث من أحد رواته الذين حدّثوا بهذا الحديث، – وهما علتان خفيتان قادحتان–حيث وهم من صحف " حبيب بن شهاب المدلجي "إلى "حبيب بن الشهيد"، وقد وقع ذلك وهماً من أحد رواته.

قُلْتُ: ولم يعلم منشأ التصحيف أو الوهم هذا أو من ممن وقع، فلعلّ هناك أسباباً كثيرةً لا يتّسِعُ لها المقامُ هنا، منها: اشتباه الخط على بصر القارئ، وإما لرداءة الخط أو عدم نقطه، ولعله تصحيفٌ متعمد؛ لكون حبيب بن الشهيد ثقة ثبت [3]"، وحبيب بن شهاب المدلجي صدوق، وهو غير مشهور.

العِلّةُ الثانية:

وجودُ راوٍ صدوق في إسناد هذا الحَدِيث، وهو: حَبِيبُ بْنُ شِهَابٍ الْعَنْبَرِيُّ، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ

إسنادُ هذا الحديث حسن؛ لأنَّ فيه حَبِيبَ بْنَ شِهَابٍ الْعَنْبَرِيُّ صدوق.

---

[1] انظر إلى: الاستيعاب (3/933- 939)، والإصابة: (4/121-131)، وتقريب التهذيب: (/309).

[2] الْوَهْمَ تَارَةً يَكُونُ فِي الْحِفْظِ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْقَوْلِ، وَتَارَةً فِي الْكِتَابَةِ. انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 358).

[3] انظر إلى: تقريب التهذيب (/151).

الأنموذجُ الثاني:

10- مسألة (242) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه شُعْبَة، عن يزيد بن خمير، عن عبد الله بن أبي موسى؛ قال: قالت عَائِشَة: لا تدع قيام الليل؛ فإن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) كان لا يدع قيام الليل، وكان إذا شغله أمر أو مرض، صلى قاعداً؟ قال أبي: هذا خطأ؛ وهم فيه شُعْبَة؛ إنما هو يزيد بن خمير، عن عبد الله بن أبي قيس، عن عَائِشَة[1]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ (32/2)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: قيام الليل، حَدِيث رقم (1307)، من طريق الطيالسي، عن شُعْبَة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ أبي قيس، عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في مسنده (249/6)، من طريق الطيالسي، عن شُعْبَة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ أبي موسى، عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد الطيالسي في مسنده، (113/3)، حَدِيث رقم (1622)، من طريق شُعْبَة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ أبي مُوسَى النصيري، عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ في صَحِيحِهِ، (177/2)، كِتَاب الصلاة، بَابُ استحبَابُ صلاة الليل قاعداً إذا مرض المرء أو كسل، حَدِيث رقم(1137)، من طريق الطيالسي، عن شُعْبَة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ أبي قيس، عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الحاكم في مستدركه (452/1)، كِتَاب الوتر، بَابُ: من كِتَاب صلاة التطوع، حَدِيث رقم (1158)، من طريق الطيالسي، عن شُعْبَة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ أبي قيس، عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الكبرى(21/3)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: المريض يترك القيام بالليل أو يصلي قاعداً، حَدِيث رقم (4722)، من طريق الطيالسي، عن شُعْبَة، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ أبي موسى، عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.

[1] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (90/1)، باب علل أحاديث في الصلاة مسالة رقم (242).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- شُعْبَة بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ[1]، أَبُو بِسْطَامٍ الوَاسِطِيُّ[2][3]".

قال أَحْمَدُ بن حنبل: "كان شُعْبَة أمة وحدة في هذا الشأن -يعني في الرجال وبصره بالحَدِيث وتثبته وتنقِيّهِ للرجال [4]" ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن سفيان الثوري قوله: "أمير المؤمنين في الحَدِيث"، وعن أبي حَاتِمٍ قوله: "ثقة"، وعن حماد بن سلمة: "إن أردت الحَدِيث فالزم شُعْبَة "، وسألت يحيى بن سعيد أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال شُعْبَة أو سفيان؟ فقال:" كان شُعْبَة أمر فيها"، وعن يزيد بن زريع قوله: "لم أر في الحَدِيث أصدق من شُعْبَة "، وعن حماد بن زيد قوله: "إذا خالفني شُعْبَة في شيء تركته لأنه يكرر ما أبالي من خالفني إذا وافقني شُعْبَة لأن شُعْبَة كان لا يرضى أن يسمع الحَدِيث مرة"، وعن أَحْمَد بن حنبل قوله: "كان غلط شُعْبَة في أسماء الرجال[5]"و"قال ابْنُ سَعْدٍ: "وكان ثقة مأموناً ثبتاً صاحب حَدِيث حجة[6]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال: "كان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً[7]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة في الحَدِيث وكان يخطئ في بعض الأسماء، وقال مرة:" ثبت نقي الحَدِيث كان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً[8]"،وقال الذهبي: "الحافظُ الكبير عالم أهل البصرة في زمانه، بل أمير المؤمنين في الحَدِيث [9]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقةٌ حافظٌ متقن، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبَّ عن السنة وكان عابداً، مات سنة مائة وستين[10]".

خُلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ متقن، وكان يخطئ في أسماء الرجال أحياناً، وأحد أربَابُ وأعلام علم العلل.

---

[1] الْعَتَكِيُّ: بفتح العين المهملة والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد. انظر إلى: الأنساب للسمعاني: (227/9).

[2] الوَاسِطِيُّ: بكسر السين والطاء المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة مواضع: منها واسط العراق وواسط الرقة وواسط نوقان. انظر إلى: الأنساب للسمعاني: (259/13).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال (479/12).

[4] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (539/2).

[5] انظر إلى: الجرح والتعديل (369/4-370).

[6] انظر إلى: الطبقات الكبرى (207/7).

[7] انظر إلى: الثقات لابن حبان (446/6).

[8] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (456/1).

[9] انظر إلى: تاريخ الإسلام (71/4).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب (/266).

2- **يزيد بْن خُمير الرَّحبيُّ[1]، الهَمْداني[2]، أَبُو عُمَر[3]"**.

ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن شُعْبَة قوله:" وكان ثقة، وعن أَحْمَدِ ابن حنبل قوله:" يزيد بن خمير كان كيّساً، وحَدِيثه حسن، وعن أبيه، قوله:" صالح الحَدِيث صدوق[4]"، وقال يحيى بن معين:" ثِقَة [5]"، وقال ابن شاهين:" صَالح الحَدِيث [6]"،ونقل المزي عن النَّسَائِي قوله:" ثقة، وقول آخر له:" ليس به بأس[7]"، و ذكره العقلي في الضعفاء الكبير[8]"، وذكره الذهبي في الميزان، وقال:" وثقوه[9]"، وإنما ذكره الذهبي في " الميزان" بسبب ذكر العقيلي له، وإلا فإنه قال في " الكاشف" ثقة[10]"، وقال ابن حجر صدوق [11]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

3- **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أبي قَيْسٍ، وَيُقَالُ:" ابْنُ قَيْسٍ، أَبُو الأَسْوَدِ، وَيُقَالُ:" عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أبي مُوسَى، والأول أصح، النصري الشامي[12]"**.

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ، و سألت أبي عنه فقال:" صالح الحَدِيث [13]"،ونقل المزي عن النَّسَائِي قوله: "ثقة [14]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة، تابعي[15]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات" وقال:" من قال عبد الله بن قيس فقد وهم[16]"، وقال الذهبي:" صدوق[17]"، وقال ابن حجر:" ثقةٌ مُخضرم [18]".

---

[1] بفتح الراء وسكون الحاء المهملتين وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (89/6).

[2] بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن. الأنساب للسمعاني (419/13)

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 118)، والتاريخ الكبير للبخاري (329/8)، وتاريخ الإسلام(3/ 338) تذهيب التهذيب: (4 /474).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 259).

[5] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (/ 227).

[6] انظر إلى: تاريخ أسماء الثقات (/ 257).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 118).

[8] انظر إلى: الضعفاء الكبير للعقيلي (4/ 379).

[9] انظر إلى: ميزان الاعتدال (4/ 421).

[10] انظر إلى: الكاشف (2/ 381).

[11] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 600).

[12] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 1125)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/ 460)

[13] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 140).

[14] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/ 461).

[15] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 273).

[16] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 44).

[17] انظر إلى: الكاشف (1/ 587).

[18] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 318).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ مخضرم.

4- الصحابية الجليلة أم المؤمنين عَائِشَة بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، سبقت ترجمتها في المسألة رقم (1066)، ورتبتها صحابية جليلة.

ثالثاً: بيانُ علِلِ الحَدِيث:

الحَدِيث فيهِ علتانِ:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها أبو حاتم فقال: هذا خطأ؛ وهم فيه شُعْبَة؛ إنما هو يزيد بن خمير، عن عبد الله ابن أبي قيس، عن عَائِشَة.

قُلْتُ: الوهم والخطأ الذي وقع فيهما شُعْبَة فأخطأ في اسم عبد الله بن أبي قيس، فصحفه[1]"، فقال ابن أبي موسى،-وهي علة خفية قادحة-؛ لأن شُعْبَة ثبت في الحديث سيما في الرواية وقد أيد أبا حاتم في هذه العلة جمعٌ من العلماء الذين أشاروا إلى هذه العلة، فقَالَ أَحْمَدُ: وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أبي قَيْسٍ وَهُوَ الصَّوَابُ مَوْلًى لِبَنِي نَصْرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قيس[2]"، وقال الْبُخَارِي:" كَانَ النَّبِيّ (ﷺ) سماه عفيفاً، وقَالَ بعضهم: "عبد الله ابن قيس:" ولا يصح [3]"، وقال ابْنُ أبي حَاتِمٍ سمعت أبي يقول: "عبد الله بن أبي قيس أبو الأسود الشامي مولى عطية بن عفيف، ويقال عبد الله بن أبي موسى والصحيح عبد الله بن أبي قيس - ذلك[4]" وقال ابْنُ حِبَّانَ:" من قال عبد الله بن قيس فقد وهم[5]"، وقال الْبَيْهَقِيُّ:" كَذَا قَالَ شُعْبَة عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ، وَقَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ: عَبْدُ اللهِ بْنُ أبي قَيْسٍ وَهُوَ أَصَحُّ [6]"، وذكره الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق[7]"، وذكر قول الإمام أَحْمَد وقول ابْن أبي حَاتِمٍ.

قُلْتُ: فقد وهم شُعْبَة فصحف ابن أبي قيس إلى ابن أبي موسى، وقد زالت علة هذا الحديث بتصحيح التصحيف الذي وقع من شعبة، وذلك ببيان الاسم المصحّف الذي وقع في ذكره الوهم.

---

[1] والتَّصْحِيْفِ هو: المُصَحَّفُ أوِ المُحَرَّفُ: ما غير فيه النقط أو الشكل. وهذا تعريف المتقدمين، ممن سبق الحافظ ابن حجر، أما الحافظ ففرق بينهما، حيث قال: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف". نزهة النظر شرح نخبة الفكر: (/47)، وانظر إلى تقريب النووي ضمن تدريب الراوي:(2/193-195).

[2] انظر إلى: مسند أحمد(249/6)، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (287/2).

[3] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (173/5).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (140/5).

[5] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 44).

[6] انظر إلى: السنن الكبرى للبيهقي (3/ 22).

[7] انظر إلى: موضح أوهام الجمع والتفريق (2/ 199).

العِلّةُ الثانية:

وجود راوٍ صدوق في إسناد هذا الحَدِيث، وهو: يزيد بْن خُمير الرَّحبيُّ، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسناد هذا الحَدِيث حسن[1]؛ لأن فيه: يزيدَ بْنَ خُمير الرَّحبيُّ ،وهو راوٍ صدوق.

الأنموذج الثالث:

11- مسألة (265) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ):" وسمعت أبي وذكر حَدِيث يحيى بن يمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة؛ قال: كان رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) إذا افتتح الصلاة، نشر أصابعه نشراً. قال أبي: وهم يحيى؛ إنما أراد: قال: كان رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) إذا قام إلى الصلاة، رفع يديه مداً. كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب[2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ فِي سُنَنِهِ (319/1)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: في نشر الأصابع عند التكبير، حَدِيث رقم (239)، من طريق يحيى بن اليمان، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في "مسنده" (434/2) من طريق يحيى بن اليمان، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن رَسُول اللَّهِ (ﷺ)، حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ في صَحِيحِهِ، (262/1)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: نشر الأصابع عند رفع اليدين في الصلاة، حَدِيث رقم (458)، من طريق يحيى بن اليمان، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، حَدِيث جزء من الحَدِيث بلفظه.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه "العلل"(161/1-162)، بَابُ: علل أحاديث في الصلاة، حَدِيث رقم (458)، من طريق شبَابة [3]،عن ابن ذئب، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، حَدِيث جزء من الحَدِيث بلفظه.

---

[1] الحديثُ الحسَنُ: "ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتَهَرَ رِجَالُهُ، وعليهِ مَدَارُ أكثَرِ الحديْثِ وهوَ الذي يَقْبَلُهُ أكثَرُ العلماءِ، ويستعمِلُهُ عامَّةُ الفقهاءِ "، أو "أنْ لاَ يكونَ في إسنادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بالكَذبِ، ولاَ يكونَ حديثاً شاذّاً، ويُروَى مِنْ غيرِ وجهٍ نحوَ ذلكَ " انظر إلى: معرفة أنواع علوم الحديث(/ 99).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (98/1) باب: علل أحاديث في الصلاة، مسألة رقم (265).

[3] شبابة ابن سوار المدائني أصله من خراسان يقال كان اسمه مروان مولى بني فزارة ثقة حافظ رمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة أربع أو خمس أو ست ومائتين انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 263).

- أَخْرَجَهُ البزار في مسنده (115/15)، حَدِيث رقم (8413)، من طريق يحيى بن اليمان، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الكبرى (42/2)،كِتَاب الصلاة، بَابُ:" كيفية رفع اليدين في افتتاح الصلاة، من طريق يحيى بن اليمان، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ)، حَدِيث متقارب الألفاظ.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ الْعِجْلِيُّ [1]، أَبُو زَكَرِيَّا الْكُوْفِيُّ[2]".

قال يحيى بن معين:" ليس به بأس، صدوق، ليس هو بذاك القوى[3]، ونقل ابن الجنيد عن يحيى بن معين قوله:" ليس بثبت، لم يكن يبالي أي شيء حدث، كان يتوهم الحَدِيث [4]، وقال الْعِجْلِيُّ: "كان ثقة جائز الحَدِيث متعبداً معروفاً بالحَدِيث صدوقاً إلا أنه فُلِجَ[5]" بآخره فتغير حفظه[6]"، وقال النَّسَائِي: "ليس بالقوي[7]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله:" ثقة، وعن أَحْمَد بن حنبل قوله:" يضطرب في بعض حَدِيثه، وعن محمد بن عبدالله بن نمير قوله:" كأن حَدِيثه خيال، وعن أبيه –أبي حَاتِمٍ – قوله:" مضطرب الحَدِيث، في حَدِيثه بعض الصنعة، ومحله الصدق[8]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال: "ربما أخطأ[9]"، ونقل الخطيب البغدادي عن يعقوب بْن شَيْبَة قوله:" كَانَ صدوقاً كثير الحَدِيث، وإنما أنكر عَلَيْهِ أصحابنا كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خولف، وهو من متقدمي أصحاب سفيان فِي الكثرة عنه، وعن زكريا بْن يحيى الساجي قوله:" ضعفه أَحْمَدُ بْن حنبل[10]"، وقال الذهبي: "صدوق فُلِجَ فساء حفظه[11]"، قال الحافظ ابن حجر:" صدوق يخطئ كثيراً وقد تغير، مات سنة تسع وثمانين ومائة[12]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ:" صدوقٌ يُخْطِئُ كَثِيْراً وقد تغير.

---

[1] الْعَجَلِيُّ: بفتح العين المهملة والجيم– هذه النسبة المشهورة بكسر العين وسكون الجيم إلى بنى عجل. انظر إلى: الأنساب للسمعاني:(238/9).

[2] انظر إلى: تهذيب الكمال (55/32).

[3] انظر إلى: تاريخ ابن معين (68/1).

[4] انظر إلى: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (/437–438).

[5] هُوَ دَاءٌ مَعْرُوفٌ يُرْخِي بَعْضَ البَدَن. انظر إلى النهاية في غريب الحديث والأثر: (469/3).

[6] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (360/2).

[7] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين (/108).

[8] انظر إلى: الجرح والتعديل (199/9).

[9] انظر إلى: الثقات لابن حبان (255/9).

[10] انظر إلى: تاريخ بغداد (183/16).

[11] انظر إلى: الكاشف (379/2).

[12] انظر إلى: تقريب التهذيب (/598).

2- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ أبي ذِئْبٍ اَلْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ[1][2]".

قال ابْن الْمَدِينِيِّ: "ثقة[3]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله: "ثقة[4]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[5]. ونقل الْخَطِيب الْبَغْدَادِيُّ عن أَحْمَدَ بن حَنْبَل قوله: "ثقة[6]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة، مات سنة مائة وثمان وخمسين، وقيل:" سنة تسع[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3-سَعِيدُ بْنُ سَمْعَانَ الزُّرَقِيُّ[8] الْمَدَنِيّ[9]".

ذكره ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كتابه الجرح والتعديل دون أي تعديل أو توثيق[10]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[11]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[12]"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ:" ثقة[13]"، وقال الحاكم:" تابعى معروف [14]"، ونقل ابن الجوزي عن أَبي الْفَتْح الْأَزْدِيّ قوله:" ضَعِيف [15]"، وقال الذهبي:" فيه جهالة [16]"، وقال أيضاً:" ثقة[17]"، وقال أيضاً:" وثق [18]"، وقال ابن حجر:" ثقة لم يصب الأزدي في تضَعِيفه[19]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة.

4-الصحابي الجليل أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ سبقت ترجمته في المسألة رقم(1892)، ورتبته صحابيٌ جليل.

---

[1] الْعَامِرِيُّ: بفتح العين المهملة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى ثلاثة رجال، منهم عامر بن لؤيّ وفيهم كثرة، والثاني منسوب إلى عامر بن صعصعة، والثالث منسوب إلى عامر بن عدي بن تجيب. انظر إلى الأنساب للسمعاني: (9/151-152).

[2] انظر إلى: تهذيب الكمال (25/630).

[3] انظر إلى: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (/115).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل (7/314).

[5] انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/390).

[6] انظر إلى: تاريخ بغداد (3/515).

[7] انظر إلى: تقريب التهذيب (/493).

[8] بفتح الزاى وسكون الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى قرية من قرى مرو يقال لها زرق الأنساب للسمعاني (6/284).

[9] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 238)..

[10] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 30).

[11] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 185).

[12] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 278).

[13] انظر إلى: سؤالات البرقاني للدارقطني (/ 33)

[14] انظر إلى: تهذيب التهذيب(4 / 45).

[15] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1/ 320).

[16] انظر إلى: ميزان الاعتدال (2/ 143).

[17] انظر إلى: ديوان الضعفاء (/ 159).

[18] انظر إلى: الكاشف (1/ 438).

[19] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 237).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ علتانِ:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها أبو حاتم فقال:" وهم يحيى؛ إنما أراد: قال:" كان رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) إذا قام إلى الصلاة، رفع يديه مداً[1]"، وقال أيضاً: قال أبي:" إنما روى على هذا اللفظ يحيى بن يمان، ووهم، وهذا باطل[2]"، وقال أَبُو دَاوُد في "مسائله" (1854) "سمعت أَحْمَد ابن حنبل سئل عن حَدِيث يحيى بن يمان، عن ابن أبي ذئب؛ حَدِيث أبي هريرة:" إن النبي(ﷺ) كان إذا رفع يديه نشر أصابعه. قُلْتُ: أليس هو خطأ؟ أليس الحَدِيثُ حَدِيثَ أبي هريرة: كان يرفع يديه مداً؟ قال: لا أدري! هو خطأ، ولكن الناس يروونه هكذا، أي: رفع يديه مداً".

قُلْتُ: أخطأ به يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ وهو صدوقٌ يُخْطِئُ كَثِيْراً فدخل له حَدِيث نشر أصابعه في حَدِيث كان رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) إذا قام إلى الصلاة، رفع يديه مداً... الحَدِيث، والسبب أنه تنقل ذهنه بين الأحاديث أو روى من حفظه فأخطأ وهي علة خفية قادحة.

وربما هو خلل في ضبط يحيى لمتن الحديثِ، وقد تغير بعد أن فلج، فربما هذا بعد تغيره، وتعد من إختلاطه.

العلةُ الثانيةُ:

وجودُ راوٍ صدوق يخطئ كثيراً في إسناد الحَدِيث وكان يتوهم الأحاديث، وهو يحيى بن اليمان، وهذه علة قادحة ظاهرة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحَدِيث

إسنادُ هَذا الحَدِيث ضَعِيف؛ لأنَّ فيهِ يَحْيَى بنَ اليمانِ صدوقٌ يُخطئُ كَثِيراً.

---

[1] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (98/1) باب: علل أحاديث في الصلاة، مسألة رقم (265).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (161/1-162)، باب: علل أحاديث في الصلاة، مسألة رقم (458).

المبحَثُ الرابِعْ

الإعلال بالتصحيف والإبدال.

وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجَ للإعلال بالتصحيف.

المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلالِ بالإبدال.

المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجَ للإعلالِ بالتصحيف [1].

الأنموذج الأول: وفيه الإعلال بتصحيف إسناد الحديث وتدليسه معاً.

12- مسألة (955) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ):" وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه مروان الفزاري؛ قال: نا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير؛ قال: نا أبو سلمة، عن عبد الله الأزرق، عن علقمة بن عامر؛ قال: قال رسول الله (ﷺ): إن الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة...، فذكر الحديث.، قال أبي: إنما هو: يحيى، عن أبي سلام، عن عبد الله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر، عن النبي (ﷺ)[2]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أخرجه الترمذي في سننه(3/ 226)، أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) بَابُ: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الرَّمْيِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حديث رقم(1637) من طريق أَحْمَدِ بْنِ مَنِيعٍ، عن يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عن الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ أبي سَلاَّمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مرفوعاً جزء من الحديث بلفظه.
- أخرجه ابن ماجه في سننه (2/ 940)، كتاب الجهاد، باب: الرمي في سبيل الله حديث رقم(2811)، من طريق الدَّسْتُوَائِيّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ أبي سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مرفوعاً جزء من الحديث بلفظه.
- أخرجه الإمام أحمد في مسنده(144/4)، من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ أبي سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مرفوعاً جزء من الحديث بلفظه.
- وكذلك أخرجه في مسنده(148/4) من طريق يَحْيَى بْنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مرفوعاً جزء من الحديث بلفظه.
- أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (2/ 347)، من طريق حديث رقم (1099)، من طريق الدَّسْتُوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ أبي سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زيد الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، مرفوعاً حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه(5/ 303)، كِتَابُ الْأَدَبِ باب: مَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَعَلَّمَهُ وَيُعَلِّمَهُ وَلَدَهُ، حديث رقم (26324) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عن الدَّسْتُوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ أبي سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَزْرَقِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ مرفوعاً جزء من الحديث بلفظه.

---

[1] والتَّصْحِيْفِ هو: "المُصَحَّفُ أوِ المُحَرَّفُ: ما غير فيه النقط أو الشكل. وهذا تعريف المتقدمين، ممن سبق الحافظ ابن حجر، أما الحافظ ففرق بينهما، حيث قال: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف". وابن حجر أول من فرق بين المصحف والمحرف. انظر إلى: نزهة النظر شرح نخبة الفكر: (/47)، وانظر إلى: تقريب النووي ضمن تدريب الراوي (2/193-195).

[2] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (1/ 319)، علل أخبار في الغزو والسير، مسألة رقم(955).

- أخرجه معمر بن راشد في جامعه (11/ 461) باب: الْفَرِيضَةِ وَالنِّضَالِ، حديث رقم (21010)، من طريق: يَحْيَى بْنِ أبي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَزْرَقِ، عَنْ، عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ مرفوعاً جزء من الحديث بلفظه.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَارِثِ الْفَزَارِيُّ سبقت ترجمته مسألة رقم (1392) ورتبته: ثقةٌ، حافظٌ، مدلسٌ في أسماءِ الشيوخِ من المرتبةِ الثالثةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهمْ إلا إذا صرحوا بالسماعِ.

2- هِشَامٌ بنُ أبي عَبْدِ اللهِ سَنْبَرٍ الدَّسْتُوَائِي[1] أَبُو بَكْرٍ البَصْرِيُّ [2]".

قال ابن سعد:" كَانَ ثِقَةً ثَبْتًا فِي الْحَدِيثِ حُجَّةً، إِلَّا أَنَّهُ يُرْمَى بِالْقَدَرِ[3]"، ونقل ابن أبي حاتمٍ عن أبي داود قوله:" كان هشام الدستوائى أمير المؤمنين في الحديث، وعن ابن المديني قوله:" ثبت، وقال ابن أبي حاتم:" وسألت أبى وأبا زرعة مَنْ أحبُّ إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قالا:" هشام قلت لهما:" والأوزاعي؟ قالا: بعده[4]"، وقال العجلي:" ثقة، ثبت في الحديث، وكان يقول بالقدر ولم يكن يدعو إليه[5]"، وذكره ابن حبان في الثقات [6]"، وقال ابن حبان:" كان من المتقنين[7]"، وقال الدَّارَقُطْنِيّ:" شعبة وهشام هما أثبت من روى عن قتادة. [8]، وقال الذهبي:" هُوَ الحَافِظُ، الحُجَّةُ، الإمام، الصَّادِقُ،[9]"، وقال أيضاً:" أحد الأثبات، إلا أنه رمى بالقدر وقيل:" رجع عنه، ونقل عن أبي داود الطيالسي قوله:" هشام الدستوائى أمير المؤمنين في الحديث[10]"، وقال أيضاً:" أمير المؤمنين في الحديث[11]"، وقال ابن حجر:" ثقة ثبت وقد رمي بالقدر[12]، مَاتَ سَنَةَ ثلاث أو أَرْبَعٍ وَخَمْسِيْنَ ومائة[13]".

---

[1] الدَّسْتُوَائِيُّ: بفتح الدال وسكون السين المهملتين وضم التاء ثالث الحروف وفتح الواو وفي آخره الألف ثم الياء آخر الحروف، هذه النسبة إلى بلدة من بلاد الأهواز يقال لها دستوا، وإلى ثياب جلبت منها الأنساب للسمعاني (347/5).، وقال ابن حبان : إنما عرف بالدستوائي؛ لأنه كان يبيع الثياب التي تجلب من دستواء ودستواء موضع بالأهواز انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 250).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (7/ 149)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 215).

[3] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 279).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 60-61).

[5] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 458).

[6] انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/ 569).

[7] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 250).

[8] انظر إلى: الإلزامات والتتبع(/ 150).

[9] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (7/ 149).

[10] انظر إل : ميزان الاعتدال (4/ 300).

[11] انظر إلى: الكاشف (2/ 337).

[12] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 573).

[13] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (7/ 155)، والثقات لابن حبان (7/ 569).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة ثبت وقد رمي بالقدر.

3- يَحْيَى بْنُ أبي كَثِيْرٍ الطَّائِيُّ[1]"، مَوْلاهُمْ أَبُو نَصْرٍ اليمَامِيُّ[2][3]".

قال أحمد بن حنبل: "أثبت من النَّاس، إِنَّمَا يعد يَعْنِي مَعَ الزُّهْرِيّ وَيحيى بن سعيد[4]"، وقال مرة: "ثِقَة مَأْمُون[5]"، وقال العجلي: "ثقة حسن الحديث[6]"،وَقَال عَباس الدُّورِيُّ سَمِعت يحيى يَقُول لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سَلام وَقدم مُعَاوِيَة بن سَلام عَلَيْهِم فَلم يسمع يحيى بن أبي كثير أَخذ كِتَابه عَن أَخِيه وَلم يسمعهُ فدلسه عَنهُ[7]"، ونقل ابن أبي حاتمٍ عن أبيه قوله:" إمام لا يحدث إلا عن ثقة[8]"، وذكره ابن حبان في الثقات[9]"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام عن جابر وأنس مرسلاً وأبي سلمة[10]"، وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل[11]"، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين فلا يضر تدليسه[12]"، ولم يثبت أن يعقوب أرسل عن أبي سلمة[13]"، مات سنة تسع وعشرين ومائة[14]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، وهو: مدلس من الثانية.

قُلْتُ: أما قوله في الإسناد عن أبي سلمة فهو تصحيف، ومن خلال تتبعي لطرق الحديث تبين أنه: زَيْدُ بْنُ سَلامٍ، وسوف أترجم له خلال ترجمتي لرجال سند هذا الحديث.

4-زَيْدُ بْنُ سَلامِ بْنِ أبي سَلامٍ مَمْطُورٍ الْحَبَشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ[15]".

ذكره ابن أبي حاتم في كتابه دون جرحٍ أو تعديل[1]"، وذكره ابن حبان في الثقات[2]"، ونقل المزي عن أبي زُرْعَة الدِّمَشْقِيّ ويعقوب بْن شَيْبَة والنَّسَائي قولهما: "ثقة[3]"، وقال الدارقطني:" ثقة [4]"، وَقَال عَباس

---

[1] الطَّائِيُّ: بفتح الطاء المهملة وفي آخرها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، هذه النسبة إلى طيِّئ. الأنساب للسمعاني: (21/9).

[2] الْيَمَامِيُّ: بفتح الياء المعجمة بنقطتين من تحتها والميمين بينهما الألف، هذه النسبة إلى اليمامة، وهي بلدة من بلاد العوالي مشهورة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني(522/13).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال: (504/31-505).

[4] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (494/2).

[5] انظر إلى: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (/324).

[6] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (357/2).

[7] انظر إلى : تاريخ ابن معين – رواية الدوري (4/ 207).

[8] انظر إلى: الجرح والتعديل (142/9).

[9] انظر إلى: الثقات لابن حبان (591/7).

[10] انظر إلى: الكاشف (373/2-374).

[11] انظر إلى: تقريب التهذيب (/596).

[12] انظر إلى: تعريف أهل التقديس (/36).

[13] انظر إلى: المراسيل لأبي داود (/107،156،169،243،322،326)، والمراسيل لابن أبي حاتم: (240-244)، و جامع التحصيل: (/299).

[14] انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (303/1).

[15] انظر إلى : تاريخ الإسلام (3/ 415)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (78/10).

الدُّورِيُّ سَمِعت يحيى يَقُول لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سَلام وَقدم مُعَاوِيَة بن سَلام عَلَيْهِم فَلم يسمع يحيى بن أبي كثير أَخذ كِتَابه عَن أَخِيه وَلم يسمعهُ فدلسه عَنهُ [5]"، وقال الذهبي:" ثقة [6]"، وقال ابن حجر:" ثقة [7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة.

5- عَبد اللهِ بْن زَيد[8]، الأَزرَق[9]".

ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل[10]"، وقال الذهبي:" خالد بن زيد أو بن يزيد الجهني عن عقبة بن عامر وعنه أبو سلام الأسود فيه اضطراب [11]"، وقال ابن حجر:" مقبول [1]"، وقال أيضاً عن خالد ابن زيد الجهني عن عقبة في الرمي مقبول [2]".

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 564).

[2] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 315).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 78).

[4] انظر إلى: سؤالات البرقاني للدارقطني، (/ 5).

[5] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (4/ 207).

[6] انظر إلى: الكاشف (1/ 417).

[7] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 223).

[8] وهناك اختلاف واضطراب في اسمه وتشابه في الأسماء ،وقد فرق الإمام البخاري بينهما ، فقال في الأول وهو: عَبد الله بن زَيد قاص مَسلَمة بالقُسطَنطِينِيَّة حدَّثهما، عَنْ عَوف، عَنِ النَّبيِّ(ﷺ)؛ لاَ يَقُصُّ إِلاَّ أَمِيرٌ، أَو مَأمُورٌ، أَو مُختالٌ. كان بالقُسطَنطِينِيَّة، وهو قاص مَسلَمة. أُراه الدِّمَشقِيّ. الثقات لابن حبان (5/ 15) التاريخ الكبير للبخاري (5/ 93)، وقال في الثاني: عَبد اللهِ بْن زَيد، الأَزرَق، ويُقال: خَالِد بْن زَيد، وهو الذي سَمِع من عُقبة. التاريخ الكبير للبخاري (5/ 93)، ولقد فرق بينهما ابن حجر أيضاً وقال: خالد بن زيد ويقال بن يزيد الجهني على اختلاف فيه على يحيى بن أبي كثير فقال مرة عبد الله بن زيد وفرق البخاري وأبو حاتم وغيرهما بينه وبين خالد بن زيد بن خالد الجهني الذي يروي عن أبيه في اللقطة ويروي عنه عبد الله بن محمد بن عقيل وذكر الخطيب أنه وهم وأن الصواب إنهما واحد ولم يأتي على ذلك بحجة إلا أنه روى حديث الرمي رواية أبي سلام عن خالد بن زيد الجهني وليس في ذلك ما يمنع كونهما اثنين ويؤيد ذلك أن في رواية أبي الحسن بن العبد وغيره عن أبي داود وفي رواية النسائي خالد بن يزيد بزيادة ياء في أوله فلو لم يكونا اثنين ما اختلف في اسم أبي هذا لأن زيد بن خالد الجهني الصحابي لم يختلف فيه وقال ابن عساكر في حرف العين عبد الله بن زيد ويقال بن يزيد ويقال خالد بن زيد القاص الأزرق الدمشقي قاص مسلمة بن عبد الملك روى عن عقبة بن عامر وعوف بن مالك وعنه بكير بن الأشج ويعقوب بن الأشج وأبو سلام الحبشي وغيرهم ثم روى من حديث بكير بن الأشج ويزيد بن خصيفة عن عبد الله بن زيد عن عوف بن مالك حديث لا يقص إلا أمير ثم روى من حديث يحيى بن أبي كثير وغيره عن أبي سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة بن عامر في الرمي ثم حكى قول البخاري في التفريق بينهما ثم قال وعندي أنهما واحد والقول في هذا كالقول مع الخطيب فإن الراوي عن عوف بن مالك لا خلاف أن اسمه عبد الله وإنما وقع خلاف في اسم أبيه انظر إلى: تهذيب التهذيب (3/ 91-92).

[9] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/ 548).

[10] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 58).

[11] انظر إلى: الكاشف (1/ 364).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: مقبولٌ مُختَلفٌ في اسمه.

قُلْتُ: أما قوله في الإسناد عن علقمة بن عامر فهو تصحيف ومن خلال تتبعي لطرق الحديث تبين أنه:" عقبة بن عامر، وسوف أترجم له خلال ترجمتي لرجال سند هذا الحديث.

6- **الصحابي الجليل: عقبة بن عامر الجهني**[3]، صحابي مشهور اختُلِفَ في كنيته على سبعةِ أقوال أشهرُهَا أنه أبو حماد ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، و قال أبو سعيد بن يونس:" كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، فصيح اللسان، شاعراً كاتباً، وهو أحد من جمع القرآن، قال:" ورأيت مصحفه بمصر على غير تأليف مصحف عثمان، وفي آخره:" كتبه عقبة بن عامر بيده، وكان فقيهاً فاضلاً مات في قرب الستين[4]".

ثالثاً: بيانُ علِلِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ أربَعُ علٍ:

العِلّةُ الأولى:

تصحيف إسناد الحديث وتدليسه –وهما علتان خفيتان قادحتان.

قُلْتُ: ولا يعلم منشأ العلتين، ومن قام بذلك؛ فلعله من يحيى بن كثير، قال الدوري نقلاً عن بعض المحدثين قولهم: "ما رأينا رجلاً مثل يحيى بن أبي كثير كنا نحدثه بالغداة ويحدثنا بالعشي –يعني يدلس– [5]"،ولعله من مروان بن معاوية الفزاري كما هو المعهود عنه في تدليس الشيوخ، وإن لم يكن على اصطلاحه المعهود عند المحدثين، ولعله مما أُدخل على يحيى بن كثير وزيد بن سلام من معاوية بن سلام، قال عَباس الدُّورِيُّ: "فقال سَمِعت يحيى يَقُول لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سَلام وَقدم مُعَاوِيَة بن سَلام عَلَيْهِم فَلم يسمع يحيى بن أبي كثير أَخذ كِتَابه عَن أَخِيه وَلم يسمعهُ فدلسه عَنهُ[6]".

قُلْتُ: وخلاصة ما سبق يمكن لنا أن نقول: إن الحديث فيه تصحيفان قد وقعا في السند.

الأول: صحف ابْنِ أبي سَلامٍ إلى أبي سلمة.

الثاني: صحف عقبة بن عامر إلى علقمة بن عامر.

---

[1] انظر إلى: تقريب التهذيب (/75).

[2] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 188).

[3] الجُهَنِيّ: بضم الجيم وفتح الهاء وكسر النون في آخرها، هذه النسبة إلى جهينة وهي قبيلة من قضاعة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (439/3).

[4] انظر إلى: الإصابة في تمييز الصحابة (429/4)، وتقريب التهذيب (/395).

[5] انظر إلى: تاريخ ابن معين رواية الدوري(207/4).

[6] انظر إلى : تاريخ ابن معين – رواية الدوري (4/ 207).

العِلّةُ الثانية:

الانقطاع الموجود في سند الحديث –عدم سماع يحيى بن أبي كثير من أبي سلام، قال يحيى بن معين:" لم يسمع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام [1]"، وقال مرة يحيى بن أبي كثير يقول: حدثنا أبو سلام ولم يلقه ولم يسمع منه شيئاً [2]"، وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

العِلّةُ الثالثة:

فيه راوٍ مدلس من المرتبة الثانية، وهو: يَحْيَى بْنُ أبي كَثِيْرٍ[3]"، وقد صرح بالسماع عن أبي سلمة مع احتمال تدليسه، وهي علة غير قادحة، وقد زالت بالتصريح.

العِلّةُ الرابِعَة:

فيه راوٍ مدلس وهو: مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، حيث عدّه الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرّح به لانتفت علّة تدليسه، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة.

قُلْتُ: أما هو: فثقةٌ، حافظٌ، مدلسٌ في أسماءِ الشيوخِ من المرتبةِ الثالثةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهمْ إلا إذا صرحوا بالسماعِ وهذا في روايتِهِ عن الثقاتِ، وأما روايتُهُ عن المجهولينَ فتردُّ ولا تُقبلُ.

قُلْتُ: فلقد صرّح بالسماع خلال تحديثه لهذا الحديث، وبهذا تقبل روايته وتزول علة تدليسه.

العِلّةُ الخامِسَة:

وجود راوٍ مقبول في إسناد الحديث، وهو عَبد اللهِ بْن زَيد الأَزرَق مُخْتَلَفْ في اسمه، وهذه علةٌ قادحةٌ ظاهرة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً؛ للتدليس والانقطاع.

---

[1] انظر إلى : تاريخ ابن معين – رواية الدوري (4/ 206).

[2] انظر إلى : المصدر السابق (4/ 207).

[3] انظر إلى: طبقات المدلسين (/36).

الأنموذج الثاني: وفيه الإعلال لتصحيفٍ في سند الحديث.

13- مسألة (1021) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حديثٍ رواه يونس بن حبيب، عن أبي داود، عن شعبة، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن رجلٍ سمع أبا برزة الأسلمي خلف نهر بلخ وهو يقول: لا عيش إلا طراد الخيل الخيل؟ فسمعت أبي يقول: هذا خطأ؛ إنما هو: محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، عن رجلٍ سمع بريدة الأسلمي[1]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أخرجه سعيد بن منصور في سننه (2/ 358)، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ: جَامِعِ الشَّهَادَةِ، حديث رقم (2856) من طريق شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أبي يَعْقُوبَ، عَنْ مَنْ سَمِعَ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيَّ بِهِ حديث بلفظهِ.
- أخرجه عباس الدوري في تاريخ ابن معين برواية (3/ 36) حديث رقم(151)، من طريق شُعْبَة عَن مُحَمَّد بن عبد الله بن أَبى يَعْقُوب قَالَ أَخْبرنِي عَن من رأى بُرَيْدَة الْأَسْلَمِيَّ به حديث بلفظه.
- أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (4/ 183)، باب: الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ مِمَّنْ لم يشهد بدْرًا، من طريق شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أبي يَعْقُوبَ الضَّبِّي عَنْ مَنْ سَمِعَ بُرَيْدَةَ الأَسْلَمِيَّ به حديث بلفظه.

ثانياً: دِراسَةُ رجالِ الإسناد

1- يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبُو بِشْرٍ العِجْلِيُّ مَوْلاَهُم الأَصْبَهَانِيُّ[2]".

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بنُ أبي حَاتِمٍ:" كَتَبْتُ عَنْهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ[3]"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:" هو صاحِبُ مسنَدِ أبي داود الطيالسي[4]"، وقال الذهبي:" المُحَدِّثُ، الحُجَّة مَاتَ: سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ[5]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثِقَةٌ.

2- سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الجَارُوْدِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ[6]الْبَصْرِيُّ[7]".

قال ابن سعد: "كثير الحديث ثقة وربما غلط[8]"، وقال يحيى بن معين:" صدوق[1]"،ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: "محدث صدوق كان كثير الخطأ[2]"، وقال العجلي: "ثقة وكان كثير الحفظ[3]"، وذكره

---

[1] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (1/ 346)، علل أخبار في الغزو والسير، مسألة رقم(1021).

[2] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (12/ 596)، وتاريخ أصبهان (2/ 324).

[3] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 237).

[4] انظر إلى : الثقات لابن حبان (9/ 290-291).

[5] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (12/ 596-597).

[6] الطَّيَالِسِيُّ: بفتح الطاء المهملة والياء التحتانية وفي آخرها سين مهملة، هذه النسبة إلى الطيالسة، وهي التي يكون فوق العمامة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (113/9).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال (401/11).

[8] انظر إلى: الطبقات الكبرى (118/7).

ابن حبان في الثقات[4]"، وقال ابن عدي:" ثقة، متيقظ ثبت، ونقل: عن عمرو بن علي قوله: "ثقة"، وعن إبراهيم بن سعيد الجوهري قوله: أخطأ أَبُو داود الطيالسي فِي ألف حديث[5]"، وقال الخطيب البغدادي:" وكان حافظاً مكثراً، ثقةً ثبتاً، ونقل عن النعمان بن عبد السلام قوله:" ثقة مأمون، وعن عبد الرحمن بن مهدي قوله:" أصدق الناس، وعن ابن المديني قوله:" ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي، وعن عمرو بن علي الفلاس قوله:" ما رأيت في المحدثين أحفظ من أبي داود الطيالسي[6]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة من أصدق الناس لهجة"، وعن وكيع قوله: "أَبُو داود جبل العلم[7]"، وقال الذهبي: "أحد الأئمة الأعلام[8]"، وقال أيضاً: "الحافظ الكبير[9]"، وقال أيضاً:" الحافظ أحد الأعلام، ثقة أخطأ في أحاديث[10]"، ونقل مغلطاي بن قليج عن داود الواسطي قوله: "ثقة"، وعن ابن القطان قوله: "والذي يقال في أوهامه إنما هو قائل في أحاديث كثيرة محفوظة وهو ثقة لا شك فيه، وعن ابن خلفون قوله: "كان من الحفاظ الكبار[11]"، وقال ابن حجر:" ثقة حافظ غلط في أحاديث، مات سنة أربع ومائتين[12]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ ربما غلط في أحاديث.

3- شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ سبقت ترجمته في المسألة رقم (242)، ورتبته ثقة حافظ متقن، وكان يخطئ في أسماء الرجال أحياناً.

4- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أبي يَعْقُوبَ التَّمِيمِيُّ الضَّبِّيُّ[13] الْبَصْرِيُّ[14]".

نقل الدارمي عن ابن معين قوله:" ثِقَة[15]"، وَقَال العجلي:" بصري ثقة[1]"، وذكره ابنُ حِبَّان فِي "الثقات [2]"، و قال الحاكم:" قلتُ للدَّارَقُطْنِيِّ محمد بن أبي يعقوب الكرماني؟ قال ثقة[3]"، ونقل الوليد الباجي عن ابن

---

[1] انظر إلى تاريخ ابن معين (/64).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل (113/4).

[3] انظر إلى: معرفة الثقات (427/1).

[4] انظر إلى: الثقات لابن حبان (275/8).

[5] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (276/4و278).

[6] انظر إلى: تاريخ بغداد (32/10).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال (406/11-407).

[8] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (257/1).

[9] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (378/9).

[10] انظر إلى: ميزان الاعتدال (203/2).

[11] انظر إلى: إكمال تهذيب الكمال (52/6-54).

[12] انظر إلى تقريب التهذيب (/250).

[13] الضَّبِّيُّ: بفتح الضاد المعجمة والباء المكسورة المشددة المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى ضبة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (8/ 380-381).

[14] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 493)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 573).

[15] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (/ 198).

نمير، والنَّسَائي، وشعبة، قولهما:" ثقة، وزاد شعبة قال:" سيد بني تميم[4]"، وقال الذهبي:" سَيِّدُ بَنِي تَمِيمٍ وَشَرِيفُهُمْ[5]"، وَقَال ابن حجر:" ثقة[6]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة.

قُلْتُ: قوله: عن رجل[7]" سمع أبا برزة الأسلمي[8]"، خطأ كما تبين من خلال قول أبي حاتم، ومن خلال طرق تخريج الحديث المختلفة، وإنما هو عن رجلٍ سمع بريدة الأسلمي، ولم يتبين الرجل المبهم الذي سمع بريدة الأسلمي، وسوف أترجم لبريدة الأسلمي.

5- **بُرَيْدَةُ بْنُ الحُصَيب بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْلَمِيُّ** [9]، أَسْلَمَ قَبْلَ غَزْوَةِ بَدْرٍ، وَلَهُ عِدَّةُ مَشَاهِدَ مَعَ النَّبِيِّ (ﷺ) وَعِدَّةُ أَحَادِيثَ، وقِيْلَ: إِنَّهُ أَسْلَمَ عَامَ الهِجْرَةِ، إِذْ مَرَّ بِهِ النَّبِيُّ (ﷺ) مُهَاجِراً، وَشَهِدَ: غَزْوَةَ خَيْبَرَ، وَالفَتْحَ، وَكَانَ مَعَهُ اللِّوَاءُ، وَكَانَ يَحْمِلُ لِوَاءَ الأَمِيْرِ أُسَامَةَ حِيْنَ غَزَا أَرْضَ البَلْقَاءِ، إِثْرَ وَفَاةِ رَسُوْلِ اللهِ (ﷺ)، ولَهُ جُمْلَةُ أَحَادِيْثَ، نَزَلَ مَرْوَ، وَنَشَرَ العِلْمَ بِهَا سَكَنَ مَرْوَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ، وَبِهَا قَبْرُهُ تُوُفِّيَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ عَلَى الْأَصَحِّ[10]".

---

[1] انظر إلى : الثقات للعجلي(/ 406).

[2] انظر إلى : الثقات لابن حبان(401/7).

[3] انظر إلى: سؤالات الحاكم للدارقطني (/ 84).

[4] انظر إلى: رجال البخاري للباجي (2 / 651).

[5] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 493).

[6] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 490).

[7] ولقد سقط من جميع النسخ الكتاب علل ابن أبي حاتم قوله عن (رجل)، ولا بد منه أو ما يقوم مقامه؛ فمحمد بن عبد الله بن أبي يعقوب لم يدرك بريدة ولا أحداً من الصحابة، وإنما يروي عن التابعين كما يتضح من ترجمته في "تهذيب الكمال" (573/25-574) ، ولذلك جعله ابن حجر في تقريب التهذيب (/490). في الطبقة السادسة، وهي طبقة من عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. انظر مقدمة تقريب التهذيب (/82) .، ويؤيد هذا: أن الحديث أخرجه سعيد بن منصور في كتاب الجهاد من "سننه" حديث رقم(2856) من طريق عبد الرحمن بن زياد، وابن سعد في "الطبقات" (243/4) و (8/7 و365)، وعباس الدوري في "تاريخ ابن معين" (151) ، من طريق هاشم بن القاسم، كلاهما عن شعبة، به بإثبات الواسطة المبهم بين ابن أبي يعقوب وبريدة. انظر إلى: قول المحققون لكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم (483/3).

[8] هو الصحابي الجليل: نضلة بن عبيد أبو برزة الأسلمي صحابي مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح وغزا سبع غزوات ثم نزل البصرة وغزا خراسان ومات بها بعد سنة خمس وستين على الصحيح انظر إلي: تقريب التهذيب (/ 563).

[9] الْأَسْلَمِيُّ: بفتح الألف وسكون السين المهملة وفتح اللام وكسر الميم، هذه النسبة إلى أسلم بن أفصى بن حارثة بن عمرو. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (1/ 238)

[10] انظر إلى: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (185/1)، وتاريخ الإسلام (621/2)، وسير أعلام النبلاء (469/2)، وتقريب
التهذيب (/ 121).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ علتان:

العِلّةُ الأولى:

التصحيف الموجود في سند الحديث–وهو علةٌ خفيةٌ قادحة –،حيث صحّفَ أحد رواة السند، وهو "بريدة الأسلمي" فكان تصحيفه إلى "برزة الأسلمي"، وقد أعله أبو حاتم بذلك وصححه؛ وأيده في ذلك كل الذين أخرجوا هذا الحديث من هذه الطريق، حيث رواه من طريق شعبة، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن رجل سمع بريدة الأسلمي، به.

قلت: وقد زالت علة التصحيف ببيان الاسم الصحيح للراوي المصحف الأمر الذي أزال العلة.

وربما يكون هذا وهماً وقع من شعبه؛ لأنه كان يخطئ في أسماء الرجال أحياناً، وتكون العلة وهماً وليس تصحيفاً.

العلة الثانية:

الإبهام [1] الموجود في سند الحديث –وهو علةٌ خفيةٌ قادحة–،وقد بان ذلك جلياً في تخريج الحديث من هذه الطريق حيث ورد إسناده مبهماً في كل الروايات، وإثبات الواسطة المبهمة بين ابن أبي يعقوب وبريدة، ولم يشر ابن أبي حاتم ولا أبو حاتم، ولا العلماء الذين أخرجو الحديث إلى بيان وإظهار من هو الراوي المُبهَم، وتبقى هذه العلة قادحة في صحة الحديث إلى أن يتم بيان من هو الراوي المبهم فتزول هذه العلة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ وذلك لوجود راوٍ مبهم في سنده.

---

[1] المبهم: هو من لم يسمَّ فيه الراوي رجلاً أو امرأة في الحديث وفي الإسناد. انظر إلى: شرح المنظومة البيقونية مع حواشي الشيخ عطية الأجهوري (/47).وهذا النوع يبحث في مَعْرِفَة مَنْ أُبْهِمَ ذِكْرُهُ فِي الْمَتْنِ، أَوِ الْإِسْنَادِ مِنَ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ. انظر إلى: تدريب الراوي (2/ 853).

الأنموذج الثالث: الإعلال بتصحيفٍ في سند الحديث.

14- مسألة (1014) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطيالسي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي مالك وأبي مسافر؛ قالا: أتانا كتاب عمر بن الخطاب ونحن مع النعمان بن مقرن[1]: أن صلوا الصلاة لوقتها، وإذا لقيتم العدو فلا تفروا، وإذا غنمتم فلا تغلوا. فسمعت أبي يقول: إنما هو عن أبي مسافع [2]".

أولاً تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (6/ 561)، كِتَابُ التَّأْرِيخِ، باب: فِي تَوْجِيهِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ إِلَى نَهَاوَنْدَ، حديث رقم(33799)، من طريق إِسْرَائِيلُ، عَنْ أبي إِسْحَاقَ، عَنْ أبي الصَّلْتِ وَأبي مُدَافِعٍ به جزء من حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه (6/ 561)، كِتَابُ التَّأْرِيخِ، باب: فِي تَوْجِيهِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ إِلَى نَهَاوَنْدَ، حديث رقم(33800)، من طريق أَبِو إِسْحَاقَ، عن أبي مَالِكٍ وَأبي مُسَافِعٍ، به حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه سعيد بن منصور في سننه (2/ 183)، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ: مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْجُيُوشُ إِذَا خَرَجُوا، حديث رقم(2386)، من طريق أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أبي إِسْحَاقَ، عَنْ أبي الصَّلْتِ، وَأبي الْمُسَافِعِ، به حديث متقارب الألفاظ.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- **سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الجَارُوْدِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، سبقت ترجمته في المسألة رقم(1021)، ورتبته: ثقةٌ حافظٌ ربما غلط.**

2- **شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ سبقت ترجمته في المسألة رقم (242)، ورتبته، ثقةٌ متقنٌ حافظٌ، وكان يخطئ في أسماء الرجال أحياناً.**

3- **أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ هو:" عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَلِيٍّ الْهَمَدَانِيُّ[3]،[4]".**

---

[1] هو الصحابي الجليل: النعمان بن مقرن بن عائذ أبو عمرو أو أبو حكيم المزني من الأمراء القادة الشجعان، وللنعمان ذكر كثير في فتوح العراق، وهو الّذي قدم بشيراً على عمر بفتح القادسية، وهو الّذي فتح أصبهان، استشهد بنهاوند سنة إحدى وعشرين، ووهم من زعم أنه: النعمان ابن عمرو ابن مقرن فذاك آخر وهو ابن أخي هذا وهو تابعي. انظر إلى: الإصابة في تمييز الصحابة (6/ 357)، و تقريب التهذيب (/ 564).

[2] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (342/1) علل أخبار في الغزو والسير، مسألة رقم (1014).

[3] الْهَمَدَانِيُّ: بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة. الأنساب للسمعاني: (419/13).

[4] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 311)، سير أعلام (5/ 392).

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أَحْمَدِ بن حنبل قوله:" ثقة، وعن أبيه قوله:" ثقة[1]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[2]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات وقال:" كان مدلّساً [3]"، وقال العلائي:" أحد أئمة التابعين المتفق على الاحتجاج به، ونقل قول يعقوب الفسوي:" قال بعض أهل العلم:" كان قد اختلط، وقال: "لم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقاً وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حَدِيثه كما تقدم في عبد الملك بن عمير فهو أيضاً من القسم الأول[4][5]"، ووصفه كل من النَّسَائِي [6]، وابْنُ حِبَّانَ [7]، والعلائي[8]، وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين [9]"،وهو مشهورٌ بالتدليس مكثرٌ منه، وقال الذهبي: "الحَافِظُ، شَيْخُ الكُوْفَةِ، وَعَالِمُهَا، وَمُحَدِّثُهَا[10]"، وقال أيضاً:" ثقة تغير قبل موته من الكبر وساء حفظه[11]"، وقال أيضاً:" أَحَدُ الأَعْلامِ[12]"، وقال ابن حجر:" ثقة[13]"، وقال أيضاً:" ثقة مكثر عابد اختلط بِأَخَرَة مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك[14]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ مكثرٌ عابدٌ اختلط بِأَخَرَة .

4- زِيَادُ بنُ عِلاَقَةَ بنِ مَالِكٍ أَبُو مَالِكٍ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ[15]".

نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله:" ثقة، وعن أبيه قوله:" صدوقٌ في الحديث[1]"، وقال العجلي:" كان ثقة[2]"، وذكره ابنُ حِبَّان في كتاب "الثقات" [3]"، ونقل المزي عن النَّسَائِي قوله:" ثِقَةٌ[4]"، وقال

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 243).

[2] انظر إلى : الثقات للعجلي (/ 366).

[3] انظر إلى : الثقات لابن حبان (5/ 177).

[4] قال العلائي: أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط في آخر عمرهم فهم على ثلاثة أقسام: **أحدها:** من لم يوجب ذلك له ضعفاً أصلاً ولم يحط من مرتبتهِ إما لقصر مدة الاختلاط وقلتهِ كسفيان بن عيينة وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم وإما لأنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم كجرير بن حازم وعفان بن مسلم ونحوهما، **والثاني:** من كان متكلماً فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه كابن لهيعة ومحمد السحيمي ونحوهما، **والثالث:** من كان محتجاً به ثم اختلط أو عمر في آخر عمره فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك. انظر إلى: المختلطين للعلائي (/ 3).

[5] انظر إلى: المختلطين للعلائي (/ 94).

[6] انظر إلى: ذكر المدلسين (122).

[7] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 177).

[8] انظر إلى: جامع التحصيل (/108).

[9] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 42).

[10] انظر إلى: سير أعلام النبلاء(5/ 392).

[11] انظر إلى: من تكلم فيه وهو موثق (/ 208).

[12] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 473) الكاشف (2/ 82).

[13] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 42).

[14] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 423).

[15] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 498)، وسير أعلام النبلاء (5/ 215).

الذهبي:" مِنَ الثِّقَاتِ المُعَمَّرِيْنَ[5]"، وقال ابن حجر:" ثقة رُمِيَ بالنصب[6]"، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ أَوْ بَعْدَهَا بِيَسِيرٍ وَعَاشَ مِائَةَ سَنَةٍ[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ رُمِيَ بالنصب.

قُلْتُ: أما قوله في إسناد هذا الحديث عن أبي مالكٍ وأبي مسافر خطأ إنما هو عن أبي مالك وأبي مسافع، وسوف أترجم له، وأتحدث عن ذلك في بيان علة الحديث.

5- **أبو مسافع[8]**.

قال ابن حجر:" غير منسوب، أدرك الجاهلية، وغزا في خلافة عمر[9]"، وقال الذهبي[10]"، وابن حجر: [11]" شيخٌ تفرّد عنه أبو إسحاق، ونقلاً عن علي بن المديني قوله:" مجهول[12]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: مجهولٌ.

6- **الصحابي الجليل: "عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ رِيَاحِ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، يقالُ لهُ: الفاروقُ، أميرُ المؤمنينَ مشهورٌ جَمُّ المناقبِ، استشهدَ في ذِي الحِجَّةِ سنةَ ثلاثٍ وعِشْرينَ وولِّيَ الخلافةَ عشرَ سنينَ ونِصْفاً[13]"**.

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 540).

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 168).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 258).

[4] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 498).

[5] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 215).

[6] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 220).

[7] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 412).

[8] انظر إلى: لسان الميزان (9/ 161).، **قُلْتُ:** لم يذكر أحد من العلماء اسمه فيكتفون بذكره بكنيته فقط ويقولون: مجهول.

[9] انظر إلى: الإصابة في تمييز الصحابة (7/ 327).

[10] انظر إلى: ميزان الاعتدال (4/ 573) .

[11] انظر إلى: لسان الميزان (9/ 161).

[12] انظر إلى: المصدرين السابقين بنفس الجزء والصفحة .

[13] انظر إلى: الإصابة (4/484-486)، وانظر إلى: تقريب التهذيب (/412).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

التصحيف الموجود في سند الحديث –وهو علةٌ خفيةٌ قادحة–وقد وقع التصحيف في هذا الحديث، وذلك في رواية كل من أبي حاتم وابن أبي شيبة، ولعل التصحيف في الروايتين قد وقع من أبي إسحاق السبيعي الذي اختلط بِأَخَرَة؛ حيث صحّف شيخه أبا المسافع مرة إلى أبي المدافع، ومرة إلى أبي المسافر، وتخريج العلماء لرواية أبي إسحاق عن أبي المسافع، بهِ ليؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم.

العِلّةُ الثانية:

عنعنةُ[1]، أَبي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[2]"، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة، وقد صرح بالسماع في إحدى رواياته للحديث عند ابن أبي شيبة، وبهذا تنتفي علة تدليسه.

العِلّةُ الثالثة:

فيه راوٍ مختلط وهو: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ.

قُلْتُ: إن اختلاط أَبي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ لا يضر ويبين ذلك العلائي فيقول:" أحد أئمة التابعين المتفق على الاحتجاج به، ونقل قول يعقوب الفسوي: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وقال: لم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقاً، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيءٍ من حَدِيثه كما تقدم في عبد الملك بن عمير فهو أيضاً من القسم الأول [3]".

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بهذا الإسناد ضعيفٌ؛ لأن فيه أبا مسافع، وهو: مجهول، وقد تابعه زائدة بن قدامة[4]، وزياد بن علاقة[5]، وهما ثقتان وبذلك يرتقي الحديث إلى الحسن لغيره.

---

(1) الْإِسْنَادُ الْمُعَنْعَنُ، وَهُوَ: قَوْلُ الرَّاوِي: فُلَانٌ، عَنْ فُلَانٍ بِلَفْظِ عَنْ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِلْحَدِيثِ، وَالْإِخْبَارِ، وَالسَّمَاعِ، وقِيلَ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ حَتَّى يَتَبَيَّنَ اتِّصَالُهُ". انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 244).

(2) انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 42).

(3) انظر إلى: المختلطين للعلائي (/ 94).

(4) هو: زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، وقال الذهبي: ثقة حجة صاحب سنة، وقال ابن حج: ثقة ثبت صاحب سنة مات غازياً بالروم سنة ستين ومائة وقيل بعدها. انظر الى: الكاشف (400/1)، وتقريب التهذيب (/213).

(5) هو: زياد ابن علاقة بكسر المهملة وبالقاف الثعلبي بالمثلثة والمهملة أبو مالك الكوفي ثقة رمي بالنصب مات سنة خمس وثلاثين وقد جاز المائة. انظر إلى: الكاشف (1/ 412)، وتقريب التهذيب (/ 220).

الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال تصحيفٍ في متن الحديث.

15- مسألة (399) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه عمرو بن أبي قيس، عن سماك، عن قبيصة ابن هلب، عن أبيه: أن النبي (ﷺ) كان يسلم عن يمينه وعن يساره؟، قال أبي: هكذا رواه عمرو، ولم يتابع عليه؛ إنما هو: أن النبي(ﷺ) كان ينفتل[1] عن يمينه وعن شماله[2][3]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ (237/1)، كِتَاب الصلاة بَابُ: كيف الانصراف من الصلاة، حَدِيث رقم (1041)، من طريق شُعْبَة عن سماك بن حرب به عن هُلب الطّائِيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ فِي سُنَنِهِ (32/2)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة، حَدِيث رقم (252)، من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب به عن هُلب الطّائِيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنَ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ (266/1)، كِتَاب إقامة الصلاة والسنن فيها، بَابُ: وضع اليمين على الشمال في الصلاة، حَدِيث رقم (809)، من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب به عن هُلب الطّائِيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ في مسنده(226/5)، من طريق الثوري عن سماك بن حرب به عن هُلب الطّائِيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد الطيالسي في مسنده، (413/2)، حَدِيث رقم (1183)، من طريق شُعْبَة عن سماك بن حرب به عن هُلب الطّائِيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ عبد الرزاق في مصنفه(240/2)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: كيف ينصرف الرجل من مصلاه، حَدِيث رقم (3207)، من الثوري عن سماك بن حرب به عن هُلب الطّائِيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفه(271/1)، كِتَاب الصلوات، بَابٌ في الرجل إذا سلّمَ ينصرف عن يمينه أو عن يساره، حَدِيث رقم (3109)، من طريق شُعْبَة عن سماك بن حرب به عن هُلب الطّائِيّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث مختلف الألفاظ

---

[1] انفتل من صلاته انصرف، والانفتال: هو الانحراف عن جهة القبلة إلى الجهة التي يجلس إليها الإمام بعد انحرافه، وكان ينفتل أي ينصرف من الصلاة أو يلتفت إلى المأمومين. وحكمه: حكم الانصراف بالقيام من محل الصلاة. انظر إلى: لسان العرب (514/11)، وفتح الباري لابن حجر: (27/2).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم(143/1) باب: بيان علل أخبار رويت في الطهارة مسالة رقم (399).

[3] فقد نقل نص هذه المسألة ابن الأثير في "أسد الغابة" (74/3) ، وابن حجر في "الإصابة" (220/5) . وانظر المسألة برقم (395) من كتاب علل الحديث لأبن ابي حاتم.

ثالثاً: دِراسَةُ رجالِ الإسناد:

1- عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِيُّ[1]، أبُو عبدِاللهِ الْكُوفِيُّ[2]".

قال أَحْمَدُ بن حنبل: "ثقة"، ونقل عن سفيان الثوري قوله: "إذا ذكر عمرو بن قيس أفتن فيه، فأثني[3]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[4]"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة[5]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبي زُرْعَةَ قوله: "ثقة مأمون"، وعن أبيه ويحيى بن معين قوليهما: "ثقة[6]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال: "من ثقات أهل الكوفة ومتقنيهم[7]"، ونقل الخطيب البغدادي عن سفيان الثوري قوله: "ثقة[8]"، ونقل المزي عن النَّسَائِي قوله: "ثقة[9]"، وقال الذهبي: "الحافظ[10]"،وقال ابن حجر:" ثقة متقن عابد، مات سنة بضع وأربعين ومائة[11]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة متقن عابد.

2- سِمَاكُ بْنُ حَرْبِ بْنِ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ أَبُو الْمُغِيرَةِ الذُّهَلِيُّ [12]الْكُوفِيُّ[13]".

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أَحْمَد بن حنبل قوله:" مضطرب الحَدِيث [14]"، وعن يحيى بن معين قوله:" ثقة، فقيل ما الذي عيب عليه؟ قال أسند أحاديث لم يسندها غيره[15]"، وعن أبيه قوله:" صدوقٌ ثقة[16]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" جائز الحَدِيث [17]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات وقال:" يخطىء كثيراً [18]"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ:" سيءٌ

---

[1] الْمُلَائِيُّ: بضم الميم، هذه النسبة إلى الملاء والملاءة، وهو المرط الّذي تستر به المرأة إذا خرجت. الأنساب للسمعاني (510/12).

[2] انظر إلى: تهذيب الكمال (200/22).

[3] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (126/3).

[4] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (182/2).

[5] انظر إلى: المعرفة والتاريخ (94/3).

[6] انظر إلى: الجرح والتعديل (254/6-255).

[7] انظر إلى: الثقات لابن حبان (221/7-222).

[8] انظر إلى: تاريخ بغداد (60/14).

[9] انظر إلى: تهذيب الكمال (201/22).

[10] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (250/6).

[11] انظر إلى تقريب التهذيب (/426).

[12] الذُّهَلِيُّ: بضم الذال المعجمة وسكون الهاء وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى قبيلة معروفة وهو ذهل بن ثعلبة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (21/6).

[13] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 428) ، والتاريخ الكبير(173/2).

[14] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 279).

[15] انظر إلى: تاريخ ابن معين(239/2).

[16] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 280).

[17] انظر إلى : الثقات للعجلي (/ 207).

[18] انظر إلى : الثقات لابن حبان (4/ 339).

الحفظ [1]"، ونقل الخطيب عن ابْن عمار قوله:" كان يغلط، ويختلفون في حَدِيثه، وعن وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ:" فِي حَدِيثه لِينٌ، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ:" ضَعِيف الْحَدِيث [2]"،وذكره سبط العجمي[3]"، والعلائي في المختلطين ونقل العلائي قول النَّسَائِي:" إذا انفرد بأصلٍ لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن[4]"، وقال الذهبي:" أحد علماء الكوفة، هو ثقة ساء حفظه [5]"، وقال ابن حجر:" صدوقٌ وروايته عن عكرمة خاصّة مضطربة، وقد تغيّر بِأَخَرَة فكان ربما تلقن [يلقن] مات سنة ثلاث وعشرين[6]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ تغيّر بِأَخَرَة .

3- قَبِيصَةُ بْنُ هُلْبِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ قُنَافَةَ [7]".

ذكره ابْنُ سَعْدٍ في طبقاته[8]"، والْبُخَارِي[9]"، وابْنُ أبي حَاتِمٍ في الجرح والتعديل الجرح[10]"، جميعهم بدون جرح أو تعديل، و قال الْعِجْلِيُّ:" ثقة [11]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ فى كِتَاب " الثقات [12]"، ونقل المزي عن عَلِيّ بْن المديني، والنَّسَائِي قوليهما:" مجهول [13]"، وقال الذهبي:" وثق[14]"، وقال ابن حجر:" مقبول[15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: مقبولٌ.

4- الْهُلْبُ ويقال: إن هلباً لقبٌ، وإن اسمَهُ يَزِيدَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ قُنَافَةَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَبْدِ شَمْسَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ. وَكَانَ اسْمُهُ سَلَامَةَ فَوَفَدَ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) وَهُوَ أَقْرَعُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَنَبَتَ شَعْرُهُ فَسُمِّيَ الْهُلْبَ وَهُوَ أَبُو قَبِيصَةَ بْنُ هُلْبٍ الَّذِي يُرْوَى عَنْهُ الْحَدِيث [16]"، وبناءً عليه فهو صحابي جليل.

---

[1] انظر إلى : العلل الواردة في الأحاديث النبوية(4/ 120).

[2] انظر إلى : تاريخ بغداد (10/ 296) تهذيب التهذيب(232/2).

[3] انظر إلى : الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (/ 159).

[4] انظر إلى : المختلطين للعلائي (/ 49).

[5] انظر إلى : الكاشف (1/ 465).

[6] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 255).

[7] انظر إلى : الطبقات الكبرى (6/ 295).

[8] انظر إلى : المصدر السابق (6/ 295).

[9] انظر إلى : التاريخ الكبير للبخاري (7/ 177).

[10] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 125).

[11] انظر إلى : الثقات للعجلي (388).

[12] انظر إلى : الثقات لابن حبان (5/ 319).

[13] انظر إلى : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (23/ 493).

[14] انظر إلى : الكاشف (2/ 133).

[15] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 453).

[16] انظر إلى: الإصابة في تمييز الصحابة (432/6)، الطبقات الكبرى (32/6)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (295/30).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ أربَعُ علل:

العِلّةُ الأولى:

التصحيفُ الموجود في متن الحديث، وهي علةٌ من علل المتن، وتعتبر في هذا الحديث علة خفية قادحة قبل بيانها؛ لأن التصحيف وقع هنا من ثقة وهو عمرو بن قيس، ولأن هذا لم يقع منه إلا نادراً ، ومن المعروف أن العلة على اصطلاحها تكون في أحاديث الثقات التي ظاهرها السلامة من العلل، وأما بعد بيان علة التصحيف سواء أكانت بتخريج الحديث أم بنص العلماء على الرواية الصحيحة، والتي لم أقف عليها في تخريج الحديث، فإن العلة تزول حينئذ، وعلة التصحيف في الحديث المذكور كما أشار إليها عند سؤاله عن الحديث قال:" هكذا رواه عمرو ولم يتابع عليه؛ إنما هو: أن النبي (ﷺ) كان ينفتل عن يمينه وعن شماله.

قُلْتُ: وإنّ ما ذهب إليه أبو حاتم يعد تصحيفاً للرواية المصحفة، وإن عمرو بن قيس قد وهم أو نسي أو أخطأ في متن الحديث فصحّفَ فيه، ورواه بلفظ: "أن النبي (ﷺ) عن يمينه وعن يساره "، والصحيح ما ذكره أبو حاتم.

العِلّةُ الثانية:

وجود راوٍ صدوق مختلط في إسناد هذا الحَدِيث، وهو: سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وسماك بن حرب أبو المغيرة الكوفي صدوقٌ صالحٌ من أوعية العلم وروايته عن عكرمة خاصّة مضطربة ساء حفظه وتغير بآخره حتى صار يلقن فيتلقن، ولكن لا ينسب إلى الضعف المطلق، فما قاله ابن المبارك من أنه ضَعِيف في الحَدِيث تعقبه ابن حجر قال: والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخره، وعليه يحمل كلام من أشار إلى تضَعِيفه هذا التغير الذي وقع له في آخر عمره، وكذا إلى اضطرابه في رواية عكرمة. وممن روى عنه قديماً شُعْبَة وسفيان وقد احتج به أَبُو دَاوُد والنَّسَائِي والتِّرْمِذِيّ وابن ماجة كما احتج به مُسْلِمٌ وروايته عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير وجماعة[1].

العِلّةُ الثالثة:

وهي تفرد عمرو بن قيس برواية متن الحديث، وقد أشار إلى هذه العلة أبو حاتم حيث قال: "هكذا رواه عمرو ولم يتابع عليه".

قُلْتُ: ولعل أبا حاتمٍ يقصد بكلامه هذا أن عمرو بن قيس قد تفرد برواية متن الحديث دون سنده؛ لأنه قد تابعه جمعٌ من الرواة الثقات وغيرهم برواية سند الحديث عن سماك بن حرب – الذي عليه مدار الحديث – وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

---

[1] انظر إلى: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (/ 159).

العِلّةُ الرابعة:

وجود راوٍ مقبول في إسناد الحديث، هو قَبِيصَةُ بْنُ هُلْبٍ، وهذه علةٌ قادحةٌ ظاهرة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحَدِيثُ ضَعِيفٌ بهذا الإسناد؛ لأنَّ قَبِيصَةَ بْن هُلْبٍ مقبول الحديث.

المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلال بالإبدال.

الأنموذج الأول: وفيه الإعلالُ لإبدالِ راوٍ في سند الحديث.

16- مسألة (372) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[1]، عن ابن عجلان، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عمرو بن أوس الثقفي، عن أم سلمة؛ أن رَسُولَ اللَّهِ قال: من صلى اثني عشر ركعة، بني له بيت في الجنة؟ قال أبي: هذا خطأ؛ الناس يقولون: عن أم حبيبة. قلت لأبي: الخطأ ممن هو؟ قال: لا أدري[2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ النَّسَائِي فِي سُنَنِهِ (263/3)، كِتَاب قيام الليل وتطوع النهار، بَابُ: الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد، حَدِيث رقم (1807) من طريق المسيب بن رافع، عن أبي صالح، به عن أم حبيبة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) موقوفاً، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ (264/3)، كِتَاب قيام الليل وتطوع النهار، بَابُ: الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد، حَدِيث رقم (1810) من طريق النضر بن شميل، عن حماد، به، لكنه وقفه على أم حبيبة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ (264/3)، كِتَاب قيام الليل وتطوع النهار، بَابُ: الاختلاف على اسماعيل بن أبي خالد، حَدِيث رقم (1809) من طريق عَلِيُّ بْنُ الْمُثَنَّى به عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه العلل،(106/1-107)، بَابُ: علل أحاديث في الصلاة، حَدِيث رقم (288)، من طريق بن محمد سليمان بن الأصبهاني، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (مَرْفُوعًا)، حَدِيث مختلف الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ (144/1)، بَابُ: علل أحاديث في الصلاة، حَدِيث رقم (401)، من طريق بن محمد سليمان بن الأصبهاني، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (مَرْفُوعًا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.

---

[1] بفتح الدال المهملة والراء والواو وسكون الراء الأخرى وكسر الدال الأخرى انظر إلى: الأنساب للسمعاني(330/5).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (135/1)، باب علل أحاديث في الصلاة ، مسألة رقم (372). وانظر المسألة رقم (81/أ) و (288) و (401) و (488).

- وكذلك أَخْرَجَهُ (171/1)، بَابُ: علل أحاديث في الصلاة، حَدِيث رقم (488)، من النعمان بن المنذر، به عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ في العلل(273/15)، بَابُ: ومن حَدِيث أم حبيبة أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث رقم(4026)، من طريق عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، (مَرْفُوعًا) حَدِيث مختلف الألفاظ.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- عَبْدُ العَزِيْزِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْدٍ المَدَنِيُّ الدَّرَاوَرْدِيُّ[1]،[2]".

قال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيث يَغْلَطُ[3]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن مالك بن أنس أنه يوثقه[4]"، وسئل أَحْمَدُ بن حنبل عن عبد العزيز الدراوردى فقال:" كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كِتَابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب، وقال يحيى بن معين صالح ليس به بأس[5]"،وقال أيضاً:" الدَّرَاوَرْدِي أثبت [6]"، وقال أبو حاتم:" محدث، وقال أَبُو زُرْعَةَ: سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشئ فيخطئ [7]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[8]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات وقال:" كان يخطىء[9]"، وقال أيضاً:" كان من فقهاء أهل المدينة وساداتهم مات سنة اثنتين وثمانين ومائة[10]".

وقال الذهبي: "الإمام، العَالِمُ المُحَدِّثُ[11]"، وقال أيضاً:" صدوق من علماء المدينة[12]"، وقال أيضاً:" ثقة[13]"، وقال ابن حجر:" صدوق كان يحدّث من كتب غيره فيخطىء[14]"، قال الْبُخَارِي:" مات سَنَة ست وثمانين ومئة[15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوق.

---

[1] بفتح الدال المهملة والراء والواو وسكون الراء الأخرى وكسر الدال الأخرى انظر إلى: الأنساب للسمعاني (330/5).

[2] انظر إلى : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 187)، وسير أعلام النبلاء (8/ 366).

[3] انظر إلى : الطبقات الكبرى (5/ 424).

[4] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 395).

[5] انظر إلى : المصدر السابق (5/ 396).

[6] انظر إلى : تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 230).

[7] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 396).

[8] انظر إلى : الثقات للعجلي (/ 306).

[9] انظر إلى : الثقات لابن حبان (7/ 116).

[10] انظر إلى : مشاهير علماء الأمصار (/ 225).

[11] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (8/ 366).

[12] انظر إلى : ميزان الاعتدال (2/ 633).

[13] انظر إلى : ذيل ديوان الضعفاء (/ 43).

[14] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 358).

[15] انظر إلى : التاريخ الكبير للبخاري (6/ 25).

2- مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ الْقُرَشِيُّ، أَبُو عبدِاللهِ الْمَدَنِيُّ[1]".

قال ابْنُ سَعْدٍ: "كان ثقةً كثيرَ الحَدِيث [2]"، وقال يحيى بن معين: "ثقة[3]"، وقال أَحْمَدُ بن حنبل:" ثقة[4]"، ونقل عن ابن عيينة قوله: "ثقة[5]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[6]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه وأبي زُرْعَةَ قوليهما:" ثقة[7]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[8]"، ونقل المزي عن يعقوب بن أبي شيبة والنَّسَائِي قوليهما:" ثقة، وعن أبي زُرْعَةَ قوله:" صدوقٌ وسط[9]"، وقال الذهبي:" صدوق[10]"، وقال الحافظ ابن حجر:" صدوقٌ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة مائة وثمان وأربعين[11]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3- أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ هو: عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَلِيٍّ الْهَمَدَانِيُّ، سبقت ترجمته في مسألة رقم (1014). ورتبته: ثقةٌ مكثرٌ عابدٌ اختلط بِأَخَرَة .

4- عَمْرُو بْنُ أَوْسِ بن أبي أوس، واسمه حُذَيْفَةَ الثَّقَفِيُّ[12] الطائفي[13]".

ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن ابن عيينة قال سألت أبا هريرة عن شيءٍ فقال ممّن أنت؟ فقلت من ثقيف، فقال تسألني وفيكم عمرو بن أوس، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[14]"، وذكره عبدالله بن أَحْمَدُ عن أبيه أيضاً[15]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[16]"، وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ: "ثقة[17]"، وذكره الذهبي في الكاشف دون تعديل

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال (101/26).

[2] انظر إلى: الطبقات الكبرى (431/5).

[3] انظر إلى: تاريخ ابن معين (195/3).

[4] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (19/2).

[5] انظر إلى: المرجع السابق (198/1).

[6] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (247/2).

[7] انظر إلى: الجرح والتعديل (50/8).

[8] انظر إلى: الثقات لابن حبان (386/7).

[9] انظر إلى: تهذيب الكمال (106/26).

[10] انظر إلى: ميزان الاعتدال (644/3).

[11] انظر إلى: تقريب التهذيب:(/496).

[12] الثَّقَفِيُّ : بفتح الثاء المثلثة والقاف والفاء، هذه النسبة إلى ثقيف .انظر إلى: الأنساب للسمعاني (3/ 139).

[13] انظر إلى: الطبقات الكبرى (5/ 519)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/ 547).

[14] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 220).

[15] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 365).

[16] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 173).

[17] انظر إلى: السنن (2 / 283).

أو تجريح، لكنه نقل قول، قال أبو هريرة [1]"، واكتفى ابن حجر بقوله:" تابعي كبير من الثانية وهم من ذكره في الصحابة مات بعد التسعين من الهجرة [2]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة.

5- هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومية أم سلمة أم المؤمنين تزوجها النبي (ﷺ) بعد أبي سلمة سنة أربع وقيل ثلاث وعاشت بعد ذلك ستين سنة ماتت سنة اثنتين وستين وقيل سنة إحدى وقيل قبل ذلك والأول أصح[3]".

ثالثاً: بيانُ علَلِ الحَدِيث:

الحَدِيثُ فيه خمسُ علل:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها كُلٌّ من أبي حَاتِمٍ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وغيرهما، فقال أبو حاتم:" هذا خطأ؛ الناس يقولون: عن أم حبيبة. قلت لأبي: الخطأ ممّن هو؟ قال: لا أدري[4]"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: ورواه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن عجلان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، قال ذلك إسماعيل بن جعفر، وليث بن سعد، وابن لهيعة، وعباد بن صهيب، ورواه الدراوردي، عن ابن عجلان، واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي عن ابن عجلان، عن أبي إسحاق مثل رواية إسماعيل بن جعفر ومن تابعه، ورواه أبو مروان العثماني، عن الدراوردي، عن ابن عجلان، وأسنده عن أم سلمة، ولم يقل عن أم حبيبة، ومنهم من وقفه، ومنهم من رفعه، وذكر أم سلمة فيه وهم...[5]،وَقَال الدَّارَقُطْنِيُّ عن عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ: لم يسمع من أم حبيبة حَدِيث: "تطوع النهار والليل[6]".

قُلْتُ: قصد أبو حاتم، والدَّارَقُطْنِيُّ أن الذين يذكرون أم سلمة، قد أخطأوا في ذكرها، وأما عن هذا الخطأ فقد بينه أبو حاتم في مسألة رقم(488)، فقال أبو حاتم:" لهذا الحَدِيث علة؛ رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي(ﷺ)، قال أبي: هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة[7]".

قُلْتُ: الحَدِيث روي من غير طريق أم حبيبة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، فقد أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه العلل، (106/1-107)، حَدِيث رقم (288)، من طريق ابن محمد سليمان بن الأصبهاني، به عن أبي

---

[1] انظر إلى: الكاشف (2/ 72).

[2] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 418).

[3] انظر إلى: الإصابة في تمييز الصحابة (8/ 342)، و تقريب التهذيب (/ 754).

[4] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (135/1)، باب علل أحاديث في الصلاة ، مسألة رقم (372). وانظر المسألة رقم (81/أ) و (288) و (401) و (488).

[5] انظر إلى: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (15/ 274).

[6] انظر إلى: المصدر السابق (5 / 183).

[7] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم(171/1)، حديث رقم (488).

هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (مَرْفُوعًا)، وكذلك أَخْرَجَهُ (144/1)، حَدِيث رقم (401)، من طريق ابن محمد سليمان بن الأصبهاني، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (مَرْفُوعًا).

قُلْتُ: ويسأل ابْنُ أبي حَاتِمٍ أباه في مسألة رقم (372) عن الذي وقع منه الخطأ فيجيب أبوه أنه لا يدري ممن الخطأ، لكنه في مسألة رقم (488)، يجيب عن هذا الخطأ ويبين ممّن وقع الخطأ، فيقول:" لهذا الحَدِيث علة؛ رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي(ﷺ)، قال أبي: هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة، قلت لأبي: لِمَ حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه؟ قال أبي: في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان[1]".

وبهذا يتبين الذي وقع منه الخطأ وهو عبدالله بن لهيعة[2]، حيث قام بزيادة رجل في إسناد هذا الحَدِيث، ويبين الدَّارَقُطْنِيُّ هذا الرجل ويقول عن "عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ"، لم يسمع من أم حبيبة حَدِيث: تطوع النهار والليل[3]"، وهذه علةٌ خفيةٌ قادحة.

العِلّةُ الثانية:

منهم من وقفه ومنهم من رفعه، فقد أَخْرَجَهُ النَّسَائِي فِي سُنَنِهِ (263/3)،حَدِيث رقم (1807) من طريق المسيب بن رافع، عن أبي صالح، به عن أم حبيبة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) موقوفاً، وكذلك أَخْرَجَهُ (264/3)، حَدِيث رقم (1810) من طريق النضر بن شميل، عن حماد، به، لكنه وقفه على أم حبيبة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْها)، ورفعه بعضهم من طريق أبي هريرة، وبعضهم رفعه من طريق أم حبيبة وبعضهم رفعه من طريق أم سلمة، ويقول الدَّارَقُطْنِيُّ عن رواية أم سلمة، وذكر أم سلمة فيه وهم... [4].

قُلْتُ: والذي نأخذ به رواية أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مرفوعةً إلى رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– وهذا أقوى الاقوال.

العِلّةُ الثالثة:

فيه راوٍ مدلس وهو: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في مراتب المدلسين، ومن المعلوم بين المحدثين أن المدلس من المرتبة الثالثة لا يقبل حَدِيثه إلا إذا صرّح بالسماع.

---

[1] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم(171/1)، حديث رقم (488).

[2] هو: عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 319).

[3] انظر إلى: المصدر السابق (5 / 183).

[4] انظر إلى: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (15/ 274).

العلة الرابعة:

فيه راويان اختلطا وهما: أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ، و مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ.

قلت: أما أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ فإن اختلاطه لا يضر ويبين ذلك العلائي فيقول: أحد أئمة التابعين المتفق على الاحتجاج به، ونقل قول يعقوب الفسوي:" قال بعض أهل العلم:" كان قد اختلط، وقال: لم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقاً وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حَدِيثه كما تقدم في عبد الملك بن عمير فهو أيضاً من القسم الأول، ولكن اختلاطه كان منذ أن ولي القضاء، وكان مدلساً أيضاً [1]".

وأما: مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ فهو: ثقةٌ، في غير من تكلم في روايته عنهم، وفي رواية الثقات عنه قبل الاختلاط وبعده، وصدوق فيمن تكلم في روايته عنهم، وفي أحاديثه نظر كل حسب بيان حالها بعد اختلاطه؛ لأن منها الصحيح ومنها المنقطع[2].

العِلّةُ الخامسة:

فيه راوٍ صدوق وهو: عَبْدُ العَزِيْزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

إسناد هذا الحَدِيث حسن[3]؛ لأن عَبْدَ العَزِيْزِ الدَّرَاوَرْدِيّ، صدوق.

---

[1] انظر إلى : المختلطين للعلائي (/ 94).

[2] انظر إلى: الثقات لابن حبان (387/7).

[3] الحديثُ الحسَنُ:" ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتَهَرَ رِجَالُهُ، وعليهِ مَدَارُ أكثَرِ الحديْثِ وهوَ الذي يَقْبَلُهُ أكثَرُ العلماءِ، ويستعمِلُهُ عامَّةُ الفقهاءِ "، أو "أنْ لاَ يكونَ في إسنادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بالكَذبِ، ولاَ يكونَ حديثاً شاذّاً، ويُروَى مِنْ غيرِ وجهٍ نحوَ ذلكَ " انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (/ 99).

الفصلُ الرابع

وفيه ثلاثَةُ مباحث:

المبحَثُ الأول وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: ثلاثَةُ نماذجَ للإعلالِ بزيادَةِ رجالٍ في السند وحذف رجالٍ منه.

المطلَبُ الثاني: أنموذجٌ للإعلالِ بالاضطراب.

المبحَثُ الثاني وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجَ للإعلالِ بالوقفِ أو الرفع.

المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلالِ بمخالفَةِ الثقةِ لمن هو أوثَقُ منه.

المبحَثُ الثالث وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعة نماذجَ للإعلالِ بالإرسال.

المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلالِ بإبدالِ راوٍ في سند الحديث.

المبحَثُ الأول وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: ثلاثَةُ نماذجٍ للإعلالِ لزيادةِ رجالٍ في السند وحذف رجالٍ منه.

المطلَبُ الثاني: أنموذجٌ للإعلالِ بالاضطراب.

المطلَبُ الأول: ثلاثَةُ نماذجٍ للإعلالِ بزيادَةِ رجالٍ في السّند، وحذف رجالٍ منه.

الأنموذج الأول: وفيه الإعلال بزيادَةِ رجلين في سند الحديثِ وحذف رجلين منه.

17- مسألة (241) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه الحكم بن عتيبة، عن يحيى بن الجزار، عن صهيب أبي الصهباء، عن ابن عباس؛ قال: كنت راكباً على حمار، فمررت بين يدي النبي(ﷺ) وهو يصلي...، قال أبي: رواه عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس؛ ولم يذكر صهيباً. قلت لأبي: أيهما أصح ؟قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نقص رجلاً؛ وكلاهما صحيحين[1].[2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ، (190/1)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: الحمار لا يقطع الصلاة، حَدِيث رقم (716)، من طريق الحكم به عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- وكذلك أَخْرَجَهُ فِي سُنَنِهِ، (190/1)، كِتَاب الصلاة، بَابُ: الحمار لا يقطع الصلاة، حَدِيث رقم (717)، من طريق الحكم به عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، حَدِيث (مختلف الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ النَّسَائِي فِي سُنَنِهِ، (65/2)، كِتَاب القبلة، بَابُ: ذكر ما يقطع الصلاة، وما لايقطع إذ لم يكن بين يدي المصلي ستره، حَدِيث رقم(754)، من طريق شُعْبَة عن الحكم به عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، حَدِيث (مختلف الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في مسنده، (341/1)، من طريق شُعْبَة عن الحكم به عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- وكذلك أَخْرَجَهُ في مسنده،(250/1)، من طريق شُعْبَة عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في العلل (90/1)، بَابُ: بيان أخبار رويت في الطهارة، مسألة رقم (241)، من طريق الحكم به عن ابن عباس(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) حَدِيث (بلفظه).
- أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ في صَحِيحِهِ، (23/2) كِتَاب الصلاة، بَابُ: ذكر خبر روى في مرور الحمار بين يدي المصلي... حَدِيث رقم، (835)، من طريق شُعْبَة عن يحيى، به عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ أبو يعلى المصلي في مسنده،(331/4)، حَدِيث رقم (2423)، من طريق شُعْبَة عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) حَدِيث (متقارب الألفاظ).

---

[1] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (90/1)، باب بيان أخبار رويت في الطهارة، مسألة (241).

[2] قال البخاري في تاريخه الكبير :وَقَالَ لَنَا عَبد اللهِ بْنُ رَجاء: عَنْ شُعبة، عَنِ الحَكَم، عَنْ يَحيى بْنِ الجَزّار، عَنْ صُهَيب، رجلٍ مِنْ أَهْلِ البَصرة، عَنِ ابْنِ عَبّاس؛ جِئتُ عَلى أَتانٍ، والنَّبِيُّ (ﷺ) يُصلِّي، فَدَخلنا فِي الصَّلاَةِ. وقال لنا حبان: أَخبرنا عَبد اللهِ، أَخبرنا شُعبة ... بِهَذَا، وَزَادَ: وجاءَت جارِيَتانِ تَشتَدّانِ مِن بَنِي عَبد المُطَّلِبِ، فَأَخَذَتا بِرُكبَتَيِ النَّبيِّ (ﷺ)، فَفَرَعَ بَينَهُما رَسُولُ اللهِ (ﷺ)، يَعنِي فَرَّقَ". انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل (315/4).

- أَخْرَجَهُ علي ابن الجعد في مسنده، (30/1)، حَدِيث رقم (30)، من طريق شُعْبَة عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار عن ابن عباس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا) حَدِيث (متقارب الألفاظ) [1].

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- **الحكم بن عتيبة[2]، الكندي أبو محمد[3].**

قال:" ابْنُ أبي حَاتِمٍ قال: سمعت أبي يقول:" الحكم بن عتيبة ثقة، وقال أيضاً:" ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال:" الحكم بن عتيبة ثقة[4]"، وقَالَ ابْنُ سَعْدٍ:" وَكَانَ الْحَكَمُ بن عتيبة ثقةً فقيهاً عَالِمًا عَالِيًا رَفِيعًا كَثِيرَ الْحَدِيث [5]"،ونقل الدارمي عن ابن معين قوله:" الحكم أعلم[6]"،وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة، ثبت في الحَدِيث [7]"، وقال الذهبي:" عابد قانت ثقة[8]"، وجعله ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وقال:" من فقهاء الكوفة مشهور وصفه النَّسَائِي بالتدليس وحكاه السلمي عن الدَّارَقُطْنِيُّ[9]"،**قُلْتُ:** تدليسه لا يضر وإن لم يصرّح بالسماع، وقال ابن حجر:" ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس[10]"،وَتُوُفِّيَ الْحَكَمُ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ في خلافة هشام بن عبد الملك[11]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة ثبت فقيه، مدلس من المرتبة الثانية وتدليسه لا يضر ويقبل حَدِيثه وإن لم يصرح بالسماع.

2- **يحيى بن الجزار العربي الكوفي، مولى بجيلة، لقبه زبان[12]".**

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" سُئِلَ أبي عن يحيى بن الجزار فقال:" كوفي ثقة، وقال سئل أَبُو زُرْعَةَ عن يحيى بن الجزار فقال:" ثقة[13]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ:" عَنْ شُعْبَة، عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ:" كَانَ

---

[1] وزاد علي بن الجعد في حديثه: قال رجل لشعبة: كان بين يديه عنَزَة؟ قال: لا.

[2] وهو غير :الحكم بن عتيبة بن النهاس بن حنطب بن يسار العجلي قاضي الكوفة، وقد توهم البخاري فجعله والحكم بن عتيبة الكندي واحداً، وهو مما نبه عليه الدارقطني. كما خلطهما ابن حبان في "الثقات" وأبو أحمد الحاكم، والصحيح أنهما اثنان: انظر الى: أخبار القضاة لوكيع:(2 /143، 244، 246، 265 - 270، 22/3،282، 24) ،وضعفاء ابن الجوزي،(/40)، وتهذيب التهذيب(434/2 - 235).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 114).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 125).

[5] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 324).

[6] انظر إلى: تاريخ الدارمي (/78).

[7] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 126).

[8] انظر إلى: الكاشف (1/ 345).

[9] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 30).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 75).

[11] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 324).

[12] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 251).

[13] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 133).

يَحْيَى بْنُ الْجَزَّارِ يَتَشَيَّعُ وَكَانَ يَغْلُو يَعْنِي فِي الْقَوْلِ، قَالُوا: وَكَانَ ثِقَةً وَلَهُ أَحَادِيثُ[1]"،وقال الْعِجْلِيُّ:" كوفي ثقة، وكان يتشيع [2]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات"[3]"، وذكره العقيلي في "الضعفاء" [4]"،وقال ابن عدي:" وأرجو أنه لا بأس برواياته [5]"، وقال الذهبي:" مِنْ غُلاةِ الشِّيعَةِ[6]"،وقال الذهبي أيضاً:" ثقة [7]"، وقال ابن حجر:" صدوقٌ رُمِيَ بالغلو في التشيع [8]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثِقَة مِنْ غُلاةِ الشِّيعَةِ.

3- **صهيب أبو الصهباء البكري البَصْرِيّ، ويُقال:" المدني، مولى ابْن عباس[9]"**.

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" قال سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عن أبي الصهباء صهيبٌ مولى ابن عباس فقال:" ثقة[10]"، وَقَال النَّسَائِي: "ضَعِيف[11]"، وَقَال الْعِجْلِيُّ:" تابعيٌ، ثقةٌ[12]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات"[13]"، وذَكَره ابن خلفون في "الثقات" [14]"، وقال ابن حجر:" مقبول [15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

4- **عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ [16]، بن عَبد اللَّه بن طارق الجملي، أَبُو عَبْد اللَّه الكوفي الأعمى[17]"**.

نقل ابْنُ سَعْدٍ عن عَبْد الْمَلِكِ بْنَ مَيْسَرَةَ أنه قال فِي جِنَازَةِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ يَقُولُ:" إِنِّي لأَحْسَبُهُ خَيْرَ الْبَشَرِ[1]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثبت [2]"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام الحفاظ وكان ضريرًا[3]"،وقال أيضاً:" ويقال:"

---

[1] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 294).

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي(/ 57).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5 / 519).

[4] انظر إلى: الضعفاء للعقيلي (/ 231).

[5] انظر إلى: الكامل لابن عدي(3 / 238).

[6] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 1017).

[7] انظر إلى: الكاشف (2/ 363).

[8] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 588).

[9] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 241).

[10] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 444).

[11] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 242)، والكاشف (1/ 505).

[12] انظر إلى: ثقات العجلي (/ 25).

[13] انظر إلى: ثقات ابن حبان: (4 / 381).

[14] انظر إلى: إكمال مغلطاي: (2 / 198).

[15] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 278).

[16] وهو غير الصحابي: عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ بْنِ عَبْسِ بن مالك بن المحرث بن مازن بن سعد بن مالك بن رفاعة بْن نصر بْن غطفان بْن قَيْس بن جهينة. أسلم قديمًا وَصَحِبَ النَّبِيَّ (ﷺ) وَشَهِدَ معه المشاهد وكان أوّل من ألحق قضاعة باليمن. انظر إلى : أسد الغابة (306/1) والاستيعاب في معرفة الأصحاب (1200/3) والطبقات الكبرى (259/4) و تاريخ ابن معين (89/2)، وتاريخ خليفة (78)، وطبقات خليفة (121).

[17] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 232).

إنّ عُمَرًا دخل فِي شيءٍ مِنَ الإرجاء، وهو مجمعٌ عَلَى ثِقته وإمامته[4]"،وقال أيضاً:" أَحَدُ الأعلام [5]"وقال ابنُ حجر:" ثقةٌ عابدٌ كان لا يدلّس ورُمِيَ بالإرجاء، مات سنة ثماني عشرة ومائة وقيل قبلها[6] "،وقال:" سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَقُولُ: مَاتَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ سَنَةَ ثماني عشرة ومائة [7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ عابد.

قُلْتُ: إن عمرو بن مرة لم يُذكر ضمن رجالِ السّندِ، لكنّه ذكره ابْنُ أبي حَاتِمٍ من طريق أخرى للحَدِيث ليبين علته، وقد ترجمتُ له في هذا الإسناد؛ لأنه ضمن علة الحَدِيث.

5- **عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالمطلَبُ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ صحابي جليل سبقت ترجمته في مسألة رقم (1011)، ورتبته صحابي جليل.**

ثالثاً: بيانُ علِلِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ ثلاثُ علِلٍ:

العلة الأولى:

التي تحدّثَ عنها ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه: "فقال:" قال أبي: رواه عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس؛ ولم يذكر صهيباً. قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نقص رجلاً؛ وكلاهما صحيحان[8]".

وهنا يتحدث أبو حاتم عن حَدِيثٍ رواه الحكم بن عتيبة، عن يحيى بن الجزار، عن صهيب أبي الصهباء، عن ابن عباس الحَدِيث، وفي هذا الإسناد زاد الحكم بن عتيبة راوٍ، وهو صهيب أبي الصهباء، بينما نقصه عمرو بن مرة من الإسناد وكلاهما[9]، ثقة، ولقد رجح أبو حاتم الوجهين سواء كانت الزيادة أو النقصان في الإسناد؛ لأنه اعتبرها زيادة ثقة وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم.

العِلّةُ الثانية:

فيه راوٍ مدلس وهو "الْحَكَمُ بن عتيبة" وهو من المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وتدليسه لا يضر ويقبل حَدِيثه وإن لم يصرح بالسماع [10]".

---

[1] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 312)

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 370).

[3] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 290).

[4] انظر إلى: المصدر السابق (3/ 291).

[5] انظر إلى: الكاشف (2/ 88).

[6] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 426).

[7] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 313).

[8] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (90/1)، باب بيان أخبار رويت في الطهارة.

[9] انظر إلى : الحكم بن عتيبة و عمرو بن مرة.

[10] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 30).

العِلّةُ الثالثة:

فيه راوٍ صدوق وهو: صهيب أبو الصهباء البكري البَصْرِيّ، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحَدِيثُ بهذا الإسناد حسن؛ لأنّ فيه راوياً صدوقاً وهو صهيب أبو الصهباء البكري البَصْرِيّ.

الأنموذج الثاني: وفيه الإعلالُ بزيادَةِ رجلين في سندِ الحديثِ وحذفِ رجلين منه.

18- مسألة (920) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه جرير ابن حازم، عن قيس بن سعد، عن يزيد بن هرمز، عن ابن عباس: أن نافع بن الأزرق كتب إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي القربى، وعن قتل الولدان... الحَدِيث. ورواه حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد: أن نافع بن الأزرق كتب إلى ابن عباس، مرسل؟ قال أبي: قد زاد جريرٌ فيه رجلين، ووصله، وهو صحيحٌ، وحمادُ قد نقص رجلين[1]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ الإمام مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ، (1444/3)، كِتَاب الجهاد والسير، بَابُ النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم، النهي عن قتل صبيان أهل الحرب ، حَدِيث رقم (1812) من طريق يزيد بن هرمز به عن ابن عباس حَدِيث (متقارب الألفاظ)، وليس في صحيح مُسْلِمٍ ذكر ما دعاهم إليه عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).
- أَخْرَجَهُ أبوداود فِي سُنَنِهِ (597/4)، كِتَاب الخراج والفيء والإمارة، بَابُ مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى، حَدِيث رقم (2982)، من طريق ابن شهاب عن يزيد بن هرمز به عن ابن عباس حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ الإمام النَّسَائِي فِي سُنَنِهِ (129/7)، كِتَاب قسم الفيء بَابُ (/) حَدِيث رقم (4134) من طريق الزُّهْرِيِّ عن يزيد بن هرمز به عن ابن عباس حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- وكذلك أَخْرَجَهُ فِي سُنَنِهِ الكبرى (325/4)، كِتَاب قسم الخمس بَابُ (/) حَدِيث رقم (4419)، من طريق الزُّهْرِيِّ عن يزيد بن هرمز به عن ابن عباس حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في مسنده (248/1) من طريق جرير بن حازم، عن قيس بن سعد، عن يزيد بن هرمز، عن ابن عباس حَدِيث (بلفظه).
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه العلل(307/1) حَدِيث رقم (920) بَابُ أخبار رويت في الغزو، والسير من طريق جرير بن حازم به عن ابن عباس حَدِيث (بلفظه).

[1] انظر إلى: كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم (307/1) باب أخبار رويت في الغزو، والسير، مسألة رقم (920).

- أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الكبرى (560/6)، كِتَاب قسم الفيء والغنيمة، بَابُ سهم ذي القربى من الخمس حَدِيث رقم (12964)، من طريق الزُّهْرِيِّ عن يزيد بن هرمز به عن ابن عباس حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في المعجم الكبير (334/10)حَدِيث رقم (10829)، من طريق الزُّهْرِيِّ عن يزيد بن هرمز به عن ابن عباس حَدِيث (متقارب الألفاظ).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- جَرِيْرُ بنُ حَازِمِ بنِ زَيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ شُجَاعٍ الأَزْدِيُّ[1]، أَبُو النَّضْرِ العَتَكِيُّ[2]، البَصْرِيُّ[3]".

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن علي ابن المديني، قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول:" جرير بن حازم أثبت عندي من قرة بن خالد، وقال عبد الرحمن بن مهدي:" جرير بن حازم اختلط وكان له أولاد أصحاب حَدِيث فلما خشوا ذلك منه حجبوه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين يقول:" جرير بن حازم أمثل من أبي هلال، وكان صاحب كِتَاب، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه، جرير بن حازم صدوقٌ، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" تغيّر جرير بن حازمٍ قبلَ موتهِ بِسنة[4]"، وقال الإمام الذهبي: "الإمام، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، المُعَمرُ[5]"، وقال عبد الله بن أَحْمَد:" سمعتُ أبي قال: ... وجرير بن حازم أيضًا ثقة[6]"، وقال الذهبي:" أحد الأئمة الكبار الثقات، ولولا ذكر ابن عدي له لما أوردته[7]"، ونقل ابنُ عدي عن عَبد اللَّهِ بْنَ أَحْمَدُ بْنِ حَنْبَلٍ سَأَلْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين عَنِ جرير بْن حازم فَقَالَ: لَيْسَ به بأسٌ فقلتُ لَهُ: إنه يحدث عَن قَتَادَة، عَن أَنَس أحاديث مناكير، فَقَالَ: لَيْسَ بشَيْءٍ هو، عَن قَتَادَة ضَعِيف [8]"، ونقل عن يحيى بْن مَعِين:" كيف حَدِيث جرير بْن حازم؟ قَالَ هُوَ ثقة[9]"، وقال العلائي:" من رجال الصحيحين الأثبات، وقال أيضاً:" هو من القسم الأول[10]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" كان ثقةً إلا أنه اختلط في آخر عمره[11]"، وقال شُعْبَة:"

---

[1] الأزدي: هذه النسبة إلى أزد شنوءة بفتح الألف وسكون الزاى وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد انظر إلى: الأنساب للسمعاني (1/ 180).

[2] العَتَكِيُّ: بفتح العين المهملة والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد، وهو عتيك بن النضر بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (227/9).

[3] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (7/ 98).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 505).

[5] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (7/ 98).

[6] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (/1197).

[7] انظر إلى: ميزان الاعتدال (1/ 392)

[8] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 345).

[9] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 345).

[10] انظر إلى: المختلطين للعلائي (/ 16)

[11] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 205).

عليك بجرير بن حازم فأسمع منه[1]، و قال ابنُ معين وهو في قتادة ضَعِيف [2]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة [3]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" كان يخطىء لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه وكان شُعْبَة يقول ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين هشام الدستوائي وجرير بن حازم[4]"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ:" ثقة[5]"، وقال ابْنُ حِبَّانَ:" كان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين[6]"، قال ابن حجر: "جرير بن حازم أَحَدُ، الثقات وصفه بالتدليس يحيى الحماني في حَدِيثه عن أبي حازم عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبي (ﷺ) مدلّس من المرتبة الأولى وتدليسهم لا يضر ويقبل، وإن لم يصرح بالسماع[7]"، قال: "سبط ابن العجمي قال ابن مهدي هو أثبت من قرة، قال واختلط، يعني جرير فحجبه أولاده فلم يسمع منه أحد في حال اختلاطه، وقال أبو حاتم تغيّر قبل موته بسنة[8]"، قال الذهبي:" ثقة لما اختلط حجبه ولده[9]"، وقال ابن حجر:" ثقة لكن في حَدِيثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه [10]"، ونقل ابْنُ سَعْدٍ أنه:" مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ[11]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ مدلسٌ اختلط بِأَخَرَة، لكن في حَدِيثه عن قتادة ضعفٌ وله أوهامٌ إذا حدث من حفظه.

2- **حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ[12]"**.

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أَحْمَدِ بن حنبل قوله: "صالح[13]"قال ابْنُ سَعْدٍ: "ثقة كثير الحَدِيث، وربما حدث بالحَدِيث المنكر[14]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقةٌ رجلٌ صالِحٌ حَسَنُ الحَدِيث [15]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[16]"، ونقل المزي عن أَحْمَدِ بن حنبل قوله:" ثقة[1]"، وقال الذهبي: "ثقةٌ

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 136).

[2] انظر إلى: من تكلم فيه وهو موثق (/ 58).

[3] انظر إلى: الثقات للعجلي (96).

[4] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 145).

[5] انظر إلى: السنن(/ 1 108).

[6] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 250).

[7] انظر إلى: طبقات المدلسين = تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (/ 20).

[8] انظر إلى: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (/ 73).

[9] انظر إلى: الكاشف (1/ 291).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 138).

[11] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 205).

[12] انظر إلى: تهذيب الكمال (253/7).

[13] انظر إلى : الجرح والتعديل (142/3).

[14]انظر إلى: الطبقات الكبرى (208/7).

[15] انظر إلى : معرفة الثقات للعجلي (319/1).

[16] انظر إلى : الثقات لابن حبان (216/6).

صدوقٌ يغلط[2]"، ونقل مغلطاي بن قليج عن ابن القطان قوله: "أحد الأثبات في الحَدِيث "، وعن أبي الفتح الأزدي قوله: "إمامٌ في الحَدِيث وفي السنة صدوقٌ حجة، من ذكره بشيء وإنه يريد شينه، وهو مبرأ منه، وعن النَّسَائِي قوله: "ثقة"، وقال مرة "ليس به بأس[3]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقةٌ عابد، تغير حفظه بِأَخَرَة، مات سنة سبع وستين ومائة[4]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ عابد، تغير حفظه بِأَخَرَة .

3- **قيس بن سعد المكي، أبو عبد الملك، و يقال أبو عبد الله، الحبشي[5]"**.

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه أنه نقل عن أبي عبد الله أَحْمَد بن حنبل قوله:" قيس بن سعد ثقة، وعن يحيى بن معين أنه قال قيس بن سعد ليس به بأس، وعن أبي زرعة ثقة[6]"، وقال محمد بن سعد: " كان ثقةً قليلَ الحَدِيث [7]"، وقال عباسُ الدوري:" سُئِلَ، يعني يحيى بن معين، عن قيس بن سعد، عن عطاء أثبت، أو ابن جريج عن عطاء ، فقال:" ابن جريج عن عطاء أثبت[8]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" مكي ثقة [9]"، وقال أَبُو زُرْعَةَ الدمشقي:" فقلت لأَحْمَد بن حنبل:" من أثبت الناس في عطاء بن أبي رباح؟ فقال:" عمرو بن دينار، وابن جريج، قُلْتُ: فقيس بن سعد؟ قال:" ما بلغني إلا خير، روى عنه حماد بن سلمة، وجرير بن حازم[10]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات"[11]"، وقال الذهبي:" ثقةٌ فقيه[12]"، وقال ابنُ حجر: "سُئِلَ أَبُو دَاوُد عن قيس وابن جريج في عطاء، فقال:" كان قيسٌ أقدم وابن جريج يقدم[13]"، وقال الذهبي:" وثقوه [14]"،وقال ابنُ حجر:" ثقةٌ، مات سنة بضع عشرة[15]"، وأرخ خليفة بن خياط وفاته في سنة تسع عشرة ومائة[1]"، وأرخه الْبُخَارِي في سنة سبع عشرة ومائة[2]".

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال (260/7).

[2] انظر إلى: الكاشف (349/1).

[3] انظر إلى: إكمال تهذيب الكمال(144/4-145).

[4] انظر إلى: تقريب التهذيب (/178).

[5] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (47/24) وطبقات ابن سعد: (5 /483)، وتاريخ الدوري: (372/2)، وطبقات خليفة: (/281).

[6] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 99).

[7] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 31).

[8] انظر إلى: تاريخه (2 / 372).

[9] انظر إلى: ثقات العجلي(/ 45)

[10] انظر إلى: تاريخ ابن معين (/321).

[11] انظر إلى: ثقات ابن حبان (7 / 328).

[12] انظر إلى: ميزان الاعتدال (3/ 397).

[13] انظر إلى: تهذيب التهذيب (8 / 397).

[14] انظر إلى: الكاشف (2/ 140).

[15] انظر إلى: تقريب التهذيب (/457).

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- يزيد بن هرمز المدني[3]، أَبُو عَبْد اللَّهِ مولى بني ليث[4]".

قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ قال سمعت أبى يقول: "يزيد ابن هرمز، صاحب ابن عباس لا بأس به[5]"، وقال ابن شهاب:" حدثنى يزيد بن هرمز وكان من الثقات، قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ قال قرئ على العباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معينٍ يقول: "يزيد بن هرمز ثقة، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أَبُو زُرْعَةَ قوله:" ثقة[6]"، و قال:" مُحَمَّد بْن سعد:" وَكَانَ يَزِيدُ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيث [7]"،ونقل عَباس الدُّورِيُّ عَن يحيى بْن مَعِين، وأَبُو زُرْعَةَ قولهما:" ثقة[8]"، وَقَال الْعِجْلِيُّ:" ثقة[9]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَاب "الثقات"[10]"، وقال الْبُخَارِي أنه ذكر ليَحيى، فلم يَعرِفهُ، وقَالَ:" وكَانَ يكون مَعَ الأُمراء[11]"،وقال ابن حجر:" ثقة، مات على رأس المائة [12]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقة.

5- نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي، البكري الوائلي، الحروري، أبو راشد: رأس الأزارقة، وإليه نسبتهم.

كان أميرَ قومِهِ وفقيههم. من أهل البصرة، صحب في أول أمره عبد الله بن عباس، وهو من رؤوس الخوارج.

ذكره الجوزجاني في كِتَاب "الضعفاء" [13]"، وكان نافعٌ هذا من رؤوس الخوارج وإليه تُنسَبْ طائفة الأزارقة[14]"، وكان قد خرج في أواخر دولة يزيد بن معاوية، فذكر ابن أبي خيثمة عن خالد بن خداش أن نافع بن الأزرق لما تفرقت آراء الخوارج أقام بِسُرَّق الأهواز يعترض الناس فأثخن القتل في الناس حتى في

---

(1) انظر إلى: طبقاته (/281).

(2) انظر إلى: تاريخه الصغير (1/ 282) .

(3) قال ابن أبي حاتم قال سمعت أبى يقول: يزيد ابن هرمز هذا ليس بيزيد الفارسى، هو سواه، فأما يزيد بن هرمز فهو والد عبد الله بن يزيد بن هرمز، وكان ابن هرمز من أبناء الفرس الذين كانوا بالمدينة وجالسوا أبا هريرة مثل أبي السائب مولى هشام بن زهرة ونظرائه، وليس هو بيزيد الفارسى البصري الذي يروى عن ابن عباس روى عنه عوف الأعرابي وإنما يروى عن يزيد بن هرمز الحارث بن أبى ذباب، وليس بحديثه بأس، وكذلك صاحب ابن عباس لا بأس به. انظر إلى الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 294).

(4) انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 270) .

(5) انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 294).

(6) انظر إلى: المصدر السابق (9/ 294).

(7) انظر إلى: الطبقات الكبرى (5/ 284).

(8) انظر إلى: تاريخه (2 / 678).

(9) انظر إلى: ثقات العجلي(/ 58).

(10) انظر إلى: ثقات ابن حبان(5 / 531).

(11) انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (8/ 367).

(12) انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 606).

(13) انظر إلى: الضعفاء للجوزجاني (/247).

(14) الأزارقة من الخوارج، ينسبون إلى نافع بن الأزرق انظر إلى: الأنساب (201/1)، واللباب في تهذيب الأنساب (1/ 47).

النساء والصبيان، وجعل يقرأ: {لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا } [نوح: 26] إلى {فَاجِرًا كَفَّارًا } [نوح: 27] فاشتدت شوكته فارتاع أهل البصرة وقصتهم طويلة إلى أن كان قتله في جمادى الآخرة سنة خمس وستين[1]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ضَعِيفٌ.

قُلْتُ: لم يكن نافعٌ من رجالِ الإسناد، ومن خلال ترجمته المختصر في بعض كتب النقاد يتبين أنه لم يكن صاحب روايةٍ للحَدِيثِ أصلاً، ولكن له علاقة بمتن، الحَدِيث فقد قدمه بعض الرواة في أخذه للحَدِيث عن ابن عباسٍ وبعضهم قد أخّره عنه وهو سببُ إيرادِ الحَدِيث فقد كتب لابن عباس يسأله، وتردد ابنُ عباسٍ في إجابته، لكنّه أجابه.

6- **الصحابي الجليل عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالمطلَبُ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، سبقت ترجمته في مسألة رقم (1011)، ورتبته صحابيٌ جليل.**

ثالثاً: بيانُ علِلِ الحَدِيث

الحَدِيثُ فيهِ أربَعُ علٍ:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها أبو حاتم فقال ابنه: قال أبي:" قد زاد جريرٌ فيه رجلين، ووصله، وهو صحيح، وحماد قد نقص رجلين[2] [3]".

فقد كان الحَدِيثُ مرسلاً وقد وصله جريرُ ابنُ حازمٍ، وهو صحيح كما قال أبو حاتمٍ فقد رواه جريرُ ابنُ حازم، عن قيس بن سعد، عن يزيد بن هرمز، عن ابنِ عباس: أن نافِعَ بنَ الأزرَقِ، وبهذا يكون الحَدِيثُ صحيحاً.

قُلْتُ: قد عدّ أبو حاتمٍ ذلك زيادة الراويان زيادة من ثقة، وزيادة الثقة مقبولة، عند المحدثين ما لم يكن قد خالف بها الأوثق منه.

أما: حماد بن سلمة" فرواه مرسلاً، فنقص رجلين، فقد رواه حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد: أن نافع بن الأزرق كتب إلى ابن عباس، وبهذا يكون الحَدِيث مرسلاً.

قُلْتُ: إنّ حماد بن سلمة، قد تغير حفظه بِأَخَرَة، كما قال الحافظ ابنُ حجرٍ، وكان له أوهامٌ إذا حدّثَ من حفظه، فربما كان هذا الحَدِيثُ من أوهامِهِ.

---

[1] انظر إلى: لسان الميزان (8/ 246)، والأعلام للزركلي (351/7).

[2] وبهذا يكون الحديث معضل: وتعريف الْمُعْضَلُ: "وَهُوَ مَا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ، فَأَكْثَرُ". تدريب الراوي (240/1-241).

[3] انظر إلى: كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم (307/1) باب أخبار رويت في الغزو، والسير، مسألة رقم (920).

العِلّةُ الثانية:

فيه راويان اختلطا بِأَخَرَة، وهما: الأول: "جَرِيْرُ بنُ حَازِم"، ولكنه من خلال أقوال الأئمة اختلاطه لم يؤثّر على مروياته كما نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" تغير جرير بن حازم قبل موته بسنة، وقال عبد الرحمن بن مهدي: جريرُ بن حازمٍ اختلط، وكان له أولادُ أصحاب حَدِيث فلما خشوا ذلك منه حجبوه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين يقول:" كان صاحب كِتَاب[1]"، وقال ابن حجر:" له أوهامٌ إذا حدّثَ من حفظه وبعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه [2]"، قال الذهبيُّ:" أحد الأئمة الكبار الثقات، مستقيم الحَدِيث إلا عن قتادة فإن حَدِيثه عنه فيه ضعف، روى عنه مناكير، وهذا لا يسقط الرجل جملة وإنما ينفي هذا الموضع من حَدِيثهن كما أن له أوهامٌ إذا حدّثَ من حفظه، والوهم اليسير لا يضر الراوي، فقد يقع فيه الكبار. أما عن اختلاطه وتغيره فقد وقّتَ أبو حاتمٍ وأبو نعيمٍ الفترة التي اختلط فيها قبل موته بسنة، ولكن اختلاطه هذا لا يضره، ولا يقدح في حَدِيثه، فقد كان أولاده أصحاب حَدِيث فحجبوه، ولم يسمع منه أحدٌ حال اختلاطه، فكل من روى عنه إنما روى عنه قبل الاختلاط، قال أَحْمَدُ بن سنان عن ابن مهدي: جرير بن حازم اختلط وكان أولاده أصحاب حَدِيث، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحد منه حال اختلاطه شيئاً". وروايته في الكتب الستة جميعاً[3]"، وقد جعله العلائي من القسم الأول الذي لا يضر اختلاطهم[4]".

العِلّةُ الثالثة:

حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ"، ولكنه كان اختلاطه في آخر عمره كما قال الحافظ ابن حجر:" تغير حفظه بِأَخَرَة[5]"، قال ابْنُ حِبَّانَ:" الخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم وليس من الإنصاف تركُ حَدِيثِ راوٍ ثقة صحت عدالته بأوهامٍ يهم في روايته، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه، حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذٍ[6]".

العِلّةُ الرابعة:

فيه راوٍ مدلس، وهو: "جَرِيْرُ بنُ حَازِم"، ولكن تدليسه لا يضر لأنه من المرتبة الأولى كما قال ابن حجر: جرير بن حازم الأزدي أَحَدُ الثقات، ووصفه بالتدليس يحيى الحماني في حَدِيثه عن أبي حازم عن

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 505).

[2] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 138).

[3] انظر إلى: ميزان الاعتدال (1/ 392)، و انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 505).

[4] انظر إلى: المختلطين للعلائي (/ 16)

[5] انظر إلى: تقريب التهذيب (/178).

[6] انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/97-98).

سهل بن سعد في صفة صلاة النبي (ﷺ) مدلسٌ من المرتبة الأولى، وتدليسهم لا يضر ويقبل، وإن لم يصرح بالسماع[1]".

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحَدِيثُ بعد بيان علله صحيحٌ بهذا الإسناد ؛ لأنّ جميعَ رواتِهِ ثقات، وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه.

الأنموذج الثالث: وفيه الإعلالُ بحذفِ رجلين من سند الحديث.

19- مسألة (883) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ، "وسئل أبو زرعة، عن حديثٍ رواه يعلى بن عبيد، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن مقسم، عن ابن عباسٍ؛ قال: ساق النبي (ﷺ)، مئة بدنةٍ فيها جملٌ لأبي جهل؟، فقال أبو زرعة: هذا خطأ؛ إنما هو: الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، والخطأ من يعلى[2]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ (3/ 168)، كِتَابُ الصلاة، بَابٌ: في الهدي حَدِيث رقم (1749)، من طريق النُّفيليُّ به، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنَ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ (4/ 283)، كِتَابُ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ، بَاب: الْهَدْيِ مِنْ الْإِنَاثِ وَالذُّكُورِ حَدِيث رقم(3100)، من طريق سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أبي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في مسنده،(234/1)، من طريق، سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أبي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة في مصنفه (3/ 239)، كِتَابُ الْحَجِّ، باب: فِي الرَّجُلِ يُهْدِي الْجَمَلَ وَالْبُخْتِيَّ، حَدِيث رقم(13816)، من طريق، سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أبي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في المعجم الكبير (11/ 378)، بَابُ: العين، مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدِيث رقم(12057)، من طريق، سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أبي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، به حَدِيث متقارب الألفاظ.

---

[1] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 20).

[2] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (1/ 295)، علل أخبار في المناسك، مسألة رقم(883).

- أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الكبرى(5/ 376)، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ: جَوَازِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي الْهَدَايَا، حَدِيث رقم (10158)، من طريق سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث بلفظه.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- يَعْلَى بنُ عُبَيْدِ بنِ أبي أُمَيَّةَ اللحام الإيادي الطَّنَافِسِيُّ أَبُو يُوْسُفَ، الكُوْفِيُّ[1]".

قال ابنُ سعدٍ:" كان ثقةً كثيرَ الحديث[2]"، ونقل ابنُ أبي حاتمٍ عن أبيه قوله:" صدوق كان أثبت أولاد أبيهِ في الحديث، وقال أحمد بن حنبل: كان صحيحَ الحديثِ صالحاً في نفسه، وقال ابنُ مَعِين: ثقة، وعنه أيضاً: يعلى؟ قال: ضعيف في سفيان، ثقة في غيره[3]"، وقال ابنُ الجنيد:"سئل يحيى وأنا أسمع: "أيما أحب إليك، محمد بن عبيد، أو يعلى بن عبيد؟ فقال:" (يعلى أحب إليَّ)، وأراه قال:(وأثبت)[4]"، وقال ابنُ معينٍ: "كان يعلى بن عبيد يتشيع[5]"، وقال العجليُّ:" ثِقَة وَكَانَ حَدِيثه أَرْبَعَة آلَافٍ يحفظها [6]"، وذكره ابن حبان في الثقات [7]"، قال الذهبي: "الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الإمام[8]"، وقال أيضاً:" ثقةٌ عابد[9]"، وقال ابن حجر:" ثقةٌ إلا في حديثِهِ عن الثوري ففيه لين [10]"،وقَالَ ابنُ سعْد:" تُوُفّي بالكوفة يوم الأحد لخمسٍ خَلَوْن من شوّال سنة تسعٍ ومائتين[11]".

خُلاصة القولِ فيهِ: ثقةٌ إلا في حديثِهِ عن الثوري ففيه لين.

2- سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ مَسْرُوْقٍ اَلثَّوْرِيُّ أَبُو عبدِاللهِ اَلْكُوْفِيُّ[12]".

قال الْعِجْلِيُّ:" ثقة ثبت في الحَدِيث [13]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله:" أمير المؤمنين في الحَدِيث، وقال مرة: ثقة، وعن أبيه قوله: فقيهٌ حافظٌ زاهدٌ إمامُ أهلِ العراق وأتقن أصحاب أبي إسحاق،

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (389/32) رجال صحيح مسلم (378/2) تاريخ الإسلام (233/5) سير أعلام النبلاء (9/ 476).

[2] انظر إلى : الطبقات الكبرى (6/ 366).

[3] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 305).

[4] انظر إلى : سؤالات ابن الجنيد (/ 292).

[5] انظر إلى : تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (2/ 36).

[6] انظر إلى : الثقات للعجلي (2/ 373).

[7] انظر إلى : الثقات لابن حبان (7/ 653-654).

[8] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (9/ 476).

[9] انظر إلى : الكاشف (2/ 397).

[10] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 609).

[11] انظر إلى : الطبقات الكبرى (6/ 366).

[12] انظر إلى: تهذيب الكمال (154/11-155).

[13] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (407/1).

وعن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، قوله: ما بالعراق أحدٌ يحفظ الحَدِيث إلا سفيان الثوري، وعن ابن المبارك قوله: ما رأيت مثل سفيان، وعن ابن الحكم بن بشير قوله: ما سمعت بعد التابعين بمثل سفيان، وعن يحيى بن سعيد قوله:" ما رأيت أحداً أحفظ من سفيان الثوري، وعن عبدالرحمن ابن مهدي قوله:" أئمة الناس في زمانهم أربعة وعدّ منهم سفيان بالكوفة[1]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" كان من سادات أهل زمانه حفظاً واتقاناً[2]"، وقال الخطيبُ البغدادي: "كان إماماً من أئمة المُسْلِمين وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً عَلَى أمانته بحيث يُستَغني عَنْ تزكيته مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد[3]"، وقال الذهبي: "الحجة الثبت[4]"، قال الحافظ ابن حجر:" ثقة حافظ حجة، وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين ومائة[5]"، وذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وهو ممن لا يضر تدليسهم[6]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظٌ حجةٌ.

3- مَنْصُوْرُ بنُ المُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ الكُوْفِيُّ[7]".

قال ابن سعد: "كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ رَفِيعًا عَالِيا[8]"، ونقل ابن أبي حاتم عن، شعبة قوله:" منصورٌ من الثقات[9]"، وقال العجلي:" ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث كَانَ أثبت أهل الْكُوفَة [10]"، وقال ابن حبان:" من عُبّادِ أهل الكوفة وقرائهم وزهاد مشايخها وفقهائهم [11]"، وقال الذهبيُّ: "الحَافِظُ، الثَّبْتُ، القُدْوَةُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ[12]"، وقال أيضاً:" الإمَامُ العَلَمْ، وكان من كبار الحفاظ الأثبات[13]"، وقال ابنُ حجرٍ:" ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش[14]"،وقال الزركلي: "من أعلام رجال الحديث... لم يكن فيها أحفظ للحديث منه، وكان ثقةً ثبتاً [15]"، وتُوُفِّيَ مَنْصُورٌ فِي آخِرِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلاثِينَ وَمِائَةٍ[16]".

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل (4/223-225).

[2] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/401-402).

[3] انظر إلى: تاريخ بغداد (10/219).

[4] انظر إلى: ميزان الاعتدال (2/169).

[5] انظر إلى: تقريب التهذيب (/244).

[6] انظر إلى: طبقات المدلسين (/32).

[7] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 402).

[8] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 328)

[9] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 153).

[10] انظر إلى: الثقات للعجلي (2/ 299).

[11] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 263).

[12] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 402).

[13] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 741-742).

[14] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 547).

[15] انظر إلى: الأعلام للزركلي (7/ 305).

[16] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 328).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبت.

4- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبي لَيْلَى، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ[1]".

ذكره ابنُ سعدٍ في طبقاته دون جرحٍ أو تعديل [2]"، ونقل ابنُ أبي حاتمٍ عن شعبة قوله:" ما رأيتُ أحداً أسوأَ حفظاً من ابنِ أبي ليلى[3]"، قال العجلي:" صدوقٌ، ثقة، ثم قال بعد ذلك بكثير:" وكان فقيهًا، صاحب سنة[4]"،وقال ابنُ حبان: "كان رديءَ الحفظِ كثيَر الوهمِ فاحشَ الخطأِ يروي الشيءَ على التوهم، ويحدث على الحسبان، فكثر المناكير في روايته، فاستحق الترك، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال أحمد بن حنبل: "ضعيفُ الحديثِ[5]"، وذكره العقيلي في الضعفاء[6]"، وقال النسائي:" أحد الْفُقَهَاء لَيْسَ بِالْقَوِيّ فِي الحَدِيث[7]"، ونقل ابن الجوزي، عن شعبة قوله: "سيء الْحِفْظ مُضْطَرب فِي الحَدِيث، وَعن يحيى بن سعيد قوله:" سيء الْحِفْظ جداً وَعن يحيى بن معِين قوله: "ضَعِيفُ الحَدِيث، وَقَالَ مرّة لَيْسَ بِذَاكَ، وَعن أَبي حَاتِم الرَّازِيّ شغل بِالْقضَاءِ فسَاء حفظه وَلَا يتهم بِشَيْءٍ من الْكَذِب، إِنَّمَا يُنكر عَلَيْهِ كَثْرَة الْخَطَأ وَلَا يحْتَج بِهِ[8]"، وقال الذهبي: "قَاضِي الْكُوفَةِ وَفَقِيهُهَا وَعَالِمُهَا وَمُقْرِئُهَا فِي زَمَانِهِ[9]"، وقال أيضاً:" أَحَدُ الأعلام [10]"، وقال ابن حجر: "صدوقٌ سيء الحفظ جداً [11]"، توفي بالكوفة سنة ثمان وأربعين ومائة [12]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ سيء الحفظ جداً.

قُلْتُ: إنه أُسقط من الإسناد، ومن خلال تتبعي لطرق الحديث المختلفة تبين لي أنه ضمن رجال الإسناد وإسناد الحديث منقطع، وأنّ الذي أسقطه "يعلى" تاركاً الحديث عن بيان علته.

5- الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ[13]، أَبُو مُحَمَّدٍ، الْكِنْدِيُّ[14]، مَوْلاهُمُ، الْكُوفِيُّ[1]".

---

[1] انظر إلى : تاريخ الإسلام (3/ 967).

[2] انظر إلى : الطبقات الكبرى (6/ 341).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 152).

[4] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 407).

[5] انظر إلى: المجروحين لابن حبان (2/ 244)

[6] انظر إلى: الضعفاء الكبير للعقيلي (4/ 98).

[7] انظر إلى: الضعفاء والمتروكون للنسائي (/ 92).

[8] انظر إلى: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/ 76).

[9] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 967).

[10] انظر إلى: الكاشف (2/ 193).

[11] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 493).

[12] انظر إلى الطبقات الكبرى (6/ 341).

[13] قُلْتُ: وهو غير الحكم ابن عتيبة ابن النهاس آخره مهملة العجلي قاضي الكوفة لا أعرف له رواية وهو عصري الذي قبله وقيل إنه هو تمييز. انظر إلى: تقريب التهذيب (/175)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (228/1).

[14] الْكِنْدِيُّ: بكسر الكاف وسكون النون وكسر الدال المهملة، هذه النسبة إلى كندى، وهي قرية من قرى سمرقند انظر إلى: الأنساب للسمعاني (11/ 161).

قال ابنُ سعدٍ:" كَانَ ثقةً فقيهاً عَالِمًا عَاليا رَفِيعًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن القطان قوله:" ثبت ثقة ولكن يختلف، يعني حديثه [3]"، وعن ابن معينٍ قوله:" ثقة، وعن أبيه قوله: "ثقة[4]"،وقال العجلي:" ثقة، ثبت في الحديث،[5]"، ووصفه كل من، النسائي[6]"،و العلائي[7]"، وابن حجر[8]"بالتدليس وقال ابن حجر:" من فقهاء الكوفة مشهور وصفه النسائي بالتدليس وحكاه السلمي عن الدارقطني، **قُلْتُ:** وجعله ابن حجر من المرتبة الثانية من مراتب المدلسين الذين يقبل حديثهم وإن لم يصرّحوا بالسماع[9]"، وقال الذهبي:" الْفَقِيهُ أَحَدُ الأَعْلامِ[10]"، وقال أيضاً:" الإِمَامُ الكَبِيْرُ، عَالِمُ أَهْلِ الكُوْفَةِ[11]"، وقال أيضاً:" قانِتٌ ثقةٌ صاحِبُ سنة[12]"، وقال ابن حجر:" ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس [13]"، تُوُفِّيَ الْحَكَمُ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ في خلافة هشام بن عبد الملك[14]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: . ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إلا أنه ربما دلس.

قُلْتُ: لقد أُسقط من الإسناد، ومن خلال تتبعي لطرق الحديث المختلفة تبين لي أنه ضمن رجال الإسناد وإسناد الحديث منقطع، وأنّ الذي أسقطه "يعلى" تاركاً الحديث عن بيان علته.

6- مِقْسَمٌ بن بُجَرة، ويُقال:" ابْن نجدة، أَبُو القاسم، صَاحِبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ[15]".

قال ابنُ سعد:" كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ ضَعِيفًا[16]"،ونقل ابنُ أبي حاتمٍ عن أبيه قوله:" صالح الحديث لا بأس به [17]"، وقال العجلي:" ثِقَة[18]"، وقال الذهبي:" مقسم:" عن ابن عباس، قال أبو محمد بن حزم:"

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 208).

[2] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 324).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 124).

[4] انظر إلى: المصدر السابق (3/ 125).

[5] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 126).

[6] انظر إلى: ذكر المدلسين (/ 123).

[7] انظر إلى: جامع التحصيل (/106).

[8] انظر إلى: طبقات المدلسين / (/ 30).

[9] انظر إلى: المصدر السابق / (/ 30).

[10] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 224).

[11] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 208).

[12] انظر إلى: الكاشف (1/ 345).

[13] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 175).

[14] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 324).

[15] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (461/28)، والطبقات الكبرى: (471/5)، والتاريخ الكبير للبخاري:(33/8).

[16] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 23).

[17] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 414).

[18] انظر إلى: الثقات للعجلي (2/ 295).

ضعيف[1]"، وقال أيضاً:" صدوق من مشاهير التابعين، ضعّفه ابنُ حزم، وقد وّثقه غير واحد، والعجب أن البخاري أخرج له في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء[2]"،وقَال ابنُ حزم:" ليس بالقوي[3]"، وَقَال ابن حجر، قال الساجي:" تكلم الناس في بعض روايته، وَقَال يعقوب بن سفيان، والدَّارَقُطنِيّ:" ثقة[4]"، وقال ابن حجر:" صدوقٌ وكان يرسل [5]"، تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ[6]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

7- عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالمطلَبُ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ صحابي جليل سبقت ترجمته في مسألة رقم (1011)، ورتبته صحابي جليل.

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

التي تحدّثَ عنها أبو زرعة فقال:" هذا خطأٌ؛ إنما هو: الثوري، عَنِ ابْنِ أبي لَيْلَى، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) والخطأ من يعلى.

قُلْتُ: والذي يتبيّن لي من خلال تتبعي لطرق الحديث المختلفة أن في إسناد هذا الحديث انقطاعاً، ويبين أبو زرعة أنّ الذي حصل منه الانقطاع هو "يعلى"، فقد أسقط يعلى راويين من الإسناد وهما: ابْنِ أبي لَيْلَى، والْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وهذا خطأٌ من يعلى، وهي علةٌ خفيةٌ قادحةٌ.

قال ابنُ حجرٍ معقّباً على كلام أبي حاتمٍ: " فإن قيل: إذا كان الراوي ثقة فلِمَ لا يجوز أن يكونَ للحديثِ إسنادان عند شيخه حدّث بأحدهما (مروياً وبالآخر مراراً)[7]"، قُلنا: هذا التجويز لا ننكره؛ لكن مبنى هذا العلم على غلبة الظن[8]".

العِلّةُ الثانية:

وجود راويين مدلسين من المرتبة الثانية، وهما: سُفْيَانُ اَلثَّوْرِيُّ، و الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ. ومن المعلوم بين المحدثين أن المدلس من المرتبة الثانية يقبل حَدِيثه، وإن لم يصرّح بالسماع.

قُلْتُ: وقد صرّحا بالسّماع من طرقٍ أخرى فتزول علة تدلسيهما الظاهرة غير القادحة.

---

[1] انظر إلى: ذيل ديوان الضعفاء (/ 72).

[2] انظر إلى: ميزان الاعتدال (4/ 176).

[3] انظر إلى: المحلي: (2 / 189).

[4] انظر إلى: تهذيب التهذيب(10 / 289).

[5] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 545).

[6] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 23).

[7] ما بين قوسين كذا في جميع النسخ ولعل الصواب: فحدث بأحدهما مرة وبالآخر مرة؟.

[8] انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 875).

العِلّةُ الثالثة:

وجود راوٍ صدوق في إسناد هذا الحَدِيث، وهو: مِقْسَمُ بن بُجَرة، وتعد هذه العلة علةٌ ظاهرةٌ قادحة.

العِلّةُ الرابعة:

فيه راوٍ صدوق سيئ الحفظ، وهو ابْنِ أبي لَيْلَى، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً ؛ بسبب الانقطاع الموجود في سند الحديث، ووجود ابْنِ أبي لَيْلَى، وهو صدوقٌ سيّئُ الحفظ.

الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال بالاضطراب[1].

20- مسألة (904) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسمعت أبي وذكر حديث صفوان، عن الوليد، عن شيبان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ) قال: لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا؟ قال أبي: هذا خطأ.، قال أبي: كان صفوان ربما يرويه فيقول: عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ). ويرويه شيبان فيضطرب فيه، مرة يقول: عن ابن عباس، وأحياناً يقول: عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ).، والصحيح إنما هو: الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ).، قال أبي: ويظن قوم أن حديث الوليد غريب[2]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أخرجه البخاري في صحيحه (4/ 15)، كِتَابُ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، بَابُ: فَضْلِ الجِهَادِ وَالسِّيَرِ، حديث رقم(2783)، من طريق عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعاً حديث بلفظه.
- أخرجه مسلم في صحيحه (3/ 1487)، كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ: الْمُبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ، وَبَيَانِ مَعْنَى لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، حديث رقم (1353)، من طريق يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ به عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حديثٌ بلفظه.
- أخرجه أبو داود في سننه (3/ 3)، كِتَاب الْجِهَادِ، بَابٌ فِي الْهِجْرَةِ هَلِ انْقَطَعَتْ؟ حديث رقم (2480)، من طريق عُثْمَانُ بْنُ أبي شَيْبَةَ، به، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حديثٌ بلفظه.
- أخرجه الترمذي في سننه (4/ 148) أَبْوَابُ السِّيَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، بَابُ مَا جَاءَ فِي الهِجْرَةِ حديث رقم (1590)، من طريق أَحْمَدَ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيِّ به، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، حديثٌ بلفظه.

---

[1] الْمُضْطَرِبُ: هُوَ الَّذِي يُرْوَى عَلَى أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَقَارِبَةٍ، فَإِنْ رُجِّحَتْ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ بِحِفْظِ رَاوِيهَا أَوْ كَثْرَةِ صُحْبَتِهِ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ: فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يَكُونُ مُضْطَرِبًا. وَالِاضْطِرَابُ يُوجِبُ ضَعْفَ الْحَدِيثِ لِإِشْعَارِهِ بِعَدَمِ الضَّبْطِ، وَيَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ تَارَةً، وَفِي الْمَتْنِ أُخْرَى، وَفِيهِمَا مِنْ رَاوٍ أَوْ جَمَاعَةٍ. انظر إلى: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (308/1).

[2] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (301/1-302)، علل أخبار في الغزو والسير، مسألة رقم(904).

- أخرجه ابن حبان في صحيحه (10/ 452)، كِتَابُ السِّيَرِ، بَابُ فَضْلِ الْجِهَادِ، ذِكْرُ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ لِمَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ فِيهِ يَقُومُ مَقَامَ الْهِجْرَةِ، حديث رقم (4592)، من طريق، هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْرَقُ، عن الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عن شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعاً جزء من الحديث بلفظه.
- أخرجه أبو يعلى في معجمه (/ 88)، بابُ الألف، حديث رقم (79)، من طريق الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عن شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، مرفوعاً حديثٌ بلفظه.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (10/ 339)، بابُ، أبي صالحٍ عن ابنِ عباسٍ، حديث رقم(10844)، من طريق صفوان بن صالح، عن الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عن شَيْبَان، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، مرفوعاً حديثٌ بلفظه.
- أخرجه ابن أبي حاتمٍ في كتابه العلل (318/1)، بابُ علل أخبار رويت في الغزو والسّير، حديث رقم(953)، من طريق صفوان بن صالح، عن الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عن شَيْبَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنِ أبي هريرة، مرفوعاً حديث بلفظه.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- صَفْوَانُ بنُ صَالِحِ بنِ صَفْوَانَ بنِ دِيْنَارٍ أَبُو عَبْدِ المَلِكِ الثَّقَفِيُّ مَوْلاَهُمُ، الدِّمَشْقِيُّ[1]".

نقل ابن حاتم عن أبي زرعة قوله:" صدوقٌ[2]"، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال:" كان ينتحل مذهب الرأي[3]"، وقال التِّرْمِذِيّ:" ثقة عند أهل الحديث[4]"، وقال أبو عبيد الأجري عن أبي داود:" حجة[5]"، ونقل مغلطاي عن علي الطوسي، وأبي عيسى البوغي، ومسلمة بن قاسم قولهما:" ثقة[6]"، وقال الذهبيُّ:" الحَافِظُ، المُحَدِّثُ، الثِّقَةُ، مُؤَذِّنُ جَامعِ دِمَشْقَ[7]"، قال أيضاً:" محدث دمشق، ونقل عن أبي داود قوله: "حجة[8]"، ووصفه ابنُ حجرَ بالتدليس، وعدّه الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقال بعدها:" وثقة أبو داود وغيره ونسب إلى التسوية [9]"، ونقل ابن حجر عن أبي علي الجيّاني قوله: "ثقة، وقول ابن حبان في آخر مقدمة الضعفاء: سمعتُ ابنَ جوصا يقول، سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: كان صفوان بن صالح، ومحمد بن مصفى يسوّيان الحديث يعني

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (11/ 475)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 191).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 425).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (8/ 321).

[4] انظر إلى: جامع الترمذي (531/5)، حديث (3507).

[5] انظر إلى: سؤالات الآجري لابي داود(5 / 17).

[6] انظر إلى: إكمال تهذيب الكمال (6/ 383).

[7] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (11/ 475).

[8] انظر إلى: الكاشف (1/ 503).

[9] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 39).

يدلسان تدليس التسوية[1]"، وقال ابنُ حجر:" ثقة وكان يدلس تدليس التسوية، قاله أبو زرعة الدمشقي[2]"، مَاتَ فِي رَبِيْعٍ الأول، سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ[3]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ وكان يدلّسُ تدليسَ التسوية.

2- الْوَلِيد بن مُسْلِمٌ القرشي سبقت ترجمته في المسألة رقم (1066)، ورتبته: ثقة مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ الذينَ لا يقبلُ حَدِيثهم إلا إذا صرحوا بالسماعِ.

3- شَيْبَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو مُعَاوِيَةَ التَّمِيْمِيُّ[4]، مَوْلاَهُم، النَّحْوِيُّ[5]".

قال ابنُ سعد:" كان ثقةً كثيرَ الحديث[6]"، ونقل ابنُ أبي حاتمٍ عن أحمد بن حنبل قوله:" شيبان أحبُّ إليَّ من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير، وهو صاحب كتابٍ صحيح، حديثه صالح، وعن يحيى بن معين قوله:" ثقة، وعن أبيه قوله:" حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به[7]"،وقال العجلي:" ثقة [8]"، وذكره ابن حبان في كتابه مشاهير علماء الأمصار دون جرح أو تعديل [9]"، وذكره أيضاً في كتاب الثقات[10]"، ونقل الخطيب عن النَّسَائِي قوله:" ثِقَةٌ، وعن ابْنِ خِرَاشٍ قوله:" صَدُوْقٌ، وعن عُثْمَان بنِ سَعِيْدٍ: قُلْتُ لِيَحْيَى: شَيْبَانُ مَا حَالُهُ فِي الأَعْمَشِ؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَقَالَ يَعْقُوْبُ بنُ شَيْبَةَ:" شَيْبَانُ صَاحِبُ حُرُوْفٍ وَقِرَاءاتٍ، مَشْهُوْرٌ بِذَلِكَ، وقال ابنُ أبي مريم، وابنُ الغلابي عن ابن معينٍ قوله:" ثقة [11]"، ونقله الذهبي أيضاً [12]"،وقال الذهبي:" الإمام، الحَافِظُ، الثِّقَةُ[13]"، وقال أيضاً:" صاحبُ حروفٍ وقراءات، حجة

---

[1] انظر إلى : تهذيب التهذيب (4/ 427).

[2] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 276).

[3] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (11/ 475)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 193).

[4] التَّمِيمِي: بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الميمين المكسورتين، هذه النسبة إلى تميم، والمنتسب إليها جماعة من الصحابة والتابعين وإلى زماننا هذا. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (76/3).

[5] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (7/ 406)، و تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 592).

[6] انظر إلى : الطبقات الكبرى (6/ 355).

[7] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 356).

[8] انظر إلى : الثقات للعجلي (/ 224).

[9] انظر إلى : مشاهير علماء الأمصار (/ 268).

[10] انظر إلى : الثقات لابن حبان (6/ 449).

[11] انظر إلى : تاريخ بغداد (10/ 374).

[12] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (7/ 407).

[13] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (7/ 406).

[1]"، وقال ابنُ حجرٍ:" ثقة صاحِبُ كتابٍ يُقالُ إنه منسوب إلى نحوة بطن من الأزد لا إلى علم النحو [2]"، توفي ببغداد سنة أربع وستين ومائة في خلافة المهدي ودفن في مقبرة الخيزران[3].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

4- الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ الكَاهِلِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الأَسَدِيُّ، الكَاهِلِيُّ مَوْلاَهُم، الكُوْفِيُّ، الحَافِظُ[4]".

قال ابن سعد: "كَانَ الأَعْمَشُ صَاحِبَ عِلْمٍ بِالْحَدِيث [5]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين أنه قال:" سليمان بن مهران الأعمش ثقة. [6]"، وقال أيضاً:" سمعت أبي يقول:" الأعمش ثقةُ يحتَجُ بحَدِيثه، وقال أيضاً:" سمعت أبا زرعة يقول:" سليمان الأعمش إمام.. [7]"،ونقل الخطيب عن الْعِجْلِي، قَالَ:" حَدَّثَنِي أبي، قَالَ: ثِقَةٌ، كُوفِيٌّ، وَكَانَ مُحَدِّثَ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي زَمَانِهِ وَكَانَ فَصِيحًا، وَكَانَ عَسِرًا سَيِّئَ الْخُلُقِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ:" كَانَ لا يَلْحَنُ حَرْفًا، وَكَانَ عَالِمًا بِالْفَرَائِضِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ مِنْ طَبَقَتِهِ أَكْثَرَ حَدِيثا مِنْهُ[8]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثِقَة كُوفِي[9]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات وقال:" وكان مدلساً أخرجناه في هذه الطبقة؛ لأنَّ له لقا وحفظاً وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس [10]"، وقال ابْنُ حِبَّانَ، رأى أنس بن مالك وسمع منه أحرفاً يسيرة مات سنة ثمان وأربعين ومائة وكان مدلساً [11]"، قال أبو العباس الإربلي:" كان ثقةً عالماً فاضلاً [12]"، وقال عيسى بن يونس:" لم نَرَ نحنُ والقرنُ الذي قبلنا مثل الأعمش: ما رأيت الأغنياء والسلاطين عند أحدٍ أحقَرَ منهم عند الأعمش مع فقره وحاجته[13]"، وقال الذهبي: "الإمام، شَيْخُ الإسْلاَمِ، شَيْخُ المُقْرِئِيْنَ وَالمُحَدِّثِيْنَ[14]"،وقال أيضاً:" أحد الأعلام[15]"، وقال الذهبيُّ:" كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح[16]"، وقال السخاوي:" قيل:" لم يَرَ السلاطينُ والملوكُ والأغنياءُ في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة

---

[1] انظر إلى: الكاشف (1/ 491).

[2] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 269).

[3] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 355).

[4] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (6/ 226).

[5] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 331).

[6] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 146).

[7] انظر إلى: المصدر السابق (4/ 147).

[8] انظر إلى: تاريخ بغداد (10/ 5).

[9] انظر إلى: الثقات للعجلي (1/ 432).

[10] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 302).

[11] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 179).

[12] انظر إلى: وفيات الأعيان (2/ 400).

[13] انظر إلى: وفيات الأعيان (2/ 400).

[14] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (6/ 226).

[15] انظر إلى: الكاشف (1/ 464).

[16] انظر إلى: وتذكرة الحفاظ. (1/ 213).

حاجته وفقره[1]"،وقال الزركلي:" تابعي، مشهور كان عالماً بالقرآن والحَدِيث والفرائض[2]"، وجعله ابنُ حجَرَ في المرتبة الثانية من مراتب المدلّسين التي لايضر تدليسهم ويقبل حَدِيثهم وإن لم يصرّحوا بالسماع، وقال: "كان يدلس وصفه بذلك الكرابيسي والنَّسَائِي والدَّارَقُطْنِيُّ وغيرهم[3]"، ذكره السيوطي في أسماء المدلسين، وقال:" مشهور به [4]"، وذكره العلائي في المدلسين، وقال:" الإمامُ مشهورٌ بالتدليسِ مُكثِرٌ منه[5]"،قال ابنُ حجرٍ:" ثقةٌ حافِظٌ عارِفٌ بالقراءات ورع [6]"، وقَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ:" وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ وَالْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ:" تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافِظٌ مدلسٌ من الثانية.

5- ذَكْوَانُ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ[8]الزَّيَّاتُ[9]الْمَدَنِيُّ[10]".

قال ابنُ سعدٍ: "ثقةٌ كثيرُ الحديث[11]"، وقال ابنُ معينٍ:" ثقة[12]"، وقال أحمدُ بن حنبل: "من أجلة الناس وأوثقهم[13]"، وقال مرة: "ثقةٌ ثقة[14]"، وقال العجليُّ: "ثقة[15]"، ونقل ابنُ أبي حاتم عن أبيه قوله: "صالح الحديث يحتج بحديثه"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة مستقيم الحديث[16]"، وذكره ابنُ حبان في الثقات[17]"، وقال الذهبيُّ: "من الأئمة الثقات[18]"، وقال ابنُ حجر:" ثقة ثبت، مات سنة إحدى ومائة[19]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبت.

---

[1] انظر إلى: الإعلان بالتوبيخ(/66).

[2] انظر إلى: الأعلام للزركلي (3/ 135).

[3] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 33).

[4] انظر إلى: أسماء المدلسين (/ 55).

[5] انظر إلى: جامع التحصيل (/ 188).

[6] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 254).

[7] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 333) .

[8] السَّمَّانِ: بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بيع السمن. الأنساب للسمعاني: (208/7).

[9] الزَّيَّاتُ: بفتح الزاي وتشديد الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، هذه النسبة إلى بيع الزيت وهو نوع من الأدهان يكون أكثرها بالشام، وكذلك إلى جلبه ونقله من بلد إلى بلد. الأنساب للسمعاني (355/6).

[10] انظر إلى: تهذيب الكمال (513/8).

[11] انظر إلى: الطبقات الكبرى (231/5).

[12] انظر إلى: تاريخ ابن معين (/245).

[13] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال (19/2).

[14] انظر إلى: المرجع السابق (161/3).

[15] انظر إلى: معرفة الثقات (345/1).

[16] انظر إلى: الجرح والتعديل (451/3).

[17] انظر إلى: الثقات لابن حبان (221/4).

[18] انظر إلى: الكاشف (386/1).

[19] انظر إلى: تقريب التهذيب (/203).

6- الصحابيُّ الجليل أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ سبقت ترجمته في المسألة رقم (1892)، ورتبته صحابيٌ جليل.

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيثُ فيهِ أربَعُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

الاضطراب[1]" الموجود في سندِ الحديث –وهي علةٌ خفيةٌ قادحةٌ– وقد أعلّه أبو حاتمٍ بذلك حيث قال: "يرويه شيبان فيضطرب فيه، مرةً يقول: عن ابن عباس، وأحياناً يقول: عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)"[2]".

قُلْتُ: بعد تخريجِ الحديثِ والوقوفِ على طرقه: لعلَّ الاضطرابَ ليس من شيبان كما يقول أبو حاتم؛ لأجل العلماء الذين أخرجوا رواية الحديث عن شيبان، بذكرِ ابن عباس، إلا في رواية صفوان عن الوليد، عنه –أي شيبان–، فقد ذكر ابنُ أبي حاتم روايةَ صفوانٍ لهذا الحديث بنفس السند عن أبي هريرة(رضي الله عنه)، وأخرج الطبرانيُّ رواية صفوانٍ بنفس السند عن ابن عباس.

قُلْتُ: ولعلّ هذا يدل على أن الاضطراب ليس من شيبان وإنما من صفوان؛ لأنه لا يوجد حسب ما وقفت عليه من طرق الحديث من رواه عن شيبان، بذكرِ أبي هريرة (رضي الله عنه) غير الوليد بن مسلم، من رواية صفوان عنه[3]".

العِلّةُ الثانيةُ:

عنعنةُ صَفْوَانَ بنِ صَالِحٍ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عدّه الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[4]"، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة.

قُلْتُ: وقد زالت علةُ تدليسهِ لهذا الحديث، لأنه صرّح في إحدى روايته للحديث.

العِلّةُ الثالثة:

وجود راوٍ مدلس من المرتبة الثانية، وهو: الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ، وهي علة ظاهرة غير قادحة.

---

(1) الْمُضْطَرِبُ: هُوَ الَّذِي يُرْوَى عَلَى أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَقَارِبَةٍ، فَإِنْ رُجِّحَتْ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ بِحِفْظِ رَاوِيهَا أَوْ كَثْرَةِ صُحْبَتِهِ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ: فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يَكُونُ مُضْطَرِبًا. وَالِاضْطِرَابُ يُوجِبُ ضَعْفَ الْحَدِيثِ لِإِشْعَارِهِ بِعَدَمِ الضَّبْطِ، وَيَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ تَارَةً، وَفِي الْمَتْنِ أُخْرَى، وَفِيهِمَا مِنْ رَاوٍ أَوْ جَمَاعَةٍ. انظر إلى: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (308/1).

(2) انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (1/ 301–302)، علل أخبار في الغزو والسير، مسألة رقم(904).

(3) انظر إلى : علل الحديث لابن أبي حاتم (3/ 324–325).

(4) انظر إلى : طبقات المدلسين (/ 39).

العِلّةُ الرابعة:

عنعنة الْوَلِيد بن مُسْلِمٍ، وعدم تصريحه بالسماع حيث عدّه الحافظ ابن حجر من المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[1]"، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة.

قُلْتُ: وقد زالت علةُ تدليسهِ لهذا الحديث؛ لأنه صرّح في إحدى روايته للحديث.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ صحيحٌ بهذا الإسناد؛ لأن رواته ثقات.

[1]انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 51).

المبحَثُ الثّانِيْ

وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجَ للإعلالِ بالوقفِ أو الرفع.

المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلالِ بمخالفةِ الثقةِ لمن هو أوثَقُ منه.

المطلَبُ الأول: وفيه أربعَةُ نماذجَ للإعلالِ بالوقفِ أو الرفع.

الأنموذج الأول: وفيه الإعلال بالاختلاف على الوقف.

21– مسألة (1393) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسئل أبي عن حَدِيثٍ رواه ابنُ المبارك، عن معمر، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: المقسطون[1]، لله في الدنيا يوم القيامة على منابر من نور بين يدي الرحمن بما أقسطوا في الدنيا، فقيل لأبي: أليس يُرفَعُ هذا الحَدِيث ؟، قال: نعم! والصحيحُ موقوفٌ[2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ الإمام مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ، (1458/3) كِتَاب: الامارة، بَابُ فَضِيلَةِ الإمام الْعَادِلِ، وَعُقُوبَةِ الْجَائِرِ، وَالْحَثِّ عَلَى الرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ، وَالنَّهْيِ عَنْ إِدْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ، حَدِيث رقم (1827)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة بهِ، عن عبد الله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) (مَرْفُوعًا) حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ النَّسَائِي في السنن الكبرى (395/2)، كِتَابُ القضاء، بَابُ ذكر الاختلاف على الزُّهْرِيِّ في هذا الحَدِيث، حَدِيث رقم (5886)، من طريق عبد الأعلى عن معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا)، حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في مسنده (159،203/2) من طريق عبد الأعلى عن معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (مَرْفُوعًا)، حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ معمر بن راشد في جامعه، (325/11)، بَابُ الإمام راعٍ، حَدِيث رقم (20664)، من طريق، عبد الرزاق عن معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) (مَوْقُوفًا)، حَدِيثٌ (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفه،(39/7)، كِتَابُ الجنة، بَابُ ذكر في الجنة وما فيها مما أُعِدَّ لأهلِهَا، حَدِيث رقم(34036)، من طريق معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا) حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ في صَحِيحِهِ (337/10)، كِتَابُ السيّر، بَابُ ذكر وصف الأئمة يوم القيامة، حَدِيث رقم (4484)، من طريق محمد بن الحسن به عن عبد الله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا) حَدِيث (مختلف الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ الحاكم في مستدركه (100/4) كِتَاب الأحكام، حَدِيث رقم (7006) من طريق عبد الأعلى عن معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا) حَدِيث (متقارب الألفاظ).
- أَخْرَجَهُ البزار في مسنده (333/6) حَدِيث رقم (2340)، من طريق عبد الأعلى عن معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) (مَرْفُوعًا) حَدِيث (متقارب الألفاظ).

---

[1] جمع مقسط، وهو: هو العادل؛ يقال: أقسط فهو مقسط: إذا عدل. انظر إلى: "النهاية" (60/4).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (464/1) باب: علل أخبار رويت في الأحكام والأقضية، مسالة رقم (1393).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ بنِ وَاضِحٍ الحَنْظَلِيُّ[1]، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، المَرْوَزِيُّ[2]، [3]".

نقل الْبُخَارِي عن، سَلاَّم بْن أبي مُطِيع قوله:" ما خَلَّفَ بالمَشرق مثله[4]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ ثِقَةً، مَأْمُونًا، إِمَامًا، حُجَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيث [5]"،ولما نعى ابنُ المبارك إلى سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فقال:" رحمه الله لقد كان فقيهاً عالماً عابداً زاهداً سخياً شاعراً شجاعاً، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن إسحاق الفزاري قوله:" ابن المبارك إمام المُسْلِمين، وقال ابْنُ أبي حَاتِمٍ سمعتُ أبي يقول قال عليُ ابن المدينى عبد الله ابن المبارك ثقة، وقال أيضاً:" سمعتُ أبي يقول: عبد الله بن المبارك ثقةٌ إمام، ونُقِلَ عن أبي زرعة قوله:" عبد الله بن المبارك اجتمع فيه فقهٌ وسخاءٌ وشجاعةٌ وغزوٌ وأشياء [6]"، وقال ابنُ معينٍ:" إسماعيل بن علية وعبد الله بن المبارك كانوا رجالاً عقلاء صالحين، قال لم يكن فيهم مثل عبد الله بن المبارك[7]"، وقال الخطيب:" كان من الربانيين في العلم، الموصوفين بالحفظ، ومن المذكورين بالزهد[8]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة، ثبت في الحَدِيث، رجل صالح، وكان يقول الشعر، وكان جامعًا للعلم [9]"، وقال ابْنُ حِبَّانَ:" كان أحدَ الأئمة فقهاً وورعاً وعلماً وفضلاً... [10]"، وذكره في الثقات وقال:" الأخبار في مناقب ابنُ المبارك وشمائله أشهر وأكثر من أن تُذكر أو تحتاج إلى الإغراق في ذكرها، وكان بن المبارك –رحمه الله– فيه خصالٌ مجتمعةٌ لم تجتمع في أحد من أهل العلم في زمانه في الدنيا كلها، كان فقيهاً ورعاً عالماً... [11]"، وقال ابنُ عساكرٍ:" من أئمة المُسْلِمين[12]"، وقال الذهبيُّ: "الإمام، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، عَالِمُ زَمَانِهِ، وَأَمِيْرُ الأَتْقِيَاءِ فِي وَقْتِهِ الحَافِظُ، الغَازِي، أَحَدُ الأَعْلاَمِ[13]"، وقال

---

[1] الحَنْظَلِيُّ: بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الظاء المعجمة هذه النسبة إلى بنى حنظلة. الأنساب للسمعاني(284/4).

[2] المَرْوَزِيُّ: بفتح الميم والواو بينهما الراء الساكنة وفي آخرها الزاي. انظر إلى: الأنساب(207/12)، واللباب (199/3).

[3] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (8/ 378).

[4] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (212/5).

[5] انظر إلى: الطبقات الكبرى (372/7).

[6] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (180/5-181).

[7] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (1/ 119).

[8] انظر إلى تاريخ بغداد (11/ 388).

[9] انظر إلى الثقات للعجلي / (/ 275).

[10] انظر إلى مشاهير علماء الأمصار (/ 309).

[11] انظر إلى الثقات لابن حبان (7/ 7).

[12] انظر إلى تاريخ دمشق لابن عساكر (32/ 396).

[13] انظر إلى سير أعلام النبلاء (8/ 378).

أيضاً:" شيخ خراسان [1]"، وقال ابن حجر:" ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ جُمِعَتْ فيه خِصَالُ الخير [2]"، مَاتَ بِهِيتَ مُنْصَرِفًا مِنَ الْغَزْوِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، وَلَهُ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً[3]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ جُمِعَتْ فيه خِصَالُ الخير ، بل هو بحرٌ من بحورِ العلم.

2- مَعْمَرُ بنُ رَاشِدٍ الأَزْدِيُّ[4]، الحداني أَبُو عُرْوَةَ بنُ أبي عَمْرٍو البَصْرِيُّ[5]".

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبى جريج قوله:" عليكم بهذا الرجل – يعنى معمرا – فانه لم يبق من أهل زمانه أعلم منه. [6]"،وعن علي ابن المديني قوله:" نظرتُ فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل البصرةِ شُعْبَة، وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة ومعمر بن راشد، ويُكنّى أبا عروة[7]"، وقال أيضاً:" قال سمعت أبا طالب أَحْمَد بن حميد قال، قال أَحْمَدُ بن حنبل لا تضم أحداً إلى معمر إلا وجدت معمراً أطلب للعلم منه[8]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" معمر بن راشد ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط وهو صالح الحَدِيث، وَقَال أبو الْحَسَنِ الميموني عن أَحْمَدُ بْن حنبل:" لا تضم أحداً إِلَى معمر إلا وجدته يتقدمه فِي الطلب، كَانَ من أطلب أهل زمانه للعلم[9]"، وَقَال الفضلُ بن زياد:" وسئل (يعني أَحْمَدُ بْن حنبل) عما روى معمر، عن ثابت، فقال: ما أحسن حَدِيثه [10]"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ قال معمر سيء الحفظ لحَدِيث قتادة والأعمش [11]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة، رجلٌ صالح [12]"، وقال النَّسَائِي:" مَعْمَر الثقة المأمون [13] "، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في «الثقات». وقال:" كان فقيهاً متقناً، حافظاً ورعاً[14]"،وقال الذهبيُّ:" أحدُ الأعلام [15]"،وقال أيضاً:" عالم اليمن[16]"، وقال

---

[1] انظر إلى الكاشف (1/ 591).

[2] انظر إلى تقريب التهذيب (/ 320).

[3] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 372).

[4] الأزدي: هذه النسبة إلى أزد شنوءة بفتح الألف وسكون الزاى وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد انظر إلى: الأنساب للسمعاني (1/ 180).

[5] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 303)، سير أعلام النبلاء (7/ 5)، و تهذيب التهذيب (10/ 343) .

[6] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 256).

[7] انظر إلى: المصدر السابق: (8/ 257) .

[8] انظر إلى: المصدر السابق: (8/ 257) .

[9] انظر إلى: المصدر السابق: (8/ 257)، والمعرفة ليعقوب: (2 / 200).

[10] انظر إلى: المعرفة والتاريخ: (2 / 166).

[11] انظر إلى: العلل (40/4).

[12] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 435).

[13] انظر إلى: التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (1/ 114).

[14] انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/ 484).

[15] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 223).

[16] انظر إلى: الكاشف (2/ 282).

ابن حجر: "ثقة ثبت فاضل، إلا أنّ في روايته عن ثابت والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام ابن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة [1]"، قَالَ إِسحاق بْن إِبْرَاهِيم، عَنْ إِبْرَاهِيم بْن خَالِد:" مات مَعمَر فِي رمضان، سَنَة ثلاث وخمسين ومائة، وصليتُ عليه، وَلَهُ ثمان وخمسون سَنَة [2]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ فاضل.

3- **مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبُو بَكْرٍ الْقُرَشِيُّ الزُّهْرِيِّ [3]**، سبقت ترجمته في مسألة رقم: (2087)، ورتبته: متفق على جلالته يرسل ويدلس، من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

4- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ بن حَزْن بْنُ أبي وَهْبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَائِذِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مَخْزُومٍ، الإمام أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ[4] الْمَدَنِيُّ[5]، [6]".

نقل الإمام مالكٌ قول ابن عمر فقال:" سعيد بن المسيب والله أحد، وقول أَحْمَدُ:" أفضل التابعين سعيد بن المسيب [7]"،و نقل ابْنُ سَعْدٍ قول: "مَكْحُولٍ قَالَ:" سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ عَالِمُ الْعُلَمَاءِ [8]"، وقال أيضاً:" وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ جَامِعًا ، ثِقَةً ، كَثِيرَ الْحَدِيث ، ثَبْتًا ، فَقِيهًا ، مُفْتِيًا ، مَأْمُونًا ، وَرِعًا ، عَالِيًا، رُفَيْعًا [9]"،وقال أَحْمَدُ:" سعيد بن المسيب –رحمه الله– كان يتنفي الرجال والأحاديث[10]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن قتادة قوله:" قال:" ما رأيت أعلم من سعيد بن المسيب ولا أجدر أن يتبع:" فلان عن فلان – يعني يسند كل حَدِيث [11]"، وقول مكحول: "طبقت الأرضين كلها في طلب العلم فما لقيت أحداً أعلمَ من سعيدِ بن المسيب. [12]"، وقول أَحْمَد بن حنبل قال:" ومن كان مثل سعيد بن المسيب ثقة من أهل الخير، وقول أَبُو زُرْعَةَ فقال:" مديني قرشي ثقة إمام[13]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثِقَة وَكَانَ رجلاً صَالحاً فَقِيهاً[14]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات،

---

[1] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 541).

[2] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (7/ 378).

[3] الزُّهْرِيُّ: بضم الزاى وسكون الهاء وكسر الراء. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (6/ 350).

[4] الْمَخْزُومِيّ: بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وضم الزاى بعدها الوالو وفي آخرها الميم. الأنساب للسمعاني (135/12).

[5] الْمَدَنِيُّ: بفتح الميم والدال المهملة المكسورة بعدها الياء آخر الحروف وفي آخرها النون. الأنساب للسمعاني (152/12).

[6] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 1103) التاريخ الكبير للبخاري (3/ 511).

[7] انظر إلى: موطأ مالك (6/ 54).

[8] انظر إلى: الطبقات الكبرى (5/ 121).

[9] انظر إلى: المصدر السابق (5/ 143).

[10] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 25).

[11] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 60).

[12] انظر إلى: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (400/2)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (60/4).

[13] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 61).

[14] انظر إلى: الثقات للعجلي (1/ 405).

وقال:" كان من سادات التابعين فقهاً، وديناً، وورعاً، وعلماً، وعبادةً، وفضلاً [1]"، وقال أيضاً:" كان من سادات التابعين فقهاً وورعاً وعبادةً وفضلاً وزهادةً وعلماً[2]"، وقال العلائي: "أحد الأئمة الكبار المحتج بمراسيلهم [3]"، وقال الذهبيُّ: "الإمام، العَلَمُ، عَالِمُ أَهْلِ المَدِيْنَةِ [4]"، وقال أيضاً:" أحد الأعلام وسيد التابعين[5]"، وقال ابنُ حجرٍ:" أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه [6]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" مَاتَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ فِي خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً ، وَكَانَ يُقَالُ لِهَذِهِ السَّنَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا سَعِيدٌ سَنَةُ الْفُقَهَاءِ لِكَثْرَةِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فِيهَا[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ فقيه.

5- عَبْدُاللَّهِ بنُ عَمْرِوِ بْنِ الْعَاصِ صحابي جليل، سبقت ترجمته في المسألة رقم (2120)، ورتبته، صحابيٌّ جليل.

---

[1] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 274).

[2] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 105).

[3] انظر إلى: جامع التحصيل (/ 184).

[4] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 217).

[5] انظر إلى: الكاشف (1/ 444).

[6] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 241).

[7] انظر إلى: الطبقات الكبرى (5/ 143).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ علتانِ:

العِلّةُ الأولى:

قد نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ سؤال الناس لأبيه في هذا الحَدِيث، وقد أشاروا إلى أنه مرفوع [1]"، وقد أعله أبوه بالوقف[2]"؛ وسبب ذلك اختلافهم في رواية الحَدِيث، كما بان ذلك في تخريج طرقه، فقد رواه كُلٌ من الإمام مُسْلِمٌ في صَحِيحِهِ، حَدِيث رقم (1827)، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة به عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) (مَرْفُوعًا)، وابْنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفه، حَدِيث رقم(34036)، من طريق معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا)، وابْنُ حِبَّانَ في صَحِيحِهِ حَدِيث رقم (4484)، من طريق محمد بن الحسن به عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) (مَرْفُوعًا)، والنَّسَائِي في السنن الكبرى، حَدِيث رقم (5886)، من طريق عبد الأعلى عن معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا)، وقَالَ:" وَقَّفَهُ شُعَيْبُ بْنُ أبي حَمْزَةَ[3]"،[4]"، أما معمر بن راشد فقد رواه حَدِيث رقم (20664)من طريق، عبد الرزاق عن معمر به، عن عبدالله بن عمرو (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَوْقُوفًا). وقَالَ:" لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَهُ[5]"، وقد ذكره ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كِتَابه (مَوْقُوفًا) أيضاً، وقد ذكر لأبي حَاتِمٍ الوجهين ورجح الوقف وقال:" والصحيح موقوف[6] "، وهذا ما ذهب إليه ابن حجر في التلخيص الكبير[7]".

قُلْتُ: ونذهب إلى ما ذهب إليه أبو حاتم وابن حجر، بأن الراجِحَ على الصحيح من الروايات هي المعلة بالوقف على الرواية المرفوعة.

العِلّةُ الثانية:

فيه راوٍ مدلس وهو: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيِّ ولقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في مراتب المدلسين، وهذه العلة عند أبي حَاتِمٍ الرازي ومن وافقه علة خفية قادحة؛ لأنهم شددوا فردوا الحَدِيث بكل علة، سواء أكانت قادحة أم غير قادحة، خلافاً لأكثر المحدثين، الذين لا يردون الحَدِيث إلا بالعلة القادحة.

---

[1] المرفوع: ما أضيف إلى النبي(ﷺ) خاصة قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً. انظر إلى: تدريب الراوي: (1/183-184).

[2] الموقوف: هو المروي عن الصحابة –رضي الله عنهم– قولاً لهم أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان إسناده أو منقطعاً. انظر: المصدر السابق: (1/184).

[3] هو: شعيب ابن أبي حمزة الأموي مولاهم واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد قال ابن معين من أثبت الناس في الزهري من السابعة مات سنة اثنتين وستين أو بعدها انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 267).

[4] انظر إلى: السنن الكبرى للنسائي (5/ 395).

[5] انظر إلى: جامع معمر بن راشد (11/ 325).

[6] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (1/464) مسالة رقم (1393).

[7] انظر إلى: التلخيص الحبير (4/ 443).

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه، وبيان عللهِ صحيحٌ[1] بهذا الإسناد؛ لأن جميعَ رواتِهِ ثقات.

الأنموذج الثاني: وفيه الإعلال بالاختلاف في الوقف والرفع

22– مسألة (606) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه يحيى بن سعيد القطان، عن شُعْبَة، عن قتادة؛ قال: سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس، عن النبي(ﷺ) قال: يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب. قال يحيى بن سعيد: أخاف أن يكون وهم، قال أبي: هو صحيحٌ عندي [2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ الإمام مُسْلِمٌ في صحيحة (365/1) كِتَاب الصلاة، بَابُ قدر ما يستره المصلي، حَدِيث رقم (511) من طريق إسحاق بن إبراهيم به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ (32/2) كِتَاب الصلاة، بَابُ ما يقطع الصلاة حَدِيث رقم (703)،من طريق يحيى القطان به عن ابن عباسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما)، حَدِيثٌ بلفظه[3].
- أَخْرَجَهُ النَّسَائِي فِي سُنَنِهِ (64/2)كِتَاب القبلة، بَابُ ذكر ما يقطع الصلاة وما لا يقطع إذا لم يكن بين يدي المصلي سترة، حَدِيث رقم (751) من طريق يحيى القطان به عن ابن عباسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدِيثٌ بلفظه[4].
- أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ فِي سُنَنِهِ (305/1) كِتَابُ إقامة الصلاة والسنة فيها، بَابُ ما يقطع الصلاة حَدِيث رقم(949) من طريق يحيى القطان به عن ابن عباسٍ حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ في مسنده (1/ 347) من طريق يحيى بن سعيد، به حَدِيث متقارب الألفاظ.
- ذكره ابْنُ أبي حَاتِمٍ في كتابه العلل (1/ 210) بَابُ علل أخبار رويت في الجمعة، مسألة رقم (606) من طريق ابْنُ أبي حَاتِمٍ به عن ابن عباس حَدِيث بلفظه.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1– يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول[5]".

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه أنه قال سألتُ عليَّ بن المديني: مَنْ أوثق أصحاب الثوري؟ قال يحيى القطان، وقال:" سمعتُ أبي يقول يحيى بن سعيد القطان أبو سعيد حافظٌ ثقة، وقال أيضاً:" سمعتُ أبا زرعة

---

[1] الحديثُ الصحيحُ: هو الحديث الذي اتصل اسناده من أوله إلى منتهاه بنقل العدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة. انظر إلى : تدريب الراوي (1/ 60)، ومقدمة ابن الصلاح (/ 79).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 210)، باب: علل أخبار في الصلاة، مسألة رقم(606).

[3] قال أبو داود فِي سُنَنِهِ (32/2): "وقفه سعيد، وهشام، وهمام عن قتادة، عن جابر بن زيد على ابن عباس".

[4] ذكر النسائي قول يحيى فقال : رفعه شعبة".

[5] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 329).

يقول يحيى بن سعيد من الثقات الحافظ. وقال ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً، مَأْمُونًا، رَفِيعًا، حُجَّةً [1]"،وقال:" يحيى بن معين، سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول ما رأيت أحداً قطُّ خيراً منه، يعنى يحيى بن سعيد القطان[2]"،وقال الذهبيُّ في السير:" الإمام الكَبِيْرُ، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيث [3]"، وَقَالَ بُنْدَارُ:" حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ إِمَامُ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَعَنْ أبي عَوَانَةَ، قَالَ:" إِنْ كُنْتُم تُرِيْدُوْنَ الحَدِيث، فَعَلَيْكُم بِيَحْيَى القَطَّانِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ:" فَأَيْنَ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ؟ قَالَ:" يَحْيَى بنُ سَعِيْدٍ مُعَلِّمُنَا[4]"،وذكره الْعِجْلِيُّ في ثقاته وقال:" ثِقَة نقى الحَدِيث وَكَانَ لَا يحدث إِلَّا عَن ثِقَة،[5]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في ثقاته وقال عنه: " هو أميرُ البصرة، وكان إذا قيل له في علته يعافيك الله قال أحبه إلى الله –عز وجل– وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وعقلاً وفهماً وفضلاً وديناً وعلماً، وهو الذي مهّد لأهل العراق رسمَ الحَدِيثِ، وأمعَنَ في البحثِ عن النقل، وتركَ الضعفاء، ومنه تعلم علم الحَدِيث أَحْمَدُ بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وسائر شيوخنا، ونقل عن عمرو بن علي الفلاس قوله: كان يحيى بن سعيد القطان يختم القرآن في كلِّ يومٍ وليلةٍ ويدعو لذلك إنساناً[6]"، وقال الذهبيُّ: "الحافظ الكبير.... وكان رأساً في العلم والعمل[7]"،وقال ابنُ حجر:" ثقةٌ متقنٌ حافظٌ، إمامٌ قدوة[8]"، تُوُفِّيَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ بِالْبَصْرَةِ فِي صَفَرٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ[9]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ متقنٌ حافظٌ، إمامٌ قدوة، أَحَدُ أربَابِ العلل.

2- شُعْبَة بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ سبقت ترجمته في المسألة رقم (242)، ورتبته، ثقةٌ متقنٌ حافظٌ، وكان يخطئ في اسماء الرجال أحياناً.

3- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ[10] أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ[11]".

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن سعيد بن المسيب قوله: "ما أتاني عراقي أحفظ من قتادة"، وعن أَحْمَد بن حنبل قوله: "أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه"، وعن يحيى بن سعيد قوله: "قتادة حافظ كان إذا سمع الشيء علقه[12]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ: "كان ثقةً مأموناً حجةً في الحَدِيث

---

[1] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 151).

[2] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (2/ 135).

[3] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (9/ 175).

[4] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (9/ 178).

[5] انظر إلى: الثقات للعجلي (2/ 353).

[6] انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/ 611).

[7] انظر إلى: الكاشف (2/ 366).

[8] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 591).

[9] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 293).

[10] السَّدُوسِيُّ: بضم الدال المهملة والواو بين السينين المهملتين أولاهما مفتوحة، هذه النسبة إلى جماعة قبائل، منها سدوس بن شيبان. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (102/7).

[11] انظر إلى: تهذيب الكمال (351/8).

[12] انظر إلى: الجرح والتعديل (133/7-135).

[1]"، ونقل المزي عن أبي عَمْرو بْن العلاء قوله: "كان قتادة، وعَمْرو بن شعيب لا يغث عليهما شيء يأخذان عن كل أحد[2]"، وقال الْعِجْلِيُّ: "ثقة[3]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال: "كان من حفاظ أهل زمانه[4]"،وقال الذهبيُّ: "الحافظ أحد الأئمة الأعلام[5]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة ثبت، مات سنة بضع عشرة ومائة[6]"، وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ مدلسٌ مِنَ المرتبةِ الثالثةِ الَّذِيْنَ لا يُقبلُ حَدِيثهمْ إلَّا إذَا صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ، وقد صرّح بالسماع.

4- جَابِر بْن زيد الأزدي البَصْرِيّ أَبُو الشعثاء[8]".

قَالَ عَطَاءٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:" لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ نَزَلُوا عِنْدَ قَوْلِ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ لأَوْسَعَهُمْ عِلْمًا عَمَّا فِي كِتَاب اللَّهِ، وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:" تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ وَفِيكُمْ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ؟!، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ:" مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ أبي الشَّعْثَاءِ[9]"، ونقل الْبُخَارِي عَنْ جَابِر بْن زيد قوله:" لقيني ابنُ عُمَر، فَقَالَ:" يا جَابِر، إنك من فقهاء أهل البصرة، وستُستَفتَى، فلا تُفتِيَنَّ إلا بكِتَابٍ ناطقٍ، أو سُنَّةٍ ماضيةٍ [10]"، قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ أنه سئل أَبُو زُرْعَةَ عن جابر بن زيد فقال:" ثقة[11]"، ونقل عبد الله عن حماد بن زيد قوله:" قيل لأيوب: رأيت جابر بن زيد؟ قال: نعم، رأيته، كان لبيبًا، لبيبًا، لبيباً [12]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقاتِ وقال:" وكان من أعلم الناس بكِتَاب الله، وكان ابنُ عباسٍ يقول: لو أنّ أهلَ البصَرةِ نزلوا عند قولِ جابر بن زيد لأوسعهم علماً عمّا في كِتَاب الله وكان فقيهاً، وكان أبو الشعثاء أعور[13]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" تَابِعِيٌّ ثِقَة [14]"،قال الذهبيُّ:" الإمام صاحب بن عباس[15]"، وقال الذهبيُّ:" كَانَ عَالِمَ أَهْلِ البَصْرَةِ فِي زَمَانِهِ [1]"، وقال ابن حجر:" ثقةٌ فقيهٌ، مات سنة ثلاث وتسعين ويقال ثلاث ومائة[2]"، ودفن هو وأنس بن مالك في جمعةٍ واحدة [3]" .

---

[1] انظر إلى: الطبقات الكبرى (171/7).

[2] انظر إلى: تهذيب الكمال (510/23).

[3] انظر إلى: معرفة الثقات (215/2).

[4] انظر إلى: الثقات لابن حبان (321/5-322).

[5] انظر إلى: تاريخ الإسلام (301/3).

[6] انظر إلى: الكاشف (1/ 287).

[7] انظر إلى: طبقات المدلسين: (/43).

[8] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (33/ 403).

[9] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 1200).

[10] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (2/ 204).

[11] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 495).

[12] انظر إلى: العلل (/1611).

[13] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 101).

[14] انظر إلى: الثقات للعجلي (1/ 263).

[15] انظر إلى: تقريب التهذيب (/453).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فقيهٌ.

5- **عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالمطلَبُ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ،** وُلد قبل الهجرة بثلاثِ سنين، ودعا له رَسُولَ اللَّهِ(ﷺ) بالفهم في القرآن، فكان يُسمى البحرُ والحبرُ، لسعةِ علمِهِ، وقال عمرُ: لو أدرك ابنُ عباسٍ أسناننا ما عاشره منا أحد، مات سنة ثمان وستين بالطائف، وهو أحدُ المكثرين من الصحابة، وأحدُ العبادلة من فقهاء الصحابة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهم) [4]".

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ علتان:

العِلّةُ الأولى:

قال يحيى بن سعيد:" أخافُ أن يكونَ وهم؟ قال أبي:" هو صحيحٌ عندي [5]".

قُلْتُ: وقد تبيّن لي ما هو مراد يحيى من قوله وهم، وهو الاختلاف على رفعه أو وقفه.

قال النَّسَائِي: "قَالَ: يَحْيَى رَفَعَهُ شُعْبَة [6]"، وقال أَبُو دَاوُد:" وقفه سعيد وهشام وهمام عن قتادة، عن جابر بن زيد على ابن عباس[7]".

قُلْتُ: ونأخذ بما هو أرجح الأقوال وهو قول أبي حَاتِمٍ؛ لأن يحيى **يحتمل** أن يكون قد تخوف ولم يجزم بالوهم الذي يقصده من شُعْبَة، ولو افترضت بناءً على قولِ يحيى أن شُعْبَة رفعه لقبلنا الحَدِيث لأن شُعْبَة ثقة، وزيادة الثقة مقبولة ويكون رفع شُعْبَة للحَدِيث زيادة من ثقة ونقبل الحَدِيث، وربما يكون الخطأ من شُعْبَة فرفعه وهماً منه، وكلاهما جائزٌ والأول أرجح، والله تعالى أعلم.

العِلّةُ الثانية:

فيه راوٍ مدلسٌ مِنَ المرتبةِ الثالثةِ الَّذِيْنَ لا يُقبلُ حَدِيثهمْ إلَّا إذَا صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ وهو:" قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ، وقد صّرح بالسماع في هذا الإسناد عن جابر بن زيد.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ صحيحٌ بهذا الإسناد؛ لأن جميعَ رواتِهِ ثقات.

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (4/ 481).

[2] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 136).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 101).

[4] انظر إلى: الاستيعاب (3/933- 939)، والإصابة: (4/121-131)، وتقريب التهذيب: (/309).

[5] انظر إلى: علل الحديث (1/ 210).

[6] انظر إلى: سنن النسائي (2/ 64).

[7] انظر إلى: سنن أبي داود (4/142).

الأنموذَجُ الثالث: وفيه الإعلالُ بالاختلافِ في الوقفِ والرفعِ وترجيح الرفع.

23- مسألة (91) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسمعت أبا زرعة يقول في حَدِيثٍ رواه سعيد، عن قتادة، عن معاذة، عن عَائِشَة: مروا أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول؛ فإني أستحييهم، وكان رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يفعله. وقلت لأبي زُرْعَةَ: إن شُعْبَة [1]، يروي عن يزيد الرشك[2]، عن معاذة، عن عَائِشَة؛ موقوف، وأسنده قتادة، فأيهما أصح؟، قال: حَدِيث قتادة مرفوع أصح، وقتادة أحفظ، ويزيد الرشك ليس به بأس[3]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ الإمام أَحْمَدُ في مسنده (95/6) من طريق همام عن قتادة به عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ (113/6)من طريق أبان عن قتادة ويزيد بن الرشك، عن معاذة به عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ [4].
- أَخْرَجَهُ أبو يعلى الموصلي في مسنده(12/8)، حَدِيث رقم (4514)، من طريق سعيد بن أبي عروبة به عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفه (140/1)، كِتَاب الطهارة بَابُ: من كان يقول إذا خرج من الغائط فليستنج بالماء، حَدِيث رقم (1618)، من طريق سعيد بن أبي عروبة به عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ إسحاق بن راهوية في مسنده (764/3)، بَابُ ما يروى عن معاذة العدوية وغيرها من نساء أهل البصرة عن عَائِشَة أم المؤمنين، حَدِيث رقم (1379)، من طريق سعيد بن أبي عروبة به عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الإمام الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الكبرى (171/1)، كِتَابُ الطهارة، بَابُ: الجمع في الاستنجاء بين المسح بالأحجار والغسل بالماء، حَدِيث رقم (515)، من طريق سعيد بن أبي عروبة به عن عَائِشَة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.

---

[1] هو: شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ سبقت ترجمته في المسالة رقم (242)، ورتبته: ثقةٌ حافظٌ متقنٌ.

[2] هو: يزيد ابن أبي يزيد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها مهملة مولاهم أبو الأزهر البصري يعرف بالرشك بكسر الراء وسكون المعجمة ثقة عابد وهم من لينه، مات سنة ثلاثين وهو ابن مائة سنة انظر إلى: تقريب التهذيب(/606).

[3] انظر إلى : علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 42) باب: علل أحاديث في الطهارة، مسألة رقم (91).

[4] انظر إلى : (113/6،114،171،236)، من مسند الإمام أحمد.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- سَعِيدُ بْنُ أبي عَرُوبَةَ مِهْرَانُ، مَوْلَى بَنِي عَدِيٍّ، أَبُو النَّضْرِ الْعَدَوِيُّ[1]،[2]".

قال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْحَدِيث، ثُمَّ اخْتَلَطَ بَعْدُ فِي آخِرِ عُمْرِهِ [3]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله:" ثقة، وعن أبيه قوله:" قبل أن يختلط ثقة، وعن أبي زُرْعَةَ قوله:" ثقة مأمون [4]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة، وكان اختلط بِأَخَرَة [5]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" كان قد اختلط سنة خمس وأربعين ومائة وبقى خمس سنين في اختلاطه وأحب إلى أن لا يحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل بن المبارك ويزيد بن زريع وذويهما ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما[6]"، ووصفه بالتدليس النَّسَائِي [7]"، والعلائي [8]"، وابن حجر وغيره، وجعله ابن حجر[9]" من المرتبة الثانية التي يُقبَلُ حَدِيثُهم وإن لم يصرّح بالسماع، وذكره العلائي[10]"، وسبط العجمي[11]"، وغيرهما في المختلطين، وقالو:" تغير بِأَخَرَة ، وقال الذهبي:" عَالِمُ الْبَصْرَةِ الْحَافِظُ[12]"، وقال أيضاً:" أحدُ الأعلام[13]"، وقال ابنُ حجر:" ثقةٌ حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة [14]"مات سنة خمسين ومائة، وقيل غير ذلك[15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة حافظ، مدلس من الثانية، وقد احتمل الأئمة تدليسه، وتغير بِأَخَرَة .

2- قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ [16]، سبقت ترجمته في المسألة رقم(606)، ورتبته: ثقة ثبت مدلس مِنَ المرتبةِ الثالثةِ الَّذِيْنَ لا يُقبلُ حَدِيثهمْ إلَّا إذَا صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ.

---

[1] الْعَدَوِيُّ :فتح العين والدال المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة رجال، منهم عدي بن كعب، جد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه). انظر إلى: الأنساب للسمعاني (9/ 251).

[2] انظر إلى : تاريخ الإسلام (4/ 61).

[3] انظر إلى : الطبقات الكبرى (7/ 273).

[4] انظر إلى : الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 66).

[5] انظر إلى : الثقات للعجلي (/ 187).

[6] انظر إلى : الثقات لابن حبان (6/ 360).

[7] انظر إلى : ذكر المدلسين (/ 122).

[8] انظر إلى : جامع التحصيل (/ 106).

[9] انظر إلى : طبقات المدلسين (/ 31).

[10] انظر إلى : المختلطين للعلائي (/ 41).

[11] انظر إلى : الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (/ 139).

[12] انظر إلى : تاريخ الإسلام (4/ 61).

[13] انظر إلى : الكاشف (1/ 441).

[14] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 239).

[15] انظر إلى : الثقات لابن حبان (6/ 360).

[16] السَّدُوسِيُّ: بضم الدال المهملة والواو بين السينين المهملتين أولاهما مفتوحة، هذه النسبة إلى جماعة قبائل، منها سدوس بن شيبان. انظر إلى: الأنساب للسمعاني: (102/7).

3- **مُعَاذَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللهِ أُمُّ الصَّهْبَاءِ العَدَوِيَّةُ[1]،الْأَنْصَارِيَّة[2]**".

قال ابنُ معين:" ثِقَة[3]"، وقال المزي:" كانت من العابدات[4]"، وذكرها ابْنُ حِبَّانَ في الثقات وقال:" كانت من العابدات[5]"، قال الذهبي:" السِّيدَةُ، العَالِمَةُ، أُمُّ الصَّهْبَاءِ العَدَوِيَّةُ، البَصْرِيَّةُ، العَابِدَةُ، زَوْجَةُ السَّيِّدِ القُدْوَةِ:" صِلَةَ بنِ أَشْيَمَ[6]"، وقال أيضاً:" من العوابد بالبصرة [7]"،و قال ابن حجر:" ثقة [8]"، ماتت فِي سَنَةِ ثَلاَثٍ وَثَمَانِيْنَ[9]".

خُلاصَةُ القولِ فيها: ثِقَةٌ.

4- أم المؤمنين عَائِشَة بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصَّدِيقِ صحابيةٌ جليلةٌ سبقت ترجمتها في المسألة رقم (1066)، ورتبتها صحابية جليلة.

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيثُ فيه أربَعُ علل:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها أَبُو زُرْعَةَ، وهو الاختلاف في رفعه[10]، ووقفه[11]، ورجح أَبُو زُرْعَةَ: رفعه على وقفه؛ لأن قتادة رواه مرفوعاً، وقتادة أحفظ من يزيد الرشك، الذي يرويه عن معاذة، عن عَائِشَة موقوفاً، وهي علةٌ خفية قادحة[12]".

العِلّةُ الثانية:

فيه راوٍ مدلس من المرتبة الثانية، وهو: سَعِيدُ بْنُ أبي عَرُوبَةَ، وهي علة ظاهرة غير قادحة.

---

[1] الْعَدَوِيُّ: فتح العين والدال المهملتين، هذه النسبة إلى خمسة رجال، منهم عدي بن كعب، جد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه انظر إلى: الأنساب للسمعاني (9/ 251).

[2] انظر إلى: الطبقات الكبرى (8/ 352)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (35/ 308)، وسير أعلام النبلاء (4/ 508).

[3] انظر إلى : تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (/ 214).

[4] انظر إلى : تهذيب الكمال في أسماء الرجال (35/ 308).

[5] انظر إلى : الثقات لابن حبان (5/ 466).

[6] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (4/ 508).

[7] انظر إلى : الكاشف (2/ 517).

[8] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 753).

[9] انظر إلى : سير أعلام النبلاء (4/ 509).

[10] المرفوع: ما أضيف إلى النبي (ﷺ) خاصة قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً. انظر إلى: تدريب الراوي: (1/183-184).

[11] الموقوف: هو المروي عن الصحابة –رضي الله عنهم– قولاً لهم أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان إسناده أو منقطعاً. انظر إلى: المرجع السابق: (1/184).

[12] انظر إلى : علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 42) باب: علل أحاديث في الطهارة، مسألة رقم (91).

العلة الثالثة:

فيه راوٍ مختلط، وهو: سَعِيدُ بْنُ أبي عَرُوبَةَ، فقال ابْنُ حِبَّانَ عنه:" كان قد اختلط سنة خمس وأربعين ومائة وبقى خمس سنين في اختلاطه وأحب إليَّ أن لا يحتج به إلا بما روى عنه القدماء قبل اختلاطه مثل: ابن المبارك، ويزيد بن زريع وذويهما، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بهما[1].

قُلْتُ: وبهذا تزول علة اختلاطه في حَدِيثنا هذا، **(انظر إلى ترجمته).**

العِلّةُ الرابعة:

فيه راوٍ مدلسٌ مِنَ المرتبةِ الثالثةِ الَّذِيْنَ لا يُقبلُ حَدِيثهمْ إلَّا إذَا صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ وهو: قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ ابنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ، وقدْ عَنْعَنَ ولمْ يصرّحْ بالسماعِ في تحَدِيثه هذا، وهي علةٌ خفيةٌ قادحة، ومن العلماء من رفعه إلى الثانية .

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديث بعد بيان علله ضعيف بهذا الإسناد؛ لأنّ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ قدْ عَنْعَنَ ولمْ يصرّحْ بالسماعِ في تحَدِيثه هذا.

---

[1] انظر إلى : الثقات لابن حبان (6/ 360).

الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال بترجيحِ الوقفِ على الرفع.

24- مسألة (186)- قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه زيدُ بن أبي الزرقاء، عن سفيانَ الثوري، عن أبي مسكين، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود؛ قال:" قال رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ): لينهكن أحدكم أصابعه قبل أن تنهكه النار[1]،؟ فسمعت أبي يقول: رفعه منكر [2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ النَّسَائِي في كِتَابه الإغراب (/270) بَابُ: سُفْيَانُ = أَبُو مِسْكِينٍ، حَدِيث رقم (198)، من طريق ابْنُ أبي الزَّرْقَاءِ عَنْ الثَّوْرِيِّ به عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا حَدِيث بلفظه.
- أَخْرَجَهُ عبد الرزاق في مصنفه (22/1)، كِتَاب الطهارة، بَابُ: غسل الرجلين، حَدِيث رقم (68)، من طريق سفيان الثوري به عن ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَوْقُوفًا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفه،(19/1)، كِتَاب الطهارات، بَابُ: فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ فِي الْوُضُوءِ، حَدِيث رقم (86)، من طريق أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنِ ابْنِ مِسْكِينٍ به عن ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَوْقُوفًا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ في العلل (117/2)، حَدِيث رقم (1750)، من طريق عبدالله عن أبيه به عن ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَوْقُوفًا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ في العلل(282/5)، حَدِيث رقم (884)، من طريق هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلِ، به عن ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا)، حَدِيث بلفظه.
- أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في المعجم الكبير(246/9)، حَدِيث رقم (9211)، من طريق عبد الرزاق، عَنِ ابْنِ مِسْكِينٍ به عن ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَوْقُوفًا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ في المعجم الكبير(246/9)، حَدِيث رقم (9212)، من طريق ابْنِ مِسْكِينٍ به عن ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَوْقُوفًا)، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- ذكره ابن حجر في التلخيص الكبير (290/1)، كِتَاب الطهارة، بَابُ سنن الوضوء، مسح الرقبة في الوضوء، حَدِيث رقم (110)، من طريق زَيْدُ بْنُ أبي الزَّرْقَاءِ عَنْ الثَّوْرِيِّ به عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا حَدِيث بلفظه.

---

[1] أي: ليقبل على غسلها إقبالاً شديداً، ويبالغ في غسل ما بين أصابعه في الوضوء مبالغة؛ حتى ينعم تنظيفها، أو لتبالغن النار في إحراقه. انظر إلى: لسان العرب (500/10) .

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (70/1)، باب: علل أحاديث في الطهارة، مسألة رقم (186).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد:

1-زَيْدُ بنُ أبي الزَّرْقَاءِ يَزِيد التغلبي[1] أَبُو مُحَمَّدٍ المَوْصِلِيُّ [2]،نزيل الرملة، وقيل:" اسم أبيه بريد[3]".

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أَحْمَدُ بن حنبل قوله:" صالحٌ ليس به بأس، وعن أبيه قوله:" ثقة. [4]"، وقال ابن معين:" ثِقَة[5]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في " الثِّقات " وقال: "يُغرب[6]"، ونقل ابْن الجنيد عَنْ يحيى بْن مَعِين قوله:" ليس بِهِ بأس[7]"، وقال الخليلي:" قديمٌ ثقة[8]"، ونقل المزي عن أَحْمَد بْن أبي نَافِع قوله:" كَانَ زَيْد يلقي ما فِي الحَدِيث من غلط وشك، ويحدث بما لا شك فيه [9]"، وقال الذهبي: "الإمام، القُدْوَةُ[10]"، وقال أيضاً:" كان أَحَدَ العُبّاد والنسّاك [11]"، وقال أيضاً:" صدوقٌ مشهورٌ عابد[12]"، وقال أيضاً:" المحدّث [13]"، وقال ابنُ حجر:" ثقةٌ مات سنة أربع وتسعين ومائة[14]"، ويُقَالُ:" إِنَّهُ غَزَا، فَأَسَرَهُ العَدَوُّ، وَمَاتَ فِي الأَسرِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمائَةٍ[15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثِقَةٌ.

2-سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ مَسْرُوْقٍ اَلثَّوْرِيُّ أَبُو عبدِاللهِ اَلْكُوْفِيُّ، سبقت ترجمته في المسألة رقم(883) ورتبته:" ثقةٌ حافظٌ حجةٌ مدلس من الثانية.

---

[1] التغلبيّ: بفتح التاء المنقوطة باثنتين وسكون الغين المعجمة وكسر اللام والباء المنقوطة بواحدة انظر إلى: الأنساب للسمعاني (57/3).

[2] المَوْصِلِيُّ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الصاد المهملة وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى الموصل انظر إلى: الأنساب للسمعاني (481/12).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (70/10)، وسير أعلام النبلاء (316/9)، وتاريخ الإسلام (5/ 76).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 575).

[5] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (4/ 460)، و رواية ابن محرز (2/ 125).

[6] انظر إلى: الثقات لابن حبان (145/1).

[7] انظر إلى: سؤالات ابن الجنيد (/ 462).

[8] انظر إلى: الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (2/ 617).

[9] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 74).

[10] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (9/ 316).

[11] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 1105).

[12] انظر إلى: ميزان الاعتدال (2/ 103).

[13] انظر إلى: الكاشف (1/ 417).

[14] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 223).

[15] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (9/ 317)، وتهذيب التهذيب (3 / 414).

3- الْحُرُّ بْنُ مِسْكِينٍ، أَبُو مِسْكِينٍ الأَوْدِيُّ[1] الْكُوفِيُّ[2]".

نقل عَبَّاس الدُّورِيُّ، عَنْ يحيى بْن مَعِين قوله:" ثقة [3]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيث [4]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه قوله:" لا بأسَ به[5]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة، في عداد الشيوخ [6]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات"[7]"، وَقَال الذهبي:" حَسَنُ الْحَدِيث لَمْ يُضَعِّفْهُ أَحَدٌ[8]"، وَقَال ابنُ حجر: "مقبول[9]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

4- هُزَيْلُ أو الهزيل بْنُ شُرَحْبِيلَ الأَوْدِيُّ الْكُوفِيُّ[10]".

قال ابْنُ سَعْدٍ:" كان ثقة[11]"، وَقَال الْعِجْلِيُّ:" كوفي ثقة[12]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات [13]"، وسأل الحاكم، الدَّارَقُطْنِيُّ عنه فقال:" ثقة[14]"، وَقَال أبو موسى المديني:" يُقالُ إنه أدرك الجاهلية[15]"، وقال الذهبي:" ثقة[16]"، وَقَال ابن حجر:" ثقة مخضرم [17]"، وَقَال خليفة بْن خياط:" مات سنة اثنتين وثمانين بعد الجماجم[18]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ مخضرم.

---

[1] الأَوْدِيُّ: بفتح الألف وسكون الواو وفي آخرها الدال المهملة. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (1/ 385).

[2] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 630)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 517).

[3] انظر إلى: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (3/ 513)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 277).

[4] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 341).

[5] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 278).

[6] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 510).

[7] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 239).

[8] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 630).

[9] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 155).

[10] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 1014)، الإصابة في تمييز الصحابة (6/ 450).

[11] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 215).

[12] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 456).

[13] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 514).

[14] انظر إلى: سؤالات الحاكم للدارقطني (/ 281).

[15] انظر إلى: ذيل الصحابة (11 / 31).

[16] انظر إلى: الكاشف (2/ 335).

[17] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 572).

[18] انظر إلى: تاريخه(/ 288).

5- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ غَافِلِ بْنِ حَبِيبٍ الْهُذَلِيُّ[1] أبو عبدِالرحمنِ، حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ، من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة، مناقبه جمّة، وأمّرَهُ عمرُ على الكوفة، ومات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة[2]".

ثالثاً: بيانُ علِلِ الحَدِيث

الحَدِيثُ فيهِ ثلاثُ علِلٍ:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها أبو حاتم فقال:" رفعه منكر[3]".

قُلْتُ: الحَدِيثُ رواه (مَرْفُوعًا) كُلٌّ من: الدَّارَقُطْنِيُّ في العلل، حَدِيث رقم (884)، و النَّسَائِي في كِتَابه الإغراب حَدِيث رقم (198)،و ذكره ابن حجر في التلخيص الكبير حَدِيث رقم (110)، ومن رواه غيرهم رواه (مَوْقُوفًا).

قال الدَّارَقُطْنِيُّ:" يرويه أبو مسكين الأودي عن هزيل، عن عبد الله، واختلف عنه؛ فرفعه زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري إلى النبي (ﷺ)، وتابعه أبو عوانة من رواية شيبان بن فروخ عنه، فرفعه أيضاً، ورواه أصحاب الثوري، وأصحاب أبي عوانة عنهما موقوفا، وكذلك رواه زائدة، وزهير، وأبو الأحوص، عن أبي مسكين موقوفاً، وهو الصواب [4]"، وقال ابن حجر:" روى زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري، عن أبي مسكين، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً وهو في جامع الثوري موقوفاً، وكذا في مصنف عبد الرزاق، وكذا أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ عن أبي الأحوص، عن أبي مسكين موقوفاً، وجاء ذلك عن علي وابن عمر موقوفاً[5].

قُلْتُ: والذي يرجه أبو حاتم، والدَّارَقُطْنِيُّ وابن حجر: أن الصوابَ في الحَدِيث وقفه وقد أخطأ من رفعه.

قُلْتُ: والذي يتبين أن الذي أخطأ في رفعه هو:" زَيْدُ بنُ أبي الزَّرْقَاءِ، وهو ثقة وبهذا يكون قد خالف من هم أوثق منه، ولذلك حكم عليه أبو حاتم بالنكارة، وعلى هذا تكون علة الحَدِيث علة خفية قادحة، لمخالفته الثقات، وهذا هو الشاذ لمخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

العِلّةُ الثانية:

وجود راوٍ مدلس من المرتبة الثانية، وهو: سفيان الثوري، ومن المعلوم بين المحدثين أن المدلس من المرتبة الثانية يقبل حَدِيثه وإن لم يصرح بالسماع.

---

[1] الْهُذَلِيُّ: بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، هذه النسبة إلى هذيل، وهي قبيلة، يقال لها هذيل بن مدركة...، تفرقت في البلاد. انظر إلى: الأنساب للسمعاني: (391/13).

[2] انظر إلى: الاستيعاب: (987/3-994)، والإصابة: (198/4-201)، وتقريب التهذيب: (/323).

[3] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (70/1)، باب: علل أحاديث في الطهارة، مسألة رقم (186).

[4] انظر إلى: علل الدَّارَقُطْنِيُّ (5/ 282).

[5] انظر إلى: التلخيص الحبير (1/ 165).

العِلّةُ الثالثة:

وجود راوٍ صدوق في إسناد هذا الحَدِيث، وهو:" الْحُرُّ بْنُ مِسْكِينٍ، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ حسنٌ بهذا الإسناد؛ لأن فيه: الْحُرَّ بْنَ مِسْكِينٍ، وهو صدوقٌ.

المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلالِ بمخالفةِ الثقة لمن هو أوثقُ منه.

الأنموذَجُ الأول: وفيه الإعلالُ لمخالفةِ الثقةِ لمن هو أوثقُ منه، أو الشاذ[1].

25-مسألة (267)- قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه أبو أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي(ﷺ)؛ في قصة ذي اليدين، قال أبي: هذا حَدِيث منكر؛ أخاف أن يكون أخطأ فيه أبو أسامة[2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ (267/1)، كِتَابُ الصلاة، بَابُ السهو في السجدتين، حَدِيث رقم (1017)، من طريق أبي أسامة به عن ابن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابن ماجة فِي سُنَنِهِ (383/1)، كِتَاب إقامة الصلاة والسنة فيها، بَابُ فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهياً، حَدِيث رقم (1213)، من طريق أبي أسامة به عن ابن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا) حَدِيث مختلف الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ في صَحِيحِهِ (177/2)، كِتَاب الصلاة، بَابُ التسليم من الركعتين ساهياً في الظهر...، والدليل على أن السلام ساهياً قبل الفراغ من الصلاة لا تفسد الصلاة، حَدِيث رقم(1034)، من طريق أبي أسامة به عن ابن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ ابْنُ أبي شَيْبَةَ في مصنفه (393/1)، كِتَاب الصلوات، بَابُ ما قالوا فيه وقد نقص من صلاته وتكلم، حَدِيث رقم(4514)، من طريق أبي أسامة به عن ابن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما) (مَرْفُوعًا) حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الكبرى (498/2) كِتَاب الصلاة، بَابُ من قال يكبر ثم يكبر، ويسجد، حَدِيث رقم (3893)، من طريق أَبُي عَلِيٍّ الرُّوذْبَارِيِّ، به عن أبي هريرة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (مَرْفُوعًا) حَدِيث مختلف الألفاظ.

---

[1] قال ابن حجر: "فَإِنْ خُولِفَ الرَّاوِي بِأَرْجَحَ، فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: الْمَحْفُوظُ، وَمُقَابِلُهُ، يُقَالُ لَهُ: الشَّاذُّ؛ وَإِنْ وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ مَعَ الضَّعْفِ، فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: الْمَعْرُوفُ، وَمُقَابِلُهُ يُقَالُ لَهُ: الْمُنْكَرُ" انظر إلى: نخبة الفكر(722/4)، وتدريب الراوي(280/1)، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: "إِنَّ الشَّاذَّ، وَالْمُنْكَرَ يَجْتَمِعَانِ فِي اشْتِرَاطِ الْمُخَالَفَةِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الشَّاذَّ رِوَايَةُ ثِقَةٍ أَوْ صَدُوقٍ، وَالْمُنْكَرَ رِوَايَةُ ضَعِيفٍ". انظر إلى :تدريب الراوي (279/1). فالْحَدِيثُ الشَّاذُّ، وَهُوَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاعَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ: مَا رَوَى الثِّقَةُ مُخَالِفًا لِرِوَايَةِ النَّاسِ، لَا أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ مَا لَا يَرْوِي غَيْرُهُ"، وقَالَ الْخَلِيلِيُّ:" وَالَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّاذَّ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ يَشِذُّ بِهِ ثِقَةٌ أَوْ غَيْرُهُ، فَمَا كَانَ مِنْهُ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ فَمَتْرُوكٌ لَا يُقْبَلُ، وَمَا كَانَ عَنْ ثِقَةٍ تُوُقِّفَ فِيهِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ". انظر إلى: تدريب الراوي (267/1).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (99/1)، باب: علل أحاديث في الصلاة ، مسألة رقم (267).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ الكُوْفِيُّ[1]".

قال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا كَثِيرَ الْحَدِيث ، يُدَلِّسُ وَتَبَيَّنَ تَدْلِيسُهُ وَكَانَ صَاحِبَ سُنَّةٍ وَجَمَاعَةٍ[2]"، وسُئِل أبو حاتم عن أبي أسامة وأبي عاصم من أثبتهما في الحَدِيث ؟ فقال:" أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبي عاصم، كان أبو أسامة صحيح الكِتَاب ضابطا للحَدِيث كيساً صدوقاً، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أَحْمَد بن حنبل قوله:" كان ثبتاً، ما كان أثبته، لا يكاد يخطئ [3]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" ثقة، وكان يعد من حكماء أصحاب الحَدِيث [4]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات[5]"، وقال:" من الأثبات في الروايات[6]"، ونقل المزي عن الثوري قوله:" ما بالكوفة شابٌ أعقل من أبي أسامة [7]"، وقال الآجري عن أبي داود:" دَفَن أبو أسامة كتبه فما أَخْرَجَها، وكان بعد ذلك يستعير الكتب[8]"، وقال عنه أيضًا:" قال وكيع:" قد نهيتُ أَبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه [9]"، وقال الذهبيُّ: "الحَافِظُ، الثَّبْتُ[10]"، وقال أيضاً:" أحد الأثبات [11]"،وقال أيضاً:" تلقّت الأُمة حَدِيث أبي أسامة بالقبول لحفظه ودينه من ولم يُنْصِفْهُ ابن نمير[12]"، وقال ابن حجر: "حكى الأَزدي في "الضعفاء" عن سفيان بن وكيع، قال:" كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة، فيأخذها وينسخها. قال لي ابن نمير:" إن المحسِنَ لأبي أسامة يقول:" إنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بَعْدُ من الناس. قال سفيان بن وكيع:" إني لأعجب كيف جاز حَدِيث أبي أسامة! كان أمره بَيِّنًا، وكان من أسرق الناس لحَدِيث جيد [13]"،وصفه كل من ابن حجر[14]"، والسيوطي[15]"، و أَبُو زُرْعَةَ ولي الدين، ابن العراقي [16]"، وجعله ابن حجر، من أصحاب المرتبة الثانية التي يقبل حَدِيثهم وإن لم يصرحوا بالسماع، وقال:" من الحفاظ من أتباع

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (277/9)، وتاريخ الإسلام (5/ 61).

[2] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 395).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 133).

[4] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 130).

[5] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 222).

[6] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 273).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال (7/ 223).

[8] انظر إلى: سؤالات الآجري (/284).

[9] انظر إلى: المصدر السابق (/285)

[10] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (277/9).

[11] انظر إلى: ميزان الاعتدال (1/ 588).

[12] انظر إلى: تاريخ الإسلام (5/ 61).

[13] انظر إلى: تهذيب التهذيب (3/ 4).

[14] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 30).

[15] انظر إلى: أسماء المدلسين (/46).

[16] انظر إلى: المدلسين (/ 46).

التابعين مشهورٌ بكنيته متفق على الاحتجاج به[1]"، و قال ابن حجر:" ثقة ثبت ربما دلس وكان بِأَخَرَة يحدث من كتب غيره من كبار التاسعة مات سنة إحدى ومائتين وهو ابن ثمانين[2]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ، مدلس من الثانية.

2- عُبيدُاللهِ بنُ عمرَ بنِ حَفْصِ بنِ عَاصِمٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْعُمَرِيُّ، أبو عُثْمَانَ الْمَدَنِيُّ[3]".

قال الْعِجْلِيُّ: "ثقة ثبت[4]"، ونقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن أبيه وأبي زُرْعَةَ قوليهما: "ثقة"، وعن يحيى ابن معين قوله: "من الثقات[5]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" وكان من سادات أهل المدينة وأشراف قريش فضلاً وعلماً وعبادةً وشرفاً وحفظاً وإتقاناً[6]"، ونقل المزي عن النَّسَائِي قوله: "ثقة ثبت[7]"، وقال الذهبي:" ثقة حجة[8]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة ثبت، مات سنة مائة وبضع وأربعين[9]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ ثبتٌ.

3- نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، أَبُو عَبدِاللَّهِ الْمَدَنِيُّ سبقت ترجمته في المسألة رقم(1957)، ورتبته ثقةٌ فقيه مشهور.

4- الصحابي الجليل: عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ بنِ نُفَيْلٍ اَلْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ، سبقت ترجمته في المسألة رقم(1957)، ورتبته صحابي جليل.

---

[1] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 30).

[2] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 177).

[3] انظر إلى: تهذيب الكمال (124/19).

[4] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (112/2).

[5] انظر إلى: الجرح والتعديل (327/5).

[6] انظر إلى: الثقات لابن حبان (149/7).

[7] انظر إلى: تهذيب الكمال (128/19).

[8] انظر إلى: تاريخ الإسلام (922/3).

[9] انظر إلى: تقريب التهذيب (/373).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيثُ فيهِ علتان:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها كل من أبو حاتم، وابْنُ خُزَيْمَةَ، والدَّارَقُطْنِيُّ، والْبَيْهَقِيُّ فقال أبو حاتم:" هذا حَدِيث منكر؛ أخاف أن يكون أخطأ فيه أبو أسامة[1]"، وقال ابْنُ خُزَيْمَةَ:" «هذا خبر ما رواه عن أبي أسامة غير أبي كريب وهذا؛ يعني: بشر بن خالد»[2]"، وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: "غَرِيب من حَدِيث عبيد الله عَنهُ، تفرد بِهِ أَبُو أُسَامَة وَلَا نعلم حدث بِهِ عَنهُ غير أَحْمَدُ بن سِنَان وَهُوَ من الثِّقَات الْأَثْبَات[3]"، وقال الْبَيْهَقِيُّ:" تفرد به أبو أسامة حماد بن أسامة، وهو من الثقات [4]".

قُلْتُ: لعلّ أبا حاتمٍ أطلق النكارة على الحَدِيث، لأن أبا أسامة تفرد برواية هذا الحَدِيث فلم يرويه أحد غيره عن عبيد الله بن عمر، أو يكون أطلق النكارة لأن أبا أسامة قد خالف الثقات بروايته الحَدِيث بهذا الإسناد، بخلاف الأسانيد التي يروى بها قصة ذي اليدين، وكلاهما جائز، على هذا يكون مراد أبو حاتم أطلق لفظ النكارة على مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه من الثقات المشهورين وقد بينت ذلك في المسألة الأولى في بيان مراد أبي حاتم من لفظة منكر.

العِلّةُ الثانية:

وجود راوٍ مدلس من المرتبة الثانية، وهو: أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ، ومن المعلوم بين المحدثين أن المدلس من المرتبة الثانية يقبل حَدِيثه وإن لم يصرح بالسماع.

قُلْتُ: وقد صرّح بالسماع من طرقٍ أخرى فتزول علة التدليس.

رابعاً: الحكمُ على إسنادِ الحَدِيث

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ صحيحٌ بهذا الإسناد؛ لأن جميع رواتِهِ ثقات.

---

[1] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (99/1)، باب: علل أحاديث في الصلاة، مسألة رقم (267).

[2] انظر إلى : صحيح ابن خزيمة (177/2) ،حديث رقم(1034).

[3] انظر إلى : أطراف الغرائب والأفراد (3/ 477).

[4] انظر إلى: السنن الكبرى (498/2)، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (437/1) ،ونصب الراية(68/2) .

المبحَثُ الثّالِثُ

وفيه مطلبان:

المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجَ للإعلالِ بالإرسال.

المطلَبُ الثاني: أنموذَجٌ للإعلالِ بإبدالِ راوٍ في سَنَدِ الحديث.

المطلَبُ الأول: أربعَةُ نماذجٍ للإعلالِ بالإرسال.

الأنموذَجُ الأول: وفيه الإعلالُ بالإرسال[1].

26– مسألة (1693) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسمعت أبا زرعة وذكر حَدِيث الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن عَائِشَة؛ قالت: مازال رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يسأل عن الساعة حتى نزلت عليه: {فيم أنت من ذكراها}الآية (43) من سورة النازعات.. فقال أَبُو زُرْعَةَ: الصحيح: مرسل، بلا عَائِشَة [2]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيَّ في مسنده (189/2)، حَدِيث رقم (674)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به، عَنْ عروة مرسلاً، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ إسحاق بن راهويه في مسنده (270/2)، حَدِيث رقم (777)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به، عَنْ عَائِشَة، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ البزار في كشف الأستار (78/3)، حَدِيث رقم (227)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به، عَنْ عَائِشَة، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ في كِتَابه العلل (126/14)، حَدِيث رقم (3475)، من طريق عروة، عَنْ عَائِشَة، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ في كِتَابه شرح السنن والآثار (474/14)، بَابُ أحاديث لم يذكرها الشَّافِعِيَّ في الكِتَاب، حَدِيث رقم (20820)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عروة مُرسلاً، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ الحاكم في مستدركه (46/1)، كِتَاب الإيمان، حَدِيث رقم (7)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به، عَنْ عَائِشَة، حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ (558/2)، كِتَاب التفسير، بَابُ: تفسير سورة النازعات بسم الله الرحمن الرحيم، حَدِيث رقم (3895)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به، عَنْ عَائِشَة، حَدِيث متقارب الألفاظ.

---

[1] الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ: اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الطَّوَائِفِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) كَذَا وَفَعَلَهُ يُسَمَّى مُرْسَلًا، فَإِنِ انْقَطَعَ قَبْلَ التَّابِعِيِّ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ قَالَ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ: لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا بَلْ يَخْتَصُّ الْمُرْسَلُ بِالتَّابِعِيِّ عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) فَإِنْ سَقَطَ قَبْلَهُ وَاحِدٌ فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَمُعْضَلٌ وَمُنْقَطِعٌ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، أَنَّ الْكُلَّ مُرْسَلٌ وَبِهِ قَطَعَ الْخَطِيبُ. وَهَذَا اخْتِلَافٌ فِي الِاصْطِلَاحِ وَالْعِبَارَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ) فَالْمَشْهُورُ عِنْدَ مَنْ خَصَّهُ بِالتَّابِعِيِّ أَنَّهُ مُرْسَلٌ كَالْكَبِيرِ. وَقِيلَ: لَيْسَ بِمُرْسَلٍ بَلْ مُنْقَطِعٌ، وَإِذَا قَالَ: فُلَانٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ فُلَانٍ. فَقَالَ الْحَاكِمُ: مُنْقَطِعٌ لَيْسَ مُرْسَلًا، وَقَالَ غَيْرُهُ مُرْسَلٌ. انظر إلى:–تدريب الراوي (1/ 219).، ويمكن أن نقول بأن المرسل: ما رواه التابعي دون ذكر الصحابي. انظر إلى المرجع السابق: (195/1).، ويقابل المرسل المتصل، وهو: ما اتصل إسناده مرفوعاً إلى النبي(ﷺ) أو موقوفاً على الصحابي. انظر إلى تقريب النووي ضمن تدريب الراوي: (183/1).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (68/2)، باب :علل أخبار في القرءان وتفسيره، مسألة رقم (1693).

- أَخْرَجَهُ أبو نعيم الاصبهاني في الحلية(314/7)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به، عَنْ عَائِشَةَ، حَدِيث متقارب الألفاظ.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- **مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبُو بَكْرٍ الْقُرَشِيُّ الزُّهْرِيِّ** [1]، سبقت ترجمته في مسألة رقم: (2087)، ورتبته: متفق على جلالته وإتقانه يرسل ويدلس، من المرتبة الثالثة.

2- **عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدَ الَأَسْدِيُّ، أَبُو عَبْدِاللَّهِ الْمَدَنِيُّ**، سبقت ترجمته في مسألة رقم (2087)، ورتبته: ثقةٌ فقيه مشهور.

3- أم المؤمنين عَائِشَةَ بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصَّدِيقِ صحابية جليلة سبقت ترجمتها في المسألة رقم(1066)، ورتبتها صحابية جليلة.

ثالثاً: بيانُ علل الحَدِيث

الحَدِيث فيه علتان:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها أَبُو زُرْعَةَ، والدَّارَقُطْنِيُّ، والحاكم وغيرهما، حيث قال أَبُو زُرْعَةَ:" الصحيح مرسلٌ، بلا عَائِشَةَ[2]".

قُلْتُ: الاختلاف هنا في وصل سند الحديث وإرساله-وهو علة خفية قادحة-؛لأن الاختلاف هنا قد وقع من ثقة وهو " سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ[3]"؛ ولأنه لم يتم التوصل إلى هذه العلة إلا بعد تخريج الحديث وبيان طرقه، وقد وقع الخلاف بين العلماء الذين أخرجوا الحديث حيث رووه تارة موصولاً وتارة معلاً بالإرسال.

قُلْتُ: هذا الحَدِيث رواه الشَّافِعِيَّ في مسنده (189/2)، حَدِيث رقم (674)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، به، عَنْ عروة مرسلاً، والْبَيْهَقِيُّ في كِتَابه شرح السنن والآثار (474/14)، حَدِيث رقم (20820)، من طريق سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عروة مرسلاً، ورواه غيرهما موصولاً عن عَائِشَةَ، وقد رجح أبو زرعة رواية هذا الحديث معلاً بالإرسال، وأيده في ذلك جمع من العلماء، فقال الدَّارَقُطْنِيُّ:" يرويه ابن عيينة، واختلف عنه؛ فرواه الهيثم بن جميل، ويعقوب الدورقي، وصدقة بن الفضل المروزي، وعبد الجبار بن العلاء، وأبو كريب، وإسحاق بن راهويه، وأبو الأشعث، وغيرهم، عن ابن عيينة، عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن عَائِشَةَ؛ وخالفهم يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ونعيم بن يعقوب، والحميدي، وعلي ابن المديني،

---

[1] الزُّهْرِيُّ : بضم الزاى وسكون الهاء وكسر الراء. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (6/ 350).

[2] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (68/2)، باب :علل أخبار في القرءان وتفسيره، مسألة رقم (1693).

[3] وهو: سفيان ابن عيينة ابن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد وهو :ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بِأَخَرَة وكان ربما دلس لكن عن الثقات؛ من رؤوس الطبقة الثامنة مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة انظر إلى: تقريب التهذيب (/245)، **قُلْتُ** :وجعله ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين ، وقال عنه: كان يدلس لكن لا يدلس إلا عن ثقة وادّعى ابن حبان بأن ذلك كان خاصاً، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس. انظر إلى: طبقات المدلسين (/32).

رووه عن ابن عيينة، عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة مرسلا، ولعل ابن عيينة وصله مرةً، وأرسله أخرى[1]"، وقال الحاكم:" ابن عيينة كان يرسله بآخره [2]".

قُلْتُ: وهذه علة الحَدِيث وهي أن ابن عيينة وصله مرة، وأرسله أخرى، وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

العِلّةُ الثانية:

فيه راوٍ مدلس وهو: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة في مراتب المدلسين، وهي علة خفية قادحة إلا إذا صرح بالسماع فتزول.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ ضعيفٌ بهذا الإسناد؛ للإرسال الموجود في سنده.

الأنموذج الثاني وفيه الإعلال بالإرسال:

27– مسألة (993) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه الصعق بن حزن، عن سيار أبي الحكم، عن جبر بن عبيد، عن أبي هريرة؛ قال: وعدنا رسول الله (ﷺ) غزوة الهند؛ فإن أدركها أنفق فيها مالي، فإن أقتل أكون حياً مرزوقاً، وإن أرجع فأنا أبو هريرة المحرر، ورواه هُشَيْمُ، عن سيار، عن جبر بن عبيدة، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)، قال أبو زرعة: الصحيح ما رواه هُشَيْمُ [3]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أخرجه النسائي في سننه (42/6)، كِتَابُ الْجِهَادِ بَابُ: غَزْوَةُ الْهِنْدِ، حديث رقم (3173)، من طريق هُشَيْمٍ، به، عَنْ جَبْرِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ حديث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أخرجه(6/ 42)، كِتَابُ الْجِهَادِ بَابُ: غَزْوَةُ الْهِنْدِ، حديث رقم (3174)، من طريق هُشَيْمٍ، به، عَنْ جَبْرِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الإمام أحمد في مسنده(229/2) من طريق هُشَيْمٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه سعيد بن منصور سننه (2/ 178)، كِتَابُ الْجِهَادِ بَابُ: مَنْ قَالَ الْجِهَادُ مَاضٍ، حديث رقم (2374)، من طريق هُشَيْمٍ، به، عَنْ جَبْرِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الحاكم في مستدركه (3/ 588)، كتاب التفسير باب: ذكر أبي هريرة الدوسي رضي الله عنه «وقد كثر الخلاف في اسمه، واسم أبيه»، حديث رقم(6177)، من طريق هُشَيْمٍ، به، عَنْ جَبْرِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ حديث متقارب الألفاظ.

---

[1] انظر إلى: علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (14/ 126).

[2] انظر إلى: المستدرك على الصحيحين للحاكم (2/ 558).

[3] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (1/ 334)، علل أخبار في الغزو والسير، مسألة رقم(993).

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (9/ 297)، كِتَابُ السِّيَرِ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي قِتَالِ الْهِنْدِ، حديث رقم(18599)، من طريق هُشَيْمٍ، به، عَنْ جَبْرِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ حديث متقارب الألفاظ.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- الصَّعِقُ بْنُ حَزْنٍ الْبَكْرِيُّ الْعَيْشِيُّ[1]، وَيُقَالُ: الْعَائِشِيُّ [2]".

نقل ابن أبي حاتم عن، يحيى بن معين قوله:" ليس به بأس، وعن أبيه قوله:" ما به بأس، وعن أبي زرعة قوله:" ثقة[3]"، وقال الدوري: "سَمِعت يحيى يَقُول الصَّعق بن حزن ثِقَة[4]"، وذكره العجلي في كتابه الثقات، ونقل قول عارم:" كانوا يرون أنه من الأبدال[5][6]"،وقال ابن حبان:" من متقنى أهل البصرة[7]"، وذكره أيضاً في الثقات[8]"، ونقل المزي عن النسائي قوله:" ثقة[9]"، وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود:" ثقة[10]"، وقال ابن الجنيد: "سألت يحيى عن الصعق بن حزن، فقال:" ثقة[11]"، وقال الدَّارَقُطْنِيّ:" ليس بالقوي[12]"، وقال الذهبي:" شَيْخٌ بَصْرِيٌّ صَدُوقٌ[13]"، وقال أيضاً:" ثقة عابد [14]"، وقال ابن حجر:" صدوق يهم وكان زاهداً [15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ.

---

[1] بفتح العين المهملة وسكون الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى عائشة .انظر إلي: الأنساب للسمعاني (9/ 426).

[2] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (177/13) ميزان الاعتدال (315/2)، تاريخ الإسلام (415/4).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 456).

[4] انظر إلى : تاريخ ابن معين (4/ 114).

[5] "الأبدال" قال الإمام أحمد: "إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فمن هم؟ المقاصد الحسنة (/10)، وقد شرح السخاوي الموضوع في كتاب سماه "نظم اللآل في الكلام على الأبدال".

[6] انظر إلى: الثقات للعجلي (/228).

[7] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 248).

[8] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 479).

[9] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (13/ 177).

[10] انظر إلى: سؤالاته: (5 / 13).

[11] انظر إلى: سؤالات ابن الجنيد (/ 413).

[12] انظر إلى: الإلزامات والتتبع (/ 169).

[13] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 415).

[14] انظر إلى: الكاشف (1/ 503).

[15] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 276).

2- هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرِ بنِ أبي خَازِمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ السَّلَمِيُّ[1] الوَاسِطِيُّ [2]".

قال ابن سعد:" كان ثقةً كثيرَ الحديث ثبتًا يدلس كثيرًا. فما قال في حديثه أخبرنا فهو حجة وما لم يقل فيه أخبرنا فليس بشيء[3]"، ونقل ابن أبي حاتمٍ عن ابن مهدي قوله:" حفظ هشيم أثبت من حفظ أبى عوانة، وعنه أيضاً:" ما رأيت أحفظ من هشيم، كان هشيم يقوى من الحفظ على شيء لا يقوى عليه غيره، وعن أبيه قوله: "ثقة[4]"، وعن أبي زرعة قوله: "هشيم أحفظ، وعن أبيه أنه سئل عن هشيم ويزيد بن هارون فقال:" هشيم أحفظهما [5]"، وقال العجلي:" ثقة، وكان يدلس، وكان يعد من حفاظ الحديث[6]"، وقال ابن حبان:" من متقنى الواسطيين وجلة مشايخها ممن كثرت عنايته بالآثار وجمعه للأخبار حتى حفظ وصنف وذاكر وحدث ونشر وبث[7]"،ووصفه كُلٌّ: من النسائي[8]"،والعجلي[9]"، والسيوطي[10]"،وسبط العجمي[11]"، والعلائي[12]"، وابن حجر جعله من المرتبة الثالثة الذين لا يقبل حديثهم إلا إن صرحوا بالسماع، وذكر قولاً فيه فقال:" مشهورٌ بالتدليس مع ثقته، وصفه النسائي وغيره بذلك [13]"، قال الإمام أحمد لم يسمع هشيم من سيار[14]"، وقال الذهبي: "كان مدلسًا، وقال أحمد:" لم يسمع من سيار، ولا من علي بن زيد، وسمى جماعة، قال:" وقد حدث عنهم"، ونقل قول ابن القطان:" ولهشيم صنعة محذورة في التدليس، فإن الحاكم ذكر أن جماعة من أصحابه اتفقوا يومًا على أن يأخذوا عن هشيم تدليسًا، ففطن لذلك، فجعل يقول في حديث يذكره:" حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم:" هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا:" لا، فقال:" لم أسمع من مغيرة ما ذكرته حرفًا، إنما قُلْتُ: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي، كما روى عن ابن المبارك أنه سأل هشيمًا:" لم تدلس وأنت كثير الحديث؟ فقال:" إن كبيريك قد دلسا:" الأعمش، وسفيان [15]"، وقال ابن

---

[1] السَّلَمِيُّ: بفتح السين المهملة وسكون اللام، هذه النسبة إلى الجد، وهو كان من آبائه وأجداده سلم، انظر إلى: الأنساب للسمعاني (179/7).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (8/ 287)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 272).

[3] انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 227).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 116).

[5] انظر إلى: المصدر السابق (9/ 115).

[6] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 459).

[7] انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 280).

[8] انظر إلى: ذكر المدلسين (/ 122).

[9] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 460).

[10] انظر إلى: أسماء المدلسين (/ 102).

[11] انظر إلى: التبيين لأسماء المدلسين (/ 59).

[12] انظر إلى: جامع التحصيل (/ 111).

[13] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 47).

[14] انظر إلى: جامع التحصيل (/ 294).

[15] انظر إلى: ميزان الاعتدال(307/4).

الصلاح:" إن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو:" سمعت، وحدثنا وأخبرنا. وأشباهها فهو مقبول محتج به، وفي "الصحيحين" وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثيرًا جدًّا، كقتادة، والأعمش، والسفيانين، وهشيم بن بشير وغيرهم. وهذا لأن التدليس ليس كذبًا وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل[1]"، وقال الذهبي:" الإمام، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، مُحَدِّثُ بَغْدَادَ، وَحَافِظُهَ[2]"، وقال أيضاً:" أحد الأعلام [3]"، وقال أيضاً:" حافظ بغداد إمامٌ ثقة مدلس[4]"، قال ابن حجر:" ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي[5]"[6]"، وتُوُفّي في شعبان سنة ثلاثٍ وثمانين ومائة[7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال.

قُلْتُ: لم يذكر هشيم ضمن رجال الإسناد، لكنه أبدل براوٍ آخر خطأً، ومن خلال تتبعي لطرق الحديث المختلفة تبين لي أنه ضمن رجال الإسناد.

3- **سَيَّارُ بن أبي سيار وَيُقَالُ: إِنَّ اسْمَ أبيهِ وِرْدَانُ. أَبُو الْحَكَمِ الْوَاسِطِيُّ، الْعَنْزِيُّ[8]".**

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ:" صدوق ثِقَةٌ ثَبْتٌ فِي كل المشايخ[9]"، ونقل المزي عن إسحاق بْن منصور و يحيى بْن مَعِين، والنَّسَائي قولهما:" ثقة[10]"، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات[11]"، وذكره وابن شاهين في جملة الثقات ونقل قول الإمام أحمد ثِقَة[12]"، ولم يذكر له الذهبي في الكاشف جرحاً أو تعديلاً [13]"، وقال ابن حجر:" ثقة [14]"، وتُوُفِّيَ سَنَةَ اثنتين وعشرين ومائة[15]".

---

[1] انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (/171).

[2] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (8/ 288).

[3] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 992).

[4] انظر إلى : الكاشف (2/ 338).

[5] قال ابن حجر: المرسل الخفي، يحصل من معاصر لم يلق من حدث عنه [فالفرق بين المدلس والمرسل الخفى أن التدليس يختص بمن روى عمن لقاؤه إياه فأما إن عاصره ولم يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفى] انظر إلى: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (4/ 723).

[6] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 574).

[7] انظر إلى: تاريخ بغداد (16/ 130).

[8] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 430) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 315).

[9] انظر إلى: علل أحمد: (1 / 136).

[10] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 315).

[11] انظر إلى: الثقات لابن حبان (6/ 421).

[12] انظر إلى: تاريخ أسماء الثقات (/ 104).

[13] انظر إلى: الكاشف (1/ 475).

[14] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 262).

[15] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 430).

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثِقَةٌ.

4- **جبرُ بنُ عُبَيدةَ، الشاعر، وَقَال بعضهم: جبيرُ بْنُ عُبَيدةَ** [1]".

قال ابن أبي حاتم:" روى عن أبي هريرة روى عنه سيار أبو الحكم، ولم يذكر له جرحاً ولا تعديلاً[2]"،وذكره ابن حبان في الثقات [3]"، وقال المزي: "روى له النَّسَائي هذا الحديث الواحد، وهو حديثنا [4]"، وقال الذهبي:" مجهول [5]"، وذكره الذهبي في الكاشف دون جرحٍ ولا تعديلٍ[6]"، وقال ابن حجر:" مقبول [7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: مجهول[8]".

5- **الصحابي الجليل، أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ سبقت ترجمته في المسألة رقم(1892)، ورتبته صحابي جليل.**

ثالثاً: بيانُ علَلِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ خمسُ علَلٍ

العِلّةُ الأولى:

الإرسال الموجود في سند الحديث -عدم سماع - هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرٍ، من سَيَّارٍ بن أبي سيار، وهي علة خفية قادحة. وقد ذهب إلى القول بهذه العلة جمع من العلماء مؤيدين، حيث قال الإمام أحمد بهذا الصدد:" لم يسمع هشيم من سيار[9]".

العِلّةُ الثانيةُ:

التصحيف الموجود في سند الحديث، -وهي علة خفية قادحة-ولعل من صحفه هو الصعق حيث صحف حديث سيار أبي الحكم، عن "جبر بن عبيد".

قُلْتُ: وقد زالت علة التصحيف ببيان اسم الراوي المصحف وتصحيحه، وذلك من خلال تخريج الحديث وبيان طرقه، وهذه فائدة من فوائد التخريج.

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 494).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 533).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 117).

[4] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/ 494).

[5] انظر إلى: ديوان الضعفاء (/ 60).

[6] انظر إلى: الكاشف (1/ 289).

[7] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 137).

[8] قَالَ الْخَطِيبُ: الْمَجْهُولُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: هُوَ كُلُّ مَنْ لَمْ يُشْتَهَرْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهِ ، وَلَا عَرَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ رَاوٍ وَاحِدٍ ، مِثْلُ عَمْرٍو ذِي مُرٍّ ،وَغَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَا خَلْقٌ كَثِيرٌ تَتَّسِعُ أَسْمَاؤُهُمْ ، وَأَقَلُّ مَا تَرْتَفِعُ بِهِ الْجَهَالَةُ أَنْ يَرْوِيَ عَنِ الرَّجُلِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ كَذَلِكَ انظر إلى: الكفاية في علم الرواية (/88)، وتدريب الراوي (372/1).

[9] انظر إلى: المراسيل لابن أبي حاتم (/231)، وجامع التحصيل (/ 294).

قُلْتُ: وربما يكون هناك إبدالُ راوٍ براوٍ آخر فيكون إبدال هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرِ بالصعق بن حزن، وهي التي أشار إليها أبو زرعة لما سئل عن هذا الحديث.

العِلّةُ الثالثة:

عنعنةُ هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرِ وعدم تصريحه بالسماع حيث عده الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه[1]"، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة.

قُلْتُ: أما سماعه عن سيار فلم يسمع منه كما قال الإمام أحمد وغيره، وأما تدليسه فكان بارعاً فيه مكثراً منه.

قُلْتُ: وأما عن عنعنةِ هُشَيْمِ بنِ بَشِيْرِ فقد زالت هذه العلة بتصريح "هُشَيْمِ بنِ بَشِيْرٍ" بالسماع من سيار، وذلك في روايته التي أخرجها "سعيد بن منصور" في سننه[2]".

العِلّةُ الرابعة:

فيه راوٍ صدوق وهو: الصَّعِقُ بْنُ حَزْنٍ، وتعد هذه العلة علة ظاهرة قادحة.

العِلّةُ الخامسة:

فيه راوٍ مجهولٌ، (جبر بن عُبَيدة)، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ جداً؛ للجهالة والإرسال الموجودين في سند الحديث.

---

[1] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 47).

[2] انظر إلى: سنن سعيد بن منصور (178/2).

الأنموذج الثالث وفيه الإعلالُ بالإرسال:

28- مسألة (2724) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حَدِيثٍ رواه عبد الرزاق، عن الثوري، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر؛ أنه قال لمعاوية: إني وإياك فرعون هذه الأمة؟ قال أبي: هذا حَدِيثٌ باطل؛ يرون أن الأعمش أخذه من حكيم بن جبير، عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي ذر. وحكيم هو نحو يونس بن خبَابُ، وهو ذاهبٌ في الضعف [1]".

أولاً: تخريجُ الحَدِيث

- أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ في كِتَابه العلل (271/6) حَدِيث رقم (1129)، من طريق أَبي مَسْعُود الرَّازِيّ أَحْمَدَ بنِ الْفُرَات عَن مُحَمَّد بن يُوسُف الْفِرْيَابِيّ عَن سُفْيَان، به عن أبي ذر (رضي الله عنه) مَرْفُوعًا حَدِيث متقارب الألفاظ.
- وكذلك أَخْرَجَهُ في الأفراد والغرائب (54/5)، حَدِيث رقم (4650) من طريق أَبي مَسْعُود الرَّازِيّ أَحْمَدُ بن الْفُرَات عَن مُحَمَّد بن يُوسُف الْفِرْيَابِيّ عَن سُفْيَان، به عن أبي ذر (رضي الله عنه) مَرْفُوعًا حَدِيث متقارب الألفاظ.
- أَخْرَجَهُ أبو نعيم في كِتَابه تاريخ أصبهان (76/2)، من طريق أَبُو مَسْعُود الرَّازِيّ أَحْمَدُ بن الْفُرَات عَن مُحَمَّد بن يُوسُف الْفِرْيَابِيّ، عَن سُفْيَان، به عن أبي ذر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، مَرْفُوعًا حَدِيث متقارب الألفاظ.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- **عبدُ الرزاقِ بنُ همامِ بنِ نافعٍ الحميريُّ، مولاهم، اليمانيُّ، أبو بكرٍ الصنعانيُّ[2]".**

قال أَبُو زُرْعَةَ:" قُلْتُ لِأَحْمَدُ بْنِ حَنْبَلٍ:" كَانَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ يَحْفَظُ حَدِيث مَعْمَرٍ؟ قَالَ:" نَعَمْ. قِيلَ لَهُ:" فَمَنْ أَثْبَتُ فِي ابْنِ جُرَيْجٍ:" عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ؟ قَالَ:" عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وقال وَأَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ:" أَتَيْنَا عَبْدَ الرَّزَّاقِ قَبْلَ الْمِائَتَيْنِ، وَهُوَ صَحِيحُ الْبَصَرِ وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بعدما ذهب بصرهن فَهُوَ ضَعِيف السَّمَاعِ[3]"، قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" سألت أبي عن عبد الرزاق أحبُّ إليك أو أبو سفيان المعمري؟ فقال عبد الرزاق أحبُّ إليَّ قلت فمطرف بن مازن أحب إليك أو عبد الرزاق؟ قال عبد الرزاق أحب إليَّ، قلت فما تقول في عبد الرزاق؟ قال يكتب حَدِيثه ولا يحتج به، وقال أيضاً:" سمعت أبا زرعة يقول ابن ثور وهشام بن يوسف وعبد الرزاق عبد الرزاق أحفظهم [4]"، وقال النَّسَائِي:" فِيهِ نظر لمن كتب عَنهُ بِأَخَرَة [5]"، ذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" وكان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر وكان ممن يخطىء إذا حدث من حفظه على

---

[1] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم، (406/2)، باب علل أخبار في الأمراء والفتن، حديث رقم(2724).

[2] انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 52).

[3] انظر إلى: تاريخ أبي زرعة الدمشقي (/ 457).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 39).

[5] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين للنسائي (/ 69).

تشيع فيه[1]"، وقال الْعِجْلِيُّ:" يماني ثِقَة يكنى أَبَا بكر وَكَانَ يتشيع [2]"، وذكره ابن عدي في الضعفاء [3]"، وذكره سبط العجمي في المختلطون، وقال:" وقد ذكره أيضاً فيهم ابن الصلاح [4]"، وذكره العلائي في المختلطين وقال:" الإمام المشهور[5]"، ولقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين وقال:" الحافظ المشهور متفق على تخريج حَدِيثه وقد نسبه بعضهم إلى التدليس وقد جاء عن عبد الرزاق التبري من التدليس قال حججت فمكثت ثلاثة أيام لا يجيئني أصحاب الحَدِيث فتعلقت بالكعبة فقلت ياربّ ما لي أكذب أنا، أمدلس أنا بقية بن الوليد أنا فرجعت إلى البيت فجاؤني ويحتمل أن يكون نفي الإكثار من التدليس بقرينة ذكره بقية[6]"،وقال الذهبي:" ثقة حافظ[7]"، وقال أيضاً:" أحد الأعلام[8]"، وقال ابن حجر:" ثقةٌ حافظٌ مصنفٌ شهيرٌ عَمِيَ في آخر عمره فتغير وكان يتشيع[9]"،ومات بعد أن عَمِيَ سنة إحدى عشرة ومائتين[10]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ حافظ تغير في آخر عمره.

2- **سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ مَسْرُوْقٍ اَلثَّوْرِيُّ أَبُو عبدِاللهِ اَلْكُوْفِيُّ**، سبقت ترجمته في المسألة رقم(883) ورتبته: ثقةٌ حافظٌ حجةٌ مدلس من الثانية.

3- **الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ** سبقت ترجمته في المسألة رقم (904)، ورتبته: ثقةٌ حافظٌ مدلسٌ من الثانية.

4- **حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ[11]"**.

نقل ابْنُ أبي حَاتِمٍ عن، أَحْمَدُ بن سنان قال قلت لعبد الرحمن بن مهدي:" لِمَ تركت حَدِيث حكيم بن جبير؟ فقال حدثني يحيى القطان قال سألت شُعْبَة عن حَدِيث حكيم بن جبير فقال:" أخاف النار[12]"، وقال الْبُخَارِي:" كان شُعْبَة يتكلم فيه[13]"، وقال الخطيب:" كَانَ مِنْ غُلاةِ الشِّيعَةِ تَرَكَهُ شُعْبَة لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَمْرُهُ[14]"، وَقَالَ أَحْمَدُ:" ضَعِيف [15]"،وقال النَّسَائِي:" ضَعِيف[1]"، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ:" مَتْرُوكٌ[2]"،وذكره الدَّارَقُطْنِيُّ في

---

[1] انظر إلى: الثقات لابن حبان (8/ 412).

[2] انظر إلى: الثقات للعجلي (2/ 93).

[3] انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 538).

[4] انظر إلى: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (/ 212).

[5] انظر إلى: المختلطين للعلائي (/ 74).

[6] انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 34)

[7] انظر إلى: ديوان الضعفاء (/ 248).

[8] انظر إلى: الكاشف (1/ 651).

[9] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 354).

[10] انظر إلى: الثقات لابن حبان (8/ 412).

[11] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 398).

[12] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 140).

[13] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (3/ 16).

[14] انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 398).

[15] انظر إلى: العلل (/399) .

الضعفاء والمتروكون [3]"، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، ونقل قول شُعْبَة قوله:" لَا أستحل أَن أروي عَنهُ [4]"، وقال البرقاني سألته،(أي الدَّارَقُطْنِيُّ)عن حكيم بن جبير فقال كوفي يترك[5]"،وقال الذهبي:" ضعفوه[6]"،وقال ابن حجر:" ضَعِيف رُمِيَ بالتشيع [7]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ضَعِيف رُمِيَ بالتشيع.

قُلْتُ: لم يذكر حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ في الإسناد، لكنه تبين من خلال أقوال الأئمة أنه أُسقِطَ من الإسناد، لضعفه، فذكرته ضمن رجالِ الإسناد؛ كونه أحد علل هذا الحَدِيث.

5- **إِبْرَاهِيْمُ بنُ يَزِيْدَ بنِ شَرِيْكٍ التَّيْمِيُّ[8] [9]**".

حدث ابْنُ أبي حَاتِمٍ:" قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال إبراهيم التيمي: ثقة، وسئل أَبُو زُرْعَةَ عن إبراهيم التيمي فقال: كوفي ثقة مرجئ، وقال وسئل أبي عن إبراهيم التيمي فقال صالح الحَدِيث [10]"، وقال الخطيب:" عَابِدُ الكُوْفَةِ[11]"، وذكره ابْنُ حِبَّانَ في الثقات، وقال:" كان عابداً صابراً على الجوع الدائم[12]"، وذكره العلائي في المدلسين:" وذكر قول الدَّارَقُطْنِيُّ لم يسمع من عَائِشَة ولا حفصة ولا أدرك زمانهما، وقال التِّرْمِذِيّ لا نعرف لإبراهيم التيمي سماعاً من عَائِشَة [13]"،قال أبو القاسم الأصبهاني:" كَانَ عَابِدًا صَابِرًا عَلَى الْجُوعِ الدَّائِمِ[14]"، وقال الذهبي:" العابد[15]"، وقال الذهبي:" الإمام، القُدْوَةُ، الفَقِيْهُ عَابِدُ الكُوْفَةِ [16]"، وقال ابن حجر:" العابد ثقة إلا أنه يرسل ويدلس من الخامسة[17]، قَتَلَهُ

---

[1] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين للنسائي (/ 30).

[2] انظر إلى: سنن الدارقطني (2/ 122).

[3] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين للدارقطني (2/ 148).

[4] انظر إلى: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (1/ 230).

[5] انظر إلى: سؤالات البرقاني للدارقطني (/ 24).

[6] انظر إلى: الكاشف (1/ 347).

[7] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 75).

[8] التَّيْمِيُّ: بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين وفتح الياء المنقوطة من تحت بنقطتين والميم بعدها بتحريك الحرفين الأولين، وهذه النسبة إلى تيم، وهو بطن من غافق ممن كان بمصر. انظر إلى: الأنساب للسمعاني(120/3).

[9] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 60)، وتاريخ الإسلام (2/ 1054)..

[10] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 145).

[11] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 1054).

[12] انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 7).

[13] انظر إلى: جامع التحصيل (/ 141).

[14] انظر إلى: سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (/ 693).

[15] انظر إلى: الكاشف (1/ 227).

[16] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 60).

[17] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 95).

الْحَجَّاجُ، وَقِيلَ:" مَاتَ فِي حَبْسِهِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ أربعٍ وَتِسْعِينَ، وَهُوَ شَابٌّ لَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعِينَ سَنَةً؛ وَكَانَ كَبِيرَ الْقَدْرِ[1].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ إلا أنه يرسلُ ويدلس.

6- **يَزِيدُ بْنُ شَرِيكٍ التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ، والدُ إِبْرَاهِيمَ بْن يَزِيد، التَّيمِيُّ، تَيم الرَّبَابُ** [2]".

حدث ابْنُ أبي حَاتِمٍ قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال:" يزيد بن شريك التيمى ثقة[3]"، وقال الخطيب:" كان ثقةً [4]"، وقال ابْنُ سَعْدٍ:" كَانَ عَرِيفَ قَوْمِهِ وَكَانَ ثِقَةً وَلَهُ أَحَادِيثُ[5]"،وَقَال الْعِجْلِيُّ:" من أصحاب عَبد الله ثقة [6]"،وذكره ابْنُ حِبَّانَ في كِتَاب "الثقات" [7]"، وقال الذهبي:" ثقة [8]"، وقال ابن حجر: "ثقة يقال: إنه أدرك الجاهلية من الثانية مات في خلافة عبد الملك، ثمانين من الهجرة[9]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقة.

7- **جندبُ بْنُ جُنادةَ بْن سفيانَ بْنِ عبيدِ بْنِ حرامِ بْن غفارِ، أَبُو ذرٍّ الغفاريُّ صحابيٌّ جليلٌ.**

أسلم والنبي (ﷺ) بمكة أول الإسلام، فكان رابع أربعة، وقيل: خامس خمسة، وهو أول من حيا رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) بتحية الإسلام، ولما أسلم رجع إِلَى بلاد قومه، فأقام بها حتى هاجر النَّبِيّ (ﷺ) فأتاه بالمدينة بعدما ذهبت بدر، وأحد، والخندق، وصحبه إِلَى أن مات، وكان يعبد اللَّه تعالى قبل مبعث النَّبِيّ (ﷺ) بثلاث سنين، وبايع النَّبِيّ (ﷺ) عَلَى ألا تأخذه في اللَّه لومة لائم، وعلى أن يقول الحق، وَإِن كان مرًا، مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان[10]".

8- **مُعَاوِيَةُ بْنُ أبي سُفْيَانَ، صَخْرُ بْنُ حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ الْأُمَوِيُّ[11]**، أبُو عبدِالرحمنِ، الخليفةُ، صحابي أسلمَ قبلَ الفتحِ وكتبَ الوحيَ، وماتَ في رجبٍ سنةَ ستينَ وقدْ قاربَ الثمانينَ[12]".

---

[1] انظر إلى: سير أعلام النبلاء (5/ 60).

[2] انظر إلى: تاريخ الإسلام (2/ 889)، والتاريخ الكبير للبخاري (8/ 340).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 271).

[4] انظر إلى: تاريخ بغداد (16/ 481).

[5] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 104).

[6] انظر إلى: ثقات العجلي(/ 58).

[7] انظر إلى: الثقات لابن حبان (5/ 532).

[8] انظر إلى: الكاشف (2/ 384).

[9] انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 602).

[10] انظر إلى: الإصابة في تمييز الصحابة (7/ 105)، وأسد الغابة: (1/ 562)، وتقريب التهذيب: (/ 638).

[11] الْأُمَوِيُّ: بضم الألف وفتح الميم وكسر الواو، هذه النسبة إلى أمية، والمشهور بهذه النسبة جموع كثيرة، منهم بنو أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وفيهم كثرة من الخلفاء والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين. انظر إلى: الأنساب للسمعاني (348/1).

[12] انظر إلى: الاستيعاب (3/1416-1422)، والإصابة: (6/120-122)، وتقريب التهذيب: (/537).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ ستُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

وهي التي أشار إليها كُلٌّ من أبي حَاتِمٍ، والدَّارَقُطْنِيُّ، وهي الانقطاع بين الأعمش، وإبراهيم التيمي وهي علةٌ خفيةٌ قادحة، ولعل سبب الانقطاع في سند الحَدِيث هو من الأعمش حيث قام بإسقاط شيخه "حكيم بن جبير" وله سماع منه ومن شيخه إبراهيم التيمي الذي روى عنه بالعنعنة، وحكيم بن جبير ذاهب في الضعف، كما قال أبو حاتم، قال الدَّارَقُطْنِيُّ:" هو حَدِيث يرويه الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، واختلف عنه؛ فرواه الثوري، عن الأعمش كذلك، ورواه أبو عوانة، ومنصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن حكيم بن جبير، عن إبراهيم التيمي، وحكيم بن جبير ضَعِيف الحَدِيث، وهو الصواب، فدل أن رواية الثوري ومن تابعه مرسل[1]".

قُلْتُ: ولعل المراد بالإرسال هنا غير الاصطلاحي الذي يشمل علة الانقطاع وغيرها.

العِلّةُ الثانية:

هناك اختلاف بين الرواة، فمنهم من رفعه[2]" إلى النبي (ﷺ) ومنهم من أوقفه[3]"، على أبي ذر، فرواية أبي حَاتِمٍ تُبين أن الحَدِيثَ موقوفٌ على أبي ذرٍ في حَدِيثه أنه قال لمعاوية، ورواية كل من الدَّارَقُطْنِيُّ في العلل[4]"، والأفراد[5]"،وأبي نعيم في التاريخ[6]"، تبين أنها مرفوعة إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– في قوله لرجلين...الحَدِيث، وبهذا يكون الحَدِيثُ مضطرباً.

العِلّةُ الثالثة:

وجود أربعة رواة مدلسين من المرتبة الثانية، وهم: عبد الرزاق، وسفيان الثوري، والأعمش، وإبراهيم التيمي، ومن المعلوم عند المحدثين أن المدلس من المرتبة الثانية يقبل حَدِيثه وإن لم يصرح بالسماع، وهي علةٌ ظاهرةٌ غير قادحة.

---

(1) انظر إلى : العلل الواردة في الأحاديث النبوية (6/ 271).

(2) المرفوع: ما أضيف إلى النبي (ﷺ) خاصة قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً. انظر إلى: تدريب الراوي (183/1–184).

(3) الموقوف: هو المروي عن الصحابة –رضي الله عنهم– قولاً لهم أو فعلاً أو تقريراً متصلاً كان إسناده أو منقطعاً. انظر إلى: المصدر السابق (184/1).

(4) عن أبي ذر، قال النبي (ﷺ) لرجلين: قَالَ رَسُول الله لِرجلَيْنِ أَحدهمَا ..الحديث انظر إلى: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (271/6).

(5) قَالَ رَسُول الله لِرجلَيْنِ أَحدهمَا فِرْعَوْن هَذِه الْأمة ... الحَدِيث انظر إلى: الغرائب والأفراد (5/ 54).

(6) عن أبي ذر، قال: قال رسول الله(ﷺ) لرجلين: "أحدهما فرعون هذه الأمة"...الحديث انظر إلى: تاريخ أصبهان (2/ 76).

العِلّةُ الرابعة:

الانقطاع الموجود في سند الحَدِيث، حيث أسقط الأعمش شيخه حكيم بن جبير؛ لأنه ذاهبٌ في الضعف بين الأعمش و إبراهيم التيمي وهما ثقتان، وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

قُلْتُ: لعل الأعمش تعمّد إسقاطه، وهو من بَابِ تدليس التسوية كعادته في إسقاط الضعفاء بين الثقات ليعمي على الناس.

العِلّةُ الخامسة:

فيه راوٍ مختلط تغير في آخر عمره وهو عبد الرزاق بن همام أحد الحفاظ الثقات ومصنف شهير، وقد احتج به أصحاب الكتب الستة جميعاً، وكان تغيره واختلاطه بسبب العمى في آخر عمره، فعزّ عليه النظر في كتبه، فكان يلقن فيتلقن فسماع من سمع منه بعدما عمي وذهب بصره إنما هو سماعٌ في الاختلاط والتغير وليس بشيء[1]"، إلا أنه ما حدث به من ضبط كتابه فإنه مقبول كما قال الإمام البخاري [2]"، وهي علةٌ ظاهرةٌ قادحة إن حدث من ضبط صدره، وغير قادحة إن حدث من ضبط كتابه.

العِلّةُ السادسة:

وهي تفرد أبي مَسْعُود الرَّازِيّ[3]"، بالرواية المعلولة بالانقطاع، وقد أشار إلى هذه العلة الدَّارَقُطْنِيُّ في "الأفراد": "، فقال تفرد بِهِ أَبُو مَسْعُود الرَّازِيّ أَحْمَدُ بن الْفُرَات عَن مُحَمَّد بن يُوسُف الْفرْيَابي عَن سُفْيَان عَن الْأَعْمَش عَن إِبْرَاهِيم[4]".

قُلْتُ: ولعل مراد الدارقطني أنّ هذه الرواية معلولةٌ بالتفرد، وأنه لا يحتمل تفرد أبي مسعودٍ برواية الحديث، وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ ضَعِيفٌ جداً بهذا الإسناد؛ للانقطاع والتدليس في سنده، وبالإضافة أنّ فيه راوياً ضَعِيفاً، وهو: حكيم بن جبير [5].

---

[1] انظر إلى: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (/ 212).

[2] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري(130/6).

[3] وهو: أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، أبو مسعود الرازي، نزيل أصبهان ثقة حافظ. انظر إلى :تقريب التهذيب (/ 83).

[4] انظر إلى: الغرائب والأفراد (5/ 54).

[5] وقد سقط من هذا الإسناد.

الأنموذج الرابع: وفيه الإعلال بالإرسال.

29- مسألة (1371) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن المبارك، عن عنبسة بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي (ﷺ) قال: لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ؟ قال أبو زرعة: هو مرسل مقلوب[1]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أخرجه البزار في كشف الأستار (2/ 204)، كِتَابُ الْجِنَايَاتِ، بَابُ: لا يُسْتَقَادُ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ، حديث رقم (1526) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنِ عَنْبَسَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، به مرفوعاً حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 46)، بَابُ الْأَلِفِ: مَنِ اسْمُهُ أَحْمَدُ، حديث رقم (126)، من طريق، مَهْدِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ الرَّمْلِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، به مرفوعاً حديث بلفظه.
- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 184)، كِتَابُ الْجِنَايَاتِ، بَابُ: الرَّجُلِ يَقْتُلُ رَجُلًا كَيْفَ يُقْتَلُ؟ حديث رقم (5028)، من طريق مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ[2] عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عَنْبَسَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ به مرفوعاً حديث بلفظه.

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- **عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ بنِ وَاضِحٍ الحَنْظَلِيُّ**، سبقت ترجمته في مسألة رقم(1393)، ورتبته: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ عالمٌ جوادٌ مجاهدٌ جُمعت فيه خصالُ الخير، بل هو بحرٌ من بحورِ العلم.

2- **عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ، بن الضرير الأسدي، أَبُو بَكْرٍ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، قَاضِي الرَّيِّ، وَلِذَلِكَ اشتهر بعنسبة الرَّازِيِّ[3]**".

نقل ابن أبي حاتمٍ عن، أحمد بن حنبل قوله:" ثقة، وعن أبيه قوله:" ثقةٌ لا بأس به، وعن أبي زرعة قوله:" ثقة[4]"، ونقل الدوري عن، ابن معينٍ قوله: "ثقة[5]"،وقال العجلي:" ثقة[6]"، وذكره ابن حبان في الثقات،

---

[1] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (1/ 456)، علل أخبار في الحدود، مسألة رقم(1371). ، ونقل هذا النص بتمامه: ابن عبد الهادي في التنقيح (271/3) ، والزيلعي في "نصب الراية" (378/4).

[2] هو: مهدي بن جعفر بن حيهان بتشديد التحتانية الرملي الزاهد صدوق له أوهام مات سنة ثلاثين تمييز انظر إلي: تقريب التهذيب (/ 548).

[3] انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 469)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 406).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 399).

[5] انظر إلى: تاريخ ابن معين رواية الدوري (3/ 270).

[6] انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 376).

وقال:" كان ممن يخطىء[1]"، وسأل الآجري أبا داود عنه فقال:" ثقة [2]"، وقال الذهبي:" وثقوه [3]"، وقال ابن حجر:" ثقة مات بعد المائة[4]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ.

3- مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْهَمَدَانِيُّ[5]، أَبُو عَمْرٍو الْكُوْفِيُّ[6]".

قال يحيى بن معين: "ثقة[7]"،وقال العجلي:" جائز الحديث، حسن الحديث[8]"، وذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين، وقال: "ضعيف[9]"، ونقل ابنُ أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله:" ليس بشيءٍ يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس، وعن أبيه –أبي حاتم– قوله:" لا يحتج بحديثه، وليس بقوي الحديث، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله:" ضعيف، في نفسي منه شيء، قال:" أبو محمد يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره[10]"، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "وكان رديء الحفظ يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به[11]"، وقال الدارقطني: "ليس بقوي[12]"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة[13]"، وقال الذهبي: "صالح الحديث[14]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، مات سنة مائة وأربع وأربعين[15].

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره.

قُلْتُ: ولعل اسم مجالد بن سعيد قد صحف إلى عنبسة بن سعيد، وتَرجمتُ له خلال ترجمتي لرجال الإسناد وسوف أتحدّث عن ذلك خلال حديثي عن علة هذا الحديث.

---

[1] انظر إلى : الثقات لابن حبان (7/ 289).

[2] انظر إلى : سؤالات الآجري (37/5).

[3] انظر إلى : الكاشف (2/ 99).

[4] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 432).

[5] الْهَمَدَانِيُّ: بفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة. الأنساب للسمعاني: (419/13).

[6] انظر إلى تهذيب الكمال (219/27).

[7] انظر إلى: تاريخ ابن معين (269/3).

[8] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (264/2).

[9] انظر إلى: الضعفاء والمتروكون (/95).

[10] انظر إلى: الجرح والتعديل (361/8–362).

[11] انظر إلى: كتاب المجروحين (10/3).

[12] انظر إلى: الضعفاء والمتروكون (134/3).

[13] انظر إلى: تهذيب الكمال (223/27).

[14] انظر إلى: المغني في الضعفاء للذهبي (542/2).

[15] انظر إلى: تقريب التهذيب (/520).

4- عَامِرُ بنُ شُرَاحِيلَ، وقيلَ: ابنُ عبدِاللهِ بنِ شراحيلَ، وقيلَ: غيرُ ذلكَ، الشَّعْبِيُّ، أبُو عَمْرٍو الكُوْفِيُّ[1]".

نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة"، وعن مكحول قوله: "ما رأيت أحداً أفقه من الشعبي[2]"، وذكره ابن حبان في الثقات[3]"، وقال الذهبي: "كان إماماً حافظاً فقيهاً متفنناً ثبتاً متقناً[4]"، وقال الحافظ ابن حجر:" ثقة مشهور فقيه فاضل، مات بعد المائة[5]".

خلاصةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ مشهورٌ فقيهٌ فاضل.

5- **جَابِرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حرَامِ بنِ سَوَادَ الْأَنْصَارِيُّ**، ثُمَّ السَّلَمِيُّ[6]، صحابي ابْنُ صحابي، غزا تسعَ عشرةَ غزوةً، وماتَ بالمدينةِ بعدَ السبعينَ، وهو ابنُ أربعٍ وتسعينَ[7]".

ثالثاً: بيانُ عللِ الحديثِ

الحديثُ فيهِ عِلَّتَانِ:

العِلّةُ الأولى:

الإرسال الموجود في سند الحديث، وقد تكلّمَ العلماءُ في ذلك مرجّحينَ الرواية المعلة بالإرسال، على الرواية المتصلة، موافقين قول أبي زرعةَ في هذا الحديث، سواء أكان الإرسال من هذه الطريقة أم من طريقٍ أخرى. قال أبو داود: "وأسند ابن علية، عن أيوب، عن عمرو، عن جابر، ووهم فيه، والأول أصح [8]".

قُلْتُ: أي المرسل.

وقال الدارقطني: " وهو المحفوظ مرسلاً[9]"، وهذا ما يؤيد ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيح الرواية المعلة بالإرسال على الرواية المتصلة، وقد وردت علة الإرسال في مسألة مستقلة برقم(1391)، حيث ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث عن جابر من غير وجه، تارة مرفوعاً وتارة مرسلاً، ثم أورد رواية حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، مرسلاً، ثم قال سمعت أبا زرعة يقول: "حديث حماد بن سلمة أشبه"[10]"أي المرسل.

قُلْتُ: وعلة الإرسال في هذا الحديث علة خفية قادحة؛ لأنها وقعت من الثقات.

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال (28/14).

[2] انظر إلى: الجرح والتعديل(323/6-324).

[3] انظر إلى: الثقات لابن حبان (185/5).

[4] انظر إلى: تذكرة الحفاظ (63/1).

[5] انظر إلى: تقريب التهذيب(/287).

[6] السَّلَميّ: بفتح السين المهملة وسكون اللام، هذه النسبة إلى الجد، وهو كان من آبائه وأجداده سَلَم. الأنساب للسمعاني: (179/7).

[7] انظر إلى: الاستيعاب (219/1-220)، والإصابة: (546/1-547)، وتقريب التهذيب: (/136).

[8] انظر إلى: المراسيل لأبي داود (/208).

[9] انظر إلى: سنن الدارقطني (72/4).

[10] انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 463).

العلةُ الثانية:

وهي كما أشار إليها أبو زرعة بأنّ هذا الحديث معلول بالقلب[1]"، ولكن لا يعلم مكانه في سند الحديث أو ممن وقع منه فعل ذلك من الرواة، وهو أمّر مشكلٌ كما أشار إلى ذلك المحققون الذين قاموا بتحقيق كتاب علل الحديث، وهنا يحتمل القلب أن يكون في أمرين اثنين:

الاحتمالُ الأول:

ما ذهب إليه المحققون حيث قالوا: " فهو مشكل، لكن لعله يعني أن اسم «مجالد بن سعيد» انقلب على الراوي عن ابن المبارك إلى «عنبسة بن سعيد»، والله أعلم.[2]"

قُلْتُ: وهذا احتمالٌ ضعيف؛ لقرائن كثيرة منها جزم الإمام الطبراني بتفرد عنبسة بن سعيد برواية الحديث"، فقال الطبراني: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَاضِي الرِّيِّ، وَلَا عَنْ عَنْبَسَةَ إِلَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ[3] [4]"، وهو صدوقٌ له أوهام.

ولأن جل العلماء الذين أوردوا الحديث وأخرجوه لم يذكروا في سند الحديث إلا عنبسة بن سعيد، عن مجالد، عن الشعبي، به.

قُلْتُ: وإن صحَّ هذا الاحتمال فهو قلب مفسد في سند الحديث؛ لأنّ فيه إبدالَ راوٍ ضعيف وهو" مجالد بن سعيد، براوٍ ثقة، وهو عنبسة بن سعيد، وهو ما يترتب عليه ارتقاء درجة سند الحديث من الضعف إلى الصحة.

الاحتمالُ الثاني:

فهو ليس المراد به المقلوب على اصطلاحه؛ بل قد يكون من ملحقاته، وهو يعني أن المراد بالمقلوب من قول أبي زرعة أن أصلَ هذا الإسناد وصوابه هو رواية ابن المبارك عن عنبسة بن سعيد، عن جابر عن الشعبي، عن النبي (ﷺ)، وإن صحّ هذا الاحتمال فهو قلبٌ مفسدٌ جداً؛ لأن فيه وصلٌ لحديثٍ مرسل ؛والكذب في نسبة رواية هذا الحديث إلى جابر الصحابي عن النبي(ﷺ)؛ لأنه لا يعلم هل هو الذي رواه عنه أو لم يرويه عنه حتى يثبت ذلك عنه، وهذا كله في حالة الوصل، وأما في حالة كون الحديث مرسلاً عن الشعبي

---

[1] الْمَقْلُوبُ: وهُوَ قِسْمَانِ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَشْهُورًا بِرَاوٍ، فَيُجْعَلُ مَكَانَهُ آخَرُ فِي طَبَقَتِهِ (نَحْوُ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، جُعِلَ عَنْ نَافِعٍ ؛ لِيُرْغَبَ فِيهِ) لِغَرَابَتِهِ، أَوْ عَنْ مَالِكٍ، جُعِلَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يُؤْخَذَ إِسْنَادُ مَتْنٍ فَيُجْعَلَ عَلَى مَتْنٍ آخَرَ، وَبِالْعَكْسِ وَهَذَا قَدْ يُقْصَدُ بِهِ أَيْضًا الْإِغْرَابُ، فَيَكُونُ كَالْوَضْعِ، وَقَدْ يُفْعَلُ اخْتِبَارًا لِحِفْظِ الْمُحَدِّثِ، أَوْ لِقَبُولِهِ التَّلْقِينَ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ شُعْبَةُ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ. قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَى رَاوِيهِ أَنَّهُ يَسْرِقُ الْحَدِيثَ. انظر إلي: تدريب الراوي (1/- 342-345).

[2] انظر إلى: تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم (4/ 209).

[3] هو: مهدي بن جعفر بن حيهان بتشديد التحتانية الرملي الزاهد صدوق له أوهام، مات سنة ثلاثين تمييز. انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 548)

[4] انظر إلى: المعجم الأوسط (1/ 46).

وهو تابعي، فيكون جابر الذي روى عنه، هو جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعَفِيُّ[1]" وليس جابر بن عبدالله الأنصاري الصحابي (رضي الله عنه) و جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعَفِيُّ الْكُوفِيُّ ضعيفٌ متهمٌ بالكذب[2].

قُلْتُ: هناك حديثٌ أخرجه البزار في كشف الأستار رقم (1526)، يرويه عَنِ عَنْبَسَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، به.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ ضعيفٌ بهذا الإسناد؛ للإرسال والاضطراب[3].

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال (466/4).

[2] هو: جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعَفِيُّ الْكُوفِيُّ، قال الذهبي: أَحَدُ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ عَلَى ضَعْفِهِ وَرَفْضِهِ، وقال ابن حجر عنه :ضعيف رافضي وعده ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه، وهي علة ظاهرة قادحة، وقال :ضعفه الجمهور ووصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس، وتُوُفِّيَ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وعشرين ومائة. انظر إلى: الطبقات الكبرى (333/6)، وتاريخ الإسلام (385/3) تقريب التهذيب (/137)، وطبقات المدلسين (/53).

[3] الْمُضْطَرِبُ هُوَ الَّذِي يُرْوَى عَلَى أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَقَارِبَةٍ، فَإِنْ رُجِّحَتْ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ بِحِفْظِ رَاوِيهَا أَوْ كَثْرَةِ صُحْبَتِهِ الْمَرْوِيَّ عَنْهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ: فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يَكُونُ مُضْطَرِبًا. وَالِاضْطِرَابُ يُوجِبُ ضَعْفَ الْحَدِيثِ لِإِشْعَارِهِ بِعَدَمِ الضَّبْطِ، وَيَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ تَارَةً، وَفِي الْمَتْنِ أُخْرَى، وَفِيهِمَا مِنْ رَاوٍ أَوْ جَمَاعَةٍ. انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 308).

المطلَبُ الثاني: أنموذج للإعلالِ بإبدالِ راوٍ في سند الحديث.

الأنموذج الأول وفيه الإعلالُ بإبدالِ راوٍ في سند الحديث.

30– مسألة (890) قال ابْنُ أبي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسألت أبي عن حديثٍ رواه معاوية بن هشام، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: أن النبي (ﷺ) لبّى حتى رمى جمرة العقبة، قال أبي: هذا حديثٌ خطأ؛ إنما يرويه سفيان، عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ)[1]".

أولاً: تخريجُ الحديث

- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (2/ 166)، كِتَابُ الحَجِّ، بَابُ: التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةَ النَّحْرِ، حِينَ يَرْمِي الجَمْرَةَ، وَالِارْتِدَافِ فِي السَّيْرِ، حديث رقم(1685)،من طريق أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عن ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (2/ 931)، كِتَابُ الحَجِّ، بَابُ: اسْتِحْبَابِ إِدَامَةِ الْحَاجِّ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَشْرَعَ فِي رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، حديث رقم(1281) من طريق كُرَيْبِبه، به عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ، حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه النسائي في سننه الصغرى (5/ 268)، كِتَابُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، بَابُ: التَّلْبِيَةِ فِي السَّيْرِ، حديث رقم (3056) من طريق، سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، حديث بلفظه.
- أخرجه الإمام أحمد في مسنده(344/1)، من طريق سفيان، عن محمد بن أبي حرملة، عن كريب، عن ابن عباس، عن الفضل، به، حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسند (5/ 90)، حديث رقم(2697)من طريق، سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أبي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: حديث متقارب الألفاظ.
- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (12/ 21) حديث رقم(12351) من طريق، سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أبي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: حديث متقارب الألفاظ.

[1] انظر إلى: علل الحَدِيث لابْن أَبِي حَاتِمٍ (1/ 297)، علل أخبار في المناسك، مسألة رقم(890).

ثانياً: دِراسةُ رجالِ الإسناد

1- مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ الْقَصَّارُ مَوْلَى بَنِي أَسَدٍ وَيُكْنَى أَبَا الْحَسَنَ، الكُوفيُّ[1]".

قال ابن سعد:" كَانَ صَدُوقًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ[2]"، ونقل ابن أبي حاتم عن، يحيى ابن معين قوله:" صالح وليس بذاك، وعن أبيه قوله:" كأنه أقوم حديثاً، وهو صدوق[3]"، وقال العجلي:" ثقة[4]"،وذكره ابن حبان في الثقات وقال:" أخطأ[5]"، وذكره ابن عدي في "الكامل "وقال:" وقد أغرب عن الثوري بأشياء وأرجو أنه لا بأس به[6]"، وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء "وقال قيل:" هو معاوية بن أبي العباس روى ما ليس من سماع فتركوه[7]"،وتعقبه الذهبي في "الميزان "قائلاً:" ما ذكرته لشيءٍ فيه إلا أنّ أبا الفرجِ قال:" قيل هو معاوية بن أبي العباس روى ما ليس من سماعه فتركوه، قُلْتُ: هذا خطأٌ منك، ما تركه أحد، وقد قال فيه ابن معين:" صالح، وليس بذاك [8]"، وذكره الجرجانيُّ في الضعفاء وقال: "أرجو أَنَّهُ لا بأس به [9]"، ونقل مغلطاي عن الساجي قوله:" صدوقٌ يهم[10]"،ونقل الذهبيُّ عن أبي داود قوله:" ثقة[11]"، ونقل ابنُ حجر عن أحمد بن حنبل قوله: "هو كثير الخطأ[12]"، وقال الذهبي:" ثقة [13]"، وقال أيضاً: "ثقة، غلط من تكلم فيه[14]"، وقال ابن حجر:" صدوقٌ له أوهام [15]"، تُوُفّي سنة أربع أو خمس ومائتين[16]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: صدوقٌ له أوهام.

---

[1] انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (7/ 337)، والطبقات الكبرى (6/ 403)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (220/28).

[2] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 403).

[3] انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 385).

[4] انظر إلى: الثقات للعجلي(/ 51).

[5] انظر إلى: الثقات لابن حبان (9/ 166-167).

[6] انظر إلى: الكامل في الضعفاء (3 / 144).

[7] انظر إلى: ضعفاء ابن الجوزي، (/ 155).

[8] انظر إلى: ميزان الاعتدال (4/ 138).

[9] انظر إلى : الكامل في ضعفاء الرجال (8/ 148).

[10] انظر إلى : إكمال تهذيب الكمال (11/ 277).

[11] انظر إلى : تاريخ الإسلام (5/ 199).

[12] انظر إلى : تهذيب التهذيب (10 / 218).

[13] انظر إلى : الكاشف (2/ 277).

[14] انظر إلى : ديوان الضعفاء (/ 392).

[15] انظر إلى : تقريب التهذيب (/ 538).

[16] انظر إلى : الطبقات الكبرى (6/ 403).

2- عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ عَبْدِالْعَزِيْزِ بْنِ جُرَيْجِ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ، أَبُو الوَلِيدِ وَأَبُو خَالِدٍ الْمُكِّيُّ[1]".

قال ابن سعد: "وكان ثقةً كثير الحديث جداً[2]"، وقال العجلي: "ثقة[3]"، ونقل:" ابن أبي حاتمٍ عن أبيه قوله: "صالح الحديث"، وعن أحمد بن حنبل قوله: "ابن جريج ثبت صحيح الحديث لم يحدث بشيء إلا أتقنه"، وعن يحيى بن معين أنه سئل "ابن جريج أحب إليك أو عبد الملك بن أبي سليمان؟ فقال كلاهما ثقتان [4]"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "كان يدلس[5]"، ونقل ابن شاهين عن عثمان بن أبي شيبة قوله: "ثِقَة حجَّة[6]"، ونقل:" الخطيب البغدادي عن أحمد بن حنبل قوله: "من أوعية العلم"، وعن ابْنِ خِرَاشٍ قوله: "كان صدوقاً"، وعن أحمد بن صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ قوله: "إذا أخبر الخبر فهو جيد، وإذا لم يخبر فلا يعبأ به"، وعَن أحمد بن حنبل قوله: "إذا قال ابن جُرَيْج "قال فلان"، "وَقَال فلان" "وأخبرت" جاء بمناكير، وإذا قال: "أخبرني" "وسمعت" فحسبك به[7]"، وقال الذهبي: "أحد الأعلام عن مجاهد وعطاء وابن أبي مُلَيْكَةَ[8]"، ونقل ابن حجر عن يحيى بن سعيد القطان قوله: "ضعيف[9]"، وقال الحافظ ابنُ حجر:" ثقةٌ فقيهٌ فاضل وكان يدلس ويرسل[10]"، وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وقال:" فقيهُ الحجازِ مشهورٌ بالعلم والثبت، كثيرُ الحديث، ووصفه النسائي وغيره بالتدليس، ونقل عن الدارقطني قوله:" شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه قبيحُ التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح[11]"، ولم يثبت أنه أرسل عن ابن أبي مليكة[12]"، مات سنة تسع وأربعين ومائة[13]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ:" ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ وكان يدلس ويرسل.

3- حَبِيْبُ بنُ أبي ثَابِتٍ وَاسْمُ أبيهِ:" قَيْسُ بْنُ دِينَارٍ، وَقِيلَ:" قَيْسُ بْنُ هِنْدٍ أَبُو يَحْيَى[14]".

نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله:" ثقة، وعن أبيه قوله:" صدوقٌ ثقة[1]"،وقال العجلي:" ثقة، وكان ثبتًا في الحديث[2]"،وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان مدلساً [3]"،وقال أيضاً:" كان من خيار

---

[1] انظر إلى: تهذيب الكمال (18/338-339).

[2] انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/38).

[3] انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (2/103).

[4] انظر إلى: الجرح والتعديل (5/357-358).

[5] انظر إلى: الثقات لابن حبان (7/93).

[6] انظر إلى: تاريخ أسماء الثقات (/158).

[7] انظر إلى: تاريخ بغداد (12/142).

[8] انظر إلى: الكاشف (1/666).

[9] انظر إلى: تهذيب التهذيب (6/406).

[10] انظر إلى: تقريب التهذيب(/363).

[11] انظر إلى: تعريف أهل التقديس (/41).

[12] انظر إلى: المراسيل لابن أبي حاتم (/133)، وانظر إلى: جامع التحصيل (/229).

[13] انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (1/350).

[14] انظر الي: سير أعلام النبلاء (5/288)، وتاريخ الإسلام (3/221)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/362).

الكوفيين ومتقنيهم على تدليس فيه[4]"، ونقل المزي عَن يحيى بْن مَعِين، والنَّسَائي قوليهما:" ثقة[5]"، وذكره الجرجاني في الضعفاء[6]"، ووصفه كل من ابن حبان[7]"، والسيوطي [8]"، وأبو زرعة العراقي[9]"، والعلائي[10]"، وابن حجر، بالتدليس، وقال ابن حجر:" مشهورٌ يكثرُ التدليس، ووصفه بذلك ابنُ خزيمة، والدارقطني وغيره، وعدّه من أصحاب المرتبة الثالثة[11]"،وقال الذهبي: "الحَافِظُ، فَقِيْهُ الكُوْفَةِ، وقال أيضاً:" أَحَدُ الأَعْلام[12]"، وقال أيضاً:" كان ثقةً مجتهداً فقيهاً[13]"، وقال ابنُ حجر:" ثقةٌ فقيهٌ جليلٌ وكان كثير الإرسال والتدليس من الثالثة [14]"، ومَاتَ حَبِيبُ بْنُ أبي ثَابِتٍ سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ [15]".

خُلاصَةُ القولِ فيهِ: ثقةٌ فقيهٌ جليلٌ مُدَلِّسٌ من الثالثة.

قُلْتُ: من خلال تتبعي لطرق الحديث المختلفة تبيّن أنه أبدل مكانه، في الإسناد راوٍ آخر، فترجمتُ له ضمن رجال الإسناد، وسوف أتحدث عن ذلك عند بيان علة هذا الحديث.

4- **عَطَاءُ بْنُ أبي رَبَاحٍ، واسْمُهُ أَسْلَمُ الْقُرَشِيُّ.** سبقت ترجمته في المسألة رقم(1066)، ورتبته: فقيهٌ فاضل، كثيرُ الإرسالِ.

5- **عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالمطلَبُ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ** صحابي جليل سبقت ترجمته في مسألة رقم (1011)، ورتبته صحابي جليل.

---

(1) انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 108).

(2) انظر إلى: الثقات للعجلي (/ 105).

(3) انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 137).

(4) انظر إلى: مشاهير علماء الأمصار (/ 174).

(5) انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 362).

(6) انظر إلى: الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 317).

(7) انظر إلى: الثقات لابن حبان (4/ 137).

(8) انظر إلى: أسماء المدلسين (/ 36).

(9) انظر إلى: المدلسين (/ 39).

(10) انظر إلى: جامع التحصيل (/ 105).

(11) انظر إلى: طبقات المدلسين (/ 1).

(12) انظر إلى: تاريخ الإسلام (3/ 221).

(13) انظر إلى: الكاشف (1/ 307).

(14) انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 150).

(15)انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/ 316).

ثالثاً: بيانُ عللِ الحَدِيث

الحَدِيث فيهِ ثلاثُ عللٍ:

العِلّةُ الأولى:

التي تحدّثَ عنها، أبو حاتمٍ فقال: "إنما يرويه سفيان، عن حبيب، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ).

قُلْتُ: أخطأ فيه مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، وهو: صدوق له أوهام، فأبدل راوياً مكان راوٍ فروى الحديث عن سفيان، عن ابْنِ جُرَيْج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ)،وهذا هو الخطأ.

وطريق ابن جريج صحيحة؛ ولكن ليست من رواية سفيان ، إنما من رواية الضحاك بن مَخْلَدٍ التي أخرجها البخاري في صحيحه، وبهذا يكون الوهم من "مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ".

العِلّةُ الثانية:

فيه راوٍ: صدوق له أوهام وهو: "مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، وهي علة ظاهرة قادحة.

العِلّةُ الثالثة:

فيه راويان مدلسان مِنَ المرتبةِ الثالثةِ الَّذِيْنَ لا يُقبلُ حَدِيثهمْ إلَّا إذَا صَرَّحُوا بِالسَّمَاعِ وهما: حَبِيْبُ بنُ أبي ثَابِتٍ، وابْنِ جُرَيْج، وقدْ عَنْعَنَا ولمْ يصرحْا بالسماعِ في تحَدِيثهما هذا، وهي علةٌ خفيةٌ قادحة.

رابعاً: الحكمُ عَلَى إسنادِ الحديثِ:

الحديثُ بعد تخريجه وبيان عللهِ ضعيفٌ بهذا الإسناد؛ لأنّ "مُعَاوِيَةَ بْنَ هِشَامٍ الْقَصَّارَ" صدوقٌ له أوهام، وحبيب وابن جريج مُدلسان من الثالثة ولم يصرحا.

الْخَاتِمَةُ

وقد ضمّنْتُهَا النتائِجَ التي توصّلتُ إليها من خلالِ البحثِ، بالإضافَةِ إلي توصياتي للدارسينَ والباحثين.

النتائِجُ والتوصيات:

أولاً النتائج:

1- إن علمَ العللِ نَشَأَ منذُ اللحظَةِ الأولى لنشأةِ علم الحديث وروايته، وذلك في بداية العصر النبوي، لكنه لم يكن علماً مستقلاً، فكان ضمن رواية الحديث الشريف.

2- إن أول من تثبت لحديث رسول الله (ﷺ)هو سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وتبعه في ذلك الصحابة الكرام، فكان للسيدة عائشة باعٌ كبيرٌ في ذلك.

3- إن علم العلل يشكِّلُ الجانِبَ النقديَ التقييميَ لرواية الحديث الشريف وكتابته.

4- إن الصحابةَ والتابعينَ كانت لهم النواة الأولى في بناء صرح علم العلل، وتوالتِ اللَّبناتُ ترص فوق بعضها بعضاً حتى غدا علماً لا يُستهان به.

5- إن علم العلل بدأ بمحمد بن سيرين؛ لأنَّه أول من اشتهر بالكلام في نقد الحَدِيث، مروراً بالزُّهْرِيِّ الذي كان يملي على تلامذته أشياء في نقد الأحاديث وإعلالها.

6- إن علمَ العلل قد استقر عند شُعْبَة بن الحجاج، فهو أحد المُؤسسين لهذا العلم؛ لأنَّ أحداً قبله لم يتكلم بالدّقة والشمول اللّذينِ تكلم بهما شُعْبَة؛ ولأنَّ الحَدِيثَ أصبح صناعة، وفناً على يديه، وهو أول من فتّش عن أمر المحدّثين.

7- إن القرن الثالث الهجري هو العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية، ومنه تم إبراز علم العلل كعلمٍ مستقلٍّ عن غيره.

8- لعلّ الإمامَ الحاكِمَ النيسابوريَ أول من صنف علل الحَدِيث في نوعٍ خاص، وأيضاً أول من جعله نوعاً مستقلاً، ولعله أول من عّرفه اصطلاحاً كذلك.

9- إن الحافظَ الخَطِيْبَ البَغْدادِيَّ يعدُّ أولَ من قسمَ العلةَ إلى: خفيةٍ، وجليةٍ.

10- إن للعلة شرطين اثنين هما: الخفاء والغموض، والقدح.

11- إذا اجتمع هذان الشرطان في الحَدِيث تكون العلة على اصطلاحها، وفي هذه الحالة ينطبق عليها التعريف المشهور للعلة من كونها سبباً غامضاً خفياً يقدح في صحة الحَدِيث مع أن الظاهر السلامة منه، وفي غالب الروايات تكون قادحة.

12- أما إذا فُقد أحدُ الشرطين أو كلاهما، أو لم يوجد أصلاً كما هو الحال في الحَدِيث الموضوع والمنسوخ ونحوهما، فإنها حينئذ تكون قد خرجت عن المعنى الاصطلاحي أو المعنى الخاص للعلة، إلى معنىً آخر، ويمكننا أن نسميها حينئذٍ علة بالمعنى العام، أو علة إطلاقية، أو علة على غير بَابها، أو مقتضاها.

13- إن لأبي حاتمٍ وابنه وأبي زرعة باعاً ودوراً كبيراً في إبراز علم العلل ودراسته .

14- إنَّ العلةَ بمعناها الخاصِّ تبحثُ فِي أوهامِ الرواةِ الثقاتِ كالسفيانين وابن المديني وغيرهما من جهابذة المحدثين، والعلةُ بِمعناها العامِّ تبحثُ في أوهامِ الرواةِ الثقاتِ وغيرِ الثقاتِ.

15- إن الأصل في التَّعْلِيلِ هو التَّعْلِيلُ بالمعنى الخاصِّ، وهذا الذي جعل علم العلل يصل إِلَى هَذِهِ المكانةِ العاليةِ الرفيعةِ التي سار عليها جَهابذةُ المُحَدِّثِيْنَ وفُحولُهَمْ.

16- إنني ومن خلال دراستي لكتاب العلل تعرفتُ إلى مَنْهَجَيّ الإمامينِ أبي حَاتمٍ وَأبي زُرْعَةَ وَطَرِيْقَتِهِمَا في بيانِ مواضعِ العلةِ ونحوِ ذلكَ، مِمّا لهُ عَلاقَةٌ بالصَّنْعَةِ الحَدِيْثِيَّةِ.

17- ليس من السهل أن نفرق بين المعنيينِ للعلة؛ لأنّ هناك تداخلاً بينهما يجعلنا لا نميّز أو نفرق بينهما أحياناً.

18- إن الإمامينِ أبي حَاتمٍ وَأبي زُرْعَةَ، يُعدّان من أشهر من تحدثوا عن العلة بالمعنى الخاص –موضوع الدراسة–وكذا بالمعنى العام، بل وأوسع من ذلك، وكذا معظم السابقين لابن الصلاح.

19- لم يقصران بعض مصطلحات الحديث على استعماله المشهور عند المحدثين، فكانا يستخدمان بعض المصطلحات كالمنكر في غير موطنه المعروف عند المحدثين.

20- أهمية كُتُبِ الْعِلَلِ وَمِنْها علَلُ ابنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ في تخريجِ بعضِ الأحاديث؛ لأنَّ هناكَ بعضاً مِنْ طرقِ بعضِ الأحاديث قد انفردتْ بِهَا هَذِهِ الكُتبُ، دُوْنَ غيرِها حَتَّى مِنْ كُتُبِ الروايةِ.

21- إن ابن أبي حاتم في تأليفه لهذا الكتاب قد خرج لنا بطرقٍ كثيرةٍ في إعلال الحديث، سواء كانت في السند أوفي المتن، ومن هنا يتبين لنا أهمية كتاب العلل الكبيرة بين كتب الحديث من خلال شموله لطرق التعليل الواسعة المختلفة، فهو كِتَاب يَضُمُ قرابَةَ (2840) مسألةً ويعدّ أوّلُ كِتَاب وصلَ الينا كاملاً مختص في علل الحَدِيث.

22- بلغَ عَدَدُ النماذجِ التطبيقيةِ للأحاديثِ في الرسالةِ ثلاثين حديثاً، ومعظمها وقعت العلة في أسانيدها وبعضها في متونها، وهذا يعضد ما نصَّ عليه المحدثون بهذا الصدد.

23- بيان أن الوهمَ كما يقع من الضعيف يقع أيضاً من الثقة؛ وأنّ الذي يميّز الوهمَ الذي وقع من الثقة عن الوهم الذي وقع من الضعيف، صعوبة إدراك الوهم الذي وقع من الثقة؛ لأنّ حديثه ظاهره الصحة.

24- قد تقع أكثر من علة في الحديث بمختلف أنواع العلل، فتكون علة قادحة وغير قادحة معاً في حديثٍ واحد.

25- إن علمَ العللِ يُعدُّ أهم نوعٍ من أنواع علوم الحديث وأعظمه، وأصعبه مسلكاً ؛لأنه يدخل في جميع أنواع علوم الحديث الأخرى، وهذا مما ينفرد به، بالإضافة إلى أنّ قبول الحديث أورده موقوف عليه.

26- إن لتخريج الحديث دوراً مهماً جداً في بيان العلل بأنواعها؛ لأنه لا يمكن معرفة كثير من العلل أو إخراجها إلا بعد جمع طرق الحديث ومقارنتها مع بعضها بعضاً.

27- بلغ عدد الأحاديث الصحيحة(6)، والأحاديث الحسنة(5)، والأحاديث الضعيفة(18)، ولم أحكم على(1)

ثانياً: التوصيات:

1- إكمالُ تخريجِ العلةِ بالمعنى الخاص من كتاب عللِ ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازِيِّ؛ حتى يتمَّ المشروعُ الذي بدأتُ بِهِ، لعلَّ ذلكَ يُضِيفُ شَيْئاً جَدِيداً إلى المكتبةِ الحَدِيْثِيَّةِ.

2- العمل على توزيع أمهات كتب العلل، ككتاب علل: ابن أبي حاتم، وأحمد، وابن المديني، والبزار، والدارقطني وغيرهم من فحول المحدثين على طلبة الماجستير بأنصبةٍ موحدةٍ ؛حتى يتم دراستها وفق منهجٍ علميٍّ موحدٍ.

3- العمل على تدريب طلبة البكالوريوس على دراسة نماذج للعلة كمرحلة أولى لدراسة علم العلل في مرحلة الدراسات العليا.

4- العمل على التفريق بين العلة بكلا المعنيين-الخاص والعام- أثناء دراسة كتب العلل في الرسائل العلمية.

5- العمل على كتابة أبحاث خاصة ببيان جهود ابن أبي حاتم في خدمة الحديث في أبحاث مستقلة، ودراسة أوسع لشخصيته.

6- تناول عبارات الجرح والتعديل التي كان يذكرها أبو حاتم وأبو زرعة خلال الإجابة عن السؤالات التي كانت توجه لهما في أبحاثٍ مستقلة، وبيان المراد منهما ضمن اصطلاحات علماء الجرح والتعديل.

7- العمل على البحث عن أكثرَ من علةٍ للحديث غير التي نصَّ عليها علماء العلل في الحديث المعل، كما صنعت هنا؛ حيث إنني لم أكتف -كما فعل أغلب الدارسين- بالعلة التي أشار إليها أبو حاتم أو أبو زرعة، بل أضفت إليها عللاً أخرى.

الْفَهَارِسُ الْفَنِّيَّةُ

وَتَتَضَمَّنُ الآتِيَ:

- فِهْرِسْتُ الْمَصادِرِ والْمراجِعِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمِيّاً.
- فِهْرِسْتُ أطْرَافِ الأحاديث مرتبةً مُعجمياً.
- فِهْرِسْتُ الرُّوَاةِ الْمُتَرْجَمِيْنَ مُرَتَّبِيْنَ مُعْجَمِيّاً مَعَ الإشَارَةِ إلَى رُتْبَةِ كُلِّ واحدٍ منهمْ مِنْ حيثُ الْجَرْحُ والتَّعْدِيْلُ.

فِهْرِسْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ مُرَتَّبَةً مُعْجَمِيّاً

- **الْقُرْآنُ الْكَرِيْمُ.**

1- ابن أبي حاتمٍ وأثره في علومِ الحديث، للدكتور رفعت فوزي عبدالمطلَبُ، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، مصر، دون طبعة وتاريخ.

2- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، (أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في 1999/6/23م، وكانت بإشراف العلامة المحقق "هاشم جميل" وحصلت على درجة الامتياز)، لماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، (1420هـ/2000م).

3- الإجابة لما استدركت عائشة على الصحابة، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت 794هـ)، تحقيق وتخريج: د رفعت فوزي عبد المطلَبُ، أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى،(1421 هـ - 2001 م).

4- الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت 287هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى،(1411هـ - م1991.)

5- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البَستوي، دار النشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، دون طبعة وتاريخ.

6- اختصار علوم الحديث، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، التاريخ بدون.

7- ارشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، المكتبة التجارية بمكة المكرمة لمحمد البدري ،الطبعة الأولى (1993م).

8- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، (1409هـ) .

9- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى،(1412هـ/ 1992م).

10- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عزالدين ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى،(1415هـ/1994م).

11- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، (1415هـ).

12- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله(ﷺ) للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت 507هـ)، تحقيق: محمود نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، (1419هـ/1998م).
13- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة:" الخامسة عشر – أيار / مايو (2002 م).
14- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي، تحقيق: علاءالدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، (1988م).
15- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبدالله، علاء الدين، تحقيق: أبو عبدالرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى،(1422هـ/2001 م).
16- ألفية الحديث للحافظ أبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: أحمد شاكر، مطبوعة ضمن شرح فتح المغيث للمؤلف نفسه الآتي في حرف الفاء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،(1408هـ/1988م).
17- ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت 806هـ)، قدم لها وراجعها: الدكتور عبد الكريم الخضير، تحقيق ودراسة:" العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية،(1428 هـ).
18- الأنساب، لعبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد، تحقيق:" عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى،(1382هـ/ 1962م).
19- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى،(1418هـ/1997م).
20- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: بدون.
21- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، لأبي محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (ت 282هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (ت 807 هـ)، تحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى،(1413هـ – 1992م).

22- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت 1307هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى،(1428 هـ - 2007 م).
23- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى،(1399هـ/1979م).
24- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، دون طبعة وتاريخ.
25- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكرالله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد)، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، دون طبعة وتاريخ.
26- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى،(1404هـ/1984م).
27- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، (1409هـ/1989م).
28- تاريخ أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق:" سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة:" الأولى، (1990م).
29- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى،(2003م).
30- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبدالله، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، دون طبعة وتاريخ.
31- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى،(1422هـ/2002م).
32- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(1415هـ/1995م).
33- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبدالله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبدالرحمن بن زبر الربعي، تحقيق: د. عبدالله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى،(1410هـ).

34- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، دون طبعة وتاريخ.
35- تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى،(1415هـ/1994م).
36- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى،(1419هـ- 1998م).
37- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت 385هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى،(1424 هـ - 2004 م).
38- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى (1423هـ).
39- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، الطبعة:" الأولى،(1994م).
40- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة:" الأولى، (1403هـ/1983م).
41- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق:" محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى،(1406هـ/1986م).
42- تقريب النووي مطبوع ضمن تدريب الراوي السابق ذكره في حرف التاء نفسه.
43- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى،(1389هـ/1969م).
44- التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت 774هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، (1432 هـ - 2011 م).
45- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى (1419هـ- 1989م).

46- التمييز، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، الطبعة: الثالثة، (1410هـ).
47- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت 744 هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، (1428 هـ - 2007 م).
48- التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت 1182هـ)، تحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة: الأولى، (1432 هـ - 2011 م).
49- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى،(1326هـ).
50- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى،(1400هـ/1980م).
51- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح (أو محمد صالح) بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيُّ، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى،(1416هـ - 1995م).
52- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة: الأولى،(1393هـ/1973م).
53- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية،(1407هـ/1986م).
54- الجامع في العلل والفوائد، للدكتور ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الأولى،(1431هـ).
55- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، دون طبعة وتاريخ.
56- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى،(1271هـ/1952م).
57- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر:" دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى،(1987م).

58- الجهاد لابن أبي عاصم، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت 287هـ)، المحقق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى،(1409هـ).
59- جهود المحدثين في بيان علل الحديث، لأبي عمر علي بن عبدالله بن شديد الصياح المطيري، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، دون طبعة وتاريخ، قدم هذا الكتاب في الأصل بحثاً لندوة عناية للمملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية عام(1425هـ).
60- جواهر الأصول في علم حديث الرسول (ﷺ)، للشيخ محمد بن محمد بن علي الفارسي المشهور بفصيح الهروي (ت837هـ)، تحقيق: أبي المعالي القاضي أطهر المباركفوري، الناشر: الدار السلفية، الهند، دون طبعة وتاريخ.
61- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى،(1419 هـ - 1999 م).
62- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، لمحمد بن عبدالهادي التتوي، أبي الحسن، نورالدين السندي (ت 1138هـ)، دار الجيل، بيروت، دون طبعة وتاريخ.
63- الحديث المنكر عند ابو حاتم الرازي دراسة تطبيقية من خلال كتاب العلل لابنه، لقاسم محمد غانم، وأحمد محمد عبدالله، وهو بحث محكم في مجلة الجامعة الإسلامية بجامعة جرش في المملكة الأردنية الهاشمية تاريخ النشر:(2004م).
64- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة: الأولى(1387 هـ - 1967 م) .
65- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)، لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد 923هـ)، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة: الخامسة،(1416هـ).
66- الدعاء للطبراني، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى،(1413هـ).
67- رجال صحيح مسلم، لأحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبي بكر ابن مَنْجُويَه (ت428هـ)، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، (1407هـ).

68- رسالة الدكتوراه، لمحمد بن تركي التركي في تحقيق جزء من كتاب علل الحديث للحافظ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبعة(1419هـ).
69- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة،(1414هـ/1993م).
70- الروض الداني (المعجم الصغير)، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت ، عمان، الطبعة: الأولى،(1405هـ – 1985م).
71- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت 1067 هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: (2010 م).
72- السنة، لأبي بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت 287هـ)، المحقق:" محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى،(1400هـ).
73- سنن ابن ماجه، للحافظ ابن ماجه أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة،(1395هـ/1975م).
74- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء السنة النبوية، دون طبعة وتاريخ.
75- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية،(1395هـ/ 1975م).
76- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق:" شعيب الأرنؤوط، وحسن عبدالمنعم شلبي، وعبداللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى،(1424هـ/2004م).
77- السنن الصغرى للنسائي، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية،(1406هـ/1986م).
78- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، الطبعة: الثالثة،(1424هـ/2003م).
79- السنن الكبرى، للحافظ أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى،(1421هـ/2001م).

80- سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (1408هـ/1988م).
81- سؤالات أبى بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، دون طبعة وتاريخ.
82- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (1414هـ).
83- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،(1403هـ/1983م).
84- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء، لعبيد الله بن عبدالكريم أبي زرعة الرازي، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى،(2009م).
85- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى،(1404هـ/1984م).
86- سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبي عبدالرحمن السلمي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى،(1427هـ).
87- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى،(1404هـ/1984م).
88- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى،(1404هـ).
89- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة) للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم

بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى،(1408هـ، 1988م).

90- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة،(1405هـ/ 1985م).

91- سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت 535هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

92- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى،(1406 هـ – 1986 م).

93- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للقاضي ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

94- شرح المنظومة البيقونية، للشيخ محمد الزرقاني مع حاشية الشيخ عطية الأجهوري على شرح الزرقاني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون طبعة وتاريخ.

95- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق:" شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى،(1415هـ/1494م).

96- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت321هـ)، تحقيق:" محمد زهري النجار ومحمد سيد جادالحق من علماء الأزهر الشريف، عالم الكتب، الطبعة:" الأولى،(1414هـ/1994م).

97- شعب الإيمان، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، والدار السلفية، مومباي، بالهند، الطبعة: الأولى،(1423هـ/2003م).

98- الصبر والثواب عليه، لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت 281هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى،(1418 هـ - 1997 م).

99- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة السادسة (لونان)،(2009م).

100- صحيح مسلم بشرح النووي، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون طبعة وتاريخ.

101- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، ودار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى،(1419هـ/1998م).
102- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت322هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،(1404هـ/1984م).
103- الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، دون طبعة وتاريخ.
104- الضعفاء والمتروكون، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى،(1396هـ).
105- الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،(1406هـ).
106- طبقات الحفاظ، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية،(1414هـ/1994م).
107- طبقات الحنابلة لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت 526هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون.
108- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.
109- الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،(1410هـ/1990م).
110- العلة بمعناها العام عند المحدثين –دراسة نظرية ونماذج تطبيقية من علل ابن أبي حاتم الرازي، للباحث مصطفى محمد نجم، وهي عبارة عن رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الأزهر غزة،(1439هـ/2018م).
111- العلة وأجناسها عند المحدثين، للشيخ أبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا، مصر، دون طبعة وتاريخ.
112- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى،(1409هـ).

113- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ومحمد الدباسي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ودار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: الأولى(1405 هـ - 1985 م).
114- العلل في الحديث، لهمام عبدالرحيم سعيد، دار العدوي للتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، (1400هـ/1980م).
115- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى،(1427هـ/2006م).
116- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، دار السلام، حلب، دون طبعة وتاريخ.
117- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية،(1422هـ).
118- العلل، لعلي بن عبدالله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبي الحسن، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية،(1980م).
119- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دون طبعة وتاريخ.
120- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت،(1379هـ).
121- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ومكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، الطبعة: الأولى،(1417هـ/1996م).
122- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة: الأولى،(1424هـ/2003م).
123- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، كلاهما للحافظ أبي الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق محمود ربيع، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،(1408هـ/ 1988م).
124- فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر الأموي (ت575هـ)، وضع حواشيه: محمد منصور، الطبعة الأولى –الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى:(1419هـ-1998م).
125- الفوائد المعللة:" الجزء الأول والثاني من حديثه، لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت 281هـ)، المحقق: رجب بن عبد المقصود، توزيع: مكتبة الإمام الذهبي – الكويت، الطبعة: الأولى،(1423هـ -2003م).

126- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى،(1413هـ/1992م).
127- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، وعبدالفتاح أبي سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى،(1418هـ/1997م).
128- كتاب الأذكياء، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، الناشر: مكتبة الغزالي، الطبعة: "بدون.
129- كشف الأستار عن زوائد البزار، لنورالدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى،(1399هـ/1979م).
130- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دون طبعة وتاريخ.
131- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار صادر، بيروت، دون طبعة وتاريخ.
132- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة،(1414هـ).
133- لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية،(1390هـ/1971م).
134- المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى،(1396هـ).
135- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، دون طبعة،(1414هـ/1994م).
136- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة،(1404هـ).
137- مختار الصحاح، لزين الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الحنفي الرازي، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون طبعة،(1401هـ/1981م).
138- المدخل إلى فهم علم العلل، للدكتور حاتم عارف العوني، تحقيق: أبي همام السعدي، الطبعة الثانية،(1431هـ)، دون مكان الطبع.
139- المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى،(1408هـ).

140- المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: شكرالله نعمةالله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى،(1397هـ).
141- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى،(1420هـ/1999م).
142- مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، الطبعة الثانية،(1398هـ/1978م).
143- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى،(1988م).
144- مسند الشاميين، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى،(1405 – 1984).
145- المسند المصنف المعلل، للدكتور بشار عواد معروف–و السيد أَبو المعاطي النوري، ومحمد مهدي المسلمي– وأحمد عبد الرزاق عيد، وأيمن إبراهيم الزاملي–و محمود محمد خليل، الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت، الطبعة الأولى(1434 هـ– 2013 م).
146- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة: الأولى،(1411 هـ/1991م).
147- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.
148- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الطبعة: الأولى،(1419هـ).
149- المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
150- معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية،(1995)م.
151- معجم الشيوخ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771هـ)، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي(703 – 759 هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد – رائد يوسف العنبكي – مصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى(2004م).

152- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت 360هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقاً المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد 13 (دار الصميعي – الرياض / الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1994 م).
153- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، المحقق: محمد شكور الميادیني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى،(1418هـ-1998م).
154- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر:(1399هـ/1979م).
155- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى،(1405هـ/1985م).
156- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المؤلف: لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى،(1405هـ/1985م).
157- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى،(1419هـ/1998 م).
158- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبدالرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نورالدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، دون طبعة،(1406هـ/1986م).
159- معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية،(1397هـ/1977م).
160- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبي يوسف، تحقيق الدكتور: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية،(1401هـ/1981 م).
161- المغني في الضعفاء، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دون طبعة وتاريخ.
162- مفهوم العلة عند المحدثين، لمحمود طوالبة، وهو بحث نشر في مجلة المنارة عام(2003م)، التي تصدر عن جامعة ال البيت –المفرق – المملكة الأردنية الهاشمية(2004م).

163- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: عبدالله الصديق وعبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، (1412هـ/1991م).
164- المقنع في علوم الحديث، للحافظ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المشهور بابن الملقن، تحقيق:" عبدالله الجديع، دار فواز للنشر، السعودية، الإحساء، الطبعة الأولى،(1413هـ/1992م).
165- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، دون طبعة وتاريخ.
166- مناقب الشافعي للبيهقي، لأبي بكرٍ أحمد بن الحسين البيهقي (384 – 458 هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث – القاهرة، الطبعة: الأولى،(1390 هـ - 1970 م).
167- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،(1412 هـ - 1992 م).
168- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،(1412هـ).
169- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى،(1382هـ/1963م).
170- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق: محمد الصباغ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،(1410هـ/1990م).
171- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ ابن حجر الذي ذكرته في حرف النون نفسه.
172- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الطبعة: الأولى،(1418هـ/1997م).
173- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى،(1404هـ/1984م).
174- النكت على مقدمة ابن الصلاح، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت 794هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى،(1419هـ - 1998م).

175- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون طبعة،(1399هـ/1979م).
176- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دون طبعة،(1420هـ/2000م).

فِهْرِسْتُ أطْرَافِ الأحاديث مُرَتَّبَةً حسب ترتيب الباحث

م	طرف الحديث حسب الترقيم الوارد في الرسالة	رقم المسألة	رقم الصفحة	حكمه
1	دخل عليها وعندها حميم لها يخنقه الموت...".	1066	44	ضعيف
2	لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه...".	1957	50	ضعيف جداً
3	إن المعونة تنزل من الله على قدر المؤونة...".	1892	56	ضعيف جداً
4	ما من امرئ إلا قلبه بين إصبعين من أصابع الرحمن...".	1847	61	أتوقف عنه
5	إن الله عز وجل يحب الملحين في الدعاء...".	2087	66	ضعيف جداً
6	ما على أحدكم إذا أراد أن يتصدق بصدقة لله تطوعاً...".	2120	71	ضعيف جداً
7	إذا سرق فاقطعوه، ثم إذا سرق فاقطعوه...".	1339	74	ضعيف
8	لعن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) الراشي والمرتشي...".	1392	79	ضعيف
9	ما في الناس مثل رجل آخذ برأس فرسه...".	1011	87	حسن
10	كان لا يدع قيام الليل، وكان إذا شغله...".	242	90	حسن
11	إذا افتتح الصلاة، نشر أصابعه نشراً...".	265	95	ضعيف
12	إن الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة...".	955	100	ضعيف جداً
13	لا عيش إلا طراد الخيل الخيل...".	1021	106	ضعيف
14	أن صلوا الصلاة لوقتها...".	1014	110	ضعيف
15	كان يسلم عن يمينه وعن يساره...".	399	114	ضعيف
16	من صلى اثني عشر ركعة، بني له بيت في الجنة...".	372	118	حسن
17	كنت راكباً على حمارٍ، فمررت بين يدي...".	241	126	حسن
18	كتب إلى ابن عباس يسأله عن سهم...".	920	130	صحيح
19	ساق النبي (ﷺ)، مئة بدنة فيها جمل لأبي جهل...".	883	136	ضعيف جداً
20	لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية...".	904	142	صحيح
21	المقسطون لله في الدنيا يوم القيامة على...".	1393	151	صحيح
22	يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب...".	606	157	صحيح
23	مروا أزواجكن أن يغسلوا عنهم أثر الغائط والبول...".	91	161	ضعيف
24	لينهكن أحدكم أصابعه قبل أن تنهكه النار...".	186	165	حسن
25	في قصة ذي اليدين....".	267	170	صحيح
26	مازال رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يسأل عن الساعة...".	1693	175	ضعيف
27	وعدنا رسول الله (ﷺ) غزوة الهند...".	993	178	ضعيف جداً

28	إني وإياك فرعون هذه الأمة؟....".	2724	183	ضعيف جداً
29	لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ....".	1371	189	ضعيف
30	أن النبي (ﷺ) لبى حتى رمى جمرة....".	890	194	ضعيف

فِهْرِسْتُ الرُّوَاةِ الْمُتَرْجَمِيْنَ مُرَتَّبِيْنَ مُعْجَمِيّاً مَعَ الإشَارَةِ إلَى رُتْبَةِ كُلَّ واحدٍ منهمْ مِنْ حيثُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ، ورقم الصفحة.

م	اسم الراوي	رتبة الراوي	رقم الصفحة
.1	إبْرَاهِيْمُ بنُ يَزِيْدَ بنِ شَرِيْكٍ التَّيْمِيُّ	ثقة يرسل ويدلس	185
.2	ابن أبي العشرين عبد الحميد بن حبيب	صدوق.	72
.3	أَبُو أُسَامَةَ حَمَّادُ بنُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ	ثقةٌ ثبتٌ، مدلس	171
.4	أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيُّ هو: عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَلِيٍّ الْهَمَدَانِيُّ	ثقة مكثر عابد اختلط بِأَخَرَة	110 /120
.5	أَبُو بَكْرٍ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو ابْنِ حَزْمِ بنِ زَيْدِ الأَنْصَارِيُّ	ثقة عابد.	83
.6	أبو مسافع	مجهول	112
.7	أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ	صحابي	/148 /97 /59 181 /172
.8	أبو عبد الحميد	مجهولٌ	63
.9	إسحاق ابن عبد الله ابن أبي فروة	متروك الحَدِيث	53
.10	إسحاق بن إبراهيم المعروف ابن راهويه	ثقة حافظ مجتهد	50
.11	إسحاق بن محمد بن جرير	"مجهولٌ"	82
.12	إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ الْقُرَشِيُّ	ضَعِيف	82
.13	الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بنُ مِهْرَانَ	ثقة حافظ مدلس	146/ 184
.14	أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة	صحابية	121
.15	بُرَيْدَةُ بْنُ الحُصَيب الْأَسْلَمِيُّ	صحابي	108
.16	بُسْرُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ الحَضْرَمِيُّ	ثقةٌ حافظ.	63
.17	بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بنِ صَائِدِ الْكَلَاعِيُّ	صدوقٌ مدلسٌ	52/ 57/ 63/ 66
.18	جَابِر بْن زيد الأزدي البَصْرِيّ	ثقة فقيه	159
.19	جَابِرُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حرَامِ الْأَنْصَارِيُّ	صحابي	78، 191
.20	جبر بن عُبَيدة، وَقَال بعضهم:" جبير	مجهول	181
.21	جَرِيْرُ بنُ حَازِمِ بنِ زَيْدِ الأَزْدِيُّ	ثقة مدلس اختلط	131
.22	جندب بْن جنادة أَبُو ذر الغفاري	صحابي	186
.23	حَبِيْبُ بنُ أبي ثَابِتٍ وَاسْمُ أبيهِ: قَيْسُ	ثقةٌ فقيه جليل	196

.24	حَبِيبُ بْنُ شِهَابٍ أو الشهَاب الْعَنْبَرِيّ	صدوق	89
.25	الْحُرُّ بْنُ مِسْكِينٍ، أَبُو مِسْكِينٍ الأَوْدِيُّ	صدوق	167
.26	الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ أَبُو مُحَمَّدٍ، الْكِنْدِيُّ	ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس	127، 140
.27	حَكِيمُ بْنُ جُبَيْرٍ الأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ	ضعيف رمي بالتشيع	184
.28	حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ	ثقة عابد، تغير حفظه بِأَخَرَة	132
.29	ذَكْوَانُ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ	ثقة ثبت	147
.30	زِيَادُ بنُ عِلاَقَةَ بنِ مَالِكٍ الْكُوفِيُّ	ثقة رمي بالنصب	111
.31	زَيْدُ بنُ أبي الزَّرْقَاءِ يَزِيد التغلبي	ثقة	166
.32	زَيْدُ بْنُ سَلاَمِ بْنِ أبي سَلاَمٍ مَمْطُورٍ الْحَبَشِيُّ الدِّمَشْقِيُّ	ثقة	102
.33	سَعِيدُ بْنُ أبي عَرُوبَةَ مِهْرَانُ	ثقةٌ حافظٌ مدلسٌ	162
.34	سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ بن حَزْنُ الْمَخْزُومِيُّ	ثقة ثبت فقيه	154
.35	سَعِيدُ بْنُ سَمْعَانَ الزُّرَقِيُّ	ثقة	97
.36	سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي	صدوقٌ	75
.37	سُفْيَانُ بْنُ سَعِيْدِ بْنِ مَسْرُوْقٍ اَلثَّوْرِيُّ	ثقةٌ حافظٌ مدلس	184/166/138
.38	سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الجَارُوْدِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ	ثقة حافظ ربما غلط	110 /106
.39	سِمَاكُ بْنُ حَرْبِ بْنِ أَوْسِ بْنِ خَالِدٍ أَبُو الْمُغِيرَةِ الذُّهَلِيُّ	صدوق تغير بِأَخَرَة	110
.40	سَيَّارٌ بن أبي سيار أَبُو الْحَكَمِ الْوَاسِطِيُّ	ثقة	108
.41	شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ اَلْوَرْدِ الْعَتَكِيُّ	ثقة حافظ متقن وكان يخطئ في أسماء الرجال	158/110/92
.42	شُعَيْبُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِاللهِ بنِ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ	صدوق	73
.43	شهَاب بن مُدْلِج الْعَنْبَرِيُّ التَّمِيمِي	ثقة	89
.44	شَيْبَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيْمِيُّ	ثقة	145
.45	الصَّعِقُ بْنُ حَزْنٍ الْبَكْرِيُّ الْعَيْشِيُّ	صدوق	178
.46	صَفْوَانُ بنُ صَالِحِ بنِ صَفْوَانَ	ثقة مدلس	144
.47	صهيب أبو الصهباء البكري البَصْرِيّ	صدوق	128

.48	عَامِرُ بنُ شُرَاحِيلَ....	ثقة	191
.49	عَائِذُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ، وَيُقَالُ فِيْهِ: عَيِّذُ اللهِ بنِ عَائِذ	ثقةٌ	64
.50	عَائِشَة بِنْتُ أبي بَكْرٍ الصَّدِيقِ	صحابية	84/69/47، 176/163/94
.51	عَبَّادُ بنُ كَثِيْرٍ الثَّقَفِيُّ البَصْرِيُّ	متروك الحديث	58، 73
.52	عبد الرحمن ابن إبراهيم ابن عمرو العثماني	ثقة حافظ متقن	80
.53	عبد الرزاق بن همام الصنعاني	ثقةٌ حافظ تغير بِأَخَرَة	183
.54	عَبْدُ العَزِيْزِ بنُ مُحَمَّدِ الدَّرَاوَرْدِيُّ	صدوق	119
.55	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أبي قَيْسٍ	ثقة مخضرم	93
.56	عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ بنِ وَاضِحٍ الحَنْظَلِيُّ	ثقة ثبت فقيه عالم	152/ 189
.57	عَبْدُاللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ الْقُرَشِيُّ، الْمَدَنِيُّ	ثقة فقيه	58
.58	عَبد اللهِ بْن زَيد الأَزرَق	مقبول	103
.59	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ غَافِلٍ الْهُذَلِيُّ	صحابي	168
.60	عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ	ثقة جليل	46، 67، 72
.61	عبدُالرحمنِ بنُ هُرْمُزَ الْأَعْرَجِ، الْمَدَنِيُّ	ثقة ثبت عالم	59
.62	عَبْدُاللَّهُ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِالمطلَبُ بنِ هَاشِمٍ الْقُرَشِيُّ	صحابي	/129/90 /159/142/135 197
.63	عَبْدُاللَّهِ بْنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ اَلْقُرَشِيُّ	صحابي	54/ 172
.64	عَبْدُاللَّهِ بنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ	صحابي	74/ 155
.65	عَبْدُالْمَلِكِ بْنُ عَبْدِالْعَزِيْزِ بْنِ جُرَيْج	ثقة فقيه فاضل يرسل و يدلس	196
.66	عُبَيد اللَّه بن عَمْرو الأسدي	ثقة فقيه ربما وهم	53
.67	عُبيدُاللهِ بنِ عمرَ بنِ حَفْصِ الْقُرَشِيُّ	ثقةٌ ثبتٌ	172
.68	عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ الْأَسْدِيُّ	ثقة فقيه مشهور	68/ 176
.69	عَطَاءُ بْنُ أبي رَبَاحٍ، واسْمُهُ أَسْلَمُ	فقيه فاضل يرسل	48/ 197
.70	عقبة بن عامر الجهني	صحابي	104
.71	عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى	صحابي	112
.72	عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيَّةُ	ثِقَةً	84

.73	عَمْرُو بْنُ أَوْسِ بن أبي أوس	ثقة	120
.74	عَمْرُو بنُ شُعَيْبِ بنِ مُحَمَّدِ الْقُرَشِيُّ	صدوقٌ	73
.75	عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِيُّ	ثقة متقن عابد	115
.76	عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ بن عَبد اللَّه الجملي	ثقة عابد	128
.77	عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ، بن الضرير الأَسَدِيُّ	ثقة	189
.78	قَبِيصَةُ بْنُ هُلْبِ بْنِ يَزِيدَ	مقبول	116
.79	قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيُّ	ثقة ثبت مدلس	162 /158
.80	قيس بن سعد المكي، أبو عبد الملك	ثقة	133
.81	مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرٍ الْهَمَدَانِيُّ	ليس بالقوي تغير بِأَخَرَة	190
.82	محمد بن الصلت، البَصْرِيّ التوّزيّ	صدوق يهم	80
.83	مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ بنِ عبدِاللهِ التَّيْمِيُّ	ثقةٌ فاضل	77
.84	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أبي لَيْلَى	صدوق سيء الحفظ جدا	140
.85	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أبي يَعْقُوبَ التَّمِيمِيُّ الضَّبِّيُّ	ثقة	107
.86	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةَ	ثقة	97
.87	مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ الْقُرَشِيُّ	ثقة	120
.88	مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الزُّهْرِيِّ	متفق على جلالته يرسل ويدلس	176 /154 /67
.89	مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَارِثِ الْفَزَارِيُّ	ثقةٌ، حافظٌ، مدلسٌ	101 /81
.90	مُصْعَب بْنُ ثَابِتِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنَ الْعَوَّامِ الأسديُّ.	لين الحَدِيث وكان عابدا	77
.91	مُعَاذَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللهِ أُمُّ الصَّهْبَاءِ العَدَوِيَّةُ	ثقة	163
.92	مُعَاوِيَةُ بْنُ أبي سُفْيَانَ الْأُمَوِيُّ	صحابي	186
.93	مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ الْأَطْرَابُلُسِيُّ	صدوق له أوهام	57
.94	مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ الْقَصَّارُ الكُوفيُّ	صدوق له أوهام.	195
.95	مَعْمَرُ بنُ رَاشِدٍ الأَزْدِيُّ	ثقة ثبت فاضل	153
.96	مِقْسَمٌ بن بُـَجرة	صدوق	141
.97	مَكِّيُّ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ بَشِيْرِ بنِ فَرْقَدٍ أَبُو السَّكَنِ التَّمِيْمِيُّ	ثقة ثبت	88
.98	مَنْصُوْرُ بنُ المُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ	ثقة ثبت	139

.99	مُوسَى بن سُلَيْمان بْن إسماعيل المنبجي	صالح الحَدِيث	51
.100	نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي	ضعيف	134
.101	نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ	ثقةٌ فقيه مشهور	54/ 172
.102	نُعَيْمُ بْنُ هَمَّارٍ الْغَطَفَانِيُّ	صحابي	64
.103	هُزَيْلُ أو الهزيل بْنُ شُرَحْبِيلَ الأَوْدِيُّ	ثقة مخضرم	167
.104	هِشَامٌ بنُ أبي عَبْدِ اللهِ سَنْبَرٍ الدَّسْتُوَائِيُّ	ثقة ثبت وقد رمي بالقدر	101
.105	هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ الْقُرَشِيُّ	ثقةٌ فقيه	76
.106	هِشَامُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ نُصَيْرٍ السُّلَمِيُّ	صدوق تلقن لما كبر	44/ 75
.107	هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرِ أَبُو مُعَاوِيَةَ السَّلَمِيُّ	ثقة ثبت يدلس	179
.108	الْهُلْبُ: يَزِيدَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ قُنَافَةَ	صحابي	116
.109	الْوَلِيد بن سُلَيْمان بن أبي السائب القرشي	ثقة	62
.110	الْوَلِيد بن مُسْلِمٌ القرشي، أَبُو العباس	ثقة مدلسٌ من المرتبةِ الرابعةِ	45/ 62/145
.111	يَحْيَى بْنُ أبي كَثِيْرٍ الطَّائِيُّ	ثقةٌ ثبت، مدلس	102
.112	يحيى بن الجزار العربي الكوفي	ثِقَةً مِنْ غُلاةِ الشِّيعَةِ	127
.113	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي	ثقة متقن حافظ إمام قدوة	157
.114	يَحْيَى بنُ عَبْدَكَ القَزْوِيْنِيُّ	ثقة	88
.115	يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ الْعِجْلِيُّ	صدوقٌ يُخْطِئُ	96
.116	يزيد بْن خُمير الرَّحبيُّ	صدوق	93
.117	يَزِيدُ بْنُ شَرِيكٍ التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ	ثقة	186
.118	يزيد بن هرمز المدني	ثقة	134
.119	يَعْلَى بنُ عُبَيْدِ بنِ أبي أُمَيَّةَ الطَّنَافِسِيُّ	ثقة	138
.120	يوسف بْن السَّفْر بْن الفَيْض الدِّمشقيُّ	متروك الحديث	66
.121	يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الْقَاهِرِ العِجْلِيُّ	ثقة	106

تم بحمد الله